

المقولات

المقالة الأولى

من الفن الثاني

من الجملة الأولى

بسم الله الرحمن الرحيم

الفن الثاني

من الحملة الأولى من المنطق في المقولات وهى سبع مقالات

المقالة الأولى

سنة فصول

[الفصل الأول]

فصل (١)

في غرض المقولات

قد علمت فيما سلف مائة اللفظ المركب ومائة اللفظ المفرد ، وعلمت أن اللفظ المركب إنما يتألف من اللفظ المفرد ، وعلمت أن الألفاظ المفردة ، من حيث هى كلية وجزئية وذاتية وعرضية ، منقسمةً خمسة أقسام ؛ فمن الواجب الآن أن تعلم أن معرفة هذه الأحوال الخمسة للألفاظ المفردة مُعَيَّنَةٌ على معرفة الألفاظ المركبة ، من حيث تقصد المعرفة بها ، وأن تعتقد أن ههنا أحوالا أخرى للألفاظ المفردة غير محتاج إليها فى معرفة الألفاظ المركبة ؛ فليس كل أحوال الألفاظ المفردة يحتاج إليها ليتفهم بها فى معرفة أحوال

(٢ — ٥) الفن . . . فصول : المقالة الأولى من الفن الثاني من جملة المنطق وهو فى المقولات

وهى أربعة فصول عا || (٣) هى : هوع ، م ؛ هذه سا || (٥) سنة : سبعة س ؛ أربعة عا ؛

أوردت ه عناوين الفصول الستة المشتملة عليها هذه المقالة || (٨) سات : سبق س || مائة : مائة ع ||

(١١ — ١٢) من حيث . . . بها : ساقطة من عا || (١٢) بها : ساقطة من سا || تعتقد أن : ساقطة من س ||

(١٣) إليها : إليه ي || بها : به ه ، ي .

الألفاظ المركبة التركيب المقصود في المنطق . أما هذه فمما ينتفع بالوقوف عليها في صناعة المنطق ؛ وأن الألفاظ المركبة إنما تتركب بحسب صناعة المنطق ليوقف على السبيل النافع في إفادة التصديق والتصور ؛ وهذه الإفادة تتم بالقياسات وبالحدود وبالرسوم .

والقياسات مؤلفة من مقدمات ، كما ستعرف ، وتحتاج أن تكون موضوعاتها كلية لتدخل في العلوم ؛ وتحتاج أن تكون موضوعاتها ومجولاتها على نسب من النسب المذكورة في الذاتية والعرضية حتى تدخل في البرهان .

والنسمة أيضا إحدى الطرق الموصلة إلى اكتساب العلم بالمجهول . والقسمة الفاصلة هي التي تكون للأجناس إلى الأنواع بالفصول محفوظا فيها الترتيب ، لثلاث تقع طفرة من درجة إلى غير التي تليها . وقد تكون أيضا بالخواص والأعراض .

١٠ فمعرفة هذه المفردات الخمسة نافعة في القياسات ؛ ومنفعتها في الحدود والرسوم أظهر ؛ فإن الحدود من الأجناس والفصول ؛ والرسوم من الأجناس والخواص والأعراض ، وهي في أكثر الأمور لا أنواع .

فتقديم تعرف هذه الأحوال اللاحقة للألفاظ المفردة قبل الشروع في معرفة المركبات تقديم إما ضروري وإما كالضروري .

١٥ وللألفاظ المفردة أحوال أخرى وهي دلالاتها على الأمور الموجودة أحد الوجودين اللذين بينهما حين عرفنا موضوع المنطق . ولا ضرورة البتة إلى معرفة تلك ، أعني في أن نتعلم صناعة المنطق ، ولا شبه ضرورة ، لا من جهة حال دلالاتها على الأشخاص الجزئية ؛ فإن ذلك مما لا ينتفع به في شيء من العلوم أصلا ، فضلا عن المنطق ، ولا من جهة حال دلالاتها على الأنواع ؛ لأن هذا أمر لم يكن به أحد في صناعة المنطق ، وتمت صناعة المنطق دون ذلك ، ولا من جهة حال دلالاتها على الأجناس العالية ، التي جرت العادة بتسميتها مقولات وإفراد كتاب في فاتحة علم المنطق لأجلها الذي يسمى قاطيغورياس ؛

(٢) وأن : وإذ سا ، ع ، هـ ، ي || تتركب : تتركب ع ، هـ || (٥) ومجولاتها : ساقطة من سا || نسب : نسبة د ا || (٨) لثلاث : ولثلاث || (٩) والأعراض : ساقطة من ن ، هـ || (١١) الرسوم من : الرسوم ومن ع ، م ، هـ ، ي || (١٢) أكثر : أصح سا ، م ، هـ ، ي || (١٣) فتقديم : فتقدم هـ || (١٥) دلالاتها : دلالاتها : ذ ، سا ، ع ، هـ ، م ، ن ، هـ ، ي (١٦—١٧) ولا ضرورة . . . المنطق : ساقطة من سا || حال : ساقطة من ع ا || (٢٠) ولا من : ومن هـ .

فإن المتعلم للمنطق ، إذا انتقل بعد معرفته بما عرفنا من أحوال الألفاظ المفردة ، وعرف الاسم والكلمة ، أمكن أن ينتقل إلى تعلم القضايا وأقسامها ، والقياسات والتحديدات وأصنافها ، ومواد القياسات والحدود البرهانية وغير البرهانية وأجناسها وأنواعها ، وإن لم يخطر بباله أن ههنا مقولات عشرة ، وأنها هي التي تدل عليها أنفسها أو على ما يدخل فيها بالألفاظ المفردة .

٥

ولا يعرض من إغفال ذلك خال يُعَدُّ به ؛ ولا إن ظن أحدٌ أن هذه المقولات أكثر عدداً أو أقل عدداً دخله من ذلك وهن في المنطق ؛ وليس أن يعلم أنه هل هذه الأمور توصف بالجنسية أوجب عليه من أن يعلم أنه هل أمور أخرى توصف بالنوعية ، بل معرفة هذه . أما من جهة كيفية الوجود ، فإلى الفلسفة الأولى ؛ ومعرفتها من جهة تصور النفس لها ، فإلى حد من العلم الطبيعي يصاقب الفلسفة الأولى ؛ ومعرفة أنها تستحق ١٠ الألفاظ توقع عليها ، فإلى صناعة اللغويين .

ومعرفة أن الألفاظ المفردة تقع على شيء منها ، من غير تعيين الألفاظ التي تقع عليها ، هي كمعرفة أن الأمور الموجودة لها ألفاظ مفردة موضوعة بالفعل أو في القوة . وليس أن يعرف المنطقي ، من حيث هو منطقي ، ذلك فيها أولى من معرفة ذلك في غيرها ؛ فإنه ليس يلزمه ، من حيث هو منطقي ، أن يشتغل بأن يعرف أن الألفاظ المفردة موضوعة لصنف من ١٥ الأمور ، وهو الكليات العامة ، دون أن يعرف ذلك في صنف من الأمور ، وهي الكليات الخاصة . نعم ههنا شيء واحد وهو أن المتعلم قد ينتفع بهذا التلقين انتفاعاً من وجه ، وهو أنه تحصل له إحاطة ما بالأمور ، ويقتدر على إيراد الأمثلة .

(١) المتعلم : العلم م || عرفنا : عرفنا ع ، عا ، ه ، ي || عرف : عرفنا ع || (٢) وأجناسها : أجناسها ه ، ي || (٤) عشرا : عشرة ع || عليها . . . فيها : ساقطة من عا || (٦) من : ساقطة من د || (٧) أو أقل عدداً : ساقطة من عا || (٩) هذه : هذا ب ، س || (١٠) حد : جز د ، ع ، ن ، ي || (١٣) في القوة : بالقوة د ا || (١٤) معرفة : معرفته عا ، م ، ن ، عا ، ي || (١٦) هو الكليات العامة : هي الكليات العامة س ، ع ، ه ، ي || أن يعرف : العرف ب || هي : هو سا ، عا ، م ، ن || (١٨) أنه : أن ع | تحصل له : تحصل سا ، ع || يقتدر : اقتدار ع ، ن ، ه ، ي .

وإذا كانت الحدود قد يعرض فيها اختلافٌ باختلاف وقوع المحدودات في مقولات شتى ، كحال الشيء الذي من مقولة المضاف مثلاً ، فإنه يعرض له أن يحتاج في تحديده إلى أحوال لا تعرض لما يقع في مقولة الجوهر. وربما خَصَّ أنواع الكمية في التحديد خواصٌ هي لها دون أنواع الكيفية .

• وإذا كانت هذه الأشياء مفهومةً على حياها ، كان تعلم ذلك سهلاً . بعد أن الحاجة إلى إفراد هذا التعليم غير ماسة في هذا المعنى ؛ فإنه يمكن أن تعلم صناعة التحديد بكماها من غير أن يحتاج إلى إفراد هذا الفن ، وأن يقال : إن كانت أمور من المضاف فحكما كذا ، وإن كانت قوى وكيفيات فحكما كذا . فيجب أن لا تتجاوز هذا القدر بطمعه في هذا الفن ، وأن يتيقن أنه دخيل في صناعة المنطق ، وأن تعلم شيئاً آخر ، وهو أن واضع هذا الكتاب لم يضعه على سبيل التعليم ، بل على سبيل الوضع والتقليد ؛ فإنه لا سبيل بالبيان المناسب للمنطق إلى أن تعلم ما يعلم فيه بالتحقيق . ١٠

ويجب أن تعلم أن كل ما يحاولون به إثبات العدد لهذه العشرة ، وأنه لا علم لها ، وأنه لا تداخل فيها ، وأن لكل واحد منها خاصية كذا ، وأن تسعة منها مخالفة للواحد الأول في أنه جوهر وهي أعراض ، وما أشبه ذلك فإنها بيانات مجتلبة من صناعات أخرى ومقصر فيها كل التقصير . إذ لا سبيل إلى معرفة ذلك إلا بالاستقصاء ؛ ولا سبيل إلى الاستقصاء إلا بعد الوصول إلى درجة العلم الذي يسمى فلسفة أولى . ١٥

فيجب أن تتحقق أن الغرض في هذا الكتاب هو أن تعتقد أن أموراً عشرة هي أجناس عالية تحوى الموجودات ، وعليها تقع الألفاظ المفردة اعتقاداً موضوعاً مسلماً ، وأن تعلم أن واحداً منها جوهر وأن التسعة الباقية أعراض ، من غير أن يبرهن لك أن التسعة أعراض ، بل يجب أن تقبله قبولا . ٢٠

(١) وإذا : وإن هـ || (٢) المضاف : المضافات عا || (٣) يقع في : يقع من س || (٥) تعلم : تعليم ساء ، عا ، م ، ي ؛ ساقطة من ع || (٨) بطمعه : مطمئناً سا (٩) دخيل : دخل س ، م ، هـ || هذا : ساقطة من ب ، ساء ، ع ، عا ، ن || (١١) ما يعلم : ساقطة من د || (١٢) يجب : ساقطة من د ، سا || (١٣ — ١٢) وأنه لا تداخل : وأن لا تدخل س ؛ لا تداخل ساء ، م ، ن || (١٤) مجتلبة : مختلفة س ، ع ، عا ، هـ || صناعات : صناعة ن ، هـ ، ي || (١٥) بالاستقصاء : باستقصاء س || (١٨) أن تعلم : ساقطة من سا || (١٩) يبرهن : يبرهن ب || (٢٠) بل يجب : فيجب س .

فلا سبيل إلى أن نبرهن لك الآن أن الكيفيات والكليات أعراض من غير أن نبرهن لك ضرورة ذلك العدد ، بل تقبله قبولاً ، ومن غير أن نبرهن لك أن كل واحد منها جنس بالحقيقة ، لا لفظ مشكك ، ولا دال على لازم غير مقوم . فلا سبيل لك ، في ابتداء التعليم ، أن تعلم مثلاً أن الكيفية تقع على الأنواع التي تحتها وقوع الجنس ، وأنها ليست اسماً مشتركاً أو مشككاً أو متواطئاً ، ولكنه مقوم لماهية ما تحته ؛ وكذلك الكية .
ومن اشتغل بذلك في هذا الكتاب فقد تكلف ما لا يفي به وسعه . وكذا حال الخواص التي تذكر ، فإنها إنما تذكر ذكراً .

والدليل على أن الحق ما أقوله لك هو أن هذه المباحث قد تركت في الكتاب الذي هو الأصل . وأيضاً فقد اشتهر كافة المنطقيين المحصلين عن أن يكون هذا الكتاب نظراً في طبائع الموجودات ، بل قالوا : إنه نظر فيها ، من حيث هي مدلول عليها بالألفاظ المفردة .
ولست البراهين التي تصحح أن هذه التسعة أعراض غير البراهين التي تدل على أحوال وجودها ؛ ولا يوجد برهان على ذلك فيها ، من حيث هي مدلول عليها بالألفاظ المفردة ؛ وكذلك الحال في تلك المباحث الأخرى .

فإذا كان بيان هذه الأحوال فيها متعلقاً بالنظر من حيث هي موجودة ، لم يكن للاشمئزاز الذي يعتقدونه معنى ؛ بل يكون هذا النظر فيها نظراً من حيث هي موجودة ، ثم من حيث هي مدلول عليها باللفظ ، فيكون قد جمع فيه وجهاً النظر .

على أن كل ما ينظر في أحواله ، من حيث هو موجود ، فقد يُشعر مع ذلك بحاله ، من حيث هو مدلول عليه ؛ فإن لكل حقيقة من الوجود مطابقة من اللفظ . نعم لو كان لكونها مدلولاً عليها خواص لا تتناول صرافة الوجود ، وكان البحث في هذا الكتاب مقتصرًا عليها

(١) من : ومن م ، ن ، هـ ، ي || (٢) ضرورة : ضرورة ب ، د ، س ، ص ، ع ، ن ، هـ ، ي || ومن غير : من غير ص || (٣) فلا : ولا م || (٤) وأنها : وأنه ع || (٥) لكنه مقوم : لكنها مقومة د || مقوم : ليس مقوما هـ ، ي ؛ مقوم (بفتح الواو المشددة) ص || (٦) المنطقيين : ساقطة من هـ || (٧) فإذا : وإذا ن || (٨) فيها : ساقطة من ص || (٩) فيه : فيها س ، ع ، ن ، هـ ، ي || وجهها : وجه س || (١٠) هو موجود : هي موجود ع || (١١) وكان : فكان ع ، م ، ن .

ومصنفا إليها، لكان بالحرى أن يظن أن هذا الذى عرفوه من أمر غير من هذا الكتاب، حتى جردوه نظرا منطقيا، ليس فلسفة أولى ولا فلسفة طبيعية، أمرٌ دقيق وإخراج لطيف وفصل فاض.

ولو كانوا يضعون هذه الأمور كلها وضعا على سبيل التسليم، ويقولون إن هذه جماع الأمور التى عليها تقع الألفاظ المفردة ومنها توالف الألفاظ المركبة، بل هى الأمور التى معانيها فى النفس هى مواد أجزاء المعانى المركبة فى النفس التركيب الذى يتوصل به إلى إدراك المجهرات، وإن لم يكن هناك لفظ البتة، لكانوا يقولون أيضا شيئا. وأما إصرارهم على أن هذا بحث منطقي، وأن هذا متعلق بأن الألفاظ لا محالة، فتكلف بحث، فلذلك تلبدوا وتحيروا.

وأما نحن فنقول ما قلناه ثم نتبع منهاج القوم وعاداتهم، شئنا أو بينا، وهول : إن هذا الكتاب وتقديمه، مع أنه ليس بكثير النفع، فإنه ربما ضر فى بادئ الأمر، فإن أكثر من شاهده قد تشوشت نفسه بسبب قراءته هذا الكتاب، حتى تخيل منه أمورا لا سبيل إلى تحقيقها على كنهها فى هذا الكتاب، فاقطعت له خيالات مصروفة عن الحقيقة، واثبتت له عليها مذاهب وآراء دنست بذلك نفسه، وانسطر فى لوح عقله ما لا ينبغي بانسطار غيره، وإذا خالطه شوشه.

(١) مصرفا : مصروفا || بالحرى : ما حرسا || (٤) التسليم : التليم عا ||
(٧) لكانوا : ما كانوا || (٨) إن ألفاظا : إن لها ألفاظا هـ، ي، أن
الألفاظ نج، وجاء أيضا فى نج هذا التليق : "أى بأن هنا بالضرورة ألفاظا لا يستثنى عنها" بتوقيع ز ||
فتكلف بحث : فتكلف بحث ب، د، س، ع، عا، م، ن، هـ، ي || (١٠) رعاتهم : ساقطة من ن ||
أر : أم سا || (١١) أنه : ساقطة من م || كذا : ساقطة من سا || (١٢) قراءة : قراءة هـ، هـ ||
هذا الكتاب : ساقطة من د : كتاب قاطينور ياس ع، هـ، ي || (١٣) على : عن س || له : ساقطة من سا ||
(١٤) دنست : نسبت د || بذلك : فى د || (١٥) بانسطار : لانسطار هـ، ي .

[الفصل الثاني]

فصل (ب)

في الألفاظ المتفقة والمتواطئة والمتباينة والمستثة وما يجري مجراها

إن من الأمور المختلفة المتكثرة ما يشترك في اسم واحد ، وذلك على وجهين : فإنه إما أن يكون على طريق التواطؤ ، وإما أن يكون على غير طريق التواطؤ .

- وطريق التواطؤ أن يكون الاسم لها واحداً وقول الجواهر ، أعني حد الذات أو رسمه الذي بحسب ما يفهم من ذلك الاسم ، واحداً من كل وجه ؛ مثيل قولنا الحيوان على الإنسان والفرس والثور ، بل على زيد وعمرو وهذا الفرس وذلك الثور ؛ فإن جميع ذلك يسمى حيواناً . وإذا أراد أحد أن يحدد أو يرسم ، وبالجملة أن يأتي بقول الجواهر ، أى اللفظ المفصل الدال على معنى الذات فيها كلها ، كان رسماً واحداً ، فإن القول أغم من كل واحد منهما ، وحده واحد فيها من كل وجه ؛ أى يكون واحداً بالمعنى ، وواحداً بالاستحقاق ، لا يختلف فيها بالأولى والأخرى ، والتقدم والتأخر ، والشدة والضعف . ويجب أن تكون هذه المواطأة في القول الذي بحسب هذا الاسم ؛ فإنه إذا وجد قول آخر يتحد فيه ويتشارك ، ولم يكن بحسب هذا الاسم ، لم يصر له الاسم مقولاً بالتواطؤ .

(٣) : في : ساقطة من م || المتواطئة : + والمتشابهة ه || (٤) من : ساقطة من د ||
إما : ساقطة من س || (٩) وإذا : د ، ع ، م ، ن ، ه ، ي || أحد :
واحد م ، ي || (١٠) فيها كلها : ساقطة من ع || (١١) منها + كان ه || واحد فيها :
واحداً فيها س ، ع ، ع ، م ، ن ، ه ، ي || وجه : وجوه ع || يكون واحداً : يكون واحد س ||
وواحداً : وواحداً س || (١٢) والأخرى : الأخرى س || (١٣) المواطأة : المواطآت د ، ه ||
التي : ساقطة من س || روجد : + فيه س || (١٤) فيه : ساقطة من ع || له : +
هذا بخ ، ع ، ه || بقولا : متولاس .

ونحن نغني ههنا بالاسم كل لفظ دال، سواء كان ما يُخَصُّ باسم الاسم، أو كان ما يخص باسم الكلمة، أو الثالث الذي لا يدل إلا بالمشاركة، كما سيأتيك بيانه بعد. فهذا ما يقال على سبيل التواطؤ.

فأما ما ليس على سبيل التواطؤ فإن جميعه قد يقال إنه باتفاق الاسم، وينقسم إلى أقسام ثلاثة: وذلك لأنه إما أن يكون المعنى فيها واحداً في نفسه، وإن اختلف من جهة أخرى، وإما أن لا يكون واحداً، ولكن يكون بينهما مشابهة ما، وإما أن لا يكون واحداً، ولا يكون أيضاً بينهما مشابهة.

والذي يكون المعنى فيها واحداً، ولكن يختلف بعد ذلك، فنل معنى الوجود: فإنه واحد في أشياء كثيرة، لكنه يختلف فيها؛ فإنه ليس موجوداً فيها على صورة واحدة من كل وجه؛ فإنه موجود لبعضها قبل وبعضها بعد؛ فإن الوجود للجوهر قبل الوجود لسائر ما يتبعه؛ وأيضاً فإن الوجود لبعض الجواهر قبله لبعض الجواهر؛ وكذلك الوجود لبعض الأعراض قبله لبعض الأعراض. فهذا طريق التقديم والتأخر.

وكذلك قد يختلف من طريق الأولى والأخرى؛ فإن الوجود لبعض الأشياء من ذاته، وبعضها من غيره. والموجود بذاته أولى بالوجود من الموجود بغيره، وكل ما هو متقدم بمعنى فهو أولى به، من غير عكس؛ فقد يكون شيئان يشتركان في معنى من المعاني وليس هو لأحدهما قبل، بل هما فيه معا؛ لكن أحدهما أولى به لأنه أتم فيه وأثبت.

وأما الذي يختلف بالشدة والضعف فذلك إنما يكون في المعاني التي تقبل الشدة والضعف مثل البياض؛ فلذلك ما ليس يقال البياض على الذي في الثلج والذي في العاج على التواطؤ المطلق؛

- (١) ونحن: أعلم أناد، سا، ع، م، ن، هـ، عى || غنى: لا غنى هـ || ينخص (مكررة): ينخص ع، عى || ما ينخص (الثانية): ساقطة من سا || (٢) الكلمة: الكاية د || ما: ماد || يقال: تقول هـ || (٤) فأما: وأما نج، س، سا || فإن: فإنه عا || (٥) يكون: ساقطة من س || (٦) بينهما: بينهما ما || ساقطة من ب، س، ن، هـ؛ ما فيه ع، عى || (٧) أيضاً: ساقطة من ب، د || مشابهة: + فيه ن، هـ || (٨) فنل: فهو مثل هـ، عى || (١١) الجواهر: الجوهر س، ع، عا، ن، هـ، عى || (١٢) قبله لبعض الأعراض: ساقطة من ع || (١٤) بذاته: + قد يظن هـ؛ + قد يظن هوى || كل: إن كل ع، هـ، عى || (١٦) فيه: به سا || (١٧) يختلف: + فيه د، ع، م، ن، هـ || التي: ساقطة من ن || (١٨) مثل البياض: كالبياض ع || فذلك ما: فذلك د؛ فذلك عى || في العاج: يقال في العاج م.

ولا يقال الفلسفة على التي في المشائين والتي في الرواقين على التواطؤ المطلق. وإنما تأتيك بأمثلة مشهورة يجب أن يسمح فيها بعد الوقوف على الغرض .

فما كان المفهوم من اللفظ فيه واحدا إذا جرد ولم يكن واحدا من كل جهة متشابهة في الأشياء المتحدة في ذلك اللفظ فإنه يسمى اسما مشككا ؛ وربما سمي باسم آخر .

- والاسم المشكك قد يكون مطلقا ، كما قلنا ؛ وقد يكون بحسب النسبة إلى مبدأ واحد ، كقولنا طبي للكتاب وللبرقع وللدواء ؛ أو إلى غاية واحدة كقولنا صحي للدواء وللرياضة وللغصن ؛ وربما كانت بحسب النسبة إلى مبدأ وغاية واحدة ، كقولنا لجميع الأشياء إنها إلهية .

- وأما الذي لا يكون فيه اتفاق في قول الجوهر وشرح الاسم ، لكن يكون اتفاق في معنى يتشابه به ، فنقل قولنا الحيوان للفرس ، والحيوان للصور ، والقائمة لرجل الحيوان ، ولما يُقَالُ السرير ، فإنه يسمى تشابه الاسم ، وهو من جملة الاتفاق في الاسم ؛ فإن المسميات بمنزلة إنما تتفق في الاسم ولا تتفق في قول الجوهر الذي بحسب الاسم ؛ وذلك أنك إذا أثبت بقول الجوهر ، حيث يقال حيوان للفرس ، قلت إنه جسم ذو نفس حساس متحرك بالإرادة . ولا تجدد هذا القول هو القول الذي تأتي به إذا شرحت اسم الحيوان ، من حيث يقال على الصورة في الحائط ، فإنك تقول شكل صناعي يحاكي به ظاهر صورة الجسم الحساس المتحرك بالإرادة ؛ وكذلك إذا شرحت اسم القائمة في الحيوان قلت : إنه عضو طبيعي يقوم عليه الحيوان ويمشي به ؛ ولا تجدد هذا الرسم في قائمة السرير ، بل تقول : إنه جسم صناعي مُستدق مبان من السرير يقل السرير . ومع ذلك فإنك تجد بين الأمرين

(١) التي : الذي ب ، س ، هـ ، ي || (٢) فيه : فيها ب ، ع ، ن || جهة :
 رجة دا ، س ، سا || (٣) المتحدة : المتحدة س || اسما : ساقطة من س || سمي : ساقطة
 من س || (٤) للبرقع : الموضع عا || للدواء : الدواء ع ، عا ، م ، ي || أو إلى : وإلى سا ||
 (٥) النسبة : النسب عا || (٦) يكون : + فيه هـ ، ي || (٧) يتشابه : متشابه ع ، عا || فعل : فهو
 مثل هـ ، ي || القائمة : قولنا القائمة ع ، هـ ، ي || والقائمة لرجل الحيوان : ساقطة من ن || الحيوان :
 الإنسان س || لما : القائمة لما سا ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ || (٨) فإنه : لأنها هـ ، ي ||
 يسمى : مسمى ع ، م (٩) أنك : لأنك ي || (١٠) الجوهر : الحيوان عا || نفس :
 ساقطة من سا || (١١) تقول : + إنه هـ || ظاهر : ساقطة من سا || (١٢) بالإرادة : بإرادة هـ ||
 (١٣) فإنك : فإنان .

شبهها إما في شكل وإما في سائر الأحوال ؛ فيكون ذلك الشبه هو الداعي إلى أن تعطى أحد الأمرين اسم الآخر ، ويكون الاسم في أحد الأمرين موضوعا وضعا متقدما ، ويكون في الثاني موضوعا ثانيا . فإذا قيس ذلك الاسم إلى الأمرين جميعا ، سمي بالاسم المتشابه ، وإذا قيس إلى الثاني منهما سمي بالاسم المنقول . وربما كان المعنى المتشابه فيه معنى متقررا بنفسه ، كالذى للحيوان المصور مع الحيوان الطبيعي ؛ وربما كان نسبة ما ؛ كما نقول لطرف الخط مبدأ ، وللعلة مبدأ .

•

وربما كان هذا الاشتباه اشتباها حقيقيا ، وربما كان اشتباها مجازيا بعيدا ، مثل قولهم كلب للنجم وللكلب الحيوانى ؛ وذلك لأنه لا تشابه بينهما في أمر حقيق إلا في أمر مستعار ؛ وذلك لأن النجم رأى كالتابع للصورة التى جعلت كالإنسان ، ثم وجد الكلب أتبع الحيوانات للإنسان فسمى باسمه . فما كان سبيل نقل الاسم إليه هذا السبيل فلا ينبغي أن يجعل في هذا القسم ، بل هو من القسم الثالث الذى لا اشتراك حقيقيا ولا تشابه فيه ، مثل قولنا عين للبصر وعين للدینار . والسبب في وقوع هذا الاسم ليس ما ذهب إليه من قال إن الأمور ، لما كانت غير متناهية ، وكانت الألفاظ متناهية ، من حيث تركيبها من حروف متناهية ، وجب أن يكون الاسم الواحد تشترك فيه عدة أمور تلزمه . وليس كذلك ؛ لا من جهة أن الحروف المتناهية قد يمكن أن تتركب منها تركيبات غير متناهية ؛ وذلك لأن هذا الإمكان متعلق بترديد مقادير ما يركب من الحروف . ثم اللسان والعادة لا تحتمل كل تطويل للتركيبات من الحروف ، بل هناك حد تنفر الطباع من استعمال ما هو أطول منه . وإذا كان كذلك ، فقد حصل لصلوح التركيب حد محدود وجب له أن ينتهى ما يركب من الحروف ؛ ولا لأز غير المتناهى إنما هو في الأشخاص دون الأنواع على ما يرون . ويقولون : إنه لو كان

١٠

١٥

- (١) شكل : الشكل د ، م || (٣) فإذا : وإذا ع || (٤) بالاسم : بالأول د || (٥) وربما : وإما س || نسبة : شبه م || (٩) رأى : رأى سا ، م ؛ روى د || ثم : وعا || (١٠) فسمى : فسمى ه || (١١) القسم : الاسم سا || اشتراك : اشتراكا م || حقيقيا : حقيق د ، ن ه ، ي || (١٢) للبصر : البصر ع || للدینار : الدینار ع || (١٣) تركيبها من : تركيبها عن ب ، س ، سا || (١٤ — ١٣) حروف متناهية : الحروف المتناهية ب ، س || (١٤) تلزمه : ساقطة من ع || (١٥) تتركب : تتركب ي || (١٦) متعلق : يتعلق د ، س ، م ، ي || لا تحتمل : فلا تحتمل د ، س ، سا ، م ، ي || (١٨) وجب : ووجب ب ، ي || يركب : يتركب ه || (١٩) الأشخاص : + الباطلة ي .

الاشتراك في الاسم إنما يوجب غير المتناهي ، لكان يجب أن تكون أسماء الأنواع أيضا لا يقع فيها اشتراك ، فإن هذا البيان غثل ؛ لأن الأنواع قد لا تنهاى من وجه ، كما علمت ؛ ولأن الأشخاص إذا كانت غير متناهية ، فأخذت من حيث هي أمور شاركتها الأنواع ، فصارت الأمور غير متناهية وفيها الأنواع ، وكانت الأنواع من جملة الأمور التي لا تنهاى ؛ والتسمية إنما تقع على الأمور ، من جهة ما هي أمور ، لا من حيث هي أشخاص . فهذان الاعتراضان لا يكشفان ما في هذا من الغلط ، بل وجه بيان الغلط في اشتغال من اشتغل بتعليل ذلك من كون الأشياء غير متناهية هو أن الأمور وإن كانت ، من حيث هي أمور غير متناهية ، فإنها ، من حيث يقصدها المسمون بالتسمية ، متناهية ؛ فإن المسمين ليسوا يشرعون في أن يسموا كل واحد مما لا نهاية له ؛ فإن ذلك لا يخطر بالهم ؛ فكيف يقصدون التسمية له ؟ بل كل ما قصد تسميته فهو متناه . وقد كان يمكن أن يكون لكل واحد منه اسم مفرد ؛ والدليل على ذلك أنك الآن لو شئت لأفردت لجميع ما وقعت فيه الشركة في الاسم اسما مفردا ؛ لأن جميع ذلك متناه . فهذا القول إنما يبطل من هذا الوجه ؛ وإن كان يمكن أن يعبر عن هذا القول بعبارة أخرى على وجه من وجوه التكلف .

والتحمل يستمر ؛ إلا أنه يرجع إلى بعض ما نريد أن نعطيه من السبب في ذلك فنقول :
١٥ إن السبب في وقوع هذه الشركة أحد شيئين : إما التشبيهات الاستعارية المجازية كما هي في لفظة "العين" ؛ فإنه لما كان اسما للبصر ، وكان البصر من فعله المعانية ، وكانت المعانية تدل بوجه ما على الحضور ، والحضور يدل على النقد ، وكان النقد الحقيقي هو الدينار ، سمي الدينار لذلك فيما نظن عينا ، أولأنه عزيز عن العين ، أو شيء آخر من هذه الوجوه .

(١) يجب أن تكون : ساقطة من عا || أسماء : اسم ب ، م || (٢) لأن : وذلك أن ع ، ه || لأن الأنواع : + أيضا عا ، ه || غثل : تخيل م || علمت : + لا عا || (٤) غير : ساقطة من س || وفيها : وفي م || (٥) حيث هي : جهة ما ع ، عا ، م || (٦) هذا : + القول بخ ، ع ، ه ، ي || وجه : جملة وجه ه || (٧) هو : وهو س ؛ هي ع ، ه ، ي || (٨) متناهية : المتناهية د ، م ، ي || (١٠) قصد : قصدوا ع || تسميته : للتسمية له ه ، ي || (١٢) الجميع : الجميع م || جميع : الجميع م || (١٤) وجوه : ساقطة من ب ، س ؛ الوجوه م || (١٥) والتحمل : فالتحمل د || (١٦) ان : بل ه ؛ بل ان ع || شيئين : الشيئين ه || هي : وقع ه ، ي || (١٧) تدل : ساقطة من ما || (١٨) يدل : ساقطة من م ، ي || للدينار : الدينار ع ، ما ، ه ، ي .

وربما كان ذلك على سبيل التذكر والتبرك، أو على سبيل الرجاء؛ وأكثر هذه في الجزئيات كمن يرغب في التسمية باسم نبي، أو يسمى ابنه باسم أبيه ليندكره به. وأما الاتفاقات البخية الواقعة فلاختلاف المسمين التسمية الأولى؛ كأن بعضهم اتفق له أن أوقع اسم العين على شيء، والآخر اتفق له أن أوقعه على غيره؛ فيجوز إذن أن يكون سبب الاتفاق هو اختلاف حال مسمين، أو لاختلاف حال مسم واحد في زمانين صار فيهما كشخصين.

وهذا القسم الواقع فيه من الأسباب ما عددناه هو المخصوص باسم اشتراك الاسم؛ ويشارك التشابه بالاسم في أن الاسم يكون واحدا ومعناه ليس بواحد؛ ولا يرفع اشتراك الاسم ولا اتفاقه؛ بل يكون هناك قول واحد متفق واسم واحد متفق كل واحد منهما في الجمع؛ فإن هذا لا يمنع أن يكون القول المتفق فيه ليس بحسب هذا الاسم، مثل أن قائمة السرير وقائمة الحيوان يتفقان في اسم القائمة، ويتفقان في أن كل واحد منهما جوهر ذو طول وعرض وعمق، وهذا لا يمنع أن يكون اسم القائمة مقولا عليهما بالاشتراك أو التشابه؛ وذلك لأن هذا ليس بحسب اسم القائمة بل بحسب لفظ آخر، وهو الجسم؛ ولا يمنع أن يكون لهذا القول اسم آخر موضوع؛ وليس إذا لم يكن له اسم موضوع دل ذلك على أنه بحسب هذا الاسم الذي هو القائمة.

وقد يتفق أن يكون الاسم الواحد مقولا على شيئين بالاتفاق وبالتواطؤ معا، مثل الأسود إذا قيل على رجل اسمه أسود وهو أيضا ملون بالسواد، وقيل على الفير؛ فإنه إذا أخذ هذا الاسم على أنه اسم شخص الرجل، كان قوله عليه وعلى الفير بالاتفاق، وإذا أخذ على أنه اسم الملون كان قوله عليهما بالتواطؤ. وقد يكون اللفظ الواحد أيضا مقولا على الشيء الواحد مع شيئين بالاتفاق والتواطؤ، كالعين للبصر مع بصر ومع ينبوع الماء.

(١) سبيل : ساقطة من سا ، م || التذكر : الذكر م || (٢) في التسمية : للتسمية عا || باسم : في اسم عا || نبي : شيء سا || ابنه : اسمه ع ، عا || باسم أبيه : ساقطة من سا || (٣) فلاختلاف : لاختلاف ن ، ه ، ي || المسمين : المسمين م || (٥) مسمين : مسمين عا ، ه || لاختلاف : اختلاف ع || مسم : مسمى : ع ، ن || كشخصين : شخصين د || (٨) بل : أن سا ، ع ، عا ، ه ، ن || (٩) أن يكون : أن لا يكون ب ، س ، ن || (١٢) هذا : القول ع ، عا ، ه ، ي || اسم : لفظ سا ، ع ، عا ، ه || اسم القائمة : ساقطة من م ، ي || لا يمنع : ذلك ع || لهذا : هذا سا ، م ، ي || (١٣) امر : ساقطة من عا || (١٦) الف : المفير ه || (١٧) بالاتفاق : بالتواطؤ ن .

وقد يكون مقولا على أشياء بأعيانها من جهتين بالتواطؤ والاتفاق ، كما كان اتفق أن دل بالأسود ، وهو لفظ واحد ، على رجلين يسميان أسودين . والاسم الواحد قد يقال على الشيء الواحد من جهتين قولاً بالاشتراك ، مثل الأسود على المسمى بأسود ولونه أسود .

- وربما كانت المعاني المختلفة في شيء واحد اختلافها بالعموم والخصوص ثم يقال عليها اسم واحد فيكون مقولاً بالاشتراك ، وذلك من حيث يدل على معان مختلفة . ويقع بسبب ذلك غلط كثير ، كما يقال ممكن على غير الممتنع وعلى غير الضروري .

- والأسماء المستعارة والمجازية إذا استقرت ففهم منها المعنى صارحكها حكم المشتركة ، إلا أنها تكون كذلك عند من يفهم معناها ، ويجب أن تكون حينئذ من جملة المتشابهات المنقولة . وكما أنها في دلالتها قبل ذلك كانت مستعارة ، كذلك كونها مشتركة قبل ذلك إنما هو بالاستعارة . والكليات كلها ، إلا الجنس والنوع والفصل وحدها ، فإنها تقع على جزئياتها التي تشترك فيها بالسوية وقوعاً بالتواطؤ .

- وليس ما يُظنُّ من أنَّ الجنس والنوع والفصل وحدها هي التي تقع بالتواطؤ دون غيرها بشيء ؛ وذلك لأن التواطؤ لم يكن تواطؤاً بسبب كون المعنى ذاتياً ، بل بسبب كونه واحداً في المعنى غير مختلف . وهذه الوحدة قد توجد فيما هو ذاتي ، وقد توجد فيما هو عرضي من الخواص والأعراض العامة .

وكما أنَّ للأشياء المتكررة اعتباراً بحسب الاتفاق في الاسم الواحد ، فكذلك لها اعتبار بحسب الاختلاف في الاسم ؛ فإن الأشياء إذا تكررت بالأسماء لم يتحلَّ إما أن يكون تكررها مقارناً لتكثر مفهوماتها فيها فتسمى تلك الأمور متباينة الأسماء ، كقولهم : حجر وإنسان

(١) كما : + لو نج ، ع ، هـ ، ي || (٢) قد : ساقطة من ع ، م ، م ، || (٣) من جهتين : ساقطة من ن || بأسود : بالأسود م || أسود : ساقطة من م ، هـ ، || (٤) اختلافها : لاختلافها ع || (٥) معان : + كثيرة هـ ، ي || (٦) غير : الغير هـ ، ي || (٧) إذا : إذا ب || استقرت : استعيرت ع || حكمها : حكمه م || المشتركة : المشتركات ع ، ي || (٨) عند : + فهم هـ || (٩) كذلك : وكذلك ع || مشتركة : مشتركى ؛ + فيها نج ، هـ ، ي || (١٠) جزئياتها : الجزئيات هـ || (١١) وكما : كما س || للأشياء : الأشياء ب ، س || (١٢) إما : ساقطة من س || (١٣) لتكثر : لتكثر د || قسى : تسمى د || كقولهم : كقولنا ي .

ونور، وهذه هي التي تختلف بالأسماء وتختلف في قول الجوهر الذي بحسب تلك الأسماء؛ وإما أن يكون التكثر في الأسماء ومفهوماتها واحدة، كما يقال: غسل وأرى وشهد، فإن مفهومات هذه كلها واحدة، فتسمى أسماء مترادفة.

والتباين قد يقع على وجوه، فيقع في أشياء مختلفة الموضوعات، مثل الحجر والفرس؛ وقد يقع في شيء واحد متفق الموضوع مختلف الاعتبارات؛ فمن ذلك أن يكون أحد الاسمين له من حيث موضوعه، والآخر من حيث هو له وصف، كقولنا: سيف وصارم؛ فإن السيف يدل على ذات الآلة، والصارم يدل على حديثها. ومن ذلك أن يكون كل واحد من الاسمين يدل على وصف خاص مثل الصارم والمهند؛ فإن الصارم يدل على حديثه والمهند على نسبته. ومن ذلك أن يكون أحدهما بسبب وصف، والآخر بسبب وصف للوصف، كقولك: ناطق وفصيح؛ فإن الناطق يدل على وصف، والفصيح يدل على وصف الوصف.

وفي جملة المتباينات ما يسمى مشتقة ومنسوبة، وهي التي هي من جهة ما ليس اسمها بواحد ولا معناها واحداً؛ فهي متباينة؛ لكن من حيث أن بين الاسمين والمعنيين مشاركة ما لا تبلغ أن تجعلها اسماً واحداً أو معنى واحداً، فهي مشتقة. وإيس هذا قسمًا خامساً يُجَوِّج إلى أن يُشترط في المتباينات من أنها هي التي تتباين في جميع الوجوه، فلا يكون فيها مشاركة في لفظ ولا معنى؛ فإن هذا تكلفٌ ويُجَوِّج إلى زيادة أقسام؛ بل المشتقة من جملة المتباينة.

والمشتق له الاسم هو الذي لما كانت له نسبة ما، أي نسبة كانت إلى معنى من المعاني، سواء كان المعنى موجوداً فيه كالقصاص، أو له كالمال، أو موضوعاً لعمل من أعماله كالحديد، فأريد أن يدل على وجود هذه النسبة له بلفظ يدل على اللفظ الذي

(١) قول: أقوال هـ، ي || (٢) وإما: إما ي || (٣) قسمي: وتسمى ي || (٤) والتباين: التباين د || فيقع: فيقع م؛ ويقع س || (٦) والآخر: ولا آخر ع || (٧) ومن ذلك: وإما ع || (٨ - ٩) فإن الصارم... والمهند: ساقطة من سا || (٩) والمهند: + يدل هـ، ي || ومن ذلك: وإما ع || (١٠) للوصف: الوصف ب، ع، هـ || كقولك: كقولك: ع || (١٣) واحداً: واحد هـ، ي || فهي: ساقطة من ب، سا، ع، ع، م || لكن: ولكن سا || مشاركة: هاشم هـ، ي || (١٤) أو: وعاء || (١٥) يشترط في: يشترط فيه م || تباين: تباين عاء || جميع: ساقطة من ع || (١٦) لفظ: اللفظ د || (٢٠) أعماله: أعمال م.

لذلك المعنى الأول ، ولا يكون هو بعينه ليدل على مخالفة معنى النسبة لمعنى المنسوب إليه ، وليس مبايناً له من كل وجه فلا يصلح للإيماء إليه ، خوفاً بين اللفظين بالشكل والتصريف مخالفة تدل بالاصطلاح اللغوي على التعلق الذي بينهما ، فقول : فصيح أو متول أو حداد ؛ أو زيدت فيه زيادة تدل على النسبة ، فقول : نحوى وقرشى ؛ أو فُعل به فُعل آخر يوجب اصطلاح لغة دون لغة . ومن شأن هذا اللفظ الذى للثاني أن يقال له إنه مشتق من الأول ، أو منسوب إليه ، كما لو كان مأخوذاً بعينه ، لقليل منقول بالاشتباه ، كما لو لم يُسم من فيه المعدل عادلاً بل سُمى عدلاً أيضاً ، لم يكن هذا من جملة ما سموه مشتقاً ومنسوباً ، بل من جملة ما يقال باشتباه الاسم واتفاقه ، وكان منقولاً من الأول إلى الثانى لا مشتقاً .

١٠. والمشتق يحتاج إلى اسم موضوع لمعنى ، وإلى شئ آخر له نسبة إلى ذلك المعنى ، وإلى مشاركة لاسم هذا الآخر مع اسم الأول ، وإلى تغيير ما يلحقه .

ولمفرق أن يفرق بين المشتق والمنسوب فيجعل المنسوب ما يدل بالحقاق لفظة النسبة بلفظ الشئ ، كالمهندى ؛ ويجعل المشتق ما يدل بتغيير باحق اللفظ كالمهند . وللإيونانية فى الأمرين اصطلاح آخر .

- (١) معنى : ساقطة من عا || (٢) وليس : ولاى || من : على ه ، ي || فلا : ولا ما || اللفظين : لفظين عا ؛ لفظين م || (٣) تدل : ساقطة من س || (٤) زيدت : يزاد د ، م ، ن ، ه ، ي || (٥) بوجه : بوجه سا || (٦) إنه : ساقطة من سا || منقول : مقول م ، ه ، ي ؛ مقوله د || (٧) من : الموجود س ، ع ، ه ، ي || سمي : يسمى ب || لم : فله ه ، ي || (١٠) شئ : اسم د ، ن || (١١) لاسم : الاسم م || تغيير : تغير د || (١٢) يدل : يدخل ي || لفظة : لفظ د ، ن ، ي || (١٣) بلفظ : بلفظة م ، ه ، ي || المشتق : لاشتق ه || بتغيير : من تغيير عا ؛ من جهة تغيير ي ؛ بتعين ه ، ن ؛ بتعين م .

[الفصل الثالث]

فصل (ج)

في بيان معنى ما يقال على موضوع أو لا يقال ويوجد في موضوع أو لا يوجد

أقول أولاً إنه ربما أوجب استقصاء النظر عدولاً عن المشهور ؛ فإذا قرع سمعك ذلك
فظن خيراً ولا تنقبض بسبب ورود ما لم تألفه عليك . واعلم أن العاقل لا يحميد عن المشهور ما وجد
عنه محيصاً . وبعد ذلك فاعلم أن صفات الأمور على أقسام : لأنه إما أن يكون الموصوف
قد استقر ذاته معنى قائماً ، ثم إن الصفة التي يوصف بها تلحقه خارجة عنه لحوق عارض
أو لازم ؛ وإما أن يكون الموصوف أخذ بحيث قد استقر ذاته ، لكن الصفة التي يوصف
بها ليست تلحقه لحوق أمر خارج بل هو جزء من قوامه ؛ وإما أن يكون أخذ بحيث
لا يكون قد استقر ذاته بعد ، والصفة تلحقه لتقرر ذاته وليست جزءاً من ذاته ؛ وإما أن
يكون أخذ بحيث لا يكون قد استقر ذاته بعد ، والصفة ليست تلحقه من خارج ، بل هو
جزء من وجوده ؛ وإما أن لا يكون قد استقر ذاته ، والصفة تلحقه للنفس ذاته ، بل
لحوق لازم لما يقرره أو عارض له أول .

مثال الأول قولك : الإنسان أبيض أو ضحاك .

ومثال الثاني قولك : الإنسان حيوان ؛ فإن الإنسان طبيعة متحصلة لا تحتاج إلى
ما يقومها ، بعد ما هو إنسان . وإن أشكل عليك هذا فخذ مكانه زيدا ؛ ومع ذلك ، فإن
الحيوان جزء من ماهيته .

(٣) بيان : ساقطة من ب ، س || أولاً يقال : ولا يقال ب ، د ، س || أولاً يوجد : ولا
يوجد ب ، س ، م || ويوجد في موضوع أو لا يوجد : ويوجب الموضوع أولاً بوجه ي || (٤) عن :
على م || (٥) تألفه عليك : يألفه قلبك م ، ي || (٦) الموصوف : ساقطة من ه ||
(٧) قد : + أخذ بحيث د ا || (٨) أخذ : واحد م || (١٠) والصفة : بل دا ، ع ، ه ، ي ||
(١٠ — ١١) والصفة . . . بعد : ساقطة من سا || (١١) هو : + في ع || (١٤) الإنسان :
للإنسان م ، ي || (١٥) الإنسان حيوان : حيوان م ، ي || طبيعة : طبيعته عا .

ومثال الثالث الهوى والصورة؛ فإن الصورة صفة للهوى خارجة عن ذاتها تتقرر بها ذاتها قائمة بالفعل، ولولاها لاستحال وجودها، لاعلى أن الصورة لازمة بعد التقوم، بل مقومة مثبتة، وليست مع ذلك جزءا من الهوى. وقد فهمت الفصل بين هذين.

ومثال الرابع الجوهر للجسم المحمول على الحيوان؛ فإن الجسم مطلقا لا يتقرر له وجود محصل لا يكون بعد؛ إلا العوارض واللواحق الخارجة، بل يحتاج إلى أمور خارجة فصلية تلحقه وتقومه، والجوهر مع ذلك جزء من ماهيته، أى جزء حده.

ومثال الخامس الهوى إذا وصفت بالبياض أو السواد أو التحيز وما أشبه ذلك، وكذلك الجسم المطلق إذا وصف بأنه مستعد للحركة والسكون في الأين وغير ذلك؛ فإن الهوى غير متقرر الوجود بنفسها، وكذلك الجسم غير متقرر الوجود في نفسه. وهذه الأحوال ليست مما تقرر هذه أو ذاك، وإن كانت تلزم من بعد كل ما يتقرر بما تقرر أو تتبعه وتلحقه. فما كان من هذه الجملة له صفة ليست لاحقة من خارج لتقومه، بل كان الموصوف متقوما في ذاته أو غير متقوم، فإنه يسمى موضوعا لتلك الصفة؛ فلا تكون الهوى موضوعة للشئ الذى يسمى صورة؛ لأنها صفة خارجية مقومة للهوى شيئا بالفعل؛ ويكون الإنسان موضوعا للحيوان، لأن الحيوان ليس لاحقا له من الخارج، وإن كان يقومه، بل هو جزء وجوده؛ ويكون الجسم موضوعا للبياض، لأنه وإن لم يتقوم بعد، فليس يتقوم إذا تقوم بالبياض، بل إنما يتقوم بأشياء أخرى؛ فهو إذا قيس إلى البياض يكون قد تقوم دونه؛ ويكون البياض موضوعا للون، لأنه ليس يتقوم به على أنه من خارج؛ ويكون جميع ما نسبته إلى الصفة ليست على نسبة شئ إلى الخارج المقوم

- (١) للهوى : الهوى سا || (٢) بالفعل : بالفعل ه || التقوم : التقوم م || (٣) مثبتة : ومثبتة د، ع || فهمت : علمت ه || (٤) الجسم : المحمول على الجسم والجسم د، ن || (٥) الخارجة : الخارجية عا || خارجة : ساقطة من ع، عا، م، ي || (٦) أو التحيز : والتحيز د || (٧) وصف : وصفت ب، ه || فى الأين : والأين ه || الهوى : الأولى دا || (٩) غير متقرر الوجود : ساقطة من ه || (١٠) من : ساقطة من ب، س || كل : ساقطة من ع، عا، ي || (١٢) متقوم : متقدم م، ي || (١٣) صورة : صفة م || (١٤) الخارج : خارج ب، عا، ه || يقومه : يقدمه م، ي .

موضوعاً، سواء كانت الصفة مقومة وليست خارجة، أو كانت خارجة وليست مقومة .
فيجب أن تفهم من الموضوع ههنا هذا ، وإن كان قد يستعمل في مواضع أخرى
استعمالات غيره .

وفي هذا التفصيل فوايد : أحدها الشعور بهذا الاختلاف ؛ والثاني ليكون الموضوع
المستعمل في نسبتى " في " و " على " المذكورين بعد معنى كالجامع ، ثم تفصل النسبة
إليهما ، أعنى إلى نسبة " في " وإلى نسبة " على " ، وأن يكون بين العرض والصورة فرق ،
وأن يحتاج إلى أن يقال إن شيئاً واحداً قد يكون عرضاً وجوهراً ؛ وهذه أشياء ستعرفها
عن قريب ، وتعرف ما في إغفال هذا الأصل الذى أعطيناك من الخلل .

فنعول : إن الأمر الذى ينسب إلى موضوع تكون نسبته إليه على وجهين : فإنه إما
أن يكون بحيث يمكن أن يقال إن الموضوع هو كالحَيوان الذى يمكن أن يقال إن الإنسان
هو ، حين يقال إن الإنسان حيوان ، ومثل هذا ، فهو المحمول على الشئ والمحمول على
الموضوع ؛ وإما أن لا يكون بحيث يمكن أن يقال إنه هو ، بل يقال إن فيه ذلك كالبياض
الذى لا يمكن أن يقال لموضوعه ، إذا فرض ثوباً أو خشبة ، إنه هو ، فلا يقال البتة إن
الثوب بياض أو الخشبة بياض ولأنه موجود للموضوع ، فإما أن يقال : إن الثوب ذو
بياض ، أو يقال : إن الثوب مبيض أو أبيض . وهذا لا يكون بالحقيقة محمولا بالمعنى على
الموضوع كما هو ، بل إنما يكون المحمول بالمعنى لفظاً مشتقاً من لفظه ، أو مؤلفاً من لفظه
ولفظ النسبة ، أو يكون حمله بالاشتراك فى الاسم لافى المعنى ؛ ولكن مثل هذا ، وإن
لم يكن محمولا على الموضوع ، فهو لا محالة يكون موجوداً فيه . والموضوع ، لما يحمل عليه
إذا اعتبر مأخوذاً بنفسه ، من غير إلحاق سوربه ، فإنه لا يخلو إما أن يكون كلباً أو جزئياً

(٤) أحدها : إحداهما || والثاني : والثانية ه || للوضع : الموضوع عا || نسبتي : نسبة سا ||
(٥) المذكورين : المذكورين د ، ن || (٦) أعنى : ساقطة من عا ، م || يكون :
ساقطة من سا || (٨) ما : ساقطة من د || (١١) الإنسان : + هو ه ، ي || فهو :
هوم || (١٢) إنه هو بل يقال إن : ساقطة من د ، سا ، عا ، ن ، ه ، ي || (١٣) أو خشبة :
وخشبة ، سا ، ن || (١٤) ولأنه : وأنه ه || (١٥) أبيض : أسود ن || (١٦) لفظاً مشتقاً : هو
لفظ مشتق ؛ لفظ مشتق عا || مؤلفا : هو مؤلف عا ؛ مؤلف ي || (١٧) بالاشتراك ...
المعنى : فى الاشتراك بالاسم لا بالمعنى ي || (١٧) فى الاسم : ساقطة من ن .

- فإن كان جزئيا فالمحمول عليه إما أن يكون كلياً أو جزئياً ، فإن كان جزئياً لم يكن ذلك الجزئى غيره ؛ فإن الجزئيين المتباينين لا يحمل أحدهما على الآخر. وإذا كان كذلك لم يكن هو في الحقيقة موضوعاً ومحمولاً على نفسه بحسب الطبع ، بل بحسب القول واللسان ، كما تقول : إن زيدا هو أبو القاسم أو هو ابن عمرو، اللهم إلا أن تنبى بآبن عمرو معنى يجوز أن يشاركه فيه آخر فيكون كلياً. فإن خصصته به ، لم يكن ابن عمرو إلا هذا، وهذا هو زيد. وكذلك لو قلت هذا الأبيض هو هذا الكاتب ، فإنما تشير إلى موضوع واحد ؛ وليس كونه هذا الأبيض أولى بأن يوضع أو يحمل من الآخر، وإن كانت طبيعة الإنسان فيه أولى بأن توضع من طبيعة الكاتب ، أعني المطلقين ؛ وأما هذا الكاتب فهو بعينه هذا الإنسان . وإن أخذت أحدهما ، من حيث هو هذا الإنسان بلا شرط فوق هذه الإنسانية ، وأخذت الآخر بإزائه كذلك أيضاً ، لم يحمل أحدهما على الآخر ؛ فإنه ليس إنسان ما ، من حيث هو هذا الإنسان ، هو هذا الكاتب ؛ ٥ ولا هذا الكاتب ، من حيث هو هذا الكاتب ، هو هذا الإنسان ؛ أعني من حيث الاعتباران المختلفان ، إذا وجهت الالتفات في كل واحد منهما إلى اعتباره الواحد مجرداً بشرط أن لا تلتفت إلى شيء آخر . ثم الاعتباران متباينان ؛ ولهذا ليس هذا الكاتب ، من حيث هو هذا الكاتب ، هو هذا الطويل ، من حيث هو هذا الطويل ؛ بل أحدهما مسلوب عن الآخر ؛ ولا حمل ولا وضع ، وليس أحدهما موضوعاً للآخر ولا مقولاً عليه ، أى بالإيجاب . ١٥ وأما إن كان الموضوع كلياً ، فإن المحمول عليه بالحقيقة لا يكون إلا كلياً ؛ فإن طبيعة الكلي لا تكون موضوعة بنفسها للشخصية من غير إلحاق سور الجزئى ، وإلا لكانت الطبيعة الكلية تستحق في طبعها لأن تكون هذا المشار إليه .

- وإذا كان الأمر على هذه الصورة فيكون كل ما يقال على موضوع يلزمه أن يكون كلياً ؛ هذا إن كان كونه على موضوع مفهوماً على ما قلناه ، وإن لم يجعل كذلك ، بل جعل ٢٠

(٢) وإذا : فإذا سا || (٣) تقول : يقال عا || (٤) ابن : ساقطة من سا (٨) المطلقين : المطلقين د ، سا || وأما : فأما عا || الكاتب : ساقطة من عا || الإنسان : + الكاتب عا (١٠) من حيث : ساقطة من م || هو هذا الكاتب : ساقطة من م ، م (١١ — ١٢) الاعتباران المختلفان : الاعتبارين المختلفين ب || (١٢) المختلفان : + في وجهه م || إذا : وإذا سا || اعتباره الواحد : اعتبار واحد دا ، ع ، ه ، ي || مجرداً بشرط : مجرد الشرط م || (١٤) من حيث هو هذا الطويل : ساقطة من د || بل : ساقطة من م (١٥) حمل : + بينها دا || مثلاً : محولاً ي || بالإيجاب : بإيجابى || (١٧) سور : الدور ع ، م ، ن ه || الجزئى : + به عا || (١٨) تستحق : مستحقة ع ، ه ، ي || (١٩) وإذا : وإذا عا || فيكون كل : فكل ع ، ي || (٢٠) إن : إذا ع .

كونه على موضوع دالا على أنه مقول على كثيرين ، كان هذا القول مرادفا لهذا الاسم ، وكان في ترك اللفظ المشهور ، وهو لفظ الكلية ولفظ المقول على كثيرين واختراع هذا اللفظ زيادة شغل لافائدة فيه ؛ وكان تصير الأمور ، التي تنسب إلى أمور موضوعة لها على قسمين : أمور يقال على موضوعاتها ، وأمر توجد في موضوعاتها تكلفا قد استعمل فيه لفظ الموضوع في موضع واحد على معنيين غير متفقين ولا متشاكلين متقاربين . وهذا شطط وفضل ؛ بل الأخرى أن نسلك السبيل الذي سلكناه . وليس ولا في واحد من السبيلين ضرورة ؛ ولو قيل بكل واحد جزئى لكان فيه كفاية .

فإذ قد تكلف هذا التكلف ، فبالحرى أن نجعل له وجها مفيدا على ما أوردناه فنقول الآن : إن كل ما هو على موضوع بالحقيقة فهو كلي ، وكل كلي فإنه محمول على موضوع ضرورة ؛ لأن له جزئيات بفعل أو بقوة يقال عليها الكلي هذا القول ؛ وكل موجود في موضوع فهو الذي يقال له عرض ؛ وإذا كان كذلك فكل عرض فهو موجود في موضوع ؛ فإن العرض اسم موضوع لهذا المعنى ؛ ولا يلزمنا في هذه الجهة من الشناعة المتوسطة بترادف الاسم ما لزم في الجهة الأخرى التي للكلي ؛ وذلك لأن تلك الجهة إذا أمكن أن يقال فيها ما قيل ، ولم يكن بالترادف ، بقيت هذه الجهة على الترادف ، ولم تلزم الأمور التي كانت تلزم . وذلك لأن الفائدة في استعمال لفظ الموجود في موضوع اسما مرادفا للعرض أو قولا مرادفا لاسمه يحصل بسبب القسم الذي في إيراد غير مرادف فائدة . على أن هذا ليس بالحقيقة اسما مرادفا للعرض بل قولا يشرح اسمه ، إذ يلتفت إلى دلالة جزء جزء منه .

وأما الكلي فإنما يشرح اسمه قولك : "المقول على كثيرين" ؛ والمقول على موضوع اسم له معنى يلزمه أن يكون مقولا على كثيرين بالجهة التي أو مانا إليها . وأما الموجود في موضوع

(٢) لفظ الكلية : لفظ الكلية سا ، ه ، ي ؛ لفظ الكلية م || ولفظ : ولفظة ه || اختراع : اختلاف ه || (٥) وهذا : فهذا سا || (٦) الأخرى : بالأخرى عا || في : ساقطة من د ، ن || (٧) لكان : كان ب ، س ؛ (٨) فإذا قد : فإذا ع ، د ، ي || أوردناه : لك ه ، ي || (٩) الآن : ساقطة من عا ، م || على موضوع : محمول سا ، م ، ي || (١٠) بقوة : قوة سا ، م ، ه ، ي || (١١) كذلك : ساقطة من د || (١٢) المتوسطة : المفرطة ع ؛ المتوسطة م || (١٣-١٥) وذلك . . . تلزم : ساقطة من س || (١٣) لأن : أن ب || (١٤) بقيت : بقيت ه || (١٧) يشرح : شرح س || (١٨) والمقول . . . كثيرين : ساقطة من م .

فهو قول مرادف لاسم العرض، فإن العرضية ليس معناها إلا أن يكون للشيء وجود في موضوع ويكون المعنى بالموجود في الموضوع ما تقرره بعد. وإذا تقرر هذا فنقول: إن ما ليس من الأشياء مقولا على موضوع هو بالزنى، وبالعكس، وما ليس بموجود في موضوع فهو الذى نسميه الجوهر.

ثم إن قوما اشترطوا في المقول على الموضوع أن يكون ذاتيا مقوما للماهية، وفي الموجود

- ٥ في الموضوع أن يكون عرضيا، إذ كان العرض عندهم والعرضى شيئا واحدا، وإن كان كثيرا ما يختلفان، فلم يخطر لهم في هذا المكان كثرة اختلافهما ببال.

فهؤلاء حكموا بأن الأبيض إذا قيل على هذا الشيء الأبيض لم يكن مقولا على موضوع،

بل موجودا في موضوع، إذ ظنوا أن الأبيض موجود في موضوع، إذ ظنوا أن الأبيض عرض؛ بل جاوزوا هذا إلى أن قالوا: إن الكلى هو المقوم لماهية الشيء؛ فكان غيره

- ١٠ ليس بكلى. فلنورد لفظ بعض مقدميهم في تصحيح هذا المعنى، ولندل على الفضيحة

التي فيه ليتضح أن الصواب ما ذهبنا إليه. قال: وإنما قلت إن الكلى هو الذى يحمل على جزئياته عن طريق "ما الشيء"، وهو الذى يقال على موضوع، لأنه قد يحمل على

الموضوع أشياء على غير هذه الجهة؛ مثال ذلك أنا نحمل على زيد أنه يمشى، فنقول:

إن زيدا يمشى؛ لكن معنى يمشى ليس يحمل على زيد على أنه أمر كلى وزيد جزئيه؛ لأنه

- ١٥ ليس يحمل على زيد عند المسألة عنه ما هو؛ لأنه إن سأل سائل: ما هو زيد، فأجابه

المسؤول: بأنه يمشى، كان جوابه له خطأ وكذبا؛ لأن معنى يمشى ليس يدل على

ماهية زيد، بل إنما هو فعل من أفعاله. فانظر إلى هذا المنطقى جعل مطلوبه ودعواه

أن الكلى هو الذى يُحمل على جزئياته من طريق ما الشيء، ثم أراد أن يبين هذه الدعوى

بجعل بيان ذلك من أن ما يحمل لا من طريق "ما الشيء" لا يكون كليا؛ وهذا عكس

- ٢٠ التقيض للطلوب. ولو كان بَيِّنًا أو مسلماً لكان الأول لازما عن كذب. ثم نص المسألة

في جزئى، وهو أنه يمشى وترك الماشى، لأن هذه المغالطة كانت تظهر في الماشى أكثر،

إذ كان الماشى اسما، وكان يمشى فعلا.

(٢) الموجود: الوجود ن || بعد: من بعدى || وإذا: وإذا ب، س || ما ليس: ساقطة من ما

(٣) هو: فهو ع || وما: ما سا، ع، م || (٤) في: ساقطة من د || (٧) هذا: ساقطة من س

(٨) موجود... الأبيض: ساقطة من ي || (٩) فكان: وكان سا، ع، عا، ه، ي ||

(١٠) مقدميهم: + يعنى متى عا || ولندل: لندل س || (١١) قال: قالوا عا || هو الذى: ساقطة من س ||

(١٤) جزئيه: جزئى ي || (١٧) زيد: ناقصة من ن || المنطقى: + كيف ه ||

(٢٠) عن كذب: ساقطة من ي || (٢١) تظهر: نظردا || ويجب: بل يجب ه، ي.

ويجب أن لانضايق في هذا أيضا ، بل نقول : فلما أراد أن يبين أن "يمشى" ليس كليا ، أخذ المطلوب الأول المشكوك فيه مقدمة كبرى في بيان أن هذا ليس كليا ، فقال : لأن "يمشى" لا يدل على ماهيته ، وكل ما لا يكون مقولا في ماهية الشيء فلا يكون كليا ، وهذا هو الأمر الذي انصرف عن المطلوب إلى بيانه على أنه والمطلوب سواء في الحكم . فإن ظن أن هذا غير المطلوب ، بل يلزم عنه المطلوب ، ومن شأن القياسات أن تأخذ أشياء هي ملزومات المطلوب ، إذ كانت أعرف ، فيقال له : لا يخلو إما أن تأخذ هذه المقدمة في هذا الموضع على أنها بيينة ، أو تبين أولا ثم تبين منها المطلوب . فإن كانت بيينة بنفسها . فلا يحتاج إلى تكلف هذه القياسات ، بل يجب أن يؤخذ هذا ، فيقال : لما كان ما لا يكون مقولا في ماهية الشيء لا يكون كليا ، فكل كلى مقول في جواب ما هو . ثم دعوى أنها بيينة وأبين من أن كل كلى مقول في جواب ما هو دعوى بعيدة ١٠ عن العقول ؛ فإن من يقول : ليس كل كلى مقولا في جواب ما هو ، يقول مع ذلك : ليس كل ما ليس مقولا في جواب ما هو فليس بكلى ؛ وإن كان محتاج إلى أن تبين هي لبيان منها المطلوب ؛ فلم أخذت نفسها جزء القياس الذي يبينها ليتبين بها المطلوب ؟ ثم هل لإدخال "يمشى" ههنا فائدة إلا أن يجعل ذلك مكان المحمولات على الشيء التي ليست كلية ؟ فتبين أن المحمولات لا من طريق ما هو لا تكون كلية ، فكيف يكون ذلك بأن يؤخذ ١٥ أن المحمولات لا من طريق ما هو ليست كلية ؟

وقد أوما في هذا الفصل إلى شيء ولم يفصح به ، وهو أشبه ما قاله فيما يخيل ؛ وهو أن "يمشى" ليس كليا ، لأن زيدا ليس جزئى "يمشى" . فإن قوله : لأن زيدا

(٢) كليا : + أن يمشى ه || (٣) مقولا في : مقولا على ع || فلا : ولا ساع || (٦) أن : بأن م || ملزومات : ملزومات ب ، دا ، م ؛ ملزومات د ، ن || إذ : إذا سا ، م ، ن || (٨) يؤخذ : يوجد ب ، س ؛ تأخذ د || هذا : هذه عا ، م ، ه ، ي || (٩) مقول : ساقطة من ع (١١) القول : القول ع || ما هو يقول . . . جواب : ساقطة من ع || يقول مع : مقولا في سا || ليس كل : وليس كل ه || (١٢) هي : ساقطة من عا || (١٣) منها : منه سا ، ع ، عا ، م || بها : به سا ، عا ، م || (١٤) التي : التي سا || (١٥) يكون : يبين د ، ع ، عا ، ه ؛ يكون يبين س ، سا || يؤخذ : يوجد د ، سا ، ع || أن : بأن ب ، س || ليست : لا تكون د ، ن || (١٧) أوما : أوما نا ، عا ، ن ، ه || فيما يخيل : بما يخيل عا ، م ، ه .

ليس جزئى "يمشى" هو مما يسبق إلى الذهن قبوله ، إذ قد سبق إلى الذهن أن زيدا شخصاً من نوع الإنسان ، والشخص جزئى للنوع ، فيسبق إلى الظن أنه جزئى للنوع ، ليس جزئياً لغيره ؛ كأن الشيء لا يجوز أن يكون جزئى شيئين .

- لكن يجب أن يحصل المفهوم من قولنا إن كذا جزئى كذا ، فنقول : إن قولنا كذا جزئى كذا ، معناه أنه أحد ما يوصف بكذا ، فيكون كذا ، لا يلزم أن يوصف ذلك الجزئى به وحده ، فيكون كذا صفة له ولغيره بفعل أو قوة . فإذا كان الوصف مما يحمل عليه وحده بالفعل والقوة معا ، إن كان كذلك ، لم يكن هو جزئى ذلك الوصف . وأما إذا كان يوصف به هو وغيره وصفاً بمفهوم واحد ، وحداً واحداً ، ووصفاً على سبيل أنه هو من غير اشتقاق ، فهو أعم في الوقوع منه ، وذلك أخص منه ؛ فإن زيدا أخص من "يمشى" "ويمشى" أعم من زيد . فإن زيدا لا يقال إلا على واحد ، و"يمشى" يقال على ما يقال له زيد وعلى غيره ؛ فيكون زيد أحد الأمور الجزئية التى يحمل عليها "يمشى" . وإنما نعى بالجزئى هذا .

- وأما أن المحمول العام على زيد وغيره يجب أن يكون أمراً يحمل عليه في ذاته فهو شرط زائد لزيد على الجزئية وللصفة على الكلية . وقد أجمع الناس على أن الخواص والأعراض كلية ؛ ولها ، من حيث هى خواص وأعراض ، جزئيات غريبة عنها ؛ فإن الضحك بالقياس إلى هذا الضحك ، من حيث هو هذا الضحك ، ليس خاصة ، بل نوع ومقوم لماهيته كما علمت ، بل هو خاصة للإنسان . وجزئيات الضحك ، من حيث هو خاصة ، هى أشخاص الإنسان . وأشخاص الناس ، من حيث هى أناس ، فلا تتقوم بالضحك ؛ فإنه غير داخل في ماهيتها ؛ وذلك لأنه ليس يقوم ماهيته ، ومع ذلك فهو كلى مقول على كثيرين هى جزئياته ، من حيث هو خاصة .

٢٠

(١) ما يسبق : مما سبق د ، س || قد سبق : قد سبق سا ، ن || (٣) كان : فإن ى ||
 (٤) يجب : + عليا نج || فنقول إن : + معنى ه || قولنا : + إن عا || (٥) معناه : ساقطة من ه ||
 (٦ - ٧) فإذا كان ... ذلك الوصف : ساقطة من ن || (٦) ما : + لا دا ، ع ، ى ||
 (٨) سبيل : ساقطة من سا || (٩) في الوقوع : بالوقوع ب ، د ، س ، ى || (١١) فيكون : ويكون
 سا ، عا ، م ، ن || (١٤) للصفة : الصفة عا || (١٥) من حيث : لا من حيث دا ؛ إلا من حيث م ||
 غريبة عنها : عرضية عا || (١٦) نوع ومقوم : نوعاً ومقوماً د ، ع || (١٩) ماهيتها : ماهياتها دا ||
 ماهيته : ماهياتها ، ن || (٢٠) من : ومن ن .

ثم إن كان الأبيض للإنسان و”يمشى“ لزيد ليس مما يكون مقولا على موضوع ، بل هو عرض ، لم يخل إما أن يكون اسم العرض يقال على العرضى وعلى العرض الحقيقى باشتراك بحيث ، لا تشكيك ولا تواطؤ فيه ، أولا يكون مقولا بالاشتراك .

فإن كان مقولا باشتراك وجب أن تكون الأقسام بحسب المعانى أكثر من الأقسام التى يوردونها ؛ إذ أصول الأقسام حينئذ تكون ستة : كلّى وجزئى وجوهر وعرض ، الذى بأحد المعنيين ، وجوهر وعرض ، الذى هو بمعنى الجوهرى والعرضى ؛ وكل واحد من العرضين قد استعمل فى الأمثلة التى لهم فى هذا الباب ؛ أعنى قد استعمل هؤلاء المدخلون هذه الشروط الفاسدة . لست أعنى أن أول من علمنا هذا أدخل شيئا من ذلك .

وأما إن كان وقوع العرض عليهما بالتواطؤ ، فليدلّ على هذا المعنى ؛ لكنهم اتفقوا أن الذى فى موضوع لا يشاركه موضوعه فى الحد والاسم جميعا ، بل ربما يشاركه فى الاسم فقط ، ولا يحمل عليه حده . ثم إذا قلنا لزيد إنه يمشى وإنه أبيض ، وطلبنا حد ”يمشى“ وهو أنه شيء ينتقل من مكان إلى مكان بتقديم قديم واعتماد على أخرى ، وطلبنا حد الأبيض وهو شيء ملون بلون مُفرّق للبصر ، فنجد هذين الحدين كليهما مما يقال على زيد ؛ فإن زيدا كما يقال له يمشى ، كذلك يقال إنه ينتقل من مكان إلى مكان بتقديم قدم واعتماد على أخرى ؛ وكما يقال إنه أبيض ، كذلك يقال إنه جسم ملون بلون مفرق للبصر . فمن البين أن هذا الكلام مما يجب أن لا يلتفت إليه .

ويجب أن نتذكر ههنا ما قيل فى المشاركات والمباينات المتفق منهم على تسليمها إن الخمسة تحمل على تواطؤ وإن الخاصة أيضا تحمل بتواطؤ ، فتعلم أنهم سرّيا ما يفسون ؛ اللهم إلا أن يقولوا إن المشاركة فى الحد هو أن يكون الحد ليس محمولا فقط ، بل أن يكون

(٢) هو : ساقطة من سا || عرض : عارض ب ، س || (٣) بحث : بحيث م || (٥) حينئذ : ساقطة من عا ، ن || وجوهر : وجواهر ن || (٧) العرضين : العرض دا || استعمل : استعمله سا || (٨) لست : ولست ي || (١٠) الاسم : الرّم سا || (١٠) يشاركه : شاركه عا ، ه || (١١) وإنه : أو وإنه سا ، عا ، ن ، ه || (١٢—١١) وطلبنا . . أخرى : ساقطة من سا || (١٣) كليهما : كلاهما ي || (١٤) له : لانه م || (١٥) قدم : ساقطة من ن || بلون : ساقطة من ب || (١٧) على : وعلى ه || تسليمها : + من ي || (١٨) وإن : فإن عا || أيضا : + إنما دا .

حدا ، فتكون الأجناس الطبيعية لا تشاركها الأنواع في الحدود بل في الأسماء فقط ؛ فإن حدود الأجناس ليست حدوداً للأنواع ؛ وأيضاً فإن الأشخاص لا حدود لها ، فكيف تشارك الأجناس في الحدود . فإن تكلفوا شططا آخر وقالوا : إن المشاركة في الحد هي أن يكون ما هو حد لأحدهما إما حداً للآخر أو جزء حد للآخر ، فيكذبهم تصديقهم أن الجنس يشارك الخاصة في أن الجنس والخاصة تحملان على ما تحتكما بالتواطؤ وبالأسم وبالحد ؛ وقد أقرروا كلهم بهذا .

فليس إذن معنى المشاركة في الحد هو هذا ، بل أن يكون ما هو مفهوم للاسم وحدٌ أو رسمٌ له يحمل على الشيء الذي يحمل عليه الاسم ؛ فيوصف الشيء بمعنى الاسم كما يسمى بلفظه ، وإن لم يكن ذلك حداً له .

- ١٠ فهذه الأشياء يتبين أنهم أغفلوا إغفالا كثيرا . ويتبين أن السبب في ذلك ظنهم أن العرض ، الذي هو أحد الخمسة ، هو العرض الذي نتكلم فيه في هذا الكتاب . بل قد يتبين بذلك أن كل معنى عام يقال على أكثر من واحد ، كيف قيل ، فهو كلي ؛ والمعنى الخاص جزئي ؛ وأن العرض الذي يقابل الجوهر هو الذي سنحده ؛ وأن الأمور : إما مقولة له على موضوع ، غير موجودة في موضوع ، وهي كليات أشياء هي جواهر ؛ فلا أنها كليات ، فهي تقال ” على “ ؛ ولأنها جواهر ، فلا توجد ” في “ ؛ وإما موجودة في موضوع غير مقولة على موضوع وهي جزئيات الأعراض ، لأنها أعراض ، موجودة ” في “ ، ولأنها جزئية ، ليست ” على “ ؛ وإما مقولة على موضوع ، موجودة في موضوع ، وهي كليات الأعراض ، لأنها ، بالقياس إلى جزئياتها ، كالبياض الكلي بالقياس إلى بياض ما مقولة على موضوع ؛ ولأنها أعراض فهي موجودة في موضوع ؛ وإما لا مقولة ” على “ ولا موجودة ” في “ ، وهي جزئيات الجواهر ، كريد وعمرو وهذه المادة وهذه الصورة وهذه النفس ؛ ولأنها جواهر ، ليست موجودة في موضوع ؛ ولأنها جزئية ، ليست مقولة على موضوع .

(١) فقط : ساقطة من سا ، عا ، م ، ن || (٢) ليست حدودا : ساقطة من سا || (٣) هي : موب || (٤) حد للآخر : ساقطة من م || (٥) في أن : في م || (٦) بهذا : بذلك ن || (٧ — ٨) وحد أو رسم : وحدا ورسماب ؛ حدا ورسماب || (١٠) في هذه : في هذه دا || (١٠) ويتبين : وبين سا ، م || (١٣) وأن : وأما س ، ي || (١٥) كليات : كلية سا ، عا ، م ، ن ، ي || فهي : وهي م || فلا توجد : ساقطة من س || (١٦) فإنها : ساقطة من ن || (٢٠) وهي : فهي عا ، ه || (٢١) ولأنها : فلا أنها سا ، م ، ن ، ه ، ي .

[الفصل الرابع]

فصل (د)

في شرح حد العرض وهو أنه موجود في موضوع

- ٥ فلنبين الآن معنى قولنا الموجود في موضوع. فقد رسم أنه: "الموجود في شيء لا يحزه منه، ولا يصح قوامه من دون ما هو فيه". فقولنا إنه الموجود في شيء يقع على أشياء كثيرة: على بعضها بالتواطؤ، وعلى بعضها بالتشكيك، وعلى بعضها بالاشتباه. وليس وقوعه على جميع تلك الأشياء وقوع لفظ متواطئ، ولا وقوع لفظ مشكك، بل وقوع لفظ مشترك، أعني إذا قيس إلى جميعها، ولا هذا البيان المبني عليه بيان حدي ولا رسم حقيقي، بل هو نوع من البيان المحال به على الاسم، كما يبين اسم باسم أشهر وأعرف.
- ١٠ وماخذ ذلك هو أن الجمهور يعرفون أشياء يقال لها إنها في شيء، فيريد الآتي بهذا البيان أن يقول: إن هذا العرض هو الكائن في الموضوع وإن كونه في الموضوع ليس كذا من الكون في شيء ولا كذا حتى يزول الاشتراك في الاسم، فيبقى معنى واحد ينسب عليه بالمثال، بعد أن أزيلت الشبهة التي من اشتراك الاسم. فإن إزالة الشبهة باشتراك الاسم قد يمكن على نحوين: أحدهما أن يؤتى بالحد المراد بالاسم، أو يؤتى بالرسم، والثاني أن تنفى المعاني الداخلة تحت اشتراك الاسم حتى يدل على الباقي، لا من ذاته، ولكن بسلب ما ليس له. فقولاه: "الموجود في شيء" يفرق بين حال العرض وبين حال الكل
- ١٥

(٣) موجود: الموجودى || (٤) لا: ساقطة من م || (٤-٥) لا يحزه... شيء: ساقطة من د ||
 (٥) الموجود: موجود ع، م، ن || (٦) وعلى بعضها بالتشكيك: ساقطة من ع || على جميع:
 في جميع سا، عا، م، ن || (٨) جميعها: مجموعها س || ولا: ولأن د || رسم: رسمى د،
 دا، ع، ن، ي || (٩) به: فيه د || باسم: اسم د || أشهر: + منه ي || (١٠) إنها:
 + هى سا || (١١) وإن كونه في الموضوع: ساقطة من سا || (١٣) فإن... الاسم: ساقطة
 من ب وس || الشبه: الشبهة ن || (١٤) المراد: + به ع || بالاسم: به نج || (١٥) تنفى:
 تنفى د، تبقام || (١٦) بسلب: بسبب نج، د، س، عا، م || ليس: + هوى ||
 له: + هوع .

في الأجزاء ؛ فإن لكل صورة تامة لا توجد قائمة بنفسها ، ولكن في أجزائها جملتها ، لا في واحد واحد منها ، فإن العشرية كلية ما ولا توجد حاصلة في واحد واحد ، بل في الأجزاء كلها ؛ فإنها ، إذا توافت واجتمعت ، حصلت حينئذ صورة العشرية . ويتضح لك هذا على كنهه من الفلسفة الأولى . فإذا قيل ”الموجود في شيء“ فقد زالت مشابهة العرض للكلية .

ولقائل أن يقول : إن الإضافات كالمساة وكالمؤاخاة وغير ذلك إنما توجد في شيئين لا في شيء واحد ، فيكون جوابه ما نقوله في موضعه من تعريفنا المضاف .

ولقائل أن يقول : إن الزمان عندكم عرض وليس في شيء ، فيكون جوابه : إنه في شيء ؛ وبيانه في العلم الطبيعي .

ولقائل أن يقول : إن المكان أيضا عرض وليس في الممكن ، فيكون جوابه : إنه في شيء آخر ؛ وبيانه أيضا في العلم الطبيعي . فإن المنطق لا يفنى ببيان ذلك ؛ بل يجب أن ينبه حتى لا يحسب أن هذه المقدمة ، وهي أن الزمان ليس في شيء ، مسلمة ؛ وكذلك غيرها .

ولقائل أن يقول : إن الكل ، وإن كان قد يكون جوهرًا ، فإن الكلية هي في أشياء وهي عرض ؛ لأن الكلية ، وهي مثل العشرية وغيرها ، لا تعد عندكم جواهرًا ، بل هي أعراض ، وليس وجودها في شيء واحد ؛ فيقال : إنه ليس يمنع أن يكون الموضوع الأول للعرض مؤلفًا من أشياء كثيرة تكون جملتها قد صارت موضوعًا للعرض ؛ وتكون تلك الجملة هي الموضوع لذلك العرض ، من حيث هو جملة ، وتكون ، من حيث هي جملة ، شيئًا واحدًا . فإن كانت الكلية عرضًا ولها موضوع ، فالموضوع الذي يحملها

(١) لكل : الكل سا ، ع ، ع ، م ، ن || (٢) واحد واحد : واحد ه || ما : ساقطة من ع || ولا : لا ع || واحد واحد : واحد ع || (٣) توافت : توافقت دا || (٤) قيل : مثل س || (٦) كالمؤاخاة : المؤاخاة ع || (٧) تعريفنا : تعريف ع || (٨) فيكون جوابه : جوابه ب ، س || (١٠) فيكون جوابه : فنقول ع ؛ فيكون أيضا جوابه ن || (١٢) مسلمة : مسلم د ، دا ، ع (١٤) قد : أن ع || (١٦) وليس : ثم ليس ع ، ه ، ي || (١٧) موضوعا : ساقطة من س || (١٨) هي : هو ه || هو : هي ع ، ن || (١٨-١٩) وتكون ، . . . جملة : ساقطة من د || (١٩) يحملها : يحمله سا ، ع ، ع ، م .

ليس موضوعا لها ، من حيث هو أشياء ، حتى يكون كل واحد منها يمثل ذلك العرض ، بل من حيث هناك حاصل من اجتماعها ، وإنما يمنع من أن يكون العرض في أشياء على أن يكون الواحد منه عرضا في كل واحد منها .

فإن قال قائل : فلم لم يكن جوابكم في وجود الكل في الأجزاء هذا الجواب ؟ ولم احتجتم أن تفصلوا بين العرض وبين الكل بأن الكل في أشياء ، إذ ليس الكل في واحد واحد منها ، بل في الجملة ، وتلك الجملة واحدة ، من حيث هي جملة ؟ فنقول : إن الكل ليس يجوز أن يقال إنه في جملة الأجزاء ، لأنه نفسه جملة الأجزاء ، فلا يكون مجموع الأجزاء شيئا دون الكل ؛ فكيف يكون الكل في نفسه ؟ وأما الكلية فهي التي يقال فيها ذلك ، وهي حال هذه الجملة ، من حيث هي جملة . وبالحقيقة فإن قول القائل "إن الكل في الأجزاء" قول مجازي ، ومعناه أن وجود الكلية التي بها الكل هو ما هو في الأجزاء ، كأن الأجزاء أشياء يعرض لها هيئة ما يكون منها الكل ، وتلك الهيئة هي الكلية ، وتلك الهيئة عرض جامع ، والكل هو المؤلف من تلك الهيئة والأفراد ؛ فيكون بالعرض ما يقال للكل إنه في الأجزاء ، أي كليته في الأجزاء وقوامه في الأجزاء . وبالحرى أن لا تحتاج أن تستغل بهذا الفرق كل الاشتغال إلا لما يقع من الالتباس في بادئ الأمر بين المستعمل بالحقيقة وبين المجازي .

وفي أمثال هذه المواضع فقد يحسن أن تعرف الفرق أيضا بين الحقيقي وبين المجازي الذي ربما لم تعرف في بادئ الأمر أنه مجازي . ويشبه أن لا تكون بنا حاجة داعية إلى هذا الفرق .

وأظن أن الراسم الأول لم يذهب ذهنه إلى شيء في أمر هذا الفرق ، بل اختصره المتكلفون . فيكون الوجه المتكلف لهذا الفرق هو أنه إذا قيل للكل إنه في أمر ، فلما يقال إنه في أشياء ؛ وإن كان هو بالحقيقة لا في شيء ولا في أشياء منها .

(١) منها : مع ؛ منها م || (٤) فلم : فلود || (٦) منها : منها ع || (٧) فلا : ولا ع || (١٠) أن : ساقطة من ع || هو في : هي في ه || (١٠ - ١١) كان الأجزاء : كالأجزاء س || (١١ - ١٢) تلك الهيئة عرض : وتلك عرض س || (١٢) للكل : ساقطة من ع || (١٣) تحتاج : + إلى ه ، ي ؛ + في دا || (١٥) قد : وقد ؛ قد ن ، ه || (١٦) ربما : إنما س || ويشبه : بل يشبه ن ، س || حاجة : + ضرورة ه || (١٨) الراسم : الرسم ن || في : من ، ه ، ي || (١٩) الوجه المتكلف : وجه التكلف م ؛ الوجه للتكلف ه || هو أنه : وهو س ؛ ساقطة من ع || (٢٠) هو : ساقطة من س ، سا || ولا في أشياء : ولا أشياء ع ، عا ، ن ، ه .

وأما العرضُ فإنما هو عرضٌ ، لأنه في شيء ؛ فإن اتفق أن كان بوجهٍ ما في أشياء ،
فليس هو عرضاً من أجل ذلك ، بل من أجل أنه في شيء ، إما مجوئها أو غير ذلك
وأما الكل فإن كونه كلاً إنما هو بحسب ما يقال مجازاً إنه في أشياء لا في شيء .

فهذا وجه بيان هذا الفرق . وما أراه يحتاج إليه ؛ وإن احتيج إلى ذلك ، كان فرقا
أيضاً بين وجود العرض في الموضوع ، وبين وجود الجنس في أنواع ، من حيث العموم ،
ووجود النوع في الأشخاص ؛ وبالجمله بينه وبين وجود الكلى في الجزئيات ، من حيث
هو كلى .

وإذا عنيينا بقولنا "الموجود في شيء" ، أى في شيء متحصل القوام بنفسه ، قدمت
شيئته دون ما يوجد فيه ، أو يتم دونها فلا يقوم ما يحمله ، كان فرقا بين حال العرض
في الموضوع وحال الصورة في المادة ؛ فإن الصورة هى الأمر الذى يجعل محله موجوداً
بالفعل ؛ ومحله ليس بنفسه شيئاً بالفعل إلا بالصورة .

وقوله : "لا يجر منه" يفرق بين ذلك وبين وجود الجزء في الكل وبين وجود طبيعة الجنس
في طبيعة النوع الواحد ، من حيث هما طبيعتان ، وبين وجود عمومية النوع في عمومية
الجنس ، من حيث هما عامان ؛ وبالجمله يفرق بين حال العرض في الموضوع وبين حال
الجزئى في الكلى الذى من هذه الجهة يقال للجزئى إنه في الكلى ؛ وكذلك يفرق بينه وبين
وجود المادة في المركب والصورة في المركب .

وقوله : "ولا يمكن قوامه مفارقاً له" يفرق بين كون العرض في موضوعه وكون الشيء
في الزمان ؛ لأن الشيء فى أى زمان فرضته يمكنك أن تجعله مفارقاً له إلى زمان آخر .
ولا كذلك حال العرض في موضوعه .

(١) فإنما : وإنما ، ن ، ي (٢) بل : ساقطة من س || من أجل : لأجل ه ، ي || (٤) إليه وإن
احتيج : ساقطة من ن || كان : ساقطة من ع || (٥) العرض : ساقطة من ن || في الموضوع :
ساقطة من ي || (٦) بينه وبين وجود : ساقطة من د ، سا ، ن || (٨) بقولنا : بقوله ي ||
قد : قد ع ، ن ؛ وقد ه || (٩) دون : ساقطة من عا || فيه : فيها ع || أو يتم دونها :
ساقطة من د ، سا ، ن || (١٣) عمومية : طبيعة د ، ن || (١٤) عامان : عامتان ع ||
(١٧) مفارقاً له : من دون ما هو فيه ص ٢٨ .

وكذلك الشيء في المكان ؛ فإن كونه في المكان لا يوجب أن يكون هو بحيث لا يقوم دون المكان ؛ فإنه ، لا من حيث هو ذو مكان ، ولا من حيث ذلك مكان ، يلزم أن لا يفارق ذو المكان المكان ؛ بل إن كان ولا بد ، فلسبب آخر . وكون العرض في موضوع ، يوجب ذلك ، من حيث هذا موضوع ، وذلك عرض .

وكذلك كون الشيء في الغاية ؛ فإن كون الشيء في الغاية قد يفارق الغاية ، كالإنسان في السعادة ، والبدن في الصحة ، والسايس في السياسة .

وكذلك كون الجوهر في العرض ؛ فإن الجوهر يفارق العرض ويصح له دونه قوام . وكذلك المادة ، من حيث لها معنى المادة ، لا يمتنع عليها أن تفارق الصورة إلى أخرى . وطبيعة الجنس قد توجد مفارقة لطبيعة النوع في نوع آخر . على أن في مثل هذا نظراً ليس ينفي به المنطق .

لكن الشكوك على هذا كثيرة ، ولندكرها ولنحاطها حلاً . من ذلك أن الشيء يقال إنه في الزمان المطلق ولا يفارق الزمان المطلق ؛ وأن الشيء يقال له إنه في المكان المطلق ، ولا يفارق المكان المطلق ؛ والجوهر يقال إنه في العرض المطلق كذلك ، ولا يفارق العرض المطلق . وبعض الأجسام لا يصح لها أن توجد إلا في المكان الذي هي فيه وإيست أعراضاً ، كالقمر في فلكه . وبعض المواد لا تفارق الصورة التي لها إلى أخرى كجادة الفلك ، وليست أعراضاً . ولا شيء من الصورة يصح أن يفارق المادة .

وقد قلتم : ليس كون الصورة في المادة كون الشيء في موضوع ؛ فنقول أولاً : إن معنى قولنا : ولا يمكن مفارقتها لما هو فيه ، أن أي موضوع معين منه أخذته في الشيء المتعين الذي

(٢) ذلك مكان يلزم : ذلك يلزم س || (٣) ذو المكان المكان : ذلك المكان م ؛ ذا المكان سا ، عا ، ي || بل : + المكان سا || لا بد : + ذلك ي || (٥) كون الشيء في الغاية : فإن الشيء الذي في الغاية سا ، عا ، م ، ن ، هـ ، ي || (٨) حيث : + هـ ع || (١) ليس : لا س || (١١) لكن : ولكن ي || ولندكرها : لنذكرها || لنحلها : لنجعل لها ع || يقال : + له سا || (١٢) ولا : لا ع || ولا . . . المطلق : ساقطة من (١٣) ولا : كذلك هـ || المكان المطلق : المكان م || يفارق العرض : + العرض د || (١٤) الذي : التي || هي : هو سا ، عا || (١٦) شيء : شئاع || (١٧) موضوع : موضع م || (١٨) ولا : لان || فيه هو : فيه م || معين : متعين هـ || أخذته : أخذ فيه د .

هو فيه موجود لم يجز مفارقه لذلك المعين، بل علة قوامه هي أنه فيه ، لا أن يكون ذلك أمراً لزمه بعد تقوّمه بالفعل . ولأجل هذا ما خُصَّ العرض باسم الموجود في الموضوع ؛ إذ هو اعتبار الوجود ؛ وخُصَّ الآخر بلفظ القول على الموضوع ؛ إذ الكلّي إنما يكون موجوداً في اللفظ أو في التصوّر ؛ وكلاهما قول . فهذا غرضنا فيما نقوله ؛ فتقول شبهة المكان والزمان والعرض المطلقات لأجل ما اشترطناه من التعيين .

ومن جهة أن الشيء إنما يكون في المطلقات بحسب الزم، وكلامنا بحسب الوجود؛ وليس في الوجود، كما تعلم، إلا أعيان موجودة في أعيان كلها شخصية، وكلامنا في نحو وجودها الذي لها، لا في نحو التوهم . ولو اعتبرنا نحو التوهم، لم يبعد أن نجعل كثيراً من الأعراض مفارقة للموضوعات في التوهم . وأما القمر في فلكه فذلك أمرٌ لزمه من خارج لزوماً ، لا أن علة وجود القمر ، من حيث هي طبيعة القمرية ، كونه في مكانه . ولذلك يصح ١٠ أن يفرض للقمر جزءٌ بوجه ما ؛ لأن كل جسم يصح أن يفرض له جزءٌ بوجه ما ، وما يفرض من أجزائه يكون غير موصوف بأنه يكون في مكان الكل أو في مكان البتة . تعلم هذا في علم الطبيعة ؛ ومع هذا، فليس ذلك لأنه في المكان حتى يوجب كونه في المكان أن لا يفارق المكان ؛ بل إنما يوجب ذلك فيه شيء غير كونه في المكان .

وأما العرض فإتما ذلك له لأنه في موضوع .

١٥

وأما الصورة التي في المادة، فإنها ليست المادة علة قوامها عند الفلاسفة المحصلين، بل علة الصورة شيء هو أيضاً علة المادة، لكنها كذلك بتوسط الصورة؛ ويلزم الصورة أن تكون ذاتها ملاقية لما تقوّمه موجوداً بالفعل .

(١) أنه فيه : أنه فيها || ذلك : ساقطة من ع || (٢) لزمه : + لزوماً ، ه ، ي || لأجل هذا : لهذا س || (٤) قول : قولان ع ، عا ، ه ، ي || فتقول : + به ع ، ي || (٥) من التعيين : ساقطة من م || (٦) جهة : + بعدى || الوهم : التوهم د ، ن || (٧) وليس : ليس د ؛ فليس ن || (١٠) لا أن : لأن ع ، م || القمر : القمرية ي || هي : هو ي || القمرية : + هي علة ع ، عا ، ي || (١١) لأن كل ٠٠٠ بوجه ما : ساقطة من سا || له جز بوجه : له جز لوجه د || (١٢) يفرض : عرض م || بأنه يكون في : بأنه في ه ، ي || (١٣) مع هذا : مع ذلك ي || (١٥) أما العرض : أما في العرض س ، ه || (١٦) المحصلين : المحصلة ي || (١٧) الصورة : كل الصورة عا || المادة : + وهو الكون في المحل والحامل هيئة له سواء كان ذلك المحل مادة أو موضوعاً ؛ فان اسم الرض لا يبعد أن يقال على الأمرين قولاً يتفقان فيه ي [وهذا وارد هنا بعد في ص ٣٥ س ٤ — ٥] .

قال قوم : إن الفرق بين وجود الصورة في المادة وبين وجود العرض في الموضوع أن الصورة تكون جزءا من المركب ، وأما العرض فلا هو جزء من الموضوع ولا من المركب . وجاروا من هذا إلى أن قال قوم : إنك إن لم تقس الصورة إلى المركب ، بل إلى القابل ، كانت عرضا ، وإن قست العرض إلى الحاصل منه ومن الموضوع كان صورة .

وهذا كلام رديء جدا مشوش . وذلك لأن الرسم المقدم لم يشترط فيه أن العرض لا يكون جزءا من شيء البتة ، ولا فيه أن يكون جزءا من المركب ، بل فيه أن لا يكون جزءا من الموضوع ، حين قيل إنه لا بجزء منه ، أي من الموضوع ، أي من الذي هو عرض فيه . فليكن هذا فرقا بين وجود العرض في الموضوع ، وبين وجود الصورة في المركب .

وليس المطلوب هذا ؛ بل المطلوب هو الفرق بين وجود العرض في الموضوع ووجود الصورة في المادة ، الذي هو اعتبار غير اعتبار وجود الصورة في المركب منها ومن المادة . فلو كان قيل في الرسم إن العرض موجود في شيء لا بجزء من شيء البتة ، لكان الأمر على ما يقولونه ؛ ولو كان مع ذلك لا يكون العرض جزءا من شيء البتة ، لا من الموضوع ولا من المركب ، وكانت الصورة جزءا من أحدهما ، وهو المركب ، وليست جزءا من المادة ، لكان ربما فرق هذا القول ؛ ولكن ليس يفهم ذلك من قولنا : موجود في شيء لا بجزء منه ، وإنما يفهم من هذا القول إنه لا يكون جزءا من الشيء الذي هو موجود فيه وجود الشيء في محله ؛ وإذ ليس ذلك مقولا ، وليس أيضا حقا ، فذهبوا إليه هذيان .

وإنما لم يكن ذلك حقا ؛ لأن الأعراض قد تكون أجزاء من مركبات منها ومن الجواهر ؛ فقد يحدث من تركيب جوهر وعرض معنى مركب منهما ، كل واحد منهما جزء منه ، كالكرسي من الخشب ومن عارض فيه ، والخشب موضوع له بالحقيقة ليس بمادة ؛ وكالتقعر فإنه يحدث منه ومن الأنث شيء وهو الأفطس . فإذا هذا الاعتبار رديء فاسد .

(٢) ولا من المركب : ولا من المتكثر ع || (٢) بل : بله ن || (٤) كانت : كان سا ، عا ، م ، هـ ، عى ||
كان : كانت ع ، عى || (٥) يشترط : يشترط ع || (٦) أن لا : أنه لا ، عا ، م ، ن ، هـ ، عى ||
(٨) فليكن : ومع ذلك فليكن هـ || وبين وجود : ووجود ع || (٩) وليس : فليس س || المطلوب :
الموضوع هـ || ووجود : وبين وجود دا ، هـ ، عى || (١١) لا بجزء من شيء : ساقطة من م ||
(١٢) يقولونه : فتوله ع ، عا ، م || جزءا من شيء : جزئى ، سا ، م ، ن || (١٦) وإذ : فاذا ع ،
هـ ، عى ؛ إذ ع || إليه ساقطة من عا || (١٧) ذلك : ساقطة من سا ، ع ، عا ، م ، ن || (١٩) له :
ساقطة من م ، ن .

- وههنا شيء يجب أن تميل إليه كل الميل ؛ وهو أنه يشبه أن يكون هذا الرسم الذى رسم به العرض لم يعن فيه بعرض ما ، إذا تغفل الإنسان فى الفلسفة ، شعر به وبالفرق بينه وبين الصورة ، بل عنى به معنى أعم من معنى هذا العرض ، وهو المعنى الذى يعم هذا العرض والصورة ، وهو الكون فى المحل ، والحاصل هيئة له ، سواء أكان ذلك المحل مادة أم موضوعا . فإن اسم العرض لا يبعد أن يقال على الأمرين قولاً يتفقان فيه وفى مفهومه بوجه ؛ ولكن هذا الاشتباه ليس أمراً لا محيد عنه ولا يخلص . وأما أمر المادة الكائنة فى صورة ، لا تفارق المادة تلك الصورة إلى غيرها ، فهو أمر مشكل ؛ وكأنه يعيب هذا الرسم وينقصه ، إذ يجعله عاماً لهذه المادة والعرض ؛ ومع ذلك فإن المادة يقال إنها فى هذه الصورة بتلك الثرائط الأخرى ، فيشبه أن يكون من الوجوه التى يُجاب بها عن هذا ، ويكون جواباً عن أشياء أخرى أيضاً ، أن هذا الكتاب إنما يخاطب به الجمهور ؛ فإن المبتدئ يعد فى درجة الجمهور ، وهذا الرسم مبنى على لفظ متعارف ؛ وإنما تفسر أحواله بحسب اللفظ .

- ثم التعارف المشهور فى استعمال لفظة "فى" ليس يتناول نسبة الصورة إلى المادة ، ولا المادة إلى الصورة ، بل يتناول نسبة الجواهر إلى الأعراض ، كقولهم : زيد فى راحة ؛ ونسبة الأعراض إلى الجواهر ، كقولهم : البياض فى جسم ، مع أمور أخرى جرى التعارف بها ، كالشيء فى الزمان والمكان والإناء ، والجزء فى الكل ، وما جرى ذلك المجرى . وإن الفرق إذا حصل ، باسم إناء هذه الوجوه المشهورة ، لم يبق فى المشهور شيء يقال إنه فى شيء غير العرض ، حتى يصبى إلى ظن المتعلم أن ذلك الوجود وجود العرض فى الجوهر ، ولا يكون .

- فقد أخبرنا أن هذا التعريف بحسب اللفظ ، ليس بحسب معنى جامع ، وضع عاماً ٢٠ ثم ألحق به فصول ؛ وإذا كان بحسب اللفظ وتفصيله ، وعلى نحو ما أخبرنا به ، لم يبعد

(٤) الحاصل : الخامل م ، ه ، ي || له : ساقطة من سا || (٦) أمر : ساقطة من عا || (٧) فهو : فى س || كأنه يعيب : ساقطة من ن || (٨) وينقصه إذ يجعله : ساقطة من عا || ينقصه : ينقصه ه || إذ : أن ع || (٩) بها : عنها ه || (١٠) به : ساقطة من د ، ه || (١١) درجة : زمرة ب ، س ، ه || تفسر : تفسر س || (١٢) اللفظ : التعارف س || (١٣) التعارف : المتعارف د || (١٤) يل : وان كانت ع ، ه || (١٦) كالشيء : الشيء م || (١٧) باشتناء : باشتناء ع ، عا ؛ ما اشتيناهها || (١٨) يسبق : سبق ع || (٢٠) فقد أخبرنا : فقد أجزنا عا ؛ هذا حرباع || (٢٠) جامع : خارج ه || (٢١) أخبرنا به : أخبرنا به ع .

أن يلتفت في ذلك إلى الاستعمال الجمهوري ، لا على اصطلاحات ، حصلت بعد تعارف الجمهور ، التي يمكن أن تقع عند الإمعان في العلوم ، فليس يمكن أن تدرك لذلك غاية .

فإن إيتباع الاسم على الأشياء بالاشتراك أو الاشتباه ليس مما يضبط أو يحدد ، إنما يضبط أو يحدد ما يرام فيه مراعاة المعنى ، إما بالتواطؤ أو التشكيك الذي ذكرناه . وكأن المادة والصورة ، إذا كانتا بالصفة المذكورة لهما ، لم يطبق الجمهور اللفظ بأن إحداهما في الأخرى ، بل مع الأخرى ، وخصوصا المادة في الصورة .

فإن أراد مريد أن يزول هذا الاشتباه الواقع الآن مع وجود الاصطلاحات التي تجددت بعد الاصطلاح المشهور ، فيجب أن يزداد الموجود في الشيء جاعلا إياه بصفة ونعت ؛ فإن هذا ليس أشد تشكيكا بل اتفاقا من لفظ الموجود في شيء ؛ فتكون المادة لا تجعل الصورة بصفة ونعت ، أعنى المادة التي فيها الشك ، بل الصورة هي التي تنعتها وتصفها . فإن قال قائل : إن الفرق هو أن المادة في طباعها أن تستبدل صورة تقوم بها كهذه الصورة ، لكن الصورة ليست تزول عنها ، فيكون ذلك قسرا عرض لها من هذه الصورة ؛ وأما العرض ففي طباعه ماهو متقوم بالموضوع ، وليس في طباعه الانتقال عنه ، لم يقبل منه هذا القول . فإن المادة التي فيها الشك محصل من أمرها في العلوم أنها لا تقوم بلا صورة ، وأنها ليس في طباعها أن تقبل صورة أخرى ، فيكون طباعها موقوفا على هذه الصورة .

على أنا ضمنا عبارتنا عن هذه التفرقة جهة لا تبعد عن إصابة موقع في الفرق ؛ وهو أنا قلنا : إن المادة ، لكونها مادة ، لا يلزمها أن تكون متعلقة مقارنة لصورة بعينها ، بل ربما وجب لها ذلك لنعوية أو طبيعية ، كيف كانت ، بعد كونها مادة . وأما العرض ، فتعلقه بالموضوع لأعم معانيه ، وهو كونه عرضا ؛ وهذا أيضا مقنع .

(٣) بالاشتراك : باشتراك ما || الاشتباه : اشتباه ما || (٤) أو يحدد ما : ويحدد ما || أو التشكيك : وإما بالتشكيك ع || التشكيك : بالتشكيك ع ، ن || كان : كانت س ، ع || (٥) والصورة ساقطة من ن || كانتا : كانت ن || لها : إنما س || إحداها : أحدهما ما || (٧) تجددت : تحدث ، مع التصحيح في الهامش على نحو ما أثبتنا || (٨) الشيء : شيء س || (١٠) هي : ساقطة من ما || (١١) أن المادة : أن هذه المادة دا ، ع ، د ، ي || (١٢) هذه الصورة : + لكن الصورة م || (١٤) فيها الشك : ساقطة من س || محصل : يحصل ع ، م || بلا : بدون ن || (١٥) الصورة : الصفة ع ، م ، ي || (١٦) جهة : جملة ع || (١٧) مقارنة لصورة : ساقطة من د ؛ بمقارنة الصورة دا || (١٨) كانت : كان ما || (١٩) لأعم معانيه : الأعم .

ومما يُتشكك به أيضا أمرُ الأعراض التي لا تفارق ولا يوجد الجوهر قائما دونها ؛ لكنها ليست إنما لا تفارق لأن الجوهر يتقوم بالكون فيها ، حتى لا يصح قوامه دونها ؛ بل ذلك أمر لازم له ؛ وهو يقومها . وأما العرض ، فإن معنى أنه لا يفارق أنه لا يصح قوامه بنفسه مفارقا ؛ بل قوامه مستفاد مما لا يفارق .

- وَأما التفريق الذي يفعله الوهم فليس فيه فرق بين الجوهر وبين العرض ؛ فإن العرض قد يفرقه الوهم عن الجوهر .

ومما يتشكك على هذا الرسم هو أن من الأعراض ما يفارق الجوهر ببطلانه ؛ وقد قلتم : إن العرض لا يفارق الجوهر ، فيقال : إنا نعني بهذا أنه لا يفارق قائما دونه ، وأما أنه يفارقه بأن يبقى الجوهر ويبطل العرض ، فذلك مما لا ننكره ، ألا ترى أننا قلنا : ولا يصح أن يكون له قوام دون ما هو فيه ؟

١٠

ومما يتشكك به على هذا أن يقال : إن الرائحة عندكم عرض ، فيجب ألا تقوم مفارقة للتفاحة ، ونرى الرائحة تقوم مفارقة للتفاحة في موضوع آخر ؛ فيقال في ذلك : إن الرائحة ليست إذا وجدت في الهواء عن التفاح فقد انتقلت عن التفاح وتركت التفاح ؛ ولا الحرارة إذا وجدت في الهواء عن النار فقد انتقلت عن النار وتركت النار ؛ بل ذلك إما على سبيل حدوث حرارة أخرى ورائحة أخرى في الهواء ؛ وإما على سبيل انبثاث أجزاء متحللة منها في الهواء .

١٥

والعلم الطبيعي يصحح الحق في ذلك . فلو كان صحيحا أن الهواء إذا أروح وإذا سخن يكون حينئذ النار والتفاح زالت عنهما كيفيتهما ، فوجدنا بلا تلك الكيفية ؛ وكان صحيحا مع ذلك أن الكيفيتين لم تُعدّا من النار والتفاح عندما بلا انتقال ؛ وما وُجدنا

(٣) ذلك : ذكرس || له وهو : أوهوسا || يقومها : + بالفعل || (٤) مفارقا : مقارعا ||
(٥) وبين : ساقطة من ب ، ن || (٧) يتشكك : + به سا ، ن || هو : ساقطة من م || ما يفارق الجوهر :
ساقطة من ن || (٩) بأن : بأنه ع || (١١) عندكم : ساقطة من ن || (١٢) موضوع : موضع ه ||
(١٣) التفاح : التفاحة ه || (١٧) أروح : تروح سا ، هاش ه || (١٨) التفاح : التفاحة ه ؛
+ قدع .

في الهواء ابتداء؛ بل الذي كان في النار والتفاح قد انتقل بعينه، من غير غَدَمِهِ ولا حدوث مثله ؛ لكان هذا حقا . لكن العلم الطبيعي يبين أن الأمر ليس على هذه الصّورة . فإذا لم تكن هذه المقدمة مسالمة ، لم تلزم هذه المناقضة . وقصّ ارى أمر المنطقي أن يعرف أن هذا لا يلزم . وأما أن هذا كيف يكون ، فاشتغال المنطقي بشرحه وبيانه ، على ما تجرت به العادة ، خروج عن صناعته من غير وفاءٍ يمكن أن يقع منه بما يرومه .

[الفصل الخامس]

فصل (هـ)

في مزاجات تقع بين "قول على" و "وجود في" وأنها إلى أى شئ تنادى

فنعول الآن: إنه إذا حُمِلَ شئٌ على شئٍ حَمَلَ المقول على موضوع ، ثم حُمِلَ ذلك الشئُ على شئٍ آخر حمل المقول على موضوع ، حتى يكون طرفان ووسط، فإن هذا الذي قيل على المقول على الموضوع ، يقال على الشئ الذي حُمِلَ عليه المقول الأول . مثال ذلك أن الحيوان لما قيل على الإنسان حمل المقول على الموضوع ، وقيل الإنسان على زيد وعمرو هذا القول بعينه ، فإن الحيوان أيضا يقال على زيد هذا القول بعينه ؛ إذ زيد حيوان ، ويشارك مع الحيوان في حده ؛ أى حد الحيوان يحمل عليه ، لأن الحيوان يقال على طبيعة الإنسان ، فكل ما يقال له إنسان يقال له حيوان، وزيد قيل له إنسان .

وقد يُتَشَكَّك على هذا فيقال: إن الجنس يحمل على الحيوان، والحيوان يحمل على الإنسان، والجنس لا يحمل على الإنسان، فنقول: إن الجنس ليس يحمل على طبيعة الحيوان حمل "على"؛

(١) التفاح : الهواء سا ، م ، ي || قد : قد د ، ن ؛ فلام || انتقل : ينقل م || (٣) المنطقي : + في ذلك س || (٥) بما ؛ بما ه || (٩) وأنها : فاتها ن || (١٠) موضوع : الموضوع س || (١١ — ١٠) حمل ذلك الشئ على شئ آخر: حمل على ذلك الشئ شئ آخر ع || (١٤) فان الحيوان أيضا يقال على زيد هذا القول بعينه : ساقطة من م ، ن ، ه || (١٨) حمل "على" : ساقطة من د .

- فإن طبيعة الحيوان ليس بجنس ، ولو كان طبيعة الحيوان يحمل عليه الجنس حمل الكلى ، لكان يلزم ما يلزمون ، ويكون كل حيوان جنسا ، كما لما كانت طبيعة الحيوان يحمل عليها الجسم حتى كان كل حيوان جسما ، كان الإنسان جسما لا محالة ، بل إن الذى تحمل عليه الجنسية هو طبيعة الحيوان عند إيقاع اعتبار فيها بالفعل ، وذلك الاعتبار تجريدها في الذهن ، بحيث تصلح لإيقاع الشركة فيها . وإيقاع هذا التجريد فيها اعتبار أخص ٥ من اعتبار الحيوان ، بما هو حيوان فقط ، الذى هو طبيعة الحيوانية ؛ فإن الحيوان ، بما هو حيوان فقط ، بلا شرط تجريد أو غير تجريد ، فهو أعم اعتبارا من الحيوان باعتبار شرط التجريد ؛ وذلك لأن الحيوان ، بلا شرط ، يصلح أن يقرب به شرط التجريد ، فيفرض حيوانا قد تُزج عن الخواص المتنوعة والمشخصة ، ويصلح أن يُقرب به شرط الخلط ، فيقرب بالخواص المتنوعة والمشخصة ، وأما إذا أخذ بشرط التجريد ، ١٠ لم يصلح أن يقرب به أحد الشرطين : أما أحدهما ، فلا أنه قد حصل فلا يصلح تحصيله وقربه من ذى قبل ؛ وأما الثانى ، فلا أنه لا يجتمع مع شرط التجريد . فلطبيعة الحيوان ، لا بشرط تجريد ، ولا بشرط خلط ، اعتبار أعم ؛ ولطبيعة الحيوان ، بشرط التجريد ، اعتبار أخص . وإنما يقال عليه الجنسية ، إذا اعتبر في الذهن بشرط لاخليط بالفعل وقبول خليط بالقوة ، لعدم مقارن عائني عن ذلك ، مثل فصل ينوع وعوارض جزئية تشخص . ١٥ وإنما تكون طبيعة الحيوان ، إذا اعتبر لا بشرط خلط ولا بشرط لاخليط ، فلما كان الموضوع للجنسية حيوانا بشرط لاخليط وبشرط التجريد ، ولم يكن الحيوان ، بشرط لاخليط وبشرط التجريد ، مقولا على الإنسان ، بل بلا شرط خليط ، لم يوجد الجنس مقولا على الشيء الذى هو مقول على الإنسان .

- ثم الجنسية عرض في هذه الطبيعة موجود فيها وجود الشيء في موضوع . وأما الجنس ٢٠ فقله على ما يقال عليه من هذه الطبيعة ، أعني على ما ينحصر به الشرط المذكور ، ليس

(١) فإن طبيعة الحيوان : ساقطة من د || ليس : ليست ه || ولو : ولا م || عليه : عليها ه || (٢) ويكون : ولكن ع ، ه ، ي || كما : + أنه ي || (٦) بما : بما ع || (٧ - ٦) فقط : هو حيوان : ساقطة من س ، ي || (٧) فهو : هو ه || (٩) حيوانا : حيوان ه || (١٠) المتنوعة والمشخصة : النوعية والشخصية ع || (١١) حصل : حصله ؛ فعل م || (١٣) خلط : + له م ، ي ؛ + لها ع || (١٥) وعوارض : ذوعوارض ه || (١٦) الحيوان : حيوان ما ، ع ، م || (١٩) مقول : مقولان || (٢٠) موجود : موجودة ما ، ع ، م ، ن ، ه || (٢١) قولة : قول م ، ي .

هو قول العرض على المعروض له ، بل قول المركب من العرض والحامل على الموضوع له ،
أى ليس قول البياض على الإنسان ، بل قول الأبيض على زيد . ولو كان الشيء الذى
يقال عليه الجنس مما يقال على الإنسان ، لم يكن يمنع كون الجنس بهذه الصفة من أن
يقال على الإنسان ؛ وهذا تعلمه مما يلى هذا الموضع . وبالحقيقة إن هذا يرجع إلى أن
الطرف الأكبر يحمل على بعض الوسط وعلى البعض الذى لا يحمل على الطرف الأصغر .

ويجب أن تعتبر ” المقول على ” و ” الموجود فى ” فى هذه الأمثلة كليا ، فإنك إذا
جوزت الجزئى حتى يكون الطرف الأكبر على بعض من الواسطة ، لم يجب فى اتفاق
القولين بدعى أن يقال الطرف الأكبر على الأصغر ، فإن الناطق يحمل على بعض الحيوان
بدعى ، والحيوان يحمل على كل فريس بدعى ؛ وليس يلزم أن يحمل الناطق على الفريس بدعى ؛
ولو اتفق أن كان بدل الجنس شيء آخر ، هو على حكم الجنس وصفته ، من حيث العموم ،
وكان يحمل على كل الواسطة ، ما كان يمنع كونه غير ذاتى أن يحمل على ماتحت الواسطة .

فإن اختلفت نسبة الطرف ، الذى هو مكان الحيوان ، ولنسبه الطرف الأكبر ، إلى
للواسطة ، الذى هو كالإنسان ، ونسبة الواسطة إلى الطرف الآخر ، الذى هو مكان
زيد ، ولنسبه الأصغر ، وكان الطرف الأكبر مقولا على الأوسط ، والأوسط موجودا
فى الأصغر ، فإن الجواب المشهور فيه عن المفسرين جوابان : أحدهما أنه لا يحمل
على الآخر ولا فى الآخر ، ومثالهم أن اللون محمول على الأبيض حمل المحمول على الموضوع ،
والأبيض محمول على الطائر المسمى ققنُس حمل المحمول فى موضوع . قالوا :
واللون لا يحمل على ققنُس حمل ” على ” ؛ لأنه ليس من طريق ما هو ، ولا حمل
” فى ” لما يقولون . قال بعضهم ما هذا لفظه : ولا أيضا يقال عليه حمل المحمول
فى الموضوع ، أغنى أنه ولا باسمه يسمى ققنُس . فهذا التشويش سبق إلى وهمه

(٣) ما : بما ، م ، ي || (٤) ما : فيان || (٦) ويجب : فيجب ي || فى هذه : هذه د ، م ||
(٧) الواسطة : الوسط ن || (٨) القولين : القولين سا || (٩) بدعى [الأخيرة] : ساقطة
من ن || (١١) الواسطة : الوسط ن || يمنع : منع ن || الواسطة : الوسط ن || (١٢) اختلفت :
اختلف ن ، ه || (١٣) لنسبه : ليدم ، سا ، عا ، م ، ن || (١٤) ليدم : ليدم سا ، عا ، م ، ن ، ه || وكان : فكان سا ، عا ، م ، ن ، ه ||
(١٥) عن : عند ه || (١٧) المسمى : الذى يسمى ب ، س || (١٩) يقولون : هو لون س ، م ||
(٢٠) التشويش : التشوش ما ، ه .

من قولهم : إن المقول "على" يعطى اسمه وحدده، والموجود "في" لا يعطى حده بل اسمه، أنه يجب في كل موضع أن يعطى اسمه ، لا أن معناه أنه ربما اتفق أن شاركه الموضوع في اسمه ، حتى إذا كان عرض من الأعراض ، كالفلسفة ، موجوداً في موضوع ، أى في النفس ولم تسم النفس فلسفةً ، أو عرض آخر لجوهر آخر ، فلم يسم مثلاً الحجر صلابة ، أو التفاحة رائحة ، لم يكن ذلك الشيء عرضاً ، أو كان طبائع الأشياء تتغير بأن يجرى في العادة أن يعطى اسمها وحده ، دون معناها، أموراً أخرى ؛ أولاً يجرى ذلك في العادة؛ حتى إذا لم يعقد اصطلاح "في" على تسمية الأمور بأسماء أمور ليس لها حدودها ، من غير أن أوجب ذلك مشاركة في الحدود ، صارت لذلك أشياء أخرى .

وأما الجواب الآخر فهو ما رام رائم أن يوضح ما قاله هذا فقال : إن الحق في بعض المواضع ما قلنا هذا، وفي بعض المواضع قد يُحتمل ، كما يقول ، الأبيض على أبيض ما ، لأنه ذاتي ، وأبيض ما موجود في بيضاني ما ، ثم يقال للبيضاني إنه أبيض . فليت هذا القائل نفسه درى أنه يعنى بالأبيض البياض أو الشيء ذا البياض ؛ فإنه إن عني به البياض ، كان كأنه قال : البياض يقال على بياض ما ، وبياض ما موجود في البيضاني ، ثم البياض موجود أيضاً في البيضاني . وهذا لا يفارق ذلك المثال ؛ فإن اللون موجود أيضاً في البيضاني ؛ وإن عني بالأبيض شيئاً ذا بياض كان الأبيض موجوداً في البيضاني على رأيه ، إذ يرى أنه وصف عرضي ؛ فما أورد على أصله مثلاً مخالفاً لمقتضى ما أورده من يتشكك على كلامه . فأما نحن فنقول ؛ إن الأول يكون على كل حال موجوداً في الثالث ؛ فإن الشيء ، إذا كان فيه اللون الأبيض ، كان فيه جميع الأمور التي يقال

- (١) على : ساقطة من ن || (١ - ٢) أنه يجب : ساقطة من سا ؛ + عليه ه || (٢) شاركه : يشاركه س ، ع ، م ، ن || (٣) موجوداً : موجود ه || (٤) لجوهر : في جوهر ه || (٥) أو كان : وكان ه || (٧) إذا : أنه إذا ه || "في" : ساقطة من ه || على : ساقطة من ع ، ع ، م ، ن || (١١) وأبيض ما : وأبيض عا || يقال : لقول ه || (١٢) ذا البياض : ذا بياض ه || (١٣) وبياض ما : ساقطة من ن || (١٤) ثم البياض : ثم البيضاني ن || موجود أيضاً : ايضاً عا || اللون : + ايضاً ه . (١٦) فا : فيان || أورد : أورد ه د || مخالفاً : يخالف عا ، م || لمقتضى ما : المقتضى لعا ، م ، ن ، ه || أورد : أورد ما ، م ، ن || (١٧) يتشكك : يتكلم ما .

على اللون قولاً كلياً ، ويوصف بها اللونُ وصفاً عاماً ؛ وإلا كان في ذلك الشيء بياضٌ ولم يكن فيه لون ، وكان ذلك البياض ليس بلون ؛ فلم يكن حمل اللون على البياض كلياً ، بل أى شئ وجدت فيه طبيعة عرض من الأعراض فتوجد فيه طبائع الأمور التي يوصف بها ذلك العرض وصفاً كلياً . ولكن إذا كان ذلك المعنى مما يقال على العرض وعلى موضوعه ، إن أمكن أن يكون ذلك المعنى شيئاً عاماً لموضوع ما وعرضاً فيه ، فيجوز أن يقال ذلك على موضوعه ، لا من جهة العرض ، بل الذي من جهة العرض لا يقال عليه . مثاله : أنه إذا كان الواحد مثلاً يقال على العرض قول "على" حتى يقال إن البياض واحد ، وكان الواحد مما يقال على البياض وعلى موضوعه ، فإن الواحد حينئذ لا يمتنع أن يقال على الموضوع قول "على" ؛ وليس من جهة البياض ، لأن الواحد الذي قيل على البياض هو هو البياض ؛ إذ البياض هو ذلك الواحد ؛ فإذا البياض في موضوعه ، فذلك الواحد هو في ذلك الموضوع لا مقول عليه ، حتى يكون من جهته واحداً ، بل هو من جهته ذو واحد لا واحداً ؛ وإن كان في نفسه واحداً فهو واحد آخر .

فالواحد يقال على الموضوع في نفسه ويوجد فيه من جهة بياضه ، إذ ذلك الواحد ، الذي هو البياض ، ليس هو الواحد الذي هو الموضوع ، بل فيه ؛ وهذا كالجوهر يقال على الإنسان ويقال على نفسه ؛ والجوهر الذي هو نفسه لا يقال عليه ، بل هو موجود فيه ، وإن كان كوجود الجزء لا كوجود العرض .

فبين أنه لا يمتنع حينئذ أن يكون الشيء موصوفاً بصفة ، وشيء آخر فيه هو أيضاً موصوف بتلك الصفة ؛ فتكون الصفة مقولة عليه من جهة ، ومقولة فيه من جهة ؛ فإن لم يوجد شيء من هذا القبيل ، فالمانع عن ذلك فقدان هذا القسم ، لانفس النسبة المذكورة . وأما إذا كان الوصف المقول على العرض خاصاً به ، لا تشاركه تلك الطبيعة فيه ، فإنه يكون موجوداً في الموضوع لا غير . وأما إذا قلنا النسبة ، فجعلنا الطرف الأكبر موجوداً

(١) كان : لكانه || وكان : فكان هـ || (٢) اللون : القول ع ، م || (٥) وعرضا : عرض د ، ع ، م ، ن ، هـ || (٦) بل الذي من جهة العرض : ساقطة من د ، س ، م ، ع ، ي || عليه : + بل يقال إنه فيه دا || (٨) يمتنع : يمتنع سا ، ع ، م || (٩) البياض : البياض سا ، م (١٤) بل : ساقطة من ع ؛ + هو هـ || (١٥) هو موجود : موجود سا || (١٧) فيين : فتيين ي ؛ فتيين ع || آخر : + موجود دا ، ع ، ي || (٢٠) لا تشاركه تلك الطبيعة فيه : ساقطة من س || فانه : كان ن || (٢١) قلبنا : قلنا ع ، م || النسبة : النسبة ن .

”في“ والطرف الأوسط مقولا ”على“ فالجواب المشهور أنه تارة يُحمل حمل ”في“ كالبياض في القفنس ، والقفنس على قفنس ما ، والبياض في قفنس ما ، وتارة لا يحمل : كالجنس في الحيوان ، والحيوان على الإنسان ؛ والجنس لا يحمل على الإنسان .

- ويجب أن نتذكر ما قلناه إن الجنس لا يحمل على الحيوان الذي هو بعينه مقول على الإنسان ؛ فلا تكون الوسطة واحدة بعينها ؛ وإنما يجب أن تحفظ وحدة الوسطة ؛ وإن الحق هو أن الوسطة ، إذا كانت واحدة . فإن الموجود في الوسطة ، إذا كان وجوده فيها كليا ، كان هو موجودا في الطرف الأصغر ؛ وإن كان في بعضها ، افترقت الوسطة ؛ فلم يجب ذلك ههنا ولا في غيره . وليس يخرج المثال المورد من الجنس من أن يكون من جملة ما الحمل فيه هو على بعض الوسطة . وليس يجب أن يؤخذ الأمران إلا كليين في هذه الأمثلة ؛ فإنا إذا اعتبرنا الوجود أو القول في بعض وفي كل تغيرت المسائل كلها .

- واعلم أن الطرف الأكبر إذا كان على الأوسط ، والأوسط على الأصغر ، ولم يكن القول على شيء منهما على معنى الذات ، فالطرف الأكبر أيضا يكون مقولا على الأصغر ، مثل الضحك على كل إنسان ، والمشي على كل ضحك ، فالمشي على كل إنسان ؛ وإن كان الطرف الأكبر موجودا في الوسطة ، والوسطة موجودة في الأصغر ، فالجواب المشهور فيه أن هذا ممنوع ؛ وذلك لأن العرض لا يحمل على العرض ؛ فإذا كانت الوسطة عرضا لم يُجز أن يكون الطرف الأكبر عرضا في الوسطة ، فيكون عرضا في عرض .

(١) ”في“ [الأول] : فيه دا || والطرف : الطرف م || ”على“ : ساقطة من م ||

(٢) والقفنس على قفنس : ساقطة من د || والبياض : فالبياض د ، ع ، ن || القفنس : باليونانية Kyknos باللاتينية Cygnus وبالفرنسية Cygne والقفنس بضم القاف الأول وتسكين الثانية وضم النون طائر مائي شبيه بالأوز ولكنه أطول منه عنقا والكبير منه أضخم حجما والظاهر أن اليونان لم يعرفوا منه غير الأبيض اللون ولذلك يضرب به المثل في الصفاء والطهارة ويذكر لونه الأبيض مثالا للعرض اللازم في المنطق كما يذكر اللون الأسود مثالا للعرض اللازم للزنجي ||

(٣ — ٥) والجنس لا يحمل . . بقول على الإنسان : ساقطة من ن || (٥) وإن : فان ب ، س || (٦ — ٦) وإن الحق هو أن الوسطة : ساقطة من ع || هو أن : أن سا . || وجوده : وجود د ||

(٧) فيها : فيه م ، ن ، ه ، ي || بعضها : بعضه م ، ن ، ه ، ي || (٨) ههنا : بما هذا م || (٩) من جملة : ساقطة من س || ما : ساقطة من ع || الحمل : يحمل ي || هو : ساقطة من ي || بعض : ساقطة من م ||

(١٠) كليين : + أي نج ، ع ، ي || (١٢) كان : + مقولاد || (١٣) مثل : مثال ع ؛ مثال ذلك ه ||

(١٤) الضحك : كالضحك ه || والمشي . . ضحك : ساقطة من ي || فالمشي : والمشي ه ، ي ||

(١٦) كانت : كان س || (١٦) في الوسطة فيكون عرضا : ساقطة من ع .

وهذا الذى يقولونه شيء لم يجب من حد العرض ، ولا قام عليه برهان . أما أنه لا يجب من حد العرض ، فلأن العرض : قد قيل إنه الموجود فى شيء بهذه الصفة ، ولم يبين أن ذلك الشيء هو جوهر لا محالة أو عرض . وأما البرهان فلم يحاولوا هؤلاء إقامته فى منطقهم ، ولا فى سائر علومهم ، ولا أيضا هو فى نفسه مما يقوم عليه البرهان ؛ فإن الحق تقيض هذه الدعوى ، ولا أيضا يمكنهم أن يقولوا إن هذا يبين نفسه .

٥

فأما أن الحق تقيض هذه الدعوى فذلك لأن كثيرا من الأعراض إنما يوجد فى الجواهر بتوسط أعراض أخرى كما تبين لك فى موضعه ، فإن الملاسة توجد فى الجسم لأنها توجد فى السطح ، والتثليث يوجد فى الجسم لأنه فى السطح ، وكونه مرئيا يوجد فى الجسم لأنه فى اللون ؛ وليس إذا كان الموجود فى السطح لا يوجد إلا فى الجسم الذى فيه السطح ، فيكون أيضا كونه موجودا فى الجسم يمنع أن يكون موجودا فى السطح ؛ كما أن قول الحيوان على أشخاص الناس لا يمنع أن يكون مقولا على الإنسان المقول على أشخاص الناس ، بل يجوز أن يجتمع القولان أو الوجودان معا ؛ لكن أحدهما أول والثانى ثان ؛ فإن الملاسة توجد فى السطح أولا ثم فى الجسم ، والزمان يعرض للحركة أولا ثم للتحرك . وهذه أمور تبين لك فى مواضع أخرى ؛ بل ما يعرض فى العرض يكون هو والعرض كلاهما فى موضوع العرض كونه فى شيء ، لا بجزء منه ، ولا يصح قوامه مفارقاله ؛ فيكون أيضا الموجود فى موضوع هو موجود فى موضوع ثان موجودا فى الموضوع الثانى ؛ فيكون بالحقيقة الموضوع "على" والموضوع "فى" لا يوجب أحدهما أن يكون الموضوع هو الموضوع الذى هو الجوهر ؛ فإن اللون مقول على موضوعات ، كالسواد والبياض وهى أعراض ، والزمان موجود فى الحركة وهى أيضا عرض . وأما الموضوعات التى هى جواهر فأمثلتها ظاهرة .

١٠

١٥

(١ - ٢) ولا قام . . . حد العرض : ساقطة من سا || (٢) لا يجب : لم يجب س || (٣) يبين : يبين د ، ن || (٤) ولا : + هو سا . || هو : ساقطة من س ، سا || (٥) الحق : + هو ه || نفسه : فى هه ن || (٦) تبين : يبين د ، ن || (٧) لأنه : + يوجد دا ، س || (٨) كونه : ساقطة من د ، سا ، م ، ن ، ي || (٩) أولا : ساقطة من ع || تبين : تبين ب ، د ، ع ، ه || (١٠) موضوع : موضع د || (١١) الموجود فى : الموجود فى فم || ثان : + لا ع ، ي || (١٢) موجودا : موجود ع || الموضوع ل "على" : موضوع ل "على" سا (١٣) أعراض : اعتراض م .

ولنرجع إلى الرأس فنقول : كلّ ذاتين يَحْصُلُ أَحَدُهُما في الآخر حصولاً أولاً لا يَتَمَيَّزُ منه شيء عن الآخر ، لا كالوحد في الحائط ، إذ باطن الوحد متبرئ عن الحائط ، ويكون لو وقعت إشارة إلى تلك الذات لتناولتهما جميعاً ، فأيهما جعل صاحبه بصفةٍ وهيئةٍ ونعتٍ ، فإنه إما عَرَضٌ في صاحبه وإما صورةٌ ؛ وذلك لأنه إن كان صاحبه المنتصف به متقوم الذات ، وهذا إنما يتقوم به ، فهو عَرَضٌ ؛ وإن كان صاحبه لم يتقوم بعد إلا به وله حق في تقويم صاحبه فهو صورةٌ ؛ ويشتركان في أنهما في مثل ؛ لكنّ : ل أحدهما يسمى مادةً ، ومثل الآخر يسمى موضوعاً :

[الفصل السادس -]

فصل (و)

١٠ في إفساد قول من قال : إن شيئاً واحداً يكون عرضاً وجوهراً من وجهين

وقد نبعت مذاهب عجبية في أمر العرض والجوهر دعا إليها الإشكال الواقع في الفرق بين العرض والصورة ، وظن أربابها أن الصورة أيضاً في موضوع ، إذ كان الموضوع يقال باشتراك الاسم على ما قلنا وعلى المادة ، بل على المعنى الذي يعم الموضوع والمادة ، الذي بالحرى أن نسميه حاملاً ، بل والموضوع الذي بالحرى أن نسميه مبتدأ في الخبر . وسمِعوا أن الصورة يكون لها استحقاق لأن تكون في حالٍ جوهر ، ومن جهة أن اسم الكيفية اسم مشترك كما يعرف تفصيله في الفلاسفة الأولى . ثم إنهم قد سمِعوا أن فصول الجواهر جواهر ، وسمِعوا أن فصول الجواهر كصفات ، ولم يعلموا أن فصول الجواهر إنما تسمى بهذا الاسم بالاشتراك ، فظنوا أن الكيفية ، التي هي المقولة التي سنذكرها بعد ، تكون مشتملة على فصول الجواهر ، وكانت هذه الكيفية عندهم عرضاً ، صارت فصول الجواهر أعراضاً

- (١) الرأس : الرأس م || فقول : + إن ه || (٢) عن الآخر غير الآخر || متبرئ : متبرئ م ؛ يبرى دا || (٣) جميعاً فأيهما : فأيهما جميعاً || جعل : فعل هاشم ه || (٤) ونعت : وقعت || عرض : ساقطة من م || (٥) وهذا : فهذا ع || (٦) فهو : فهذا ي || (١٠) إفساد : فساد د ، ن || (١١) إليها : إليه ب ، س || (١٢) ظن أربابها : الظن سا ، ع ، ن . || إذ : إذا سا || كان : + في م ، ن ، ي || باشتراك : بالاشتراك م ، ن || (١٤) بل والموضوع : والموضوع سا || (١٥) جوهر : جواهر م ، ي || (١٦ - ١٧) سمِعوا . . . جواهر : ساقطة من د ، ع ، ن || (١٧) تسمى : سميت ع || (١٨) بعد : + أن سا || (١٩) صارت : ساقطة من م ؛ فصار ع ، ه ، ي .

عندهم ؛ وكانت فصول الجواهر عندهم أيضا جواهر ؛ فكان الشيء يكون عرضا وجوهرا ؛ وأيضا كانت الصورة في حامل الصورة ، لا بجزء منه ، فكانت عرضا ؛ وكانت في الجوهر المركب جزءا منه ، فكانت جوهرا ؛ إذ جزء الجوهر جوهر ؛ فكان الشيء الواحد جوهرا وعرضا . والبياض أيضا جزء من الأبيض ، إذ الأبيض مجموع جوهر وبياض ، فالبياض موجود في الأبيض الذي هو جوهر وجود الجزء ، فلم يكن فيه نحو وجود العرض في الشيء ؛ فهو فيه إذن جوهر ؛ وهو بعينه في موضوعة عرض ، إذ هو فيه لا بجزء منه ، وسائر ذلك . فتهوست طبقة وظنت أن شيئا واحدا يكون جوهرا وعرضا .

وأما نحن فنقول : إن هذا مستحيل فاسد ؛ فإن هذه المقاييس كلها فاسدة . ونقول أولا إنا نعني بالجواهر الشيء الذي حقيقة ذاته توجد من غير أن يكون في موضوع البتة أى حقيقة ذاته لا توجد في شيء البتة لا بجزء منه وجودا يكون مع ذلك بحيث لا يمكن مفارقتها إياه وهو قائم وحده ؛ وإن العرض هو الأمر الذي لا بد لوجوده من أن يكون في شيء من الأشياء بهذه الصفة حتى أن ماهيته لا تحصل موجودة إلا أن يكون لها شيء يكون هو في ذلك الشيء بهذه الصفة .

وإذ الأشياء على قسمين : شيء ذاته وحقيقته مستغنية عن أن يكون في شيء من الأشياء ، كوجود الشيء في موضوعة ، وشيء لا بد له أن يكون في شيء من الأشياء بهذه الصفة . فكل شيء إما جوهر وإما عرض . وإذ من الممتنع أن يكون شيء واحد ماهيته مفتقرة في الوجود إلى أن يكون شيء من الأشياء هو فيه كالشيء في الموضوع ، وتكون مع ذلك ماهيته غير محتاجة إلى أن يكون شيء من الأشياء البتة هو فيه كالشيء في الموضوع ؛ فليس شيء من الأشياء هو عرض وجوهر .

فلنرجع إلى شكوك هؤلاء فنقول : إن الصورة ليس لها موضوع البتة هي فيه . لأنها إما أن تكون في المادة ، وإما أن تكون في المركب وهي في المركب بجزء منه ، فليست فيه

(١) وكانت : فكانت سا || عندهم : ساقطة من ن || يكون : ساقطة من ن || (٣) فكانت : فكان م ؛ وكان عا || (٤) فالبياض : ساقطة من ن || (٥) جوهر : ساقطة من ن || (٧) طبقة : طبيعته م || ظنت : ظننت م || (٨) فان : وأن م ، ن ، ه ، ي || (١٠) لا بجزء : بجزء عا ، م ، ه || (١٢) في شيء : شيء عا || (١٤) وإذ : وإذا م || (١٥) له : + من نج ، س || (١٦) فكل : وكل عا || وإما : أون || (١٨ — ١٩) البتة : الأشياء : مكررة في م || (٢١) بجزء : بجزع || فليست : فليس ب ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ي .

كالشيء في الموضوع . وأما في المِثْلَة فقد بينا أنها ليست فيها كالشيء في الموضوع . وإذا لم يكن لها وجود في شيء يتوهم أنها فيه كالشيء في الموضوع إلا في هذين . وتعلم أنها ليست في شيء من الأشياء غير هذين كالشيء في الموضوع . فالصورة لا تحتاج ذاتها أن تكون في شيء من الأشياء كالشيء في الموضوع .

- ٥ فليست الصورة عرضا البتة ، بل هي جوهر على الإطلاق . فإن الطبيعة التي هي صورة في النار ، ليست ، أعني هذه الكيفية المحسوسة ، وجودها في النار كالجُزء في المركب ؛ وهي في مادة النار لا كشيء في موضوع ، بل كشيء في مادة .

- وفصول الجواهر ، أعني انفصُول البسيطة التي لا تحمل على الجواهر التي هي مثل النطق وغير ذلك ، فإنها أيضا ليست في شيء من الأشياء ، كما يكون العرض في موضوع ، لا في النوع فإنها جزؤه ؛ ولا في الجنس ، فإن طبيعة الجنس بالحقيقة ليست موضوعة ولا مادة لها ، كما تعلم في موضعه . ثم ولو كان للجنس طبيعة معينة متقررّة تتصور بالفصل من خارج ، لكان الجنس كالمادة التي إنما تقوم بالصورة بالفعل ، وكان الفصل كالصورة ، فلم يكن عرضا البتة ، ولا من المقولة التي كانت هي الكيفية ؛ بل إن قيل له كيفية فهو باشتراك الاسم ؛ فإن الكيفية تقال باشتراك الاسم على أشياء تقع في مقولات مختلفة ، فتسمى كل قوة وكل مبدأ فعل وكل شيء يحل شيئا ويخصه كيفية ، ولو كان كمية أو غير ذلك ، وذلك باشتراك الاسم . وليست المقولة إلا واحدا من معاني الاسم المشترك التي سنوضح أن ذلك المعنى من شرطه أن يكون متقوما بموضوعه ، فإن الاسم المشترك لا يكون جنسا البتة .

(١) فيها : فيه ع || (٢) وإذا : وإذا ع ، ي || في هذين : هذان سا ، ع || (٣-٢) وتعلم . . . غير هذين : ساقطة من ع ، م ، ن ، ي || (٤-٣) لا تحتاج . . . في الموضوع : ساقطة من د ، ن || (٣) ذاتها أن تكون : أن تكون ذاتها ب || (٦) ليست : ليست دا ، سا || (٨) الجواهر : الجوهر (في المرتين) ي || (١٠) فانها : فانه م || موضوعة : موضوعا ي || (١١) لها : له م || ثم ولو كان : ثم لو كان د || كان : كانت ه || للجنس : في الجنس س ، ن ، ه || بالفصل : بالفعل ع ، م ، ي || (١٢) خارج : الخارج س || (١٣) كانت : ساقطة من د || (١٤) باشتراك : بالاشتراك د || مقولات : المقولات ه || (١٥) يحل : يحل سا ، ي || كان : كانت ن || (١٦) باشتراك : بالاشتراك ي || (١٧) التي : الذي س ، ع ، ن ، ه ، ي || سنوضح : سنوضحه ع ، ه ، ي ؛ + وذلك ه .

وقولهم إن العرض في المركب هو فيه ليس لا كجزء منه ؛ وكل ما هو في شيء لا لا كجزء منه فليس هو عرضا فيه ؛ وكل ما ليس عرضا في شيء فهو جوهر فيه ؛ فهو قياسا مركبان قياسا واحدا وفيها مقدمات ثلاث إذا أضمرت النتائج .

فقوله : إن العرض في المركب ، ليس لا كجزء منه ، مسلم صحيح .

وقوله : وكل ما هو في شيء ، لا لا كجزء منه ناليس عرضا فيه ، إن غنى به أن كل ما هو في المركب لا لا كجزء منه ، ليس في نفسه عرضا وهو فيه ، فهو غير مسلم ؛ فإنه إذا كان فيه ، لا لا كجزء منه ، لم يخل : إما أن يكون شيئا ماهيته محتاجة إلى موضوع ما ، فيكون حينئذ فيه ليس لا كجزء منه ، ومع هذا هو عرض وهو فيه ؛ وإن لم تكن ماهيته كذلك كان جوهرًا وهو فيه . وإن لم يكن هذا ، بل غنى أنه لا يكون هو فيه على أن ذلك موضوعه وهو فيه في موضوع ، فهذا صحيح ، فتكون النتيجة أن العرض ليس في المركب على أن المركب موضوعه وهو فيه في موضوع .

ثم المقدمة الثالثة ، وهي أن كل ما كان في شيء وليس عرضا فيه فهو جوهر فيه ، يفهم منه أيضا معان : أحدها أن كل شيء هو في شيء ، وليس في نفسه عرضا ، وهو أيضا فيه ، فهو جوهر وهو فيه ، فهذه مسلمة . والثاني أن كل شيء هو في شيء وليس فيه على أن ذلك الشيء موضوع يكون هو فيه كون العرض في موضوع ، فيجب أن يكون بالقياس إلى كونه فيه جوهرًا ، فهذا غير صحيح ؛ وذلك أنه ليس إذا لم يكن الشيء عرضا في الشيء الفلاني ، الذي هو فيه كجزء ، يجب أن يصير جوهرًا فيه ؛ فإنه ليس مالم يكن عرضا في شيء هو فيه فهو جوهر فيه ،

- (١) ليس ساقطة من م . لا لا : لاس ، ع || (٣) مركبان : + قد جعلادا || ثلاث : + أي ه ، ي ||
 (٥) لا لا : لاع || فيه : ساقطة من ه || (٦) لا لا : لاع || في نفسه : ساقطة من سا ||
 فهو : ساقطة من م || (٧) لا لا : ساقطة من ع ، ي || منه : ساقطة من د ، سا ، ن ، ه ||
 (٨) حينئذ : ساقطة من ع || هو عرض : فهو عرض د ، ع ، ن || (٩ — ١٠) وإن لم يكن . .
 موضوعه وهو فيه : ساقطة من م ، ي || (١٠) موضوعه وهو : موضوعه فهو ي || فهذا :
 وهذا ه || (١١ — ١٤) في موضوع . ثم . . . وهو فيه : مكررة في س ، ع ، م ، ي ||
 (١٤) فهذه مسلمة : وهذه مسلمة سا ؛ فهذا مسلمة ه ، ي || هو في شيء : ساقطة من م ||
 (١٥) بالقياس : القياس م ، ي || فهذا : فهذه م ، ي || (١٦) الذي هو فيه : هو ع || كجزء :
 + فيه ع || (١٧) بصير : يكون بصيرم ، يكون د ، ه .

بل ما لم يكن عَرَضاً في نفسه، فهو جوهر في نفسه إذ لم يكن الجوهر ما ليس في موضوع، هو ذلك المركب أو شئ آخر معين، بل ما كان ليس في موضوع البتة. وكونه ليس في كذا كائناً في موضوع لا يثبت أنه ليس في شئ من الأشياء كائناً في موضوع. فلو كان، إذا كان الشئ ليس في شئ هو فيه كائناً على معنى كون الشئ في موضوع. كان ذلك يعطيه الجوهرية بالقياس إلى ذلك الشئ، لكان هذا القدر يجعله جوهر فيه، بل إنما ٥ كان معنى الجوهرية هو أنه ليس في شئ من الأشياء البتة كائناً في موضوع، لا أنه ليس في شئ كذا كائناً في موضوع.

فبين أنه إذا لم يكن الشئ في كذا كائناً في موضوع، كان من الواجب أن ينظر بعد ذلك: فإن كان ليس في شئ من الأشياء غيره كائناً في موضوع، فهو جوهر؛ وإن كان هناك شئ آخر هو فيه كالشئ في موضوع، ثم لم يكن في هذا الشئ، ولا ١٠ في ألف شئ آخر على أنه في موضوع، بل على أنه في المركب أو في الجنس أو غير ذلك، فالشئ عرض.

وكما أن الجوهرية لم تكن لأجل أن الشئ بالقياس إلى شئ ما هو لا في موضوع، بل لأنه في نفسه كذلك، فكذلك العرضية ليست لأن الشئ بالقياس إلى شئ بعينه هو في موضوع أو ليس في موضوع، بل لأنه في نفسه يحتاج إلى موضوع ما كيف كان ١٥ وأي شئ كان؛ فإذا كان له ذلك فهو عرض، وإن لم يكن ذلك الشئ هو هذا الشئ وكان هو في هذا الشئ، لا على أنه في موضوع، فليس يمنع ذلك أنه في نفسه في موضوع. وإنما هو عرض لأنه في نفسه في موضوع يعم العرضية والجوهرية، أعني كون الشئ عرضياً للشئ أو جوهرياً له، فذلك مما يكون على هذا الاعتبار؛ فإنه إذا أضيف إلى شئ فكان فيه، وكان كالشئ في الموضوع فهو عرض وعرضي. أما عرض فلا ٢٠

(١) فهو: هو سا || جوهر في نفسه: جوهر فيه في نفسه ب || (٥) فيه: ساقطة من ه ||
 (٦) معنى الجوهرية: الجوهر عا || (٧) ليس في: ليس إلى د || (٨) الشئ في: + شئ. دا، ع، ه، ي || (١٠) وإن: فان سا || (١٣) الجوهرية: الجوهر م || لم تكن: ليست ن || ما هو لا في موضوع: بعينه هو في موضوع أو ليس في موضوع د || (١٤ — ١٥) كذلك فكذاك... في نفسه: ساقطة من د || (١٥) موضوع ما: بعض موضوع مام؛ موضوع د || (١٦) دوهذا: هو ذلك ن || (١٨) وإنما: فان مام || (١٩) عرضياً: عرض اس، ع || (١٩) مما: ساقطة من عا.

ذاته قد حصل موجوداً في موضوع ، لأنه موجود في هذا الموضوع ؛ فدلّ ذلك على أنه محتاج في نفسه إلى موضوع ما ، إذ احتاج إلى هذا الموضوع . وأما عرضي فهو أمر له بالقياس إلى هذا الموضوع ؛ فإنه بالقياس إلى هذا الموضوع غير مقوم له ولا جزء من وجوده فهو عرضي .

فالشئ عرض لأنه في نفسه مفتقر إلى موضوع ؛ وعرضي لأنه لغيره بحال كذا . ولما اتفق أن كان الموضوع هذا وليس مقوماً له فهو عرض فيه . وهذان المعنيان ، وإن تلازما في هذا الموضع ، فاعتبارهما مختلف ، ولكل واحد منهما مقابل آخر بوجه من وجوه المقابلة . أما للعرض فالجوهر ؛ وأما للعرضي فالجوهرى ؛ أى الذاتى سواء كان جوهرًا كالحيوان للإنسان أو عرضًا كاللون للسواد . بعد أن يكون مقوماً لما هو فيه . فلذا كان العرض في شئ لا لا بجزء بل بجزء ، وهو مقوم له ، فهو جوهرى فيه وليس جوهرًا .

ومعنى الجوهرى الذاتى ؛ فإن ذات كل شئ ، كان عرضاً أو جوهرًا ، فقد يسمى جوهرًا ؛ فيكون لفظ الجوهر الذى نسب إليه الجوهرى ليس يدل على المعنى الذى وضعناه مقابل العرض حتى يكون الجوهرى منسوباً إلى ذلك الجوهر ؛ بل يدل على الذات فيكون الجوهرى مكان الذاتى . فهؤلاء كأنهم أخذوا الجوهر والجوهرى واحداً ، فقالوا كذا جوهر في كذا ، والشئ ليس جوهرًا بالقياس إلى شئ ، وإن كان جوهرًا بالقياس إلى الشئ الذى هو فيه .

(١) لأنه موجود : لأنها موجودة هـامش د || موجود في : ساقطة من عا || (٢) إذ : إذام ||
أمر له : أمر ن || (٤) عرضي : عرض عا || (٦) ولما اتفق . . . عرض فيه :
ساقطة من ع ، ي || الموضوع هذا : الموضوع في هذا م || (٨) للعرضي : العرضي
س ، ع ، م ، ي || فالجوهرى : فالجوهر ن ؛ للجوهر د || (١٠) بجزء منه بل ب : بجزء منه بل ب
بل بجزء : ساقطة من ن || وهو : فهو م ، هو ، ه ؛ ساقطة من د || (١٣) جوهرًا : جوهرى عا ||
الجوهرى ليس : الجوهر ليس م ، ن ، ي || (١٤) يكون الجوهرى : يكون ن || ذلك الجوهر :
ذلك الجوهرى ن ؛ + هو ع ، م ، ي || (١٥) فيكون الجوهرى : فيكون الجوهر ن ||
واحدًا : واحد د || (١٦) جوهرًا : جوهر س ، ع .

- ونقول من رأس أيضا : إنه لو كنا قلنا إن الشيء إذا قيس إلى شيء هو فيه لم يخل إما أن يكون فيه على أنه في موضوع ، أى على أنه موضوعه ، أو لا يكون ؛ فإن كان فهو عرض ، وإن لم يكن كذلك ، وهو فيه ، فهو جوهر فيه ، لكن هذا المذهب صحيحا ؛ لكننا لسنا نقول هكذا ، بل نقول : إن الشيء إذا كان في نفسه غير مفتقر إلى موضوع البتة ، هذا الذى هو فيه ، إن كان في شيء أو غيره فهو جوهر ، وإن كان في نفسه محتاجا إلى موضوع يكون فيه ، أى شيء كان هذا الموضوع ، كان هذا أو آخر غير هذا فهو عرض . وأظن أن من سمع هذا ثم ثبت على أن شيئا واحدا يكون جوهرًا وعرضًا فقد خلع الإنصاف .

تمت المقالة الأولى

(١) رأس : الرأس ع ؛ رأى م || (٢) أى : أوس || كان : + كذلك دا ع ، ه ، ي ||
 (٣) لكن : فكان ه ؛ وكان ي || (٥) أر : + فى س || (٦) أى : وأى سا ||
 هذا الموضوع كان : ساقطة من سا ؛ ذلك الموضوع كان ه || (٨) الإنصاف : رقيقة الانصاف
 وتردى بمنزلة الاعتصاف ع || (٩) تمت المقالة الأولى : ساقطة من سا ، ع ؛ + والله الحمد ، ن ؛
 + من الفن الثانى والحمد لله رب العالمين وإنه أعلمى ؛ + من الفن الثانى والحمد لله لولى الحمد ه .

المقالة الثانية

من الفن الثاني

من الجملة الأولى

الجنس حدا نهت في آخره وبالقوة معه على تحديد النوع الذى يضايفه ، من غير أن جعلته بالفعل — من حيث هو مضاف — جزء حده . وأما شرح هذا التدبير في الحدود التى للتضايقات ، وأنه لم ينبغى أن يكون هكذا ، وكيف يحصل معه مراعاة ما لكل واحد من المتضايقين من خاصية القول بالقياس إلى الآخر ، فسترى ذلك في مكان آخر .

[الفصل العاشر]

(ى) فصل فى النوع ووجه انقسام الكلى إليه

والنوع أيضا قد يقال فى لغة اليونانيين على معنى غير معنى النوع المنطقى ؛ فإن اللفظ الذى نقلته الفلاسفة اليونانيون بفعلة لمعنى النوع المنطقى ، كان مستعملا فى الوضع الأول عند اليونانيين على معنى صورة كل شئ وحقيقته التى له دون شئ آخر ، فوجدوا صورا وماهيات للأشياء التى تحت الجنس ، يختص كل واحد منها بها ، فسموها ، من حيث هى كذلك ، أنواعا . وكما أنَّ لفظة الجنس كانت تتناول المعنى العامى والمعنى المنطقى ، ولفظة النوع مطلقا كانت تتناول المعنى العامى والمعنى المنطقى ، فكذلك لفظة النوع المنطقى تتناول عند المنطقيين معنيين : أحدهما أعم والآخر أخص . فأما المعنى الأعم فهو الذى يرويه مضايقا للجنس ، ويحدونه بأنه المرتب تحت الجنس ، أو الذى يقال عليه الجنس ، وعلى غيره بالذات ، وما يجرى هذا الجرى . وأما المعنى الخاص فهو الذى

(٣) التى : آخر نرمع وأوله فى ص ٣٠ سطر ١٦ || للتضايقات : فى المتضايقات س
(٤) واحد : ساقطة من ن || الآخر : الأخرى م ، ن ، ى (٥) فسترى : فسيرد ب ،
س ؛ فبرده || آخر : + إن شاء الله تعالى هـ (٨) على معنى : على ع ، ى || غير معنى : غير ع
(١٠) مستعملا : يستعمل ع (١١) له : لهاع ، ى ؛ + ذلك ع ، عا ، م ، ن ،
ى || للأشياء : الأشياء م (١٣) كانت : ساقطة من ع ، م ، ى (١٤) فكذلك : وكذلك م
(١٥) المعنى : معنى عا ، ن (١٧) بالذات : + من طريق ما هو دا ، ى

ربما سموه باعتبار ما ، نوع الأنواع ، وهو الذى يدل على ماهية مشتركة لجزئيات لا تختلف بأمور ذاتية . فهذا المعنى يقال له نوع بالمعنى الأول ؛ إذ لا يخلو في الوجود من وقوعه تحت الجنس ؛ ويقال له نوع بالمعنى الثانى .

- وبين المفهومين فرقٌ ، وكيف لا ! وهو بالمعنى الأول مضاف إلى الجنس ، وبالمعنى الثانى غير مضاف إلى الجنس ؛ فإنه لا يحتاج ، في تصويره مقولا على كثيرين مختلفين بالعدد في جواب ما هو ، إلى أن يكون شئ آخر أيضا أعم منه مقولا عليه . ومعنى النوع بالوجه الأول ليس كالجنس بمعنى النوع بالوجه الثانى ، وذلك لأنه ليس مقوما له ؛ إذ قد يجوز في التوهم أن لا يكون الشئ الذى هو نوع بهذه الصفة نوعاً بالصفة الثانية ؛ إذ لا يتمتع في الذهن أن نتصور كلياً هو رأس ليس تحت كلى آخر ، وهو مع ذلك ليس مما ينقسم بالفصول ، كالنقطة عند قوم . وما كان حمله هكذا وعلى هذه الصورة ، وجاز رفعه في التوهم ، لم يكن — كما علمت — ذاتياً ، وما لم يكن ذاتياً لم يكن جنساً ، بل إن كان لابد فهو عارض لازم له . وقد يقال لهذا نوع الأنواع ؛ وليس المفهوم من كونه نوع الأنواع هو المفهوم من كونه نوعاً ، بمعنى أنه مقول على كثيرين مختلفين بالعدد في جواب ما هو ، وكيف ومن حيث هو نوع الأنواع . فإن النوع المطلق له كالجنس وداخل في تحديده ، وهو به مضاف إلى أنواع فوقه . ثم لست أحقق أن أى الوجهين هو في اصطلاح المنطقيين أقدم ؛ فإنه لا يبعد أن يكون أول نقل اسم النوع إنما هو إلى هذا المطلق على الأفراد ، ثم لما عارض له أن كان عليه عام آخر ، سمي كونه تحت العام بهذه الصفة نوعية .

(٤) بالمعنى : المعنى م (٥) فإنه : وإنه م (٧) بمعنى : المعنى م
 (٨) قد : ساقطة من س (٩) إذ : أورد (١٠) حله : - كما دأ ، س ،
 وهامش ي (١١) وعلى : أو على ع ، ه (١٢) له : ساقطة من ع ، ي (١٣) نوع : + من م
 (١٥) هو : ساقطة من ه || النوع : ساقطة من س (١٦) به : أنه د ، ن || أحقق : أتحقق
 ع ، م ، ن || أن : ساقطة من د ، ن (١٨) المطلق : المطل ب ، د ، ع ، م ، ن ، ه
 || إليه : له ه

لكن ربما لم تكن قسمته له أولى ؛ فإن الناطق وغير الناطق يقسم الحيوان قسمه أولية ويقسم الجسم قسمه لكنه ليس يقسمه قسمه أولية ؛ فإن الجسم مالم يكن حيوانا ، لم يستعمل للانفصال بالنطق . ومع ذلك فإن الغير الناطق الذى تحت الحيوان لا يبعد أن يدل عليه بالعُجْمَة ، وإن لم تكن العجمة بالحقيقة فصلا مقوماً ، وإذا أقيمت العجمة مقامه ، لم يتم بها قسمه الجسم كما تمت قسمه الحيوان ؛ فإنك تقول : كل حيوان إما ناطق وإما أعجم ، وتقف عنده ؛ ولا تقول : كل جسم إما ناطق وإما أعجم ، وتقف عنده ؛ لأن النبات والجماد جسم وليس بناطق ولا أعجم . فإن قسمت الجسم إلى ناطق وغير ناطق قسمة يكمل معها الكلام ، لم يكن غيرُ الناطق دالا على المعنى الذى تقصد إليه فى قولنا : حيوان غير ناطق .

١٠ فيجتمع من هذا أن الفصول المقسمة للجنس الأسفل ، ربما لم تكن مقسمة لما فوقه قسمة أولية ولا قسمة مستوفاة ؛ والفصول المقسمة لما فوق ، فى الأكثر من الأمر ، لا تقسم ماتحت ، بل تقوم . مثل الجسم ذى النفس الحساس ، فإن الحساس لا يقسم شيئا من أنواع الجسم ذى النفس .

لكنه قد يوجد فى بعض المواضع فصول تقسم ما فوق وما تحت معا وجودا بحسب المشهور ، وذلك حيث يكون للجنس فصول قريبة متداخلة ، فإن الحيوان يقسم بالناطق وغير الناطق قسمة أولية ، ويقسم أيضا بالمائت وغير المائت قسمة قريبة أولية ، وكذلك يقسم بالماشى والساج والطائر ، فإذا ابتدئ قسم بأحد هذه الوجوه ، حتى كان مثلا حيوان ناطق وغير ناطق ، أمكن أن يقسم الحيوان الناطق من القسمين بالمائت وغير المائت ؛ وإذا ابتدئ قسم بالماشى والساج والطائر ، أمكن أن يقسم الماشى بالناطق وغير

(١) له : ساقطة من ن || يقسم : بم ه || (٢) لكه ليس يقسمه قسة : لكنها ليست بقسة د ، ن ؛ لكنه ليس بقسة م || (٣) للاتصال : الاتصال ع || (٤) وإذا : فإذا ع || (٥) كل حيوان : لكل حيوان ع || (٦) كل جسم : لكل جسم م || (٨) لم يكن : ولم يكن ع || دالا : ولا سا || إليه : ساقطة من س || (١٠) لما فوقه : له ع ، ي || (١١) فى الأكثر من الأمر : فى أكثر الأمور ، ع ، ع ، د ، ي ؛ فأنها ه || (١٢) ماتحت : ماتحت س || (١٤) ما فوق وما تحت : ماتحت وما فوق ب ، س || (١٦) قريبة أولية : قريبة دا ؛ غير أولية ن || (١٧) قسم : يقسم ن ؛ وقسم م || (١٨) من القسمين : ساقطة من س || (١٩) قسم : تقسم د || بالماشى : ساقطة من س .

الناطق ؛ ومع ذلك فإن القسمة بالناطق وغير الناطق كان يجوز أن توافي الجنس أول شيء قبل القسمة بالمئات وغير المئات ؛ والقسمة بالمئات وغير المئات كان يجوز أن توافي الجنس قبل القسمة بالناطق وغير الناطق . فما كان يبعد أن يقسم الحيوان إلى المئات وغير المئات ، ثم يقسم المئات إلى الناطق وغير الناطق .

٥ وقد بقي ههنا شيء واحد وهو أنه : هل المئات وغير المئات من الفصول الذاتية أو من اللوازم ؟ وكذلك هل الماشي ونظائره هي من الفصول الذاتية أو من اللوازم ؟ وإن كان المئات وغير المئات والماشي وما ذكر معه من اللوازم الغير المقومة ، فهل يمكن هذا التداخل في الفصول الذاتية الحقيقية ؟ لكن هذا النظر مما يخلق أن لا تنفى به صناعة المنطق ، فليؤخر إلى موضعه .

١٠ والأجناس العالية قد تبين من أمرها أنها لا يجوز أن يكون لها فصول مقومة ، فلا يبعد أن يقع في الأوهام أن الجنس العالي واحد ؛ ولو كان كثيرا لانتحصرت الكثرة في جامع يحوج إلى فصل بعده . لكن الحق هو أن الأجناس العالية كثيرة ؛ فلنبدا أولا ولنضع هذه الأجناس وضعا ، ثم نبحث عن أمرها بما يحوج إليه هذا النظر من البحث فنقول : إن جميع المعاني المفردة التي يصلح أن يدل عليها بالألفاظ المفردة لا تخلو عن أحد هذه العشرة . فإنها : إما أن تدل على جوهر ، كقولنا : إنسان وشجرة ؛ وإما أن تدل على كمية ، كقولنا : ذو ذراعين ؛ وإما أن تدل على كيفية ، كقولنا : أبيض ؛ وإما أن تدل على إضافة ، كقولنا : أب ؛ وإما أن تدل على أين ، كقولنا : في السوق ؛ وإما أن تدل على متى ، كقولنا : كان أمس وعام أول ؛ وإما أن تدل على الوضع ، كقولنا : جالس وقائم ؛ وإما أن تدل على الجدة والملك ، كقولنا : متعل ومتسلح ؛ وإما أن تدل على يفعل كقولنا : يقطع ؛ وإما أن تدل على ينفع ، كقولنا : ينقطع

٢٠

(١) وغير الناطق : ساقطة من م || (٢) وغير المئات : ساقطة من عا || (٥) وهو : هو ه || (٦) وكذلك هل : كذلك وهل عا || هي من : هو من عا ؛ من سا ؛ مثل ع || (٨) التداخل : ساقطة من ي || (١٠) أنها : أنه ع ، ن || (١٢) فصل : فصول من || (١٣) بما : ما ، عا ، ي . (١٨) كان : ساقطة من سا || عام : عامام ، ن || (٢٠) يفعل : أن يفعل ع ، عا ، ي || ينفع : أن يفعل ع ، عا ، ي .

عن أشياء كثيرة ما هي — جوابا . ثم نقول : والمقول في جواب ما هو قد يختلف بالعموم والخصوص فيكون بعضها أعم وبعضها أخص ، فأعم المقولين في جواب ما هو هو جنس للأخص ، وأخصهما نوع للأعم . فإذا وجدنا النوع فهناك يقسم قسمة أخرى فنقول : إنه لا يخلو إما أن يكون النوع من شأنه أن يصير جنسا لنوع آخر ، وإما أن لا يكون ذلك من شأنه ، فهذه القسمة تنتهي إلى الخمسة انتهاء ظاهرا ، وتكون طبيعة النوع متحصلة فيه ، والنوع بالمعنى الآخر يدخل فيه بوجه . وأما القسمة الأولى فلم تكن كذلك .

وأما القسمة المشهورة التي لهذه الخمسة ، فهي أقرب من القسمة الأولى ، وذلك لأنهم يقسمون هكذا : إن كل لفظ مفرد إما أن يدل على واحد أو على كثير ، والدال على الواحد هو اللفظ الشخصي ، وأما الدال على الكثير فإما أن يدل على كثيرين مختلفين بالنوع ، أو كثيرين مختلفين بالعدد . والدال على كثيرين مختلفين بالنوع إما أن يكون ذاتيا ، وإما أن يكون عرضيا ؛ فإن كان ذاتيا ، فإما أن يكون في جواب ما هو ، وإما أن يكون في جواب أى شيء هو . فيجعلون الدال على كثيرين مختلفين بالنوع في جواب ما هو جنسا ، والدال عليه في جواب أى شيء هو فصلا . وأما العرضي فهو العرض العام . ثم يقولون : إن الدال على كثيرين مختلفين بالعدد إما أن يكون في جواب ما هو ، وهو النوع ، وإما في جواب أى شيء هو ، وهو الخاصة .

فهذه القسمة منهم قد فاتها النوع بالمعنى المضاف ، وفاتها طبيعة الفصل ، بما هو فصل ؛ بل إنما دخل فيها من الفصول ما يحمل على أنواع كثيرة ، وليس ذلك هو طبيعة الفصل ، بما هو فصل ؛ إذ ليس كل فصل كذلك ، على ما سيتضح

(١) والمقول : والمقولات ع ، م ، ن ، ي (٢) المقولين : مقولين ع ، م ، ن ، هـ

(٣) للأخص : ساقطة من ع || أخصهما : أخصها م || للأعم : الأعم م || فهناك : فهناك م

(٦) الآخر : الأخير ع (٨) التي : ساقطة من ع || من : إلى ن

(١١) كثيرين : الكثيرين س (١٦) وإما : + أن يكون هـ

(١٩ — ٢٠) فصل ... هو فصل : ساقطة من س (٢٠) كذلك : ساقطة من ي

لك ، إلا أن يراعى شيء ستعرفه ، وتعلم أنهم لم يراعوه ولم يفظنوا له ، فليس يمكننا أن نجعل ذلك عذرا لهم ، اللهم إلا أن يكون المعلم الأول راعاه . وأيضا فإن هذه القسمة لم يفرق فيها بين الخاصة وبين الفصل الذى لا يكون إلا للنوع ، وفاتها الخاصة التى هى خاصة نوع متوسط بالقياس إليه ، فلم يوردوا الخاصة بما هى خاصة للنوع ، بل بما هى خاصة لنوع أخير ، كما لم يوردوا النوع إلا نوعا ^٥ آخر .

[الفصل الحادى عشر]

(يا) فصل فى تعقب رسوم النوع

فلتتحقق الآن حال الحدود التى هى مشهورة للنوع فنقول : أما النوع بالمنعنى الذى لا إضافة فيه إلى الجنس ، فقد وفوا حده ، إذ حدوه بأنه : المقول على كثيرين ^{١٠} مختلفين بالعدد فى جواب ما هو ؛ وذلك لأن الجنس والعرض العام لا يشاركانه ؛ إذ كل واحد منهما مقول على كثيرين مختلفين بالنوع ، لا على كثيرين مختلفين بالعدد ؛ إذ يجب أن يفهم من قولهم : مقول على كثيرين مختلفين بالعدد ، أنه مقول على ذلك فقط ؛ لأنك إن لم تفهم ذلك ، لم يكن كونه مقولا على كثيرين مختلفين بالعدد مانعا من كونه مقولا على كثيرين مختلفين بالنوع ؛ فإن ^{١٥} المقول على كثيرين مختلفين بالنوع قد يكون أيضا مقولا على كثيرين مختلفين بالعدد . فإذا علمت أن التخصيص بهذا الاسم إنما هو لما لا يقال إلا كذلك ، خرج ما يقال على كثيرين مختلفين بالنوع من مفهومه . فهذا ما يفرق بينه وبين الجنس والعرض العام .

(١) يراعى شيء : تراعى شيئا ن ، ه (٥) خاصة : ساقطة من ن

(٩) فلتتحقق : فلتحقق عا ، ن ، ه || التى : ساقطة من ه || هى : ساقطة من ن

(١١) وذلك : ساقطة من م || يشاركه : يشاركه م (١٣) مختلفين : ساقطة من ن

(١٤) أنه : وأنه ه || تفهم : تعلم س (١٦) قد : ساقطة من ه || أيضا : ساقطة من م

(١٨) ما يفرق : يفرق ن || بينه : به ه

فانه ليس يستحيل أن يكون الشيء الواحد له معنيان أحدهما بذاته والآخر بغيره ، ولا يكون ذلك فرقا بينه وبين ذاته ، إلا أن يقال إنه من حيث له المعنى الذى بذاته غيره من حيث له المعنى الآخر الذى له بغيره .

وهم لم يسلكوا فى هذا الموضع هذا السلوك ؛ ولا هذا مما يحسن أن يعتبر فى هذا الموضع ؛ ولا يمكنهم أن يدلوا على المعنيين المختلفين البتة بشيء غير الوجود ، فإنهم لا يمكنهم أن يحصلوا معنى يدلون عليه بالوجود فى أحدهما هو غير المعنى الذى يدلون عليه بالوجود فى الآخر حتى يعودوا فيضيفوا إلى أحدهما من خارج بذاته وإلى الآخر بغيره ؛ بل الحق هو أن الأشياء تشترك فى الثبوت والوجود بمفهوم متصل عند الذهن .

وهذا بين بنفسه لا يمكن أن يبين ؛ ومن ينكره فهو يفلط نفسه بإزالة فكره عن الغرض إلى غيره ؛ ولولا هذا لما صح أن الشيء لا يخرج عن طرفى النقيض ؛ فإن كل واحد من طرفى النقيض كان يكون أشياء كثيرة ، ولم يكن بالحقيقة طرفا واحدا ؛ بل الوجود فى جميعها معنى واحد فى المفهوم .

وإذا كان كذلك ، لم يكن وقوع اسم الوجود على هذه العشرة وقوع الاسم المتفق ؛ وليس أيضا وقوع الاسم المتواطىء ؛ فإن حال الوجود فى هذه العشرة ليست حالا واحدة بل الوجود لبعضها قبل وبعضها بعد . وأنت تعلم أن الجوهر قبل العرض ؛ والوجود لبعضها أحق ؛ وبعضها ليس بأحق .

فأنت تعلم أن الموجود بذاته أحق بالوجود من الموجود بغيره ، والموجود لبعضها أحكم ، وبعضها أضعف ؛ فإن وجود القار منها ، كالكيفية والكيفية أحكم من وجود

(٣) بغيره : لغيره سا || (٥) أن يدلوا . . . لا يمكنهم : ساقطة من ع || فإنهم : فانه
ع ، ه || (٦) يحصلوا : يحصلوا || (٧) يعودوا : يعودون || فيضيفوا : وضيفوا ع ؛ ثم يضيفوا ع ||
(٨) الثبوت والوجود : الوجود والثبوت ع ، ي || (٩) يمكن أن يبين : يكون له بيان دا ، سا ؛
يمكن أن يبين : م || (١٠) ولولا : فلولا ع || صح : + قولنا ه || (١١) بل الوجود :
إلى الموجود م || (١٢) واحد : واحدا م || (١٣) اسم الوجود : اسم الموجود م || (١٤) حال
الوجود : حال الموجود ب ، س || واحدة : واحدا ع ، ي || (١٥) وأنت : فأنت م ، ن ، ي ||
(١٥ - ١٦) الوجود لبعضها : الوجود أخصها م ، ي || (١٧) بالوجود : بالموجود ب || (١٨) القار :
القوارم ، ن ، ي ؛ القاراد .

- مالا استقرار له ، كالزمان وأن ينفع ؛ فليس وقوع الوجود عليها وقوعا على درجة واحدة كوقوع طبائع الأجناس على أنواعها الذي هو بالتواطؤ المحض ؛ فهو إذن غير جنس . ولو كان متواطئا لم يكن أيضا جنسا ؛ فإنه غير دال على معنى دأخل في ماهيات الأشياء ؛ بل أمر لازم لها . ولذلك ما إذا تصورت معنى المثلث فنسبت إليه الشكلية ونسبت إليه الوجود ، وجدت الشكلية داخلة في معنى المثلث ؛ حتى يستحيل أن تفهم الماث أنه مثلث إلا وقد وجب أن يكون قبل ذلك شكلا ؛ فكما تتصور معنى المثلث لا يمكن إلا أن تتصور أنه شكل أولا ؛ ولا يجب مع ذلك أن تتصور أنه موجود . ولست تحتاج في تصورك ماهية المثلث أن تتصور أنه موجود كما تحتاج أن تتصور أنه شكل . فالشكل للمثلث لأنه مثلث وداخل في قوامه ؛ فلذلك يتقوم به خارجا وفي الذهن وكيف كان ؛ وأما الوجود فأمر لا تقوم به ماهية المثلث ؛ فلذلك يمكنك أن تفهم ماهية المثلث وأنت شاك في وجوده حتى يبرهن لك أنه موجود أو يمكن الوجود في الشكل الأول من كتاب أوقليدس . ولا يمكنك لذلك أن تفعل ذلك في شكلية ؛ فما كان مثل الشكلية فهو من المعاني المقومة للماهية ؛ وما كان مثل الوجود فليس مقوما للماهية . ولو كان الوجود لا يفارق في ذهنك أيضا المثلث لكان أمرا لاحقا للمثلث من خارج ؛ ولذلك يستحيل أن يطلب ما الشيء الذي جعل المثلث مثلثا أو المثلث شكلا ؛ ولا يستحيل أن يطلب ما الشيء الذي جعل المثلث موجودا في الذهن أو في خارج .

فالذاتي للشيء لا يكون له بعلّة خارجية عن ذاته ؛ وما يكون بعلّة خارجية فليس مقوما ذاتيا ؛ وإن كان قد يكون من العرضي ما حصوله ليس بعلّة خارجية عن الماهية ،

- (١) ينفع : يفعل ع ، م || وقوعا : وقوع ن || (٣) أيضا : ساقطة من ن ||
غير دال على معنى داخل : دال على معنى غير داخل نج || دال على معنى : ساقطة من عا ||
(٤) بل أمر : بل هو أمر ع ، ه ، ي || (٦) ذلك : ساقطة من عا || (٧) شكل أولا ...
تصور أنه : ساقطة من ع || لست : ليست د ، م || (٨) في : ساقطة من م ||
تصورك : تصور ه ؛ يتصورك م || موجود ... أن تتصور : ساقطة من ع ||
(٩) فلذلك : ولذلك ن || وفي : في سا || وكيف : كيف س || (١٢) لذلك : ساقطة من ب ، س ، ع ؛ كذلك م || أن تفعل ذلك : ساقطة من د ، سا ، م ، ن ||
فا : مام || (١٣) فهو : فهي عا || (١٥ و ١٦) جعل : يجعل ي || (١٧) له : ساقطة من عا ||
(١٧ - ١٨) ذاته ... خارجية عن : ساقطة من ع || (١٨) حصوله ليس : ليس حصوله ه .

والخاصة والعرض فرق ، ولا يكون بينه وبين الشخص فرق ، إلا أن نضمن أنه كلى بهذه الصفة ؛ وأيضا فإنه لا يكون بينه وبين فصل الجنس فرق .

- والذى حدّ وقال : إن النوع هو أخص كليين مقولين فى جواب ما هو ، فقد أحسن تحديد النوع ؛ وإنما يتم حسنه بأن يقال : إنه الكلى الأخص من كليين مقول فى جواب ما هو ؛ تعلم ذلك إذا تدربت بالأصول والمواضع المقررة للحدود . فنقول الآن : الجنس منه ما يكون جنسا ، ولا يصلح أن ينقلب باعتبار آخر نوعا ؛ إذ لا يكون فوقه جنس أعم منه ؛ ومنه ما يصلح أن يكون نوعا باعتبار آخر إذ يكون فوقه جنس أعم منه . وكذلك النوع منه ما يكون نوعا ولا يصلح أن ينقلب جنسا ؛ إذ لا يكون تحته نوع أخص منه ؛ ومنه ما يصلح أن ينقلب جنسا باعتبار آخر ؛ إذ لا يكون تحته نوع أخص منه . فترتب للجنس مراتب ثلاثا : جنس عال ليس بنوع ألبته ، وجنس متوسط هو نوع وجنس تحته أجناس ، وجنس سافل هو نوع وجنس ليس تحته جنس . وكذلك يكون فى باب النوع : نوع سافل ليس تحته نوع ألبته ، فليس بجنس ألبته ، ونوع عال تحت جنس الأجناس الذى ليس بنوع ألبته ، ونوع متوسط هو نوع وجنس وجنسه نوع ؛ والمثال المشهور لهذا هو من مقولة الجوهر ؛ فإن الجوهر جنس لا جنس فوقه ، وتحتّه الجسم ، وتحت الجسم الجسم ذو النفس ؛ وتحت الجسم ذى النفس الحيوان ، وتحت الحيوان الحيوان الناطق ، وتحت الحيوان الناطق الإنسان ، وتحت الإنسان زيد وعمرو ، فزيد وعمرو

(٢) وأيضا : ساقطة من ن || وأيضا... فرق : ساقطة من هـ (٣) حد : حده ع (٤) بأن : أن عا (٦) المقررة : + المحدودة د || للحدود : المحدودة عا || الآن : + إن ع ، عا ، م ، ن ، هـ ، ي (٧) لا : ساقطة من م || جنس : ما هو عا (٧-٨) ومنه... أعم منه : ساقطة من م (١٠) ومنه... أخص منه : ساقطة من س || لا : ساقطة من ن ، هـ || تحته : دونه عا وهامش هـ ، ي (١١) فترتب : فيترتب ؛ فترتب د ، م || مراتب : مراتبى || ثلاثا : ثلاث د ، م ؛ + فيكون هـ ، ي (١٢) وتحتّه : تحت ع (١٥) المثال : مثال م || هو : ساقطة من عا (١٦) فإن الجوهر : ساقطة من م .

- وأشكالها هي الأشخاص . والجوهر هو جنس الأجناس ، إذ ليس فوقه جنس ؛ والإنسان هو نوع الأنواع ، إذ ليس تحته نوع ؛ وما بينهما أجناس وأنواع متوسطة ؛ فإنها بالقياس إلى ما تحتها أجناس ، وبالقياس إلى ما فوقها أنواع ؛ فإن الجسم نوع الجوهر و جنس للجسم ذى النفس ، والجسم ذو النفس نوع الجسم و جنس الحى ؛ لأنه يعم النبات والحى ، والحى نوع الجسم ذى النفس و جنس للحى الناطق .
 لأنه يعم الحيوانات العجم والإنسان ، والحى الناطق نوع الحى و جنس الإنسان ؛ لأنه يعم الإنسان والمَلَك ؛ فيكون الحى الناطق هو الجنس السافل ، والجوهر هو الجنس العالى ، والجسم وما يليه هو الجنس المتوسط ، ويكون الجسم هو النوع العالى ، ويكون الإنسان هو النوع السافل ، ويكون الجسم ذو النفس وما يليه النوع المتوسط ، ويكون الجوهر بالقياس إلى ما تحته جنس الأجناس ٥
 والجنس العالى ، وبأنه لا يقاس إلى ما فوقه يكون جنسا ليس بنوع ، ويكون الإنسان بالقياس إلى ما فوقه نوع الأنواع والنوع السافل ، وأما بقياسه إلى ما تحته فهو أنه نوع ليس بجنس ، وقياسه إلى ما تحته على وجهين : قياس إلى ما تحته من حيث هو محمول عليها الحمل المعلوم ، وقياس إلى ما تحته باعتبار أنها ليست بأنواع . وقياسه إلى ما تحته من حيث الحمل يفيد معنى النوعية غير المضافة إلى الجنس ، وهو المعنى الثانى مما ذكره . وأما قياسه بالاعتبار الآخر يفيد أنه نوع ليس بجنس : فهو نوع الأنواع ، ونوع ليس بجنس ، ونوع بالمعنى المذكور ؛ ومفهومات هذه الثلاثة — وإن تلازمت —

(١) هو : ساقطة من ع (٣) الجسم : الجنس س (٤) للجسم : الجسم عا ، م ||
 نوع الجسم : نوع للجسم ع || الحى : للحى ع ، ه ، ي (٥) والحى : ساقطة من عا ||
 و جنس للحى : جنس الحى م || الحى : + الحى عا (٦) الناطق : + هوع || الإنسان :
 للإنسان ه (٨) هو : ساقطة من عا (١١) يقاس : قياس ن ؛ قياس له ع ، م ، ه
 (١٢) النوع السافل : النوع د (١٣) قياس : قياسه م (١٦) ذكره وأما : ذكروا
 ما عا ، ه ؛ ذكره وأما ن || وأما : فأمام (١٧) ونوع ليس بجنس : ساقطة من د .

وإذ لا مذهب غير هذه الثلاثة ، والثلاثة إما أن تجعل الزمان جوهرًا ؛ وإما أن تجعله بحيث يُحدُّ بحدِّ العرض ؛ فهذا القول لا يعتد به . وكذلك احتج هؤلاء وقالوا : إن حد العرض لا يتناول الأين ؛ فإن الكون في السوق معنى واحد ، ويشترك فيه كثيرون ، فلا يصلح أن يكون كل واحدٍ منهم موضوعاً له ؛ ولا الجملة ، وإلا لما وُصف به إلا الجملة . نكن الجواب عن ذلك هو هذا الجواب نفسه ؛ فإن السوق ، وإن كان واحداً للجميع ، لأنه ليس المكان الحقيقي فتمتنع الشركة فيه ، بل هو من قبيل المكان العام ، فإن لكل واحدٍ كونا فيه يخصه دون الآخر ؛ إذ ليس السوق أيناً ؛ بل السوق من مقولة الجوهر . على أنهم إن مثلوا للمكان المكان الذي هو من مقولة العرض لم يمكنهم أن يجعلوا فيه عدة أشياء . إنما الأين ، إن كان ولا بد ، فهو النسبة إلى السوق ؛ ولكل من الذين في السوق نسبة تخصه توافق النسبة الأخرى بالتنوع وتخالفه بالعدد ؛ واعتبارنا ههنا بالواحد بالعدد دون الواحد بالنوع .

قالوا أيضاً : إن المضاف ليس يوجد إلا في موضوعين ، فليس موجوداً في شيء ، ولكن في شيئين . وقالوا أيضاً : إن التسليح معنى لا في موضوع ، إذ هو في موضوعين ، لأن موضوعه السلاح واللابس ؛ فنقول : أما المضاف فليس على ما نحنوا فيه . أما أولاً فلأن كون الشيء في شيئين قد لا يمنع كونه في كل واحد منهما ؛ وإذا كان لا يمنع كونه في كل واحد منهما ، فليس كونه في شيئين رافعا كونه في شيء ؛ فإنه لم يقل : في شيء واحد فقط ؛ كما أن كون الأب أبا لابنين لا يمنع كونه أبا لابن واحد ؛ وكون الحيوان مقولاً على أشياء لا يمنع كونه مقولاً على كل واحد . نعم في بعض الأشياء قد يكون الوجود في الكثرة بحيث يمتنع أن يكون في الواحد مع تلك الكثرة ؛ فهناك لا يكون الموجود في أشياء موجوداً في شيء واحد .

(١) مذهب : مذاهب سا || هذه الثلاثة : هذه الثلاث ب || (٥) ذلك : هذا نج || نفسه : عينه ب ، ن || وإن : إن عا || (٦) لأنه : لأنه ي || (٧) يخصه : ساقطة من سا || من : ساقطة من م ، ن || (٨) للكان : بالمكان ع ، ي ؛ ساقطة من عا ، ه || المكان : ساقطة من ه || (٩) ولكل : + واحد ع || الذين : الذي عا ، ي || (١٠-١١) وتخالفه . . . بالنوع : ساقطة من سا || (١٠) ههنا : + إنما هو ي || (١٣) ولكن : بل ب ، س || إذ : أود ، م ، ن || (١٤) فنقول : وقول ي || (١٦) رافعا كونه : رافعا لكونه عا ، ه || (١٨) كل : ساقطة من س ، ع || (١٩) الوجود : الموجود ه || في الكثرة : ساقطة من س || مع : من ه .

- والفرق بين الموجود في موضوع من جهة أنه موجود في شيء وبين كون الكل في الأجزاء أن الكل يكون في أشياء ولا يكون في شيء واحد منها البتة . وأما الموجود في موضوع فليس يبعد أن يكون موجودا في موضوعات ؛ ولكنه يكون مع ذلك في موضوع موضوع منها ؛ ولا تمنع بين الحالين . فهذا إن كان ما ذهبوا إليه ، من أمر وجود إضافة واحدة بالعدد مشتركة بين متضايفين اثنين بالعدد ، مذهباً صحيحاً . وأما الحق فسينكشف ٥ عن خلاف ذلك ، وسنبين كيفيته في مواضع نتكلم فيها في المضاف .

- وأما التسليح وما تعلقوا به فيه فالجواب عنه أن التسليح نسبة وحالة تلبس عند السلاح بوصف بها المتسلح ، فيقال إنه متسلح بتسلح هو وصف له ؛ وإن كان بالنسبة إلى غيره . فالتسلح ، وإن كان بالنسبة إلى الغير ، فليس يجب أن يكون في ذلك الغير . ١٠ ففرق بين الوجود في الشيء وبين النسبة إلى الشيء . فلا معرنة لمثل هذه الهذيان في أن يقال إن العرض ليس بجنس ، وإن كان الحق هو أن العرض ليس بجنس .

- لكنهم قالوا شيئاً آخر وهو أن العرض لا يدل على طبيعة البياض والسواد وعلى طبائع سائر الأعراض ؛ بل على أن له نسبة إلى ما هو فيه وعلى أن ذاته تقتضى هذه النسبة ؛ والجنس يدل على طبيعة الأشياء وماهيتها في أنفسها ، لا ما يلحق ماهياتها من النسبة . وهذا قول شديد . والدليل على ذلك أن لفظة العرضية إما أن تدل على أن الشيء موجود ١٥ في موضوع ، فتكون دلالة على هذه النسبة ؛ أو تدل على أنه في ذاته بحيث لا بد له من موضوع ؛ فهذا أيضاً معنى عرضي ؛ وذلك لأن نسبة هذا المعنى إلى أكثر الأعراض مثل الكيفية والكمية والوضع أمر غير مقوم لماهياتها ، لأن ماهياتها تتحمل مدركة مفهومة .

(٢) واحد : ساقطة من سا ، ع ، م ، || (٣) فليس : فلا ه || (٤) موضوع موضوع : موضوع د || إضافة واحدة : أنه واحد ع || (٥) مشتركة : مشترك ع ؛ + فيه نج ، ع ، ع ، ع ، ي || صحيحاً : سيقام || (٦) عن : على س || (٧) عنه : فيه ي || (٨) فيقال : فقال ب || إنه : + هو س || بتسلح : فالتسلح ع || (٩) فالتسلح : والتسلح د ، سا ، م ، || (١٠) وبين : أو بين د ، م ، || (١١) بجنس : + أي على سبيل الفرض والتقدير أي إن فرضنا وسلطنا || (١٢) شيئاً آخر : أشياء أخرى || (١٣-١٢) آخر . . . له نسبة : ساقطة من د || (١٣) أن له : أنه له ع ؛ أنه ها || (١٤) في أنفسها : ساقطة من د || ماهياتها : ماهياتها د || (١٦) فتكون : فكيف تكون ي || (١٧) نسبة هذا : نسبه لهذا ي || (١٨) أمر : نسبة أمر د ، م ، ع .

إليه إلا بمقارنة أمر يجعله مشاراً إليه ؛ وكذلك في العقل لا يكون كذلك إلا بأن يلحق به العقل معنى يخصه ، ثم لا يعرض له من الخارج أن يكون عاما حتى يكون ذات واحدة بالحقيقة هي حيوان ، وقد عرض له في الأعيان الخارجة أن كان هو بعينه موجوداً في كثيرين ؛ وأما في الذهن فقد يعرض لهذه الصورة الحيوانية المعقولة أن تجعل لها نسب إلى أمور كثيرة ، فيكون ذلك الواحد بعينه صحيح النسبة إلى عدة تتشا كل فيه ، بأن يجعله العقل على واحد واحد منها — فأتى كيف ذلك فلصناعة أخرى — فيكون هذا العارض هو العموم الذي يعرض للحيوانية ، فيكون الحيوان لهذا العموم كالخشب مثلا لعارض يعرض له من شكل أو غيره ، وكالثوب الأبيض ، فيكون الثوب في نفسه معنى ، والأبيض معنى ، و يتركبان فيكون هناك معنى آخر مركبا منهما ؛ كذلك الحيوان هو في العقل معنى ، وأنه عام أو جنس معنى ، وأنه حيوان جنسى معنى . فيسمون معنى الجنس جنسا منطقيا ، ومفهوما أنه المقول على كثيرين مختلفين بالنوع في جواب ما هو ، من غير أن يشار إلى شيء هو حيوان أو غير ذلك ، مثل أن الأبيض في نفسه له معقول لا يحتاج معه أن يعقل أنه ثوب وأنه خشب ، فإذا عُل مع ذلك عُل شيء يلحقه الأبيض ؛ وكذلك الواحد في نفسه له معقول ، فأما أنه إنسان أو شجرة فهو أمر خارج عن معقوله يلحقه أنه واحد . فالجنس المنطقي هو هذا .

وأما الطبيعي فهو الحيوان بما هو حيوان ، الذي يصلح أن يجعل للعقول منه النسبة التي للجنسية ، فإنه إذا حصل في الذهن معقولا ، صلح أن تعقل له الجنسية ، ولا يصلح لما يفرض متصوراً من زيد هذا ، ولا للتصور من إنسان ،

(٣) وقد قدى || عرض : يعرض ه (٤) الصورة : الصورا

(٥) المعقولة : المقولة ه || نسب : نسبة م (٧) فأما : وأما ي

(٨) مثلا لعارض : مثل العارض نا (٩) وكالثوب الأبيض : من هنا إلى

صفحة ٧٢ خرم في ي (١٠) هناك : مثلا ع (١١) حيوان : + هو

في العقل معنى وأنه عام أو جنس معنى ، أو أنه حيوان م (١٤) معه : + إلى د ، ن ||

معه أن يعقل : أن يعقل معه ع (١٥) وكذلك : ولذلك ع (١٦) شجرة :

مضرة د ، ع ، عا ، م ، ، ن ، ه (١٧) للعقول : لقول ه (١٨) الجنسية :

+ المنطقية ه (١٩) لتصور : المتصور س || إنسانه : الإنسان ن ، ه

- فكون طبيعة الحيوانية الموجودة في الأعيان تفارق بهذا العارض طبيعة الإنسانية وطبيعة زيد؛ إذ هو بحيث إذا تُصوّر صلح أن يلحقه عمومٌ بهذه الصفة، التي هي الجنسية؛ وليس له خارجا إلا الصلوح لها بحال. فقولهم: الجنس الطبيعي، يعنون به الشيء الطبيعي الذي يصلح أن يصير في الذهن جنسا، وليس هو في الطبيعيات بجنس؛ ولأنه يخالف في الوجود غيره من الأمور الطبيعية بهذا المعنى، فلا يبعد أن يخصص لهذا المعنى باسم، وأن يجعل ذلك الاسم من اسم الشيء الذي يعرض له بحال وهو الجنسية. وأما الحيوان الجنسي في العقل، فهو المعقول من جنس طبيعي؛ وأما الجنسية المعقولة المجردة، فمن حيث هي مقررة في العقل، هي أيضا جنس معقول، ولكن من حيث إنها شيء من الأشياء يبحث عنه المنطق، فهو جنس منطقي؛ وليس؛ وإن لم يكن لهذا الذي هو منطقي وجودٌ إلا في العقل، يجب أن يكون المفهوم من أنه عقلي هو المفهوم من أنه منطقي؛ وذلك أن المعنى الذي يفهم من أنه عقلي، هو غير المفهوم من أنه منطقي؛ وذلك أن المعنى المفهوم الذي يفهم من أنه عقلي لازمٌ ومقارنٌ للمعنى الذي يفهم من أنه منطقي ليس هو هو، إذ قد بان لك اختلافُ اعتباريهما. فالجنس المنطقي تحته شيان:
- أحدهما أنواعه من حيث هو جنس، والآخر أنواع موضوعاته التي يعرض لها؛ أما أنواعه، فلأن الجنس المطلق أعم من جنس عال وجنس سافل، فهو يعطى كلّ واحد مما تحته من الأجناس المتقررة حده واسمه؛ إذ يقال لكل واحد منهما إنه جنس، ويُحدّ بحدّ الجنس؛ وأما أنواع موضوعاته فلا يعطيها اسمه ولا حده؛

- (١) طبيعة الحيوانية: طبيعته بالحيوانية ع || الحيوانية: الحيوان د، هـ || بهذا: لهذا د
(٢) طبيعة زيد: ساقطة من ن || هي: هو هـ (٣) بحال: + بحالهم هـ؛
+ أي الشيء الذي يسمى جنسا طبيعيا وهو ما يصلح أن يصير في الذهن جنسا منطقيا ليس هو في الطبيعيات بجنس أي بجنس هو ذاتا واحدة موجودة في الطبيعيات توجد في أشخاص فيكون جنسا لها بل لا وجود لها إلا في الذهن عا (٤) أن يصير: ساقطة من س
(٨) طبعي: طبيعة ع || هي: هو هـ (١١) يجب: ساقطة من ع
(١٢) أن: لأن ع (١٢-١٣) هو غير... عقلي: ساقطة من د، ن، هـ
(١٣) المفهوم: ساقطة من عا || الذي يفهم: ساقطة من م || ومقارن: ومفارق ع || من أنه منطقي: أنه منطقي ع (١٤) لك: ساقطة من ع (١٥) أنواع: ساقطة من عا || التي: الذي ع (١٦) فهو: وهو م (١٨) اسمه: لاسمه س .

كذلك ليس كونه في مكان ؛ الذي هو نسبة طرف واحد ؛ هو نفس كون ماهيته مقولة بالقياس إلى غيره ؛ بل هو موضوع لذلك من حيث تصوير النسبة شاملة للطرفين ، للحاوى والمحوى . وهذا إنما يتضح لك في باب المضاف حقيقة الاتضاح ؛ وأما ههنا فهو شيء كالتفني غير محصل .

وَأما قول القائل : والأطراف التي تأخذ من الكيفية شيئا ، فيشبه أن يكون يعني بهذا مقولة يفعل وينفعل ، فتكون الكيفية هي الأمر الذي يسوق إليه الفعل والانفعال ، ويكون الطرفان النسبتين اللتين للفاعل والمنفعل إليهما . ويشبه أيضا أن يكون يعني مع هذين الوضع أيضا ، وذلك بسبب أن الوضع يلزمه الشكل أو يلزم الشكل .

وأنت تعلم أن هذا الكلام متشوش جدا ؛ فإن لفظة الأطراف لاتدل في هذا الموضع على معنى محصل . والأخذ من الكيفية شيئا هو لفظ متشابه لاتجد تحته معنى متواطئا فيه ؛ ولا أيضا يدل بالتشكيك ؛ وإن كان يخيل شيئا ؛ فإن من أفضل أحوال المعاني النسبية التي لاتتفق في النوع ، إذا وقع عليها اسم أن يكون على سبيل التشكيك ، فقلما يوجد فيها تواطؤ صرف ، وخصوصا في مثل هذا الموضع ؛ إذ الأخذ ليس له مفهوم محصل ، ولا الأطراف .

ولو أن قائلا أصلح هذا اللفظ فقال : والأمور التي لها إلى الكيفية نسبة ما ، كانت هذه الأمور جواهر وكميات عرض لها نسبة إلى الكيفيات ؛ فتكون الجواهر والكميات تدخلان في مقولة غير مقولتهما بسبب عارض يعرض لها فيكون دخولها في تلك المقولة بالعرض . وما دخل في مقولة بالعرض فليست المقولة جنسا له ولا هو نوع من المقولة . وإنما يأخذ المقولات في هذا الموضع على أنها أجناس ؛ وإنما يبحث عن دخول الأشياء فيها على أنها أنواع لها ؛ وأما على سبيل غير ذلك فلا يمنع أن تدخل بعض أنواع مقولة

(١) كونه : كون الشيء . نج ، ع ، ه ، ي || نسبة : نسبته ع || (٢) والمحوى : والمحوى م ، ع ، ع ، ه ، ي ؛ ساقطة من د || (٣) غير محصل : الغير المحصل ه ، ي || (٤) هي : هو ، ع ، ي || (٥) النسبتين اللتين : النسبتان اللتان ع ، ي || اللتين : ساقطة من سا || إليهما : إليهما || أن يكون يعني : ساقطة من سر ، أن يعني ن || (٦) والأخذ : والأخذ ؛ وإلا حد من ع ، م ، ي || (٧) وإن كان يخيل شيئا : ساقطة من ي || النسبية : النسبة ه || (٨) عرض : عرضت ه || لها : لها ب || (٩) وما دخل بالعرض : ساقطة من ع || المقولة : ساقطة من سا .

في مقولة أخرى . فإن لم يعن هذا وعنى نسبة الجوهر والكمية أو شئ آخر ، إن كان إلى الكيفية لا إلى ذات الجوهر والكمية ، فليست الكيفية أولى بهذا التخصيص من الكمية . على أن المطالب أن يطالب فيقول : ولم ليس تجعل للنسبة إلى الكميات أيضا مقولة ؟ ويلزم حينئذ أن تجعل النسبة إلى كل مقولة مقولة ، فتضاعف المقولات بل لا تنهاى ؛ فإنه قد يمكن أن يفرض إلى المقولة ، التي هي نسبة ، نسبة .

٥

وإن قوما آخرين قالوا : إن الانفعال هي الكيفية لا غير ؛ فليس التسخن غير السخونة . وما قالوه باطل ؛ فإن التسخن هو سلوك إلى السخونة ، فإن كان التسخن له في كل آن سخونة ، فليس تسخنه تلك السخونة ، بل تسخنه إنما هو بالقياس إلى سخونة مطلوبة . وبالجملة فإن التسخن هيئة غير قارة والسخونة هيئة قارة . ولو كان التسخن هو السخونة ، لكان التكيف المطلق هو الكيفية ؛ فكان طلب الكيفية كيفية ؛ فكان الطالب طالبا ١٠ لما هو موجود له . كل هذا باطل فاسد ؛ وسيوضح لك في العلم الطبيعي . فإن كان التكيف ليس كيفية ، فبالحرى أن لا يكون التكيف كيفية . والتكيف هو الفعل ؛ فبالحرى أن لا يكون الفعل كيفية . ولو كان التسخين سخونة لكان كل ما يسخن يتسخن وكان كل ما يحرك يتحرك . وستعلم أن هذا غير واجب . واعتبر ذلك بالعشق ؛ فإنه ، كما تعلم من أمره ، يحرك وليست فيه حركة .

١٥

وقد قال قوم : إن مقولة أن يفعل وأن يفعل تجتمعان في جنس واحد هو الحركة . وستعلم في العلوم الطبيعية أن الحركة غير موصوف بها الفاعل وأنها ليست بفعل . ولو قالوا : أن يفعل هي جملة الحركة أو حركة ، وأن يفعل هي جملة التحريك أو تحريك ، لكان أقرب من أن يصنع إليهم .

(١ - ٢) إلى الكيفية : إلى ذات الكيفية ي || (٢) لا إلى ذات : لا ذات ع || (٣) لمطالب : لمطالب ع ؛ لمطالب ي || الكميات : الكميات ع || (٤) مقولة مقولة : مقولة د ، م || بل : + إنها ه ، ي (٥) فإنه : بل وإنه ع || فإنه . . . نسبة نسبة : ساقطة من ي || (٦) فليس التسخن : وليس التسخين ب || السخونة : السخونة د || (٧) قالوه : قالوا ي || إلى السخونة : إلى التسخن د || (٨) بل : + وليس الأمر كذلك ي || (١١) كل : وكل ه || (١٣) وكان : وكان ع ، ه (١٤) يحرك يحرك : حرك يحرك ع ؛ ساقطة من سا || (١٤ - ١٥) من أمره : ساقطة من سا || (١٥) ليست : ليس ه || (١٦) وقد قال : وقال د ، ن || مقولة : مقولة ع ، ه ، ي || هو : وهو سا || (١٧) بفعل : أن يفعل ي || يفعل هي : يفعل هو ه || (١٨) وأن يفعل : فإن يفعل د ؛ أو أن يفعل ه || يفعل هي : يفعل هو ه ؛ يفعل من ع ، ي || أقرب من أن يصنع إليهم : أول بهم ع || إليهم : إليه ي ، ه .

الفصل الرابع

فصل (د)

في ذكر أمور أوهمت أنها إما عامة لشيء من العشرة عموم الجنس
أو خارجة عن العشرة وتقيم القول في ذلك

وههنا شكوك في أمور يدعى أنها توجد خارج هذه العشرة لا تدخل فيها ، وأن منها
أمورا هي أعم من عدة منها : مثل الحركة فإنها تتناول الكيف والكم والأين بنحو ما ؛
ومنها أمور مباينة لها : كالوحدة ، التي هي مبدأ العدد ؛ والنقطة ، التي هي مبدأ بوجه
للقادير ؛ وأيضا مثل الهوى والصورة ؛ وأيضا مثل الأعدام : كالعمى والجمل ، وما أشبه
ذلك . ومنهم من أورد لهذا الباب أمثلة جزئية كالشمال والجنوب ، والغداء والعشاء .

فنتقول : أما الحركة فإنها ، إن كانت هي مقولة أن يفعل ، فما زادت جنسا ؛ وإن لم
تكن مقولة يفعل ، فإنها لا يجب أن تكون جنسا ، بل يجب أن تكون مقولة على أصنافها
بالتشكيك ، وأن يكون ذلك هو المانع من أن تجعل الحركة هي نفس مقولة أن يفعل ،
إن امتنع ؛ وإلا إن لم يكن هناك مانع من هذا القبيل ، فمقولة يفعل هي بعينها الحركة .
وسيرد الكلام عليه في موضعه .

فهذا ما يقضى به في أمر الحركة . فأما هذه الأخرى فنتقول فيها قولاً كلياً ؛ ثم نورد
ما يقال فيها في المشهور ؛ ثم نقول فيها الحق فنتقول : إنه ليس كل وجود أشياء لا تدخل
في المقولات ضاراً في أن المقولات عشر ، بل نحو واحد منها وهو أن تكون أشياء لا تدخل
في إحدى المقولات العشر ولها أجناس أخرى هي أنواع تحتها . وإذ ليس يجب

(٣) أوهمت : + الناس د ، م ، ه ، ي || إما : ساقطة من سا || (٤) أو : وإما ه ، ي ||
خارجة : خارج ع || (٥) فيها : تحتها سا || (٦ - ٥) أن منها أمورا : أن أمورا ؛ منها أمور سا || (٦) عدة منها :
هذه سا || الكيف : ساقطة من م || (٧) بوجه : + ما ي || (٨) مثل : قتل ب (واردة
كذلك في المرتين) || (١٠) أن يفعل : يفعل ع || وإن : وأما ما ي || (١١) مقولة : + أن سا ،
ن ه ، ي || (١١) لا يجب أن : يجب أن ع ؛ يجب أن لا ه || (١٢) هي : ساقطة من س ||
(١٣) وإلا إن : ساقطة من س ، ع || (١٥) يقضى : يقضى ه || (١٧) عشر : عشرة ب ه ، ي ||
(١٨) أخرى : ساقطة من ع .

- في بادئ النظر أن يكون لكل ذات موجودة مشارك في الحد هو آخر غيره موجوداً حتى تكون تلك الذات موجودة، فليس يجب أن يكون لكل شيء نوع مقول على كثيرين بالفعل. ولو كان أيضاً لكل شيء نوع مقول على كثيرين بالعدد، لم يجب أن يكون مع ذلك النوع نوع آخر مشارك له في ماهية مشتركة، حتى يكون هناك جنس، فلا يمتنع أن تكون أمور مفردة لا مشارك لها في نوعها، وأنواع إنما هي أنواع بالقياس إلى ما تحتها، ولا قياس لها إلى ما فوقها حتى تكون هي أنواع أجناس فوقها. وإذا كان العقل الأول لا يمنع هذا فليس مستحيلاً ظاهر الاستحالة بنفسه. وإذا ليس كذلك، فإن كانت أشخاص مفردة لا أنواع لها البتة، ولا أجناس على الشرط المذكور، وأنواع لا أجناس لها، لم يكن شيء من ذلك داخلاً في مقولة، وكان مع ذلك حقاً ما قيل من أن المقولات هي هذه العشرة؛ إذ الخارج عنها ليس بمقولة في نفسه ولا في مقولة غيرها. ومثال هذا أنه لو قال قائل:
- ١٠ إنه لا بلاد إلا عشرة بلاد فوجد قوماً بدأ لا يمتدنون، لم يصبر وقوعهم خارجاً عن هذه البلاد سبباً في أن لا تكون هذه البلاد عشرة. فلو سلمنا أن جميع ما أوردوا خارجاً عن المقولات، لم يكن ذلك موجباً أن لا تكون المقولات عشرة فقط، إلا أن يصح أن لتلك الأشياء أجناساً خارج العشرة.

- وبعد ذلك، فإن الأجوبة المشهورة عن هذه بعضها يسلم أن هذه الأشياء خارجة عن العشر؛ ولا تتكلف نوعاً آخر من الجواب، وخصوصاً ما كان منها يجري مجرى المبادئ، كالوحدة والنقطة والهيولى والصورة؛ فإنهم يزعمون أن المبادئ لا تدخل في شيء من المقولات؛ وذلك لأن هذه المبادئ هي مبادئ المقولات؛ ومبادئ المقولات؛ لو دخلت في المقولات؛ لكانت مبادئ لأنفسها. وبعضها لا يسلم خروج المبادئ عن

(١) غيره: + مشاركاس || (٢ - ٣) لكل شيء... يجب أن يكون: ساقطة من د ||
 (٢) كثيرين: + مختلفين ي || (٤) نوع آخر: آخرن || (٥) وأنواع: أو أنواع د، ن، هـ ||
 ولا: فلاع، م، ي || (٦) العقل: القولنج، هامش س || (٧) كانت: كان ع ||
 (٨) وأنواع: أو أنواع هـ || لم يكن: لو لم يكن د || (٩) قيل من: قيل س || هذه: من هـ ||
 (١١) إنه لا: لاس || قوماً: قوم، ع، ع، ي || (١٢) سلمنا: سلمناه د || خارج: خارجاً دا، هـ ||
 (١٣) المقولات: المقولات سا || عشرة: عشرة هـ || فقط إلا: فقط لان || (١٥ - ١٦) خارجة
 عن: خارجة من هـ || (١٦) العشر: العشرة ب، هـ || (١٧) لا تدخل: ساقطة من س || (١٨) المبادئ: هي
 مبادئ: المبادئ، مبادئ، عا || (١٩) لكانت: كانت ع.

المقولات ؛ بل يجعل المبدأ وذا المبدأ في مقولة واحدة ويقول : إن الوحدة من جملة الكم ؛ وإن الواحد في العدد ، والعدد كم ؛ وكذلك النقطة في الخط ، والخط كم . وكذلك يقولون في الأعدام ، وإنها من مقولات ملكاتها ، كالعمى من الكيف ، والسكون من مقولة أن يفعل ، إن كانت الحركة من مقولة أن يفعل . وشرذمة من المتخلفين يأتون فيجعلون للشيء الواحد مقولات كثيرة فيقولون مثلا : إن النقطة ، من حيث هي طرف الخط ، فن المضاف ؛ ومن حيث هي هيئة ما ، فهي من الكيف ؛ وإن الشمال من حيث هو جسم ، فهو من الجوهر ؛ ومن حيث هو متحرك ، فهو من مقولة أن يفعل ؛ ومن حيث هو مختص بأحد القطبين ، فهو من الأين ؛ والتغذى ، من حيث هو تحريك ، فهو من مقولة يفعل ؛ ومن حيث هو للتغذى ، فهو من المضاف ؛ ومن حيث هو في زمان مخصوص ، فهو من مقولة متى .

٥

١٠

فعلينا أن نتأمل ما نقوله طائفة طائفة من هؤلاء الذين اقتصصنا آراءهم فنقول : إن الذين يزعمون أن هذه المبادئ مبادئ للمقولة بأسرها ، فلا تكون من المقولة ، يجازفون في قولهم مجازفة مطلقة . أما أولاً فليست الوحدة مبدأ للكية بأسرها ؛ بل هي مبدأ لنوع منها ، وهو الكم المنفصل . والنقطة أيضا ، إن كانت مبدأ لها فليست مبدأ للكية بأسرها بل للقدار . على أنه سيتبين لك في استقصائك للمعارف أنه ليست حال النقطة كالوحدة ، فإن الوحدة مبدأ للعدد على أنها علة ؛ ومبدأ على أنها طرف ؛ وليست النقطة كذلك ؛ فإنها ليست البتة علة للقدار ؛ بل هي مبدأ على أنها طرف . وإنما يظن أن النقطة صلة

١٥

- (١) وذا المبدأ : والمبدأ عا || الوحدة : الواحدة م || (٣) وإنها : فإنها ي || مقولات : المقولات م ||
 (٤) أن يفعل : يفعل ي || إن كانت . . . يفعل : ساقطة من ي || المتخلفين : المتخلفين ي ||
 (٥) يأتون : يأتون ن || فيجعلون : فيجعلون ه || إن النقطة : أما النقطة د ، سا ، عا ، م ، ن ||
 (٦) الخط : خط ه ؛ ساقطة من عا ، ي || فن : فهي من ع ، عا ، ن ، ه || الكيف : الكيفية ع
 (٧) جسم فهو : ساقطة من م ، ي || فهو من مقولة : فن مقولة س ، ع || (٧-٨) متحرك . . . ومن حيث
 هو : مكررة في د ، ن ، ه || (٨) القطبين فهو : القطبين س || من الأين : الأين د || (١٠) مقولة
 متى : متى د ، ع ، عا ، م ، ن ، ي || (١٢) يجازفون : يجازفون س ، عا ، م ؛ فقد يجازفون نج ، دا ،
 ع ، ي || (١٣) أولا : ساقطة من سا || (١٤) وهو : ساقطة من عا || لها : عليها ، ي ؛
 عندك ع || فليست مبدأ للكية : ساقطة من ه || (١٥) على أنه : على أنها ع || سيتبين : يتبين م ،
 ي ؛ صينين سا ، ه || (١٦) ومبدأ : + لا ي .

لخط قوم متقاعدون عن الحقائق ، أزالهم التمثيلات والتخييلات التي تستعمل في تفهيم النقطة عن الجادة ؛ ومع ذلك فإنهما لو كانتا مبدأين ، لم يكن نفس كونهما مبدأين يوجب أن لا يكونا ، أعني النقطة والوحدة ، من الكم ، حتى كان يكون الكم أعم من المتصل والمنفصل حينئذ ؛ إذ يقع على النقطة والوحدة ؛ وكان يكونان مبدأين طليين للمتصل والمنفصل كما هما الآن ، ولم يكونا مبدأين لجميع مقولة الكم . وهل يسلم من يجعل النقطة والوحدة في مقولة الكم أنهما مبدآن للكمية بأسرها ؟ هذا إنما يسلمه من يجعل الكم مقتصر الحمل على المتصل والمنفصل فقط ، حتى يكون ما هو مبدأ لهما مبدأ لجميع ما في المقولة . ولو أنه سلم هذا ، لظهر له أن الوحدة والنقطة ليستا بكميتين ؛ من غير أن يحتاج إلى اعتبار المبدئية . وإذ يتشكك في هذا متشكك فقد يشكك في ذلك ، فكيف تقبل أن الوحدة والنقطة مبدآن لجميع الكمية ، إلا أن طريق الحق في هذا هو أن ننظر : فإن كان ١٠ رسم الكمية مما يقال على الوحدة والنقطة ، وكان المقول مع ذلك ذاتيا وجزءا لحد كل واحد من الوحدة والنقطة ، فالكمية جنس لهما ، كانا مبدأين أو لم يكونا ؛ فإن كانا مبدأين لم يكونا حينئذ مبدأين لجميع الكميات ، بل لما بعدهما ؛ وإن كان لا يقال أو يقال قولاً غير ذاتي ، فليست الكمية جنسا لهما .

١٥ فإذا فعلت هذا ، فإنك تجد رسم الكمية غير مقول على الوحدة والنقطة ، وتجد رسم الجوهر مقولا على الهوى والصورة . وسيأتيك رسم الكمية من بعد ، فاعتبر ما كلفناكه هناك . وأما رسم الجوهر فقد مر لك أنه الموجود لا في موضوع . وتجد هذا الرسم مقولا على الهوى والصورة قولاً ذاتياً ، فتجد الهوى والصورة داخليتين في مقولة الجوهر ، وهما مبدآن لبعض ما يقال عليه المقولة ، وهو الأجسام الطبيعية ؛ فلا كون الشيء مبدأ ما

(١) أزالهم : بإزالهم د || (٢) مبدأين : مثليين د ، ما ، ن ؛ مبدأين م || (٣) كان يكون : يكون ن || (٤) وكان : وكانا ه || مبدأين : ساقطة من ي || (٥) يجعل : جعل م || (٦) مبدآن : مبدأين ي || يجعل : جعل م || (٦ — ٧) مقتصر الحمل : مقتصرًا يحتل ما || (٧) فقط : نقطة ه || (٩) وإذ : إذ م ؛ وإن ي || (١٠) طريق : الطريق عا || (١١) رسم : اسم س || ذلك : ساقطة من د (١٢) فالكمية : والكمية عا || (١٤) لها : ساقطة من عا || (١٥) فعلت : جعلت ع ؛ جعلنا ي || (١٧) لافي : لا ما || (١٩) وهو الأجسام : وهي الأجسام ي ؛ والأجسام ما || الطبيعية : ساقطة من ن || كون : يكون كون س ؛ يكون قول ع ؛ يكون م || مبدأ ما : مبدأ د ، س ، ما ، ع ،

مانع من أن يشارك ما هو له مبدأ في المقولة ، ولا كونه مبدأ موجب ذلك ؛ بل المعتمد اعتبار حاله عند رسم المقولة .

ولو كانت النقطة يمتنع أن تشارك المقادير في الجنس الأعلى ، الذي هو الكم ، بسبب المبدئية لكان الخط أيضا يمتنع أن يشارك السطح والجسم في الجنس الأقرب ، الذي هو المقدار . ولذلك كانت العشرة يمتنع أن تشارك المائة في الجنس الأقرب ؛ الذي هو العدد ؛ فإن العشرة من المائة كالوحدة من العشرة .

نعم ، ههنا شك واحد في حله قانون مفيد يعرفك من أحوال المقولة وأحوال ما هو محمول بالمعنى وليس بمقولة ، ما تحتاج إليه ضرورة ، وهو أن لقائل أن يقول : إنكم قد قلتم إن الموجود ليس بجنس ؛ لأن وقوعه على ما تحته من المقولات بتقديم وتأخير واختلاف . فيجب أن لا يكون أيضا الجوهر جنسا للهوى والصورة والجسم ؛ فإن الهوى والصورة أقدم بالطبع من الجسم ؛ فليس قول الجوهر عليها بالسوية ؛ بل هو بتقدم وتأخير .

وقد يعرض هذا التشكيك أيضا في غير ذلك ؛ فإنه قد يعرض بسبب أن بعض الكميات قبل بعض ، كالخط فإنه قبل السطح ، والثلاثية فإنها قبل الرباعية ؛ وكذلك عسى أن يكون الأمر في أنواع أخرى من مقولات أخرى .

فيكون حينئذ ليس المانع من كون الهوى والصورة في جنس الجسم هو حال مبدئية أولا مبدئية بالقصد الأول ، بل قول الجنس عليهما وعليه بغير السوية فنقول : إن التقدم والتأخر في جزئيات إشملها معنى واحد لا يخلوان إما أن يكونا في المفهوم لهما من ذلك

(١) مانع : مانع من أن : أنى || هو له : هو ع || (٤) السطح والجسم : الجسم والسطح ب || (٥) ولذلك : وكذلك ن ، ه || تشارك المائة : المائة ن || (٧) في حله : وفي حله ع ، عا || (٨) وليس : ليس س || يحتاج إليه : يحتاج عا || (٩) بتقدم : متقدم عا || واختلاف : اختلاف ع || (١٠) والجسم . . . والصورة : ساقطة من ع || (١١) عليها : عليها س || بالسوية ، + به د || وتأخر : واختلاف سا || (١٢) التشكيك : التشكك د ، سا ، عا ، م || بسبب : بسبب د ، سا ، عا ، م || بسبب أن : + في سا ، م || (١٥) الجسم : + مبدئيه وعطه ه || (١٦) وعطيه : + الجوهر ب ؛ على الجسم س ؛ ساقطة من ع || (١٧) يشملها : يسلمها د || يخلوان : يخلوس ، سا ، م ، ع || لها : لها د ، سا ، م ، ع .

- المعنى أو تلك المقولة أو في مفهوم آخر. أما الذى يكون فى المفهوم من ذلك المعنى، فناله تقدم الجوهر على العرض فى المعنى المدلول عليه بلفظة الوجود، إذا قيل لهما موجودان، فإن الوجود للجوهر قبله للعرض، وهو، أعنى الجوهر، علة لأن كان العرض موجودا حاصلا له المعنى المفهوم من الموجود. وأما الثانى فثل تقدم الإنسان الذى هو الأب على الإنسان الذى هو الابن، اللذين هما تحت نوع الإنسان معا، فإن الأب يتقدم بالزمان ويتقدم بالوجود، وليس الزمان هو داخلا فى معنى الإنسانية ولا الوجود داخلا فيها. فأما حد الإنسان، فإنه من حيث حد الإنسان، فهو لهما بالسواء، وإن كان وجود الإنسانية لهذا قبل بالزمان، وللاخر بعد، لافى أنها إنسانية بل فى أنها موجودة. وأما بحسب النظر فى الإنسانية، فليس أحدهما فى أنه إنسان قبل الآخر فى أنه إنسان وعلة له، لست أقول فى أنه موجود إنسانا. وبالجمله فلا شئ جعل زيدا، الذى هو ابن عمى، إنسانا؛ فإنه لما هيته إنسان، فإنه مستحيل أن لا يكون زيد إنسانا، ولذلك لا علة له فى أنه إنسان، لا أبوه ولا غيره. وليس بمستحيل أن لا يكون موجودا، فلذلك له علة فى أنه موجود. وكذلك البياض ليس إلا لذاته هو لون، لكنه ليس لذاته موجودا.

- ومن حق الجنس أن يقال على أنواعه بالسوية فتشترك فى هذا المعنى المفهوم عنه؛ وأما إن اختلفت بالتقدم والتأخر فى مفهوم آخر غيره، فليس ذلك بممتنع ولا مانع أن تتشابه الشركة فى مفهوم الجنس، فيكون الجنس جنسا. ولذلك لا يجب أن يباين الأب الابن فى مقولة الجوهر أو نوع الإنسان، لأن الأب أقدم منه بالعلية أو الزمان. وليست إنسانيته أقدم من إنسانيته فى أنها إنسانية ولا علة لها.

- وكذلك الحال فى نسبة الهيولى والصورة إلى الجسم، فإن الهيولى والصورة ليستا بسببين لكون الجسم جوهرًا، فإن الجسم لذاته، لا لعله من العلل ولا لسبب من

(١) تلك : من تلك ع ، ه || آخر : الآخر عا || (٢) إذا : وإذا سا ، ه ، ي ؛ إذس ||
 (٥) فإن الأب : + فيهما ع ؛ منها ه || (٦) فيها : فيهما ع || (٨) إنسانية : ساقطة من م ، ي ||
 وأما : وإنما س || (١٠) فلا : فانه ليس ه ، ي ؛ فأى عا || (١١) لما هيته : ماهيته د ، م ، ن ||
 ولذلك : وكذلك ن || (١٢) لا أبوه : ولا أبوه عا || (١٣) لون : لوناى || (١٤) هذا المعنى :
 المعنى د ، م ، ن ، ي || (١٥) ذلك : ساقطة من س || مانع : + أن عا || (١٦) مفهوم : ساقطة
 م ، ب ، د ، م ، ن || الأب الابن : الأب من الابن عا || (١٧) أو الزمان : والزمان د ، م ، ن ، ي .

الأسباب ، ما هو جوهر ومقول عليه معنى الجوهر ؛ لكنه في وجوده محتاج إلى أسباب في وجوده . ولا جوهرية شيء ، في أنها جوهرية ، تكون علة لجوهرية شيء حتى يصير الجسم لجوهرية المادة والصورة جوهر ، لست أقول جوهرًا موجودًا . ولا الثلاثية أيضا ، في أنها عدد تكون علة كون الرباعية عددا ، لست أقول كونها عددا موجودا ، بل كل واحد من المثاليين علة لما بعده في الوجود ، فقد يكون وجود شيء علة لوجود شيء ، وإن لم تكن الماهية له أولاً ونسبته للآخر ثانياً ، فتكون تلك الماهية إنسانيته ؛ لأن هذه ماهية إنسانيته ؛ كما يصح أن يكون العرض موجوداً لأن الجوهر موجود ؛ ولذلك ما يمنع أن يكون الموجود جنساً ، إذ كان معناه يوجد للجوهر وبتوسطه للعرض ؛ ولذلك ليست الهيولى ولا الصورة أخلق بأن تكون موجودة لا في موضوع من الجسم ، ولا شك في ذلك ، وإن كانا أخلق بالوجود منه وأشد فيه .

٥

١٠

فقد تبين إذن أن تقدم الثلاثة على الأربعة إنما هو في الوجود ؛ وهو غير معنى العدد ، وليس ذلك في معنى العدد . وكذلك تقدم الهيولى والصورة على المركب هو في الوجود ؛ وهو غير معنى الجوهرية .

فمعنى المقولة إذن إنما يتقدم الأنواع ويتأخر عنها لا لنفسه ، بل للمعنى يضاف إليه فيه التقديم والتأخير وهو الوجود . فهذا أصل نافع لك في معرفة الفرق بين تقدم أنواع المقولة بعضها على بعض الذي لا يمنع كون المقولة مقولة لها وبين تقدم أصناف الموجود ، وما يجري مجراه ، بعضها على بعض ، الذي يمنع كون الموجود ؛ أو ما يجري مجراه ، مقولة لها .

١٥

وقد علمت من تمصيل ما سلف لك ذكره واتضح لك أن الوحدة والنقطة ليستا من الكم ؛ وأن المادة والصورة هما من الجوهر . وأما قولهم إن الوحدة في العدد ،

٢٠

(١) ومقول ؛ ومقولا ؛ محتاج : محتاج د ، سا ، عا ، م ، ن ، ع ، ي || (٢) في وجوده : لوجوده ع ، ي ؛ في وجوده لوجوده ه || تكون علة : تكون في علة ع || (٦-٧) لأن هذه ماهية إنسانية : ساقطة من د || (٦) هذه : هذا ي || هذه ماهية : هذه ع || (٧) كما : + أنه إنما ه || لأن الجوهر موجود : ساقطة من د ، م || (٨) إذ : إذام || (١٠) كانا : كان د ، سا ، عا ، ه ، ي || (١١-١٢) وهو غير معنى ٠٠ في الوجود : ساقطة من ن || (١٥) لك : ساقطة من سا || الفرق بين : الفرق وبين س || (١٦) المقولة : ساقطة من م || (١٧) كون الموجود : كون الوجود ب ، س || أو ما : إمام .

والعدد من الكم فالوحدة من الكم، فهو قول المجازفين أيضا. فليس كل شيء يوجد في نوع مقولة فهو منها، وإلا فالأعراض كلها جواهر؛ إذ هي موجودة في أنواع الجواهر. بل لو كانت الوحدة موجودة في العدد وجود النوع في الجنس. ثم كان العدد نوعا من الكم لكان يجب أن تكون الوحدة من مقولة الكم؛ فأما إذا كانت الوحدة في العدد وليست بعدد؛ ثم حمل على العدد شيء؛ فليس يجب أن يحمل عليها؛ فليس ما قالوه واجبا. ٥ ولو كان ما قالوه واجبا؛ لكان بالحرى أن تكون يد الإنسان إنسانا، ورجل البقرة بقرة أو حيوانا.

وأما المبحوث عنه من حالِ العدم فيكشفه إذا عُرِف أن العدم قد يقال على الضد وقد يقال على العدم الذي ليس بـضد؛ فأما الأعدام التي يعنى بها الأضداد، فإن الأضداد قد تسمى أعداما، كما ستعرفه. فهي تشارك المقولة. فأما الأعدام الحقيقية، فإنها ليست ذوات، بل أعدام ذوات. والمقولات هي مقولات ذوات وأمور وجودية؛ والأعدام لا حصة لها من الوجود والحقيقة. وإنما وجودها في موضوعها وجود بالعرض كما يتبين. فإن دخلت في مقولة دخلت بالعرض؛ والدخول في المقولة بالعرض ليس دخول النوع في المقولة، لأن النوع يدخل في جنسه بالذات. وإذا لم يكن وقوع المقولة على الشيء وقوع الجنس، لم تكن جنسا له؛ وإذا لم تكن جنسا له، لم تكن مقولة بالقياس إليه حتى تشملها مقولة لما تحتملها من الأنواع. فالأعدام لا تدخل في هذه المقولات. ١٥

وأما ما قيل في الشمال والجنوب وفي التغذى، فينبغي أن تعلم أولا أن ظنون هؤلاء المتخلفين بأن الشيء يدخل في مقولات شتى ظنون فاسدة؛ وذلك أن لكل شيء ماهية وذاتاً واحدة؛ وإن كانت له أعراض شتى. ويستحيل أن تكون الماهية والذات الواحدة،

(٢) هي : ساقطة من د || موجودة : ساقطة من ع || (٣) الجنس : الجسم ه ||
 (٤) فأما : أما د، ع، عا، م، ي || وليست : وليس س || (٦) ولو : وان سا ||
 ما قالوه واجبا لكان : ساقطة من د || (٨) وأما المبحوث : والمبحوث د، ع || عنه : منه عا،
 ي || فيكشفه : فيكشف د، ع، ه، ي؛ فكشفه م، ن || (٩ - ١٠) الأضداد قد تسمى أعداما :
 الأعدام قد تسمى أضدادا س || كما : ساقطة من ع || تشارك : + في ب، س || فأما :
 وأما س || (١١) ذوات : ذواتا ه || (١٢) وإنما : إنما ي || (١٣) يتبين : + لك ي
 (١٥) وإذا لم . . . له : ساقطة من د || (١٦) فالأعدام : والأعدام ن || (١٧) وأما : فأما سا ؛
 أما ي || ما قيل : قيل س || وفي : وعاء || التغذى : التعادى سا || (١٨) ذلك أن : ذلك لأن د، م، ن ||
 ماهية : ماهية ه || (١٩) واحدة : ساقطة من س، م، ن، ي .

من حيث هي تلك الذات والماهية ، تدخل في مقولة ما وفي مقولة أخرى ليست هي ؛ لأنها إن تقومت في ذاتها بأنها جوهر ، امتنع أن تقوم بأنها ليست بجوهر . فإن دخلت في مقولة بذاتها ودخلت في أخرى بالعرض ، فلم تدخل في الأخرى دخول النوع في الجنس : لأن الأمر الذي بالعرض لا يقوم جوهر الشيء ؛ وما لا يقوم جوهر الشيء لا يكون جنسا له ؛ وما لا يكون جنسا للشيء لا يكون مقولة تشمله .

وقد يغلط في هذا الباب شيء واحد ؛ وهو ما لقائل أن يقوله إن للجسم ، بما هو جسم ، حقيقة ذات ؛ وبما هو أبيض ، حقيقة ذات لا محالة ليست هي حقيقة ذات الجسم ، فإن كان الجسم جزءا منه ، وكان معنى الأبيض أنه جسم أبيض ؛ أو كان لازما لجزء منه ؛ إن كان الأبيض ليس جسما أبيض ، بل شيئا هو أبيض ، لكن يلزم أن يكون ذلك الشيء جسما ، فيجوز أن يكون لهذا الذي هو جزء أو لازم مقولة تقال على ذاته . وأما الأبيض فهو شيء غيره ، وإن قارنه وله حقيقة ذات غير حقيقة ذاته . وليست المقارنة بموجبة أن لا تتغير الذوات ؛ فيجب إذن أن يكون للأبيض ، بما هو أبيض ، مقولة تخصه ذاتية له .

وهذا الشك ينحل من وجوه ثلاثة : أحدهما أنه يجب أن تعلم أنه ليس كل معنى اقترن بمعنى يوجب أن يجعل له ذاتا أحدية تصلح أن تجعل مستحقة الوقوع في جنس مفرد أو لحصوله جنسا مفردا . فإذا كان هذا غير مسلم ، لم يلزم ما ذهب إليه المتشكك .

ومما يتضح به أن هذا غير مسلم فهو من وجهين : أحدهما أنه لو كان هذا حقا ، لكان الإنسان مع البياض ، بل الإنسان مع الفلاحة ، سيصير ذاتا متحدة ، وهي كاية ، ويجب لها أن تكون نوما يجب له أن يصير الإنسان جنسا . والثاني أنه لو كان هذا حقا ، كان يكون الجوهر مأخوذاً مع كل مقولة مقولة تحدث على حدة غير المقولات الأخرى ،

- (١) من حيث هي : من حيث هـ || (٣) فلم : لم س || (٥) لا يكون .. جنسا للشيء : ساقطة من س ||
 (٦) شيء : لشيء ع || (٧) هو أبيض : أبيض ي || (٧) فإن : وان ن ، ه ؛ إن د ، م ، ي ||
 (٨) أو كان : وكان ه || لجزء منه : + فيها ي || (٩) إن كان : + معنى س || ليس : ساقطة من ع ||
 شيئا هو : شيئا وهو س ، م ، ي || (١١) ذات : ساقطة من س || (١٢) إذن : ساقطة من ن ||
 للأبيض : الأبيض سا || تخصه : + وتكون ع ، ه ، ي || (١٣) الشك : التشكك س ||
 (١٣) اقترن : يقترن ه || أحدية : أخرى س ، م ، ي || (١٥) لحصوله : يخص له ب ||
 (١٦) فهو من وجهين : وجهان ه ، ي || (١٧—١٨) ويجب لها : وبوجهين ؛ ساقطة من ع .

إذ كان ذلك لا يقال عليه شيء من المقولات التسع قول التواطؤ؛ فإن ذلك ما كان يكون كيفية ، ولا يحد بمحددها ، وإن كان يكون مكيفا ، ولا كمية ، ولا يحد بمحددها ، وإن كان يكون ذا كم ؛ فإن الذات إذا حصلت بالفعل ، فما يلحقها لا يحدث لها نوعية مخصوصة ، ولا جنسية مخصوصة ، لأن ماهيتها الذاتية تكون واحدة مستقرة ، ولا يصير لها ماهيات أخرى بالنسب والإضافات العرضية .

وأما الوجه الثاني من الأوجه الثلاثة الأول فهو أنا إن وضعنا أن مجموع جوهر وكيفية يستحق أن يكون واقعا في مقولة ، فليس بصحيح ما قالوه من أن الأبيض ، من حيث هو ذوبياض ، فهو من مقولة الكيف . فإن الكيف إن غني به ذو كيف ، فليس البياض في هذه المقولة ، وذلك لأنها كيفية ، لا ذات كيفية ، وإن غني بها الكيفية ، فليس المكيف بالبياض ، وهو الأبيض ، داخلا في هذه المقولة دخول ما يدخل في المقولة ، إذ لا يحد المكيف الأبيض محدودا بالكيفية والبياض .

وأما الثالث فإن المكيف ، وإن كان له ، من حيث هو مكيف ، حقيقة وحدانية ، فلا يحتاج إلى أن يقع في غير مقولة الجوهر؛ فإن الشيء الذي هو المكيف قابل لرسم الجوهر؛ إذ الجملة الواحدة الحاصلة من جسم وكيف ، إن كان يصلح لها اتحاد حقيق ، فإنها ، من حيث هي واحدة ، موجودة لا في موضوع ؛ وليس يمنع كون الجسم ، الذي هو جزء الجملة ، من مقولة الجوهر ، أو موجودا لا في موضوع ، أن يكون المجموع كذلك ؛ ولا يوجب أن يكون الجزء الثاني ، وهو الشكل ، كذلك .

فلا يمنع أن يكون جزء الشيء يدخل في المقولة التي يدخل فيها الشيء . وكيف ، ومن المشهور أن أجزاء الجواهر جواهر ؛ ومن المتيقن أن الخمسة جزء العشرة ، وهي من العدد

(٢) يكون مكيفا : مكيفا د || (٣) لا يحدث : لا يصلح م || (٤) ماهيات : ساقطة من م ||
 (٦) الأوجه : الوجوه ه || (٧-٨) هو ذو : له عا (٩) بها : به ه || (١٠) المكيف : لمكيف صا ، للكيف د ||
 (١٣) يحتاج إلى : يحتاج م || (١٤) الحاصلة : الخالطة م || يصلح : يصح د ، م ن ، ع || (١٥) يمنع : ساقطة من ه || كون : ان ع || (١٦) موجودا : موجود د ، ه || أن يكون : أن لا يكون عا ، م ، ع ||
 (١٧) أن يكون الجزء : أن الجزء ع || فلا يمنع : ولا يمنع م ، ع ، عا ، م ، ع || (١٨) المقولة : مقولة د || (١٩) الجواهر : الجوهر صا || جواهر : ساقطة من د ، م || المتيقن : + به صا ، م ، ع .

كالعشرة ؛ والخمسة جزء الستة ، وهى والستة عدد . ولا يجب ذلك أيضا ضرورة ، فإن الجزء الثانى من الستة ، أعنى الواحد ، ليس بعدد . وكذلك إن كانت الجسمية لازمة للأبيض ؛ فليس يمنع ترك الالتقاء إليها أن يحمل جنسها على ملزومها حل مقوم غير لازم ، فيكون الأبيض ، وهو شيء ذو بياض مقوما له أنه موجود ، لا محالة ، لافى موضوع .

لكن لقائل أن يقول : إن هذا يكون لازما له ولا يكون مقوما لماهيته ، لأننا لا نمنع أن يكون الشيء ذو البياض ليس بجوهر ، بل هو عرض ؛ وأن يكون العرض قد يعرض للعرض . وقد اتفقنا فيما سلف على أن ما كان كذلك فهو غير مقوم ؛ بل ربما كان لازما . وإذا كان مانحن في ذكره ليس مقوما للشيء ، بل هو لازم لماهيته ؛ لم يكن جنسا له ؛ فلا تكون الجوهرية جنسا للشيء ذى البياض ؛ كما لم يكن الجسم .

فإن قال قائل هذا ، وقال الحق ، فالمعتمد فى جوابه أنه ليس يجب أن يكون لكل شيء جنس ومقولة ؛ بل ما يكون له وجود متحد نوعى ويشاركه فى بعض ذاتياته شيء آخر . وإذا شئت أن تعلم أن كون الشيء ذا بياض ليس يؤدى إلى الاتحاد ، فانظر هل كون الشيء ذا بياض يجعل الشيء محصلا موجودا بالفعل ، فعل فصل اللون باللون وفعل فصل الحيوان بالحيوان ، فوجد الشيء إنما يتحصل شيئا بأن يصير جسما أو كيفية أو شيئا آخر ، فحينئذ يلزمه أو يعرض له أنه ذو بياض ؛ ولولا انضياف الجسمية إليه لما تحصل .

لكن لقائل أن يقول : إن العشرة أيضا إنما تحصل عشرة بانضياف خمسة إلى خمسة ، وليس ذلك اتحادا حقيقيا ؛ ومع ذلك تجعله نوعا ، وتكون الخمسة قد تقوم العشرية ، فنقول :

(٣) للأبيض : ساقطة من سا || ملزومها : ما ملزومها م || (٤) له : به م || أنه : لأنه ي ||
لا فى : لافى سا || (٦) الشيء : ساقطة من ع || (٨) وإذا : فإذا ؛ وإذا م || مانحن :
الذى نحن م || (١٠) ليس يجب : يجب م || (١١) بل ما : بل لما ن ، م ، ي || (١٢) وإذا :
وان ع || (١٣) باللون : ساقطة من م || (١٤) يتحصل : يحصل م || شيئا : شيء م || (١٥) أو يعرض :
أن يعرض ع || (١٧) ذلك : + اتحاد ، ن || العشرية : العشرة د ، م ، ه ، ي .

إن كلامنا في اجتماع ما يجري مجرى الجنس إلى ما يجري مجرى الفصل ؛ وبالمجلة في جميع المحمولات ، حتى يتحد طبيعة ؛ وليست الخمسة بجنس للعشرة ، ولا الأخرى بفصل لها ، ولا حصول العشرة هو بأن تجمع هذا الجمع ، وإن كان يلزمه هذا الجمع ، ولا العشرة خمستان ، بل العشرة عشرة واحدة . وإنما العشرة عشرة واحدة ، لا بالالتفات إلى هذه التفاريق ، بل من جهة أخرى . وستعلم هذا بالحقيقة في صناعة أخرى ؛ وإنما كلامنا في النحو من الجمع الذي بين الشيء وبين ذى البياض ، وحكمنا أنه لا يوجب الوحدة الحقيقية فيه . ولذلك نقول : إن الخمسة والخمسة لا توجبان الوحدة ؛ بل هناك اعتبار آخر ؛ يعرفه أرباب صناعة أشرف من هذه الصناعة هو الموجب للوحدة ؛ بل نقول إن الحيوان والناطق ، من حيث هذا عام وذلك مميز ، فليس يوجب اجتماعهما اتحادا ؛ بل إنما يوجب شرط زائد على ذلك الاجتماع .

١٠

ومما يجب أن يقال في هذا الموضوع : إن كل واحد من مقولات الأعراض قد يقال مفردا كالكيفية ؛ ويقال مؤلفا ، وتأليفه على وجهين : أحدهما مع الجوهر ؛ كتأليف جوهر ولون ، أو جوهر ومقدار ؛ والآخر مطلقا غير معين الموضوع ؛ وهو المفهوم من الأسماء المشتقة ، كقولنا أبيض ؛ فإن المفهوم منه شيء ذو بياض ؛ لا ندرى أهو جوهر أم عرض ، أى من اللفظ ، بل يلزم ذلك من المعنى لزوما ؛ وكذلك ذو درعين . والجنس بالحقيقة هو الأول ؛ وسيقال في هذا زيادة قول من بعد .

١٥

(١ — ٢) جميع المحمولات : ساقطة من ي || (٢) طبيعة : الطبيعة ي || للعشرة : العشرة سا ، م ، ي || لها : له ي || (٣) حصول : فصولى ي || بأن : أن ع || هذا : لهذا ي || وان : فان ع || وإن ... اجمع : ساقطة من س || (٤) واحدة : ساقطة من د ، ن || (٦) لذلك : كذلك سا ه || (٧) والخمسة : ساقطة من ي || (٨) هو : وهو س ؛ هى د ، عا ، سا ، م ، ن ، ه ، ي || الموجب : الموجبة د ، عا ، سا ، م ، ن ، ه ، ي || (٩) حيث هذا : حيث هو هذا ع || اجتماعها : اجتماعها س || شرط : + واحد سا || (١٠) ذلك : هذا س || (١١) يقال : تقولى || واحد : واحدة ع ، ي || مقولات : مقولة سا ، عا ، م || (١٢) وتأليفه : تأليفه س || أحدهما : + يكون ع || (١٤) منه : ساقطة من ب ، س || أهر : أنه ه ، ي || أم : أود ، م ، ي .

[الفصل الخامس]

فصل (٥)

في تعريف حال عدد المقولات

- قد بقي مما يتصل بالبحث الذي نحن فيه النظر في تصحيح العدد الذي لهذه المقولات
- ٥ وأنه إن لم يمكن حصرها في عدد أقل ، فليس يمكن بسطها إلى عدد أكثر . وهذا شيء يحاوله جمهور المنطقيين ؛ وما أراني أفي به حق الوفاء ؛ فإن السبيل في تصحيح ذلك يخرج إلى أنحاء ثلاثة من النظر : أحدها أن يبين أنه ولا واحد من هذه المقولات إلا ويقال على ما تحت قول الجنس ؛ وهذا يحوج إلى أن يبين أن حملها على ما تحتها ليس على سبيل الاتفاق في الاسم ؛ وليس على سبيل حمل معنى واحد مختلف بالتقدم والتأخر ؛ فيكون على سبيل التشكيك ؛ ولا أيضا على سبيل قول اللوازم التي تقال على ما تحتها بالسوية ، من غير اختلاف ، ولكن لا يكون من المقومات ؛ بل يكون من اللوازم أو الأمور الإضافية التي لا تقوم بها ماهية شيء . فإذا بينوا أن حمل المقولة على ما جعلوه أنواعا لها حمل بمعنى واحد مقوم لماهية تلك الأنواع ، وليس على سبيل أحد الوجوه المستثناة ، كان كل واحد منها جنساً بالحقيقة لما جعل نوعا له ، ولم تكن نسبة واحد منها إلى ما جعل نوعا له نسبة المرض إلى النسعة ؛ أو نسبة الموجود إلى العشرة ، أو نسبة النسبة إلى عدة منها ؛ كالأين ومتى
- ١٠ والحدة والفعل والانفعال . فإنه إن كانت الكيفية مثلاً ليست تقع على الأشياء المجعولة أنواعا لها على شرائط وقوع الجنس ، ولكنها كانت تقع عليها على سبيل اللوازم ، وإن كانت بمعنى واحد ، لم تكن جنساً لما تحتها ؛ بل إن كان حمل ما تحتها على ما هو أخص مما تحتها حمل مقوم ؛ صار كل واحد مما تحتها بالحقيقة هو الجنس الأعلى ؛ وكان مثلاً الجنس الواحد منها هو الذي يسمى كيفية انفعالية وانفعالات ؛ والجنس الآخر مثلاً الملوك والحالات
- ٢٠

(٥) وأنه : + كيف إذ ه || (٦) يحاوله : يحاولونه سا || وما : وأما ب ، س ||

(٧) من النظر : ساقطة من ع || أن يبين : ساقطة من س || (٩) حل : ساقطة من سا ، ن ||

(٩) التأخر : تأخرس || (١٠) اللوازم : اللازم ب || (١١) بل يكون من : بل من ع || اللوازم : اللازم

س || أو الأمور : أو من الأمور ع ؛ والأمر ع ، ي || (١٢) بينوا : بينوا سا || لها : ساقطة من د ||

(١٧) كانت تقع : تقع ب ، د ، س ، ن || (١٩) حمل مقوم : ساقطة من س .

فكانت الكيفية مقولة على هذه ، لا على سبيل قول الجنس ، بل على سبيل الموازن ، كان عدد الأجناس ، التي هي بالحقيقة أجناس عالية ، فوق العدد المذكور . وهذا الوجه من تدقيق النظر هو شيء لم يشتغل به أحد من سالف .

والوجه الثاني أن يبين الأجناس خارجاً من هذه المذكورة بقسمة الموجود إلى أن تقتهى القسمة المحصلة إلى هذه ؛ وإن سوح في أمر التقويم للذات ، وهو أيضاً ما لم يبلغنا عنهم فيه شيء حقيقى ؛ وسنورد ما قالوا من بعد . وإما أن يبينوا بوجه آخر غير القسمة بياناً أنه يستحيل أن يكون جنس غير هذه الأجناس ، إن كان إلى مثل ذلك سبيل . وما عندى أنهم عملوا شيئاً يعتد به في ذلك .

ونبتدئ الآن فنذكر واحداً من أنحاء القسمة المشهورة فيه لتأمل حاله ؛ ثم نتكلف قسمة تقرب إلى هذا الغرض السبيل ، من غير أن تضمن موافاة الحقيقة بها فيه .

فأما القسمة المشهورة فنما ما قاله بعضهم : إن الجوهر واحد من المقولات ، لا شك فيه ؛ فإذا قسمنا التسعة ، التي هي الأعراض ، إلى تسعيتها ، تمت المقولات عشرة ، فقال : إن العرض إما أن يكون مستقراً في موضوعه غير وارد عليه بسبب غيره من خارج ، ولا محتاج إلى نسبة إلى ذلك الخارج ؛ وهو أقسام ثلاثة : كمية وكيفية ووضع ؛ وإما أن يكون وارداً عليه من خارج ؛ بحيث لا تكون له فيه حاجة إلى أمر ينبعث من نفسه ، بل بكيفية وجود أمر من خارج يستند إليه ؛ وهو أقسام ثلاثة : الأين ومتى وله ؛ وإما أن يكون هناك أمر إنما يتم بينه وبين شيء من خارج ؛ وليس من خارج فقط ؛ وهو أقسام ثلاثة : المضاف والفعل والانفعال . ثم أحكم أمر هذه الثلاثية ونوه بذكرها جارياً على المادة

(١) فكانت : وكانت ع || كان : فكان عا ، هـ ، ي ؛ وكان د ، سا ، ع ، م ، ن ||

(٤) خارجاً : خارج هـ || (٥) ما : ماد ، س ، ن || (٧) جنس : ساقطة من ن ||

(٩) لتأمل : وتأمل هـ || (١٠) موافاة : موافقة عا || (١٢) عشرة : العشرة هـ ، ي ||

(١٣) فقال : وقال عا || وارد عليه : وارد سا || (١٤) محتاج : محتاجى || نسبة إلى : نسبة س ||

وضع : موضوع د ، م ، ن || (١٦) بكيفية : كيفية د ، سا ، ع ، م ، ن ||

(١٧) شيء من : أمر من س ؛ شيء م ، ن ، ي ؛ ساقطة من د || (١٨) المضاف والفعل

والانفعال : الفعل والأفعال والمضاف سا || (١٨) الثلاثية : الثلاثة ن .

التي جرت من استعمال الخطابة في بعض مسائل الفلسفة ، حيث يقولون في تقرير الثلاثية :
إن الثلاثية عدد تام . ولذلك لا يقال كل وجميع إلا للثلاثة ، والتسابيع مثله ، والحركات
ثلاث ، والأقطار ثلاثة ، وما أشبه ذلك

فهذا ما قالوه ، وقد علمت أن هذا شيء على سبيل تقريب غير قريب . ولكنه يمكن
أن يدعم هذا المأخذ ويؤكد قليلاً بأن يقال : إن كل عرض فلا يخلو إما أن يحوج تصويره إلى تصور
شيء خارج عن الموضوع له ، أولاً يحوج إلى ذلك . والذي لا يحوج إلى ذلك على أقسام
ثلاثة : إما أن يكون ، وإن لم يحوج إلى ذلك . فقد يحوج إلى وقوع نسبة في أشياء
هي فيه ليست خارجة عنه ، وإما أن لا يحوج إلى ذلك البتة . فإن كان محوجاً ، فهذه
الحاجة تجعل الموضوع منقسماً بوجه ما حتى تكون له أجزاء بعضها عند بعض حال متغيرة
في النسبة ، وذلك هو مقولة الوضع : إذ هو نسبة أجزاء الجسم بعضها إلى بعض أن كل
واحد منها أين هو من الكل . فإن هذه هي الاختلافات التي تعرض لها بالذات ، من
حيث هي أجزاء منقسم . والذي يكون بأعراض أخرى كاللون وروائح ، فإنها لا تكون
إلا بعد ذلك وتكون بعد النسبة القاسمة الحاصلة بينها ، بما هي أجزاء قد قسم بها الشيء ، بل يكون
ذلك الاختلاف بغيرية يصير بها كل واحد مخالفاً للآخر في عارض ، ولا يصير الكل بها
هيئة واحدة يعتد بها ، وليس عرضياً إلا في حال تكون للكل بسبب نسب الأجزاء
بعضها إلى بعض في أمرٍ ما يكون ذلك حالاً واحدة للكل . فيشبه أن يكون هذا هو
الوضع للكل والإضافة للأجزاء .

وأما إذا لم يكن تصور ذلك محوجاً إلى نسبة تقع فيها ، فلما أن يكون أثراً لذاته
يحمل الجوهر بحيث يصير له من جهته أن يمكن عده بواحد يفرض فيه عدداً متصلاً

(١) تقرير الثلاثية : تقرير الثلاثية س ، ع || (٢) إن الثلاثية : ساقطة من س ، م ، ع ، ي ||
ولذلك : وكذلك ن || (٣) ما أشبه : لما أشبه د || (٤) سبيل تقريب : سبيل التقريب ن ||
لكنه : لكن ع || (٥) له : ساقطة من د ، سا ، ع ، م ، ن || إلى ذلك : ساقطة من د ، سا ، ع ،
م ، ن || الذي لا يحوج : الذي يحوج ن || (٦) وإن لم : وإما أن م || (٧) فإن : وان ع ، ي ||
(٨) أن كل : إذ كل هامش ي || (٩) هذه هي : هذه س || (١٠) منقسم : منقسم ي ،
تنقسم سا ، ع ، م ، ن || (١١) بينها : ساقطة من ع || (١٢) بها : مخالفاً :
مخالفاً د ، مغاير س || (١٣) بها هيئة : بها ماهية نج ، س ؛ نهاية ع ، ع || (١٤) حالاً :
حالة ن || للكل : في الكل د || هذا هو : هو س || (١٥) بواحد : بواحدة سا ، م .

أو منفصلاً ؛ وهذا هو الكمية ؛ وإما أن لا يكون كذلك فيكون هيئةً حاصلةً في الجسم لا يحوج تصورها إلى أن تجعل للجسم نسبةً إلى شيء بقوة أو فعل البتة ، حتى يصح تصوره ؛ فهذا يسمى كيفية

فأما الوضع فيوجب نسبة ما لأجزاء الجسم بالقوة أو بالفعل بعضها إلى بعض ، وأما الكم فهو يوجب نسبة ما للكل إلى جزء أو أجزاء بالقوة . ويشتركان ، أعنى الوضع والكمية ، في أنهما يشيران إلى قسمة وكثرة بوجه من الوجوه حتى يصح تصورها . فكل هيئة لا توجب قسمةً بوجه من الوجوه في تصوره ولا توجب في ذلك نسبةً إلى خارج فهو كيفية . فبين إذن أن هذا القسم على وجوه ثلاثة .

وأما الذى يوجب نسبةً إلى خارج ، فلما أن يوجب نسبة تجعل الماهية مقولة بالقياس إلى المنسوب إليه ، ويكون هناك انعكاس متشابه في معن النسبة ؛ وهذا هو الإضافة ؛ وإما أن تكون النسبة لا توجب ذلك ؛ فينثذ إما أن تكون إلى الجواهر أو إلى الأعراض . وأما الجواهر فلإنها لأنفسها لا تستحق أن تجعل لها أو إليها نسبة ؛ بل إنما تستحق لأموار وأحوال فيها تختص بها . فإذا المعتبر ما يكون إلى أعراض ، فلك الأعراض إما أن تكون من أعراض النسبة أو من غير أعراض النسبة . وأما النسبة إلى أعراض ، هي نسبة ، فهي من الأمور التي تتسلسل إلى غير النهاية . ومع ذلك فإن النسبة إلى النسبة تؤدي في آخرها إلى نسبة إلى الشيء الأخير الذى إليه النسبة ؛ وتستقر عند أول غير منسوب ؛ وإلا ذهب إلى غير النهاية ؛ فتكون النسبة الحقيقية الأخيرة إنما هي إلى الأعراض التي لانسبة فيها ؛ فتكون إما إلى كمية وإما إلى كيفية وإما إلى وضع .

والأشياء لا تنسب إلى الكميات كيف اتفق بل يجب ، إن نسبت إليها ، أن تنسب إلى كمية تجعل جوهرًا ذا كم مقداراً لجوهر آخر ؛ يقدره بمقدار ذاته أو بمقدار حاله ؛

(١) وإما : فأما م || (٢) لا يحوج : لما يحوج د || (٤) بالفعل : الفعل ب || (٦) وكثرة : الكثرة د ، ع ، عا م || تصورها : تصورها ب ، س || (٧) فهو : فهي ع || (٩) إلى خارج : ساقطة من د ، ع ، م || (١٠) الإضافة : المضاف عا || (١٢) تجعل : تفعل ي || (١٣) فإذا : فاذن د ، ع ، م || (١٥) الأمور : + النسبة ه || إلى النسبة : ساقطة من عا || (١٦) إلى النسبة : نسبة سا || الأخير : الآخر د ، سا ، ع ، عا ، م || (١٩) إليها : لها د || أن تنسب : أن تكون تنسب د ، ن || (٢٠) مقداراً : مقدام ، ن ، ع ، م || آخر : ساقطة من م ، ع ، ي .

ولا يكون لخال من أحوال الجسم مقدار قار في مقدار الجسم غير مقدار الجسم ، بل يجب أن يكون مثله مقداراً غير قار، فيكون للحالة غير قارة. وكل حالة غير قارة تسمى حركة. فتكون إذن هذه النسبة إما بمقدار يصير وجوده في جسم جسم آخر بحال، وهو أن يكون يحويه أو يحتوى فيه، وهذا هو الحاوى؛ أو بمقدار الخال على ما وصفنا، وهذا هو الزمان. فإذا كانت النسبة إلى الكم لا تخلو إما أن تكون نسبة إلى الحاوى أو إلى الزمان. والنسبة إلى الحاوى أبداً إما أن تكون نسبة إلى حاو لا ينتقل بانتقاله ولا يلزمه؛ وهو الأين؛ وهو إما نسبة إلى مكان أول أو مكان ثان؛ وإما نسبة إلى حاو لازم عند الثقلة؛ وهذا كما يذهب إليه بعض المحصلين مقولة الجدة؛ فكالين أن أنواع المولات التي تتبع من النسبة إلى الكم هي إما أين وإما متى وإما الجدة. وأما النسبة إلى الكيفية فينبغي أن تعلم أنه ليس كل كيفية تجعل الجوهر منسوباً إلى جوهر، بل كيفية تكون في هذا من ذلك أو من ذلك في هذا. فإذا كانت الكيفية من أحد الجوهرين في الآخر، لخال الذي تتكون فيه الكيفية من هذين دو مقولة أن ينفع؛ وحال الذي تتكون منه الكيفية هو مقولة أن يفعل.

فهذا ضرب من التقريب متكف لا أضن صحته ومجاوبته لامتحان القانون؛ إلا أنه أقرب ما حضرني في هذا الوقت؛ ويمكن أن ترام فيه وجوه أخرى وتتكف، ولورأيت في ذلك فائدة أو حجة حقيقية لتوخيت أن أقسم قسمة غير هذه تكون أقرب من هذا؛ ولكن القريب والأقرب، إذا لم يبلغا الحق نفسه، فهما بعيدان. فهذا القدر يكفينا في تعرف أحوال هذه العشرة.

فهذه الألفاظ العشرة ومعانيها هي التي تكون أجزاء لما يؤلف. وليس كل لفظ مؤلف بحسب المسموع واللسان يكون مؤلفاً بحسب استعمال أهل المنطق، فإن عبد الله

(١) مقدار الجسم بل : مقدار بل ه || (٣) إما : إما س || (٤) وصفنا : وصف د ، سا ، م ، ن || الزمان : + والنسبة إلى الزمان هو المتى ه || (٦) أبداً : ساقطة من د ، ع ، ن ، ي || نسبة إلى حاو : إلى حاو ن || (٧) أو مكان : أو إلى مكان ع || (٨) تبعت : ساقطة من ن || (٩) هي : ساقطة من ب ، س || (١٠) بل : + إلى س ؛ + تكون سا || أو من : ومن عا || (١١) الكيفية : كيفية ي || (١٢) من هذين : ساقطة من م ، ن || منه الكيفية : + هذين سا ، ه || يفعل : ينفع م || (١٣) ومجاوبته : ساقطة من د || (١٤) حضرني في هذا الوقت : حضر في هذا الباب د || (١٥) قسمة : بقسمة عا || (١٨) فهذه الألفاظ العشرة : ساقطة من ب || الألفاظ : الأحوال نج ، س || (١٩) مؤلفاً : لفظاً مؤلفاً ع ، ي .

وعبد الرحمن وتأبط شراً وأمثال هذه الألفاظ ، وإن كانت مؤلفة بحسب اللغة ، فإنها لا تعد في المؤلفات بحسب نظير المنطقي ، إذ كان لا يراد أن يدل بأجزائها ، حيث جعلت ألقاباً وأسماء شخصية ، على معنى أصلاً ؛ وإن كان قد يتفق أن يدل بها على معنى في موضوع آخر .

- و ربما كان اللفظ بحسب اللغة غير مؤلف ، وهو بحسب نظر المنطقي مؤلف ؛ كقول
- القاتل : أعيش وتميش ؛ فإن همزة أعيش وتاء تميش تدلان دلالة لفظ مفرد دال على معنى مفرد . وأما يعيش بالياء ، فإنه ليس في عداد المؤلفات ، لأن الياء فيه تدل على نسبة إلى موضوع غائب فقط ؛ فليس فيه إلا مجرد الدلالة التي للكلمة ، أعنى الدلالة على موضوع غير معين ؛ وأما حيث تقول : أعيش وتميش ، بالهمزة والتاء ، فهناك تعيين للموضوع ، وذلك زيادة دلالة على ما للكلمة . وسيوضح القول في هذا بعد .

- وهذه العشرة هي التي منها تؤخذ أجزاء الألفاظ المؤلفة التي تسمى أقوالاً ، وبعض ما يؤلف من معاني هذه يكون قضية وخبراً ؛ وهو الذي يصلح أن يصدق أو أن يكذب كقولنا : الإنسان حيوان ؛ وبعض ذلك ليس قضية وخبراً ؛ وهو الذي لا يصلح لذلك ؛ كقولنا : زيد الكاتب ؛ وكالتركيب الذي يكون للحدود والرسوم ؛ وهو أن تكون الألفاظ التي تتألف يأتي بعضها إثر بعض على سبيل زيادة تعريف أو تخصيص للمعنى المتقدم على أنه هو ؛ وهو الذي يصلح فيه استعمال "الذي" ؛ نحو قولك : الحيوان الناطق المائت ؛ فإن ذلك كقولنا : الحيوان الذي هو الناطق الذي هو المائت ؛ كالتركيب الذي

(١) اللغة : ساقطة من ن || (٦ - ٧) دال على معنى مفرد : ساقطة من م ، ي || (٧) معنى مفرد : معنى محصل ع || فانه ليس : فليس ب ، س || (٨) غائب : فانت م || (٩) أعيش وتميش : تميش وأعيش ب || تعيين : تعيين د ، ع ، ع ، م ، ي || (١٠) القول : ساقطة من د || (١١) وهذه : فهذه ع || (١٤) الكاتب : الاسكاف د ، سا ، م ، ن ، ي || (١٥) على سبيل : كما سبيل ع || (١٧) كقولنا ، كقولك د ، ع ، م ، ي || الناطق الذي هو : الناطق هو د || كالتركيب الذي : +

في الدعاء والمسألة والأمر والنهي والنداء وأشياء أخرى قد عدت في مواضع أخرى . فاما الألفاظ المفردة ؛ فإنها لا تدل على معنى صادق ولا كاذب ؛ ولا معانيها أو آحادها في النفس تكون صدقاً ولا كذباً الصدق والكذب الذي في المعاني ؛ بل إذا ألفت هذه الألفاظ على وجه من التأليف مخصوص دلت على معنى صادق أو معنى كاذب . ومعانيها إذا ألفت في الذهن . إن طبقت الوجود كانت صادقة ، أو كاذبة إن لم تطابقه . ثم هذه ، وإن لم تكن صادقة ولا كاذبة ، فهي أجزاء الصادقة والكاذبة .

تمت المقالة الثانية

(١) أخرى : أنرد ، ع ، م || (٢) فاما : + هذه د ، ع ، م ، ي | (٣) أو آحادها : وآحادها د ، ن || صدقاً ولا كذباً : صادقاً ولا كاذباً ي || (٤) إن لم تطابقه : ساقطة من س | ثم هذه : فهذه ه || (٥) تمت المقالة الثانية : ساقطة من د ، ع ، ع ، م ؛ + من الفن الثاني من اجلة الأولى في المنطق ، ولواحب العقل الحد بلا نهاية ه ؛ + والحد لله رب العالمين ، وصلى الله على خير خلقه محمد وآله أجمعين .

المقالة الثالثة

من الفن الثاني

من الجملة الأولى من كتاب الشفاء

المقالة الثالثة

وهي أربعة فصول

[الفصل الأول]

فصل (١)

في الجواهر الأول والثانية والثالثة وبالجملة حال مراتب الجواهر
الكلية والجزئية في الجوهرية

فلتكلم الآن في مقولة الجوهر . فزعم قوم أن لفظة الجوهر ، إن أريد إطلاقها
على الأجسام وحدها ، أمكن أن يقال على التواطؤ والقول الجنسي . وأما على معنى
أعم من الجسم ، فإنما تقع بالاتفاق أو التشكيك وقوع الموجود . وذلك لأن الهيولى
والصورة أقدم في معنى الجوهرية من المركب والمفارق الذي هو سبب وجودهما ؛
وسبب قوام أحدهما بالآخر هو أقدم من جميع ذلك ؛ وأن المبادئ لا تقع مع ذوات
المبادئ في مقولة واحدة . ومع ذلك فقد اعترفوا بأن كونها موجودة لافي موضوع أمر
تشارك فيه جميعها ، وإن كان الموجود لافي موضوع لبعضها قبل بعض . وقالوا :
إن الوجود إذا كان يقال على هذه بالتقدم والتأخر ، فلحق ” لافي موضوع “ به من
بعد ، وهو معنى سلبي ، ليس يحمل الوجود فيها على مرتبة واحدة .

فنقول : أولاً ، إن من هذه الجهات لا يلزم أن لا تكون مقولة الجوهر جنساً لما
هو جسم ولما هو غير جسم . أما حال التقدم والتأخر وحال مشاركة المبادئ لذوات

(١) الثالثة : + من الفن الثاني د ، ن ؛ + من الفن الثاني من الجملة الأول في المنطق هـ ||
(٢) وهي : ساقطة من هـ || فصول : + عناوين الفصول الأربعة بالتفصيل هـ || (٥) الأول :
الأول د ، س ، م ، هـ ، ي ؛ الأول ع || (٨) والقول : وعلى القول ع ، هـ ، ي || (٩) الجسم :
الجوهرى || الموجود : الوجود د ، ع ، م ، ي || لأن : أن ع || (١١) وسبب : ساقطة من ع || وأن :
فان ع ، م || (١٣) الموجود : الوجود د ، ع ، م || وقالوا : فقالوا ع ، م ، ي || (١٤) الوجود :
الموجود ع ، م || (١٥) فيها : فيها س ، ن || الوجود فيها : ساقطة من د || (١٦) هذه : الأحوال بلى .

المبادئ في الجنس وغير مشاركتها ، فأمر قد سلف لك منّا بيانّه ؛ ومع ذلك ، فإن
الاجسام أيضاً ، التي لا تشك في اشتراك جميعها في جنس الجسم ، ليست سواء
في المرتبة ؛ بل بعض الأجسام أقدم من بعض .

وأما حديث الموجود المأخوذ في رسم الجواهر فإنه لا محالة واقع على بعضها قبل
بعض ، فهو شكّ وحقّه أن يحل فنقول : إن قولنا إن الجواهر هو الموجود لافي موضوع ،
لسنا نعني بالموجود فيه حال الموجود ، من حيث هو موجود ، لما نوضحه عن قريب .
بلو كان كذلك ، لاستحال أن تجعل الكليات جواهر ؛ وذلك لأنها لا وجود لها
في الأعيان البتة ؛ وإنما وجودها في النفس كوجود شيء في موضوع . ولو عني بالموجود
ولك ، وهو الموجود في الأعيان ، لكان الأمر بالحقيقة على ما يذهبون إليه ؛ وكان
دعها قبل بعض . بل يعنون بالموجود لافي الموضوع المعنى ؛ والماهية التي تلزمها
في الأعيان ، إذا وجدت ، أن يكون وجودها لافي موضوع ؛ مثل ما يقال : ضاحك ،
أى من شأنه عند التعجب أن يضحك . وإذا شئت أن يظهر لك الفرق بين الأمرين ،
وأن أحدهما معنى الجواهر والآخر ليس كذلك ، فتأمل شخصاً ما كزيد ، إذا غاب عنك ،
أو نوعاً ما من الجواهر مع إمكان انصرامه من العالم ، لو كان عندك انصرامه ممكناً ،
أو نوعاً مما يشك في وجوده ، فإنك تعلم أنه ماهية ؛ إذا كانت موجودة في الأعيان ،
كانت لافي موضوع ؛ وتعلم أن هذا المعنى هو المقوم الأول لحقيقته ، كما تعلم أنه جوهر ؛
ولا تعلم أنه هل هو موجود في الأعيان بالفعل لافي موضوع ، بل ربما كان عندك معدوماً

(٦) هنا : ساقطة من د ، سا ، عا ، م ، ن ، ي || (٤) الموجود : ساقطة من ع ||
الجوهر : ساقطة من ع || (٥) يحل : يخل د || قولنا إن : قولنا ع ، ن || (٦) لسنا :
ليس ه || حال الموجود : حال الوجود سا || (٧) لاستحال : ليستحيل س || (٨) وإنما :
وأما ي || كوجود : فكوجود ي || بالموجود : بالوجود د || (٩) لكان : لكن س ||
(١٠) بعض : + فيه نج ، سا ، ع ، عا ، ه || الموضوع : موضوع س ، ع ، ه ، ي ||
(١٢) التعجب : المتعجب ه || (١٣) وأن : ساقطة من ب || (١٤) نوعاً ما : نوعاً
س ، ع || (١٥) نوعاً ما : نوعاً من الجواهر مما نج ، س || (١٥-١٦) تعلم . . في موضوع :
ساقطة من ن || (١٦) كانت لا : لاع || لحقيقته : بحقيقته ع ؛ الحقيقة م || جوهر : جواهر .

بعد . فإن الوجود بالفعل في الأعيان لا في موضوع ليس مقوماً لماهية زيد ولا لشيء من الجواهر ؛ بل هو أمر يلحق لحق الموجود الذي هو لاحق لماهية الأشياء ، كما علمت ؛ فليس هذا جنساً ، بل الأول .

ولذلك إذا كان شيء ماهيته هي الوجود ، وكان مترها عن الموضوع ، لم يكن في جنس . ولا يشارك الجواهر ، بمعنى أنها أشياء ومعانٍ إنما يلحقها الوجود ، إذا لحق بهذه الصفة ؛ بل لا يوجد أمر مقومٌ لذلك الشيء ولنوعيات الجواهر بالشركة . فإن ما هو ذاتي لذلك الشيء فنظيره عرضٌ لهذه ؛ كالوجود الحاصل كيف كان ؛ وما هو ذاتي لهذه النوعيات من مفهوم معنى الجوهرية غير مقول على ذلك ؛ فإنه ليس هناك ماهية غير الوجود يلحقها الوجود .

١٠ فقد عرفت حقيقة كون الجوهر بصفة أنه موجود لا في موضوع ؛ وعرفت أن كون الجوهر بهذه الصفة أمر لا تقدم فيه ولا تأخر ، وإن كان حصول الوجود ، الذي هذا الاعتبار مقيس إليه ، واقعاً بتقدم وتأخر ، كما أن المعنى الذي يقال به للإنسان ناطق لا تقدم فيه ولا تأخر ، ولا اشتداد ولا ضعف .

وأما التمييز بالفعل الذي يلحق ذلك ، والذي الفصل قوة أولى عليه وعلى غيره من الأمور ، ففيه اختلاف .

١٥

وأما الدليل على أن حقيقة الجوهرية التي أوضحناها لا تقدم فيها ولا تأخر أنك لا يمكنك أن تقول : إن كون الصورة في نفسها ماهية ، إذا وجدت في الأعيان لم تحتاج إلى موضوع ولم توجد فيه هو قبل كون المركب كذلك ؛ أو إن هذه الحقيقة في المركب في أنها كون بهذه الصفة متعلقة بكون الصورة على هذه الصفة ؛ كما تقول : إن وجود

(١) بعد فإن : قد بان أن ع ، ي || الوجود : الموجود || لماهية : بالماهية ه || لشيء : شيء م || (٢) لماهية : لماهيات م (٤) لذلك : كذلك ي || (٥) ولا : فلا د ، سا ع ، م ، ن || إنما : ساقطة من س || إذا : وإذا د ، م || (٦) ولنوعيات : أو كنوعيات سا م || بالشركة : المشتركة د ، سا ع ، م ، ن || (٩) يلحقها : فيلحقه ه ؛ يلحقه د ، سا م || الوجود : الموجود د ، سا ع ، م ، ن || (١٢) هذا : هوس || الإنسان : الإنسان ب ، د ، س ، سا ، م ، ه ؛ كذا : ه ، ي || (١٤) أول : أو علة ي || (١٦) وأما : أما ب ، س || فيها : فيها د ، س ، ع || (١٨) هو : ساقطة من ما || أو إن : وإن سا ع ، م ، ه || في المركب : لركب ع ، ي (١٩) كون : ساقطة من ع || متعلقة بكون الصورة : متعلقة به بكون الصورة ي .

الصورة على ما هي عليه من كونها لافى موضوع قبل وجود المركب ؛ إذ وجودها قبل وجوده ؛ ووجوده متعلق بوجودها ؛ وذلك الوجود لها هو الوجود لافى موضوع . فإذن هذا غير موجب أن لا يكون الجوهر جنساً ، إنما هو معنى ذات الجوهر .

ثم بعد هذا شكوك خاصة يجب أن تترك لكتاب الواحق ؛ بل قول : إن الجوهر إما بسيط وإما مركب ؛ أعنى من الأشياء التى منها تركب الجوهر ، أعنى المادة والصورة . والبسيط إما أن يكون غير داخل فى تقويم المركب بل هو برىء مفارق ؛ وإما أن يكون داخلاً فى تقويمه ؛ والداخل فى تقويمه إما دخول الخشب فى وجود الكرسي ؛ ويسمى مادة ؛ وإما دخول شكل الكرسي فى الكرسي ؛ ويسمى صورة . والمادة هى ما لا يكون باعتباره وحده للمركب وجوداً بالفعل ، بل بالقوة . والصورة ما إنما يصير المركب هو ما هو بالفعل بمحصلها . وجميع ذلك إما أن يوجد كلياً وإما أن يوجد جزئياً . وإذا كان الجوهر ، إنما هو جوهر كما قدمته لك ، بما هيته التى يلزمها وجود فى الأعيان أو فى الأوهام ، ليس من حيث هو موجود فى الأعيان ، وإلا لكان المفهوم من لفظة الجوهر مشككاً لا متواطئاً ، كما قالوا ، بل إنما نعنى بالجوهر الشيء الذى حق وجود الماهية الخاصة له فى الأعيان أن يكون لافى موضوع ، وجب أن تكون هذه الماهية ، كالإنسان مثلاً ، لحقيقتها جوهرية . فالإنسان إنما هو جوهر لأنه إنسان ، لا لأنه موجود فى الأعيان نحواً من الوجود ؛ وإذا كان جوهره لأنه إنسان ، فما لحقه من الواحق ، أعنى مثل الشخصية والعموم وأيضاً مثل الحصول فى الأعيان أو التقرر فى الذهن ، فهى أمور تلحق جوهرية ؛ ولواحق الجوهر لوازم وأعراض ، لا تبطل معها جوهريته ، فتبطل ذاته ، فتكون قد لحقت غير الجوهر ؛ إذ الجوهر قد بطلت ذاته .

(١ - ٢) قبل وجود ٠٠٠ فى موضوع : ساقطة من د || قبل وجوده : قبل وجودها ب ، س ||
(٢) وذلك : وكذلك س || (٣) هذا : + تكون ع || الجوهر : الجواهر د ، ه || (٧) الخشب : الخشبة د ، م || (٨) وإما : أوع || فى الكرسي : فى وجود الكرسي ع || (٩) والمادة : فالمادة ي || هى : هوى || (١٠) ما إنما : ساقطة من ن ؛ ما إنما س ؛ ما م || بمحصلها : بمصوله ي || (١٣) لفظة : لفظ س ؛ ي || (١٤) الخاصة : الخاصة ع || له : به س || أن يكون : أن لا يكون ه || (١٥) لحقيقتها : بحقيقتها س ؛ ي || (١٥ - ١٦) لأنه إنسان : ساقطة من ع || (١٧) الحصول : حصوله ه || (١٧ - ١٨) أو التقرر : والتقرر ع || (١٨) فهى : فهو د ، ع ؛ م || أمور : أمره ، ي || الجوهر : الجواهر ع ، ن || أعراض عوارض ن || (١٩) إذ الجوهر قد بطلت ذاته : إذ بطل ذات الجوهرى .

فإن الأشخاص في الأعيان جواهر؛ والمعقول الكلي أيضا جوهر؛ إذ صحيح عليه أنه ماهية حقها في الوجود في الأعيان أن لا تكون في الموضوع، ليس لأنه معقول الجوهر؛ فإن معقول الجوهر ربما شكك في أمره فظن أنه ظلم وعرض؛ بل كونه علما أمر عرض لمأهيته؛ وهو العرض؛ وأما مأهيته فماهية الجوهر؛ والمشارك للجوهر بمأهيته جوهر.

- وكذلك فإن حد النوع، من حيث هو طبيعة، وحد الجنس أيضا، من حيث هو طبيعة، محمولان على الأشخاص التي لا يُشك فيها أنها جواهر؛ فما شاركها في حدها فهو جوهر. ولو كانت إنما هي جواهر لأنها موجودة في الأعيان مكتنفة بالأعراض، لكانت جوهرية الأمور عارضة لمأهيتها؛ إذ صح أن الوجود عارض في هذه الماهيات؛ ولكانت العوارض تجعل ما ليس في نفسه بجوهر. جوهرأ؛ فيكون شئ عرض له أن كان جوهرأ؛ فتكون الجوهرية عارضة لشيء. وإذا هذا مستحيل فكليات الجواهر جواهر في ماهياتها.

[الفصل الثاني]

فصل (ب)

في الجوهر الأول والثاني والثالث

- لكن الجواهر الأولى هي الشخصيات. والأول في الأمور المشتركة في طبيعة واحدة قد يكون على وجهين؛ فإنه إما أن يكون أولا في ذلك المعنى بعينه؛ كما أن الجوهر أول في الوجود بالقياس إلى العرض، وإما أن لا يكون في ذلك المعنى أولا ولا أخيرا، ولكن يكون أولا بوجه آخر ومعنى آخر.

- (١) جوهر إذ : + هو ع ؛ جوهر أوم || (٣) فإن معقول الجوهر : ساقطة من ع || شكك : تشكك ما || ظن : وظن || أنه : به ، ه ، ع ، ي || عرض : عارض س || (٤) الجوهر : الجوهرى || (٥) وكذلك : لذلك ما، ي || (٦) التي : ساقطة من ما، ع ، م ، ي || لا يشك : ولا يشك ما، ي || (٧) فهو جوهر : جواهرى || (٨) لكانت : لكان ي || لمأهياتها : لمأهياتها ي || صح : يصح س || الوجود : الموجد ع ، م ، ي || في هذه : هذه ع || (١٠) جواهر : ساقطة من د || (١٥) لكن : ساقطة من ع || الجواهر : الجوهر س || الأول : الأول ب ، س ، ن || (١٦) فإنه إما : فإما د || أول : أقل ي || (١٧) أخيرا : آخراد ، ما ، ع ، م ، ي .

فالجواهر الشخصية ليست أولاً في حقيقة الجوهرية ، وإن كانت أولى ، وفوق بين الأول والأول ؛ فليس كل ما هو أولى بشئ فهو قبل به ؛ بل قد يكون أولى به إذا كانت واثق الشئ وكمالاته تكون له أكثرهما لغيره أو أقدم له في الوجود مما لغيره . ولجزئيات ليست أول في حقيقة الجوهرية ؛ إذ تلك الحقيقة للماهية التي لها ولا تخالف فيها غيرها .

ولكن الجواهر الشخصية أولى بالجوهرية ؛ لأنها أول من جهة الوجود ، ومن جهة تقرير الأمر الذي باعتباره كان الجوهر جوهرأ ، وهو الحصول في الأعيان لا في موضوع ، ومن جهة الكمال والفضيلة أيضاً ، ومن جهة السبق إلى التسمية . أما من جهة الوجود فإن الجواهر الكلية ، من حيث هي كلية بالفعل ، فهي إما مقولة بالقياس إلى الجزئيات بالفعل ، أو معتبر لها نسبة إليها . ووجودها ذلك أن تكون مقولة بوجه ما على موضوعات ؛ فلا بد لها من الموضوعات . وليس يحتاج الشخص في أن يكون شخصاً . أى غير مقول معناه قولاً وجودياً أو وهماً على كثرة ، إلى أن يكون شئ آخر مقول عليه وعلى غيره ؛ وإلا لكان من شرط تقرير وجود كل شخص أن يكون معه غيره . وإذ كل شخص مستغن عن صاحبه في تقرير وجوده ، فهو مستغن عن الكلى .

فإن سأل سائل وقال : إن الكلى ؛ كما إنما هو كلى بالقياس إلى الجزئى ، كذلك الجزئى إنما هو جزئى بالقياس إلى الكلى . وكما أن ماهية الجزئى ، من حيث هي ماهية لا تتعلق بالكلى ، بل من حيث هو جزئى ؛ كذلك ماهية الكلى ، من حيث هي ماهية ، لا تتعلق بالجزئى ، بل تتعلق ، من حيث هو كلى ، فالجواب عن ذلك أنه : ليس كلامنا هنا في الكلى والجزئى ، من حيث هما متضايقان ، بل نغنى بالكلى ما هو مقول على

(٢) بشئ : الشئ : ما || قبل به : قبله د ، سا ، م ، ن || يكون أولى : يكون أولاس ||
 إذا : إذا د ، ع ، م || إذا كانت : إذا كان ه || (٤) أول : أول عا || الجوهرية : الجوهر ه ||
 (٥) أول : أول ص || (٦) وهو : وفى ع (٧) ومن : من ع || (٩) وجودها : بل وجودها ع (١٠) بوجه ما : بوجه ع || (١١) أى : إلى ب ، د ، م ، أ ه || معناه : فى معناه ي ||
 أى غير ... على كثرة : ساقطة د ؛ وفى ب نحو إشارة إلى أن هذه العبارة ليست " فى نسخة من خط رجل فاضل وأظنها حاشية " || (١٢) شئ : شئاس || مقول : مقولاد ، ع ، ن ، ه || وعلى : وهى ج ||
 (١٤) فإن : وإن د ، سا ، ع ، م ، ي || كما : ساقطة من سا || إنما : أنه ج ، ه ، ي ||
 (١٤-١٥) كذلك الجزئى : ساقطة من د || (١٥) وكما : ساقطة من ب || (١٦) ماهية : ماهية د ، ع ، م || (١٧) بل تتعلق : بل ب .

كثيرين ؛ وبالجزئى ما ليس متولاً على كثيرين ، بل هو واحد بالعدد ؛ كزيد وعمرو . وهذا المعنى لا يتعلق بالكل . ولسنا ننظر فى زيد وعمرو ، من حيث هو جزئى كليته ، بل من حيث هو شخص مفرد ، الذى يقابل الكلى بمقابلة غير مقابلة المضاف . وهذا لا يتعلق وجوده بطبيعة الكلى .

فإن قال قائل : إن الشخص بعينه ، كما لا يتعلق وجوده بأن يكون الكلى موجوداً ، فالكلى أيضاً لا يتعلق بالشخص بعينه ؛ فنقول : ولسنا أيضاً نعتبر شخصاً بعينه ؛ بل نقول : إن الطبيعة الشخصية على الإطلاق لا تعلق لها فى الوجود بوجود الطبيعة الكلية ، من حيث هى كلية ، حتى لا بد من أن تكون شركة ؛ وأما الطبيعة الكلية فهى متعلقة بشخص ما لا محالة .

فإن قيل : إن طبيعة الإنسان أقدم من طبيعة زيد ، فنقول : إنا لم نأخذ ماهية الجوهر ، من حيث هى ماهية ، بل أخذناها ، من حيث هى ماهية كلية ؛ ثم حكنا هذا الحكم ؛ فهذا نحو تقدم الوجود .

فإن قيل : إنكم أخذتم أحدهما ، من حيث هو مضاف ؛ وأخذتم الآخر من حيث ليس بمضاف ؛ فنقول : ليس لأحد أن يحكم علينا فيما نأخذه أى أخذ شئنا ، ثم تقضى عليه بحكم إنما يصدق عليه عند ذلك . الأخذ ؛ بل المأخوذ أى أخذ شئنا ، إذا حكنا عليه بكاذب ، فحينئذ له أن ينزع .

وبعد ذلك ، القائدة فى ذلك هى أن المنطق إنما ينظر فى هذه الأشياء من حيث هى كلية ؛ فإذا قايسها بالخارجات ، قايسها من حيث هى موجودة ؛ فيجب أن يأخذ المقيس كلياً ضرورة والمقيس إليه من خارج مفرداً كما هو فى الوجود ؛ فهذا نحو . وأما

-
- (١) بالجزئى : بالشخصى الجزئى س ؛ بالجزئى الشخصى ه || بل هو : + هو د ||
 (٢) حيث هو جزئى : حيث جزئى س ، ع ، عا || كلية : لكلية || (٤) بطبيعة : بمقابلة ع ||
 لا يتعلق : يتعلق سا || (٦) فالكلى : والكلى د || (٧) الطبيعة الشخصية : طية الشخصية عا ||
 الطبيعة الكلية : طبيعته الكلية د ، ن ؛ طبيعة الكلية م ، ي || (٨) تكون : + لها ع ، ه ، ي ||
 أما الطبيعة : أما طبيعة ن || (١١) أخذناها : أخذنا عا || (١٣) الآخر : آنرد ، سا ، م ||
 (١٤) فيها : فاسا ، عا ، م || تقضى : نحكم م || (١٧) الفائدة : فالفائدة ي || ذلك :
 سافطة من سا || (١٨) كلية : مقولة نج || قايسها : قايسا ه || (١٨) بالخارجات : بالخارجيات س .

نحو تنديده بحسب استقرار الأمر الذي هو المعبر في جوهرية الجوهر ، فهو أن الجوهرية هي الماهية التي من شأنها ، إذا وجدت ، أن لا تحتاج إلى موضوع . والجواهر الأول قد حصل لها هذا الأمر الذي قيست إليه الماهية ؛ والجواهر الكلية لم يحصل لها .

وأما حديث الكمال والفضيلة ، فقد قال قوم : إنها إذ كانت موضوعات وأصولاً لغيرها ، والموضوع والأصل أفضل ، فهي أفضل ، فهذا كلام جزافي ؛ فإنه غير بين فيه أن الأصل والموضوع يجب أن يكون أفضل ؛ بل ربما كان ذو الأصل ، الذي له الأصل وزيادة فضيلة ، أفضل من الأصل وأكمل . ولهذا ما كان كل شيء أفضل من الهوى . ولكن فضيلة هذه الشخصيات هي أن القصد في الطيبة متوجه إلى أن توجد هذه الأشخاص والأفعال والأحوال التي يجب أن تحصل ؛ فإن ما يحصل منها ولها .

وأما حديث السبب إلى التسمية ، فلا يذ أول شيء عرف أنه موجود لا في موضوع فهي الأشخاص الجزئية ؛ وبالحري أن تكون سابقة للأشياء كلها . إذ كانت موضوعات لكلياتها على سبيل " على " وموضوعات للأعراض على سبيل " في " ؛ فكان كل شيء وجوده إما بأن يكون مقولاً عليها أو موجوداً فيها . وهذه الجواهر الكلية فلانها ، وإن كانت ثانية ، فإن لها فيها بينها تفاوتاً ؛ فالنوع منها أولى بالجوهريّة من الجنس ؛ وذلك لأنه أشد مشاركةً للجواهر الأول في ماهياتها ، لأنه يدل عليها دلالة أكثر من دلالة الجنس ؛ لأنك إذا سئلت : ما زيد وعمرو ؟ فقلت : إنسان ، كان جواباً أتم من جوابك عنه بأنه حيوان ؛ فهناك لا تكون قد وفيت الماهية ، بل يكون للسائل إلى معاودة البحث سبيل . فكل ما هو أشد مشاركةً للأول ، من حيث هو أول ، فهو أقرب إليه ، من حيث هو يتقدم به ويتأخر ، فهو أولى بالجوهريّة .

(١) فهو : وهو د ، س ، م ، ع ؛ وهي ع || (٢) الجواهر : الجوهر ع ، ه || (٣) لها هذا : لهذا ع ، م ، ع || الذي : ساقطة من ه || قيس : تنسب ع ؛ قيس ي || إليه الماهية : إليه ن || (٤) إذ : إن ع ؛ إذا س ، س ، ع ، ن ، ع || (٥) فهي أفضل : ساقطة من س ، ع ، م || فهذا : وهذا د ، س ، ع ، م ، ع || كلام : الكلام ع || فإنه : إنه ب ، س || فيه : ساقطة من ن || (٦) فضيلة : فضلى || كان : ساقطة من س ، م ، ن || كل : ساقطة من ع (٨) الهوى : + وأكل س || (٩) فإن ما يحصل : ساقطة من ي || فإن ما : فإنما ب ، م || ولما : ساقطة من ن || (١٢) للأعراض : الأعراض ع ، ه ، ع || فكان : وكان ع || (١٤) بينها : يليها ع || (١٥) لأنه : لأنها ع || أكثر : أتم ه || (١٦) إذا : ساقطة من س || جواباً : ساقطة من س || (١٧) بأنه : أنه ع || الماهية : + حقها ي || (١٩) يتقدم : + عليه س || ويتأخر : يتأخر س ، م ، ن .

وعلى أن حال الجنس : من حيث هو كلى ، من النوع الذى دونه كحال النوع من الشخص الذى دونه . وكما أن الشخص إنما صار متقدماً على النوع لأنه موضوع للجنس والنوع ، فكذلك حال النوع من الجنس ، وهو بعد الشخص أيضاً ، موضوع للأعراض الكلية ، فيوجد فيه . فإن الإنسان موضوع لأعراض كثيرة : مثل الماشى وذى الرجلين ، والغراب للأسود .

- فقياس النوع إلى الجنس وإلى سائر الأمور بعد الشخصيات كقياس الشخص إلى النوع وسائر الأمور ؛ ولكن لقائل أن يقول : إن الحل الذى أوردتموه في الشك الذى ذكر فيه أن الكلى ، كما أنه متعلق بالجزئى ، كذلك الجزئى متعلق بالكلى ، بأن قلتم : إن الشخص غير الجزئى المضاف إلى الكلى ، من حيث المعنى ، فهو حل لا يفيد إذا أورد مثل ذلك الشك في النوع ؛ فإن النوع ليس كالشخص ، بل إنما هو مقول بالقياس إلى الجنس ؛ فلا يكون النوع نوعاً إلا بالقياس إلى الجنس ؛ اللهم إلا أن يعنوا بالنوع النوع السافل ، الذى نوعيته بالقياس إلى الأشخاص ؛ ثم يكون كلامكم مخصصاً بالمقايضة بين النوع الأخير وأجناسه ؛ ولا يتناول المقايضة التى بين نوع متوسط وجنس أعلى منه ؛ فيكون بياناً غير مستوعب ولا موضوعاً حيث يكون وصفه أولياً ؛ فلأنكم ، لاعتقالاتكم ، تجعلون نسبة ما هو نوع متوسط إلى ما هو جنس فوقه هذه النسبة .

فنقول : إننا لسنا ننظر في الإنسان أيضاً ، من حيث هو نوع مقول بالقياس إلى الجنس ، بل نظرنا الأول كان في المقايضة بين الكلى وما ليس بكلى ، ويشارك الكلى في المساهمة ، والكلى يقال عليه ؛ ونظرنا الآن إنما هو في أن الكلى الذى هو جنس من الكليين المشاركين المختلفين في العموم والخصوص ما حاله من الكلى المشارك له الأخص

(١) الذى : + هو س ، غ || (١ - ٢) النوع من الشخص : الشخص من النوع س ||
 (٤) كثيرة : ساقطة من عا || (٥٠) للأسود : الأسود د ، سا ، ع ، عا ، م || (٧) ولكن :
 لكن د ، س ، م ، ن ، د ، ع || (٩) إن الشخص : فإن الشخص د ، سا || (١٠) إذا أورد : إذا ورد سا ، د ||
 (١٢) بالنوع النوع : بالنوع عا ، م ، ع || كلامكم : كلامهم ع || (١٣) الأخير : الآخر ع ، م || (١٤) أعلى
 منه : أعلى ن || وصفه : وضعه س ، ع ، عا ، د ، ع ، ي || (١٥) لا محالة : ساقطة من س || (١٨) أن
 الكلى : الكلى د || (١٩) الكليين : الكليين ب || المشاركين : المشاركين د ، سا ، عا ، ن ، د ، المشاركين ب ||
 المختلفين في العموم والخصوص : ساقطة من عا || المختلفين : المختلفين ب .

منه الذى ليس بجنس ، فنحن تلك الحال . والإنسان الكلى ليس يحتاج ، فى أن يكون إنساناً كلياً ، إلى أن يكون فوقه شيء هو نوعه ، بل إلى أن يكون تحته شيء ؛ بل الحيوان الكلى لا يحتاج ، فى أن يكون حيواناً كلياً ، إلى أن يكون فوقه جسم كلى ، ولا ينمكس ؛ وإن كان الإنسان ، من حيث هو نوع ، محتاجاً إلى الجنس ، وكذلك الحيوان ، فلما ننظر الآن فى طبيعة الإنسان والحيوان ، من حيث هو نوع ، بل ننظر فى طبيعة النوع ، من حيث هو كلى فقط ، وليس النظر فى طبيعة النوع ، من حيث هو كلى ، هو النظر فى طبيعة النوع ، من حيث هو طبيعة النوع ، أو من حيث هو نوع .

واقائل أن يقول : إنكم قد جعلتم الجواهر العقلية متأخرة عن المحسوسات ، فيجب أن يكون العقل والبارى ، سبحانه ، متأخرين عن الأشخاص المحسوسة . فنقول فى جواب ذلك : أولاً أما البارى تعالى ، فيجب أن تعلم مما سلف أنه ليس داخلياً فى جنس الجواهر ، وأما ثانياً ، فإنه وإن كان النوع والجنس جواهر عقلية فليس كل العقليات هى أنواع وأجناس ، بل فى العقليات مفردات قائمة فى ذاتها لا تتعلق بموضوع يقال عليه أو فيه ؛ وهذه المفردات العقلية أولى بالجوهرية من كل شيء . أما من المفردات الجسمانية ، فلا أن تلك أسباب وجودها ، وأما من الكليات العقلية ، إن كان لها ، فلا أنها مفردات على النحو الذى أومأنا إليه ؛ وأما من الكليات الحسية الطبيعية ، فلا أنها أولى بالجوهرية مما هو أولى بالجوهرية منها ، أعنى المفردات الجسمانية .

وأما المقايمة التى تقدمت منها فلم تكن بين المحسوسات وهذه الجواهر العقلية ، بل بين الشخصيات والكليات ، وإن كان فى الجواهر العقلية كثرة شخصية تعمها نوعية ، ونوعية

(١) بجنس : ساقطة من ما || فنحن : فنحنها نج ، د ، م ، ن ؛ فنحنه ي || (٢) إنساناً : ساقطة من ي || تحته : تحت ب ، ما ، م || (٣) لا يحتاج : يحتاج د ، ع ، م || (٤) الآن : ساقطة من م || (٥) من حيث : ولا من حيث نج ، ما ، م ، ن || (٦) من حيث هو كلى ... : طبيعة النوع : ساقطة من م || (٩) العقل : ساقطة من ع || سبحانه : ساقطة من ما || (١٠) تعلم : تكون تعلم || الجواهر : الجوهر ع ، ه || (١١) النوع : للنوع ما ، م || فليس : فليست ه ، ي || (١٤) تلك : ساقطة من ن || العقليات : العقلية ما ، ه ، ي || كان : كانت ع ، ه || وجود (١٤ - ١٥) على النحو : وعلى النوع ع ، ي || (١٥) الحسية : الحيات ما || (١٦) أعنى : من نج ، ي .

تعمها جنسية ، فالمناسبة بينها هذه المناسبة . ويشبه أن يكون ذلك موجوداً في بعضها دون بعض . وكذلك الحال في البسائط التي لاجسوسة أيضاً ، فإن الصور الشخصية أقدم من الصور النوعية؛ مثلاً إن صورة هذا الماء وذلك الماء أقدم من صورة الماء المطلق.

وإذ قد فرغنا من المقاييس التي تجري بين هذه الجواهر عمقاً ، فلنتبر المقاييس

- التي تجري بينها عرضاً ، فنقول : إن الأشخاص الجزئية، وإن تفاضلت في أمور، فإنها،
من حيث هي أشخاص ، فإن ماهيتها لا تقدم لبعضها على بعض ؛ وكذلك حال نوعياتها،
فإنه ليس زيد أولى بأن يقال عليه طبيعة نوعه من شخص آخر، بل ربما كان أولى ببعض
الأعراض التي تعرض لجوهرية الشخصية ؛ مثلاً إذا كان أعلم منه فهو أولى بالعلم منه ؛
وكذلك ليس الإنسان النوعي في استحقاقه درجة الجوهرية النوعية واستحقاق حمل الجنس
عليه أولى من الفرس ، وإن كان باعتبار القياس إلى الشرف والفضيلة أولى منه . ولا
جواهر بعد الجواهر الأول في الحقيقة إلا أنواعها وأجناسها .

وأما الفصول فإنها من جهة تجري مجرى الأنواع؛ وقد علمت من هذا ما تعمد به ؛

ومن جهة أخرى ، فإن الفصول إما أن يعنى بها الصورة التي هي كالنطق ، وهذه غير
محمولة على زيد وعمرو ، وإن كانت جواهر ، ولا مقايضة بينها وبين الأشخاص والأنواع
في اعتبار العموم والخصوص ، بل باعتبار البساطة والتركيب . وهي جواهر صورية لها
فيما بين جزئياتها وكمالاتها هذه المقايضة بعينها ؛ وإذا نسبت إلى المركبات ، من حيث هي
بسائطها ، كانت أقدم قدمة المبدأ على ذى المبدأ . وهي بالقياس إلى جزئياتها أنواع
وأجناس ؛ فهي أيضاً أنواع الجواهر وأجناسها ، وإن كانت بالقياس إلى شيء آخر فصلاً .

وأما الفصول التي هي فصول منطقية حقيقية كالناطق ، فإن مثلها وإن كان لا يكون

- إلا جوهراً ، فإن معنى الجوهرية ، كما علمت ، غير مضمّن فيها بل معنى مثل هذا الفصل ،

(٢) للحوسة : للحوساتى || (٣) مثلاً : مثل ب ، د ، س || إن : ساقطة من م || وذلك الماء :

ساقطة من ع || (٦) ماهيتها : ماهياتهاى || (٧) بل : ساقطة من ي || (٨) أعلم منه : أعلم سا ||

بالعلم منه : بالعلم ن || (٩) ليس : ساقطة من ع ، ن || (١١) الأول في الحقيقة : ساقطة من ن ||

(١٣) الصورة : الصور سا ، ع ، ي || (١٧) قدمة المبدأ : قدمة المبادئ د ، ع ، م ، ن || ومى :

فهي ب || (١٩) مثلها : مثليها ، ع ، م ، ب ، ي || (٢٠) مثل : مثلهود .

وليكن الناطق ، أنه شيء ذو نطق ؛ ثم ليس يكون ذلك الشيء إلا جوهرًا ؛ أى لا يخلو من لزوم الجوهرية له ؛ وهذا أمر تحققت فيه سلف لك . فبالجملة ، إن الجواهر هى أشخاص الجواهر وأنواعها وأجناسها ؛ وفصولها فى عداد أجناسها وأنواعها على النحو الذى قيل .

فالفصول المجردة ، التى هى الصور إذا قيست إلى طبائع الأنواع المركبة منها ، كانت أولى بالجوهرية بسبيل القدمة ، ولم تكن أولى بالجوهرية بسبيل الكمال . وأما المنطقية من الفصول ، فإنها متأخرة فى الجوهرية من وجه آخر ؛ لأن الجوهرية لازمة لها لا داخلية فى مفهومها ؛ إذ قد علمت أن الناطق يجب أن لا يوجد جوهرًا أو حيوانًا ذا نطق ، بل شيئًا ذا نطق .

[الفصل الثالث]

[فصل (ج)]

فى رسوم الجواهر وخواصه

الجواهر كلها تشترك فى خاصية مساوية لها وهى أنها موجودة لافى موضوع ؛ والفصول المنطقية أيضا ، إذ كانت جواهر ، وإن كانت الأجناس والأنواع أولى بذلك ، من حيث علمت ، فإنها أيضا موجودة لافى موضوع ، إذ كانت تعطى شخصياتها أسماءها بحدودها . والتى تقال فى موضوع فربما وافقت فى الاسم فقط . وليس شيء من الجواهر فى موضوع ؛ ولا شيء مما هو فى موضوع فهو جوهر . وليس إذا كانت أجزاء الجواهر

- (١) وليكن : ولكن ع ، م ، ن ، ي || أنه : لأنه نج ؛ هو أنه ع ، ه ، ي || شيء ذو نطق : ساقطة من س ||
 (٥) فالفصول : والفصول سا ، عا ، ي || الصور : الصورة د ؛ التى الصور عا || منها : عنها عا ، ه ، ي ||
 (٦) بالجوهرية : ساقطة من سا || القدمة : التقدمة ي || أول : ساقطة من د || (٨) مفهومها : مفهوماتها سا ، م ، ن ، ي ؛ مقوماتها ع || إذ : وإذ ع || (٨ — ٩) بل شيئًا ذا نطق : ساقطة من سا ||
 (١٣) الجواهر : والجواهرى || تشترك : ساقطة من س || (١٤) أيضا : ساقطة من عا || إذ : إذاس ، سا ، ن ، ه ، ي || (١٥) إذ : إذى || أسماءها : أسماءها س ، ع ، ه ؛ أسمائها ن || (١٦) فقط : ساقطة من د ||
 (١٦ — ١٧) فقط . . . جوهر : ساقطة من عا || (١٧) وليس : وليست ه .

في الكلّات التي هي المركبات ، وجزئياتها في الكليات ، يجب من ذلك أن تكون في موضوع ؛ فقد علمت أن الوجود في الموضوع بخلاف وجود الأجزاء في الكلّات والجزئيات في الكليات .

فلا تلتفت إلى ما يقال إن الصور والفصول غير المنطقية إنما هي من مقولة الجوهر بحسب اعتبار كونها جزءاً للجوهر، وإنما بالقياس إلى موادها أعراض ومن مقولة الكيف ؛ فقد علمت أنه لا يقع شيء في مقولتين بالذات ؛ وعلمت أن هذه أيضاً ليست بالقياس إلى موادها بأعراض ؛ وأن الكيفية تقال عليها وعلى معنى المقولة باشتراك الاسم ، لا كقول الجذّيس ، فالجواهر الحقيقية والفصول المنطقية تشترك في هذه الخاصية ؛ إذ هي أيضاً جواهر.

والفصول المنطقية تشارك الجواهر الثانية في أنها مقولة بالقياس إلى أشخاص الجواهر قول المقول على موضوع . فهذه الخاصية ، أعنى الكون لا في الموضوع ، إما بالقياس إلى الجوهر المطابق ، لخاصية مساوية منعكسة ؛ وإما بالقياس إلى الجواهر الحقيقية ، التي هي الأشخاص والأنواع والأجناس ، فإنها أعم .

وهنا خواص أخر منها ما يرى في المشهور أنه خاصة لكل جوهر ؛ وليس كذلك ؛ بل لبعض الجواهر . فهي من الخواص التي تخص المخصوص ولا تعمه . وهذه الخاصية هي أن الجوهر مقصود إليه بالإشارة ؛ فإن الإشارة هي دلالة حسية أو عقلية إلى شيء بعينه لا يشترك فيها شيء غيره ، لو كان من نوعه . والأعراض لا تعرض لها هذه الإشارة إلا بالعرض ؛ لأنها إنما تصير متميزة متكررة بالجواهر التي لها ؛ وكل واحد منها يصير واحداً متعيناً لتعين موضوعه . فالإشارة الحسية المعينة للموضوع إنما تتناول الجواهر ذوات التميز بالتمييز .

(٢) الوجود : الموجود || (٣) والجزئيات في الكليات : ساقطة من ه || (٤) فلا : ولاى || يقال : + من نج ، د ، سا ، م || غير : الفريد ، سا ، ع ، ع ، م ، ن || (٥) بحسب : حسب ع || (٧) الكيفية : الكيف س ، ي ؛ + قدى || (٨) تشترك ... المنطقية : ساقطة من ع ، ع || (٩ - ١٠) إلى أشخاص ... أما بالقياس : ساقطة من ن || (١٠) الخاصية : الخاصة د ، م || الموضوع : موضوع س ، ع ، ع ، ع ، ن ، ه ، ي || (١١) لخاصية : لخاصة س || (١٣) أخر : أخرى ه || في المشهور : ساقطة من س || خاصة : خاصة ه || (١٤) المخصوص : المحسوس هاشى || وهذه : وهى س || (١٥) الجوهر : الجواهر سا ، م || هي دلالة : وهى دلالة س || (١٦) فيها : فيه ي || لو : ولو سا ، ن ، ي || (١٨) للوضع : للوضع هاشى ه .

وأما الإشارة المشهورة بأنها عقلية ، فإنها تتناول الأعراض أيضا . ولكن إذا تناولتها من حيث معانيها ، لم تكن الإشارة التي سميناهم ، لأن معانيها صالحة للشركة ؛ وإذا تناولتها وهي بحيث لا تشترك فيها ، وهذا هو الذي يجب أن يخص باسم الإشارة ، فلا يمكن العقل ذلك ، إلا وقد خصصها بموضوعات عقلية مختلفة تكثرت بها الأعراض . وهي متكررة بذواتها قبل تكرار تلك الأعراض ؛ أو متكررة لأسباب كثرتها قبل تكرار تلك الأعراض ، كمواد لها إليها نسبة ما ، على ما ستعلمه في موضعه ؛ فتكون الإشارة العقلية بهذا المعنى لا تتناول أيضا الأعراض العقلية ، إن كانت موجودة ، تناولاً بالقصد الأول . فالمقصود إليه بالإشارة ، أى بالقصد الأول بالإشارة ، هو الجواهر دون الأعراض .

ولا مناقشة في أن تجعل الإشارة المذكورة حسيّة ؛ فتكون إلى الجواهر الحسية فقط ؛ أو تجعل أعم منها لتشمل على الإشارتين ، وإن لم يكن ذلك بالتواطؤ ؛ فإن كثيرا من الرسوم والحدود المذكورة لهذه الأشياء سبيلها هذه السبيل ؛ لكن هذه خاصية الجواهر الأولى دون الثانية ؛ فإنه لا إشارة إلى الكليات إذ لا تميز فيها .

ولا تظن أنك إذا أشرت إلى زيد فقد أشرت إلى الإنسان ؛ ففرق بين الإنسان وزيد ، وإن كان الإنسان محمولا على زيد . ولولا الفرق لكافأ أبدا محمولا على زيد فقط ، وكان كل إنسان زيدا . نعم الإنسان وسائر الكليات لا تدل على مشار إليه ، بل على أى واحد اتفق من المشار إليه ؛ ففها ، أى من الجواهر الثانية ، ما يعطيها معنى أنية تنفريز به ، كالنواحيات ؛ ومنها ما لا يعطيها أنية تنفريز بها ، كالجواهر الذى هو جنس الأجاس ؛ إلا أن يحتمل الانفراز ، ليس بالقياس إلى المشارك في الجنس ، بل بالقياس إلى الوجود .

(١) بأنها : أنها د ، ن || (٣) وهي : وهو ع || العقل : للعقل ع || (٥) أو متكررة . . . الأعراض : ساقطة من س || كزاد : لمواد س || (٦) متعلمة : متعلم س ، ع ، م ، ي || (٧) إن كانت : وإن كانت س || (٨) أى بالقصد الأول بالإشارة : ساقطة من د ، ن || (٩) فلا : أولاب ، س || (١٢) فانه لا إشارة : فان الإشارة م || تميز : تميز س || (١٣) إذا : اذ د ، س ، س ، ع ، ع ، ع ، م || (١٥) على مشار : على أى أحد اتفق من المشار || (١٦ - ١٥) بل على أى واحد اتفق من المشار إليه : ساقطة من د ، ع ، ع ، م || (١٦) أى من الجواهر الثانية : ساقطة من ب ، د ، س ، ع ، د ، ع ، م || تنفريز : تنفريز د ، م ، ن ، ه || به : بها ب ، د ، ع || (١٧) أنية تنفريز بها : ساقطة من ب ، س ، ع ، م || كالجواهر : عن الجواهر س ، م || (١٨) بل بالقياس : بل في القياس د || الجواهر : ساقطة من ع .

وهذه الجواهر الثمانية ، إذا أفادت أنية ، أفادتها أنية ذاتية ، وهو إفراز جملة بالذات غير معتبر أنها تحت عام يعمها ، أو ليس ؛ فإنيك ليست تلك الأنية أنية الفصل ، فإن إفراز أنية الفصل إفراز تحت الجنس ، وهذا الطريق من الإفراز لا يقال على النوع إلا بالعرض من وجه ما ، كما قد علمت ؛ أعني بقولى بالعرض ، ما لا يكون للشيء أولاً بل بسبب غيره ، وليست أعني بقولى بالعرض أن طبيعته لا تفرز بالحقيقة ، بل الإنسانية تفرز ، ولكن إنما تفرز لأن فيها مفرزاً هو الأول فيه .

فالجواهر الكلية تدل على أى من وجهين : أحدهما أنها لا تدل على هذا المشار إليه بعينه ، بل على أى واحد كان ؛ والثانى أنها تفرز إفرازاً جوهرياً .

فهذه الخاصية المنسوبة إلى الإشارة خاصة للجوهر على سبيل أنها لا توجد إلا في الجوهر ، وإن كانت لا توجد لجميع الجواهر ؛ فيكون وجه تخصيصها : ١٠ بر بأن يقال إن الجوهر من المقولات هي المقولة التي توجد في الأمور التي يشتمل عليها هذا الشرط ، كما يقال الكعبة خاصة لمكة لا على أن جميع أجزائها الكعبة ، بل على أن بعض أجزائها الكعبة ؛ ولا كذلك المدينة .

والجوهر خاصة تعم جميع أنواعه ، لكن ليست خاصة للجوهر بالقياس إلى كل عرض بل بالقياس إلى بعض الأعراض ؛ وهو أنه لا ضد له إذ كان لا موضوع له . ١٥

والضد الذي الكلام فيه ههنا فهو أمر مشترك لما هو ضده في الموضوع ، وهما ذاتان يتعاقبان عليه ويستحيل اجتماعهما فيه . وأما إن عني بالضد كل مشترك في محل ،

(١) . أفادتها أنية : ساقطة من س ، م || وهو : وهي س ؛ هي د ؛ وهذاى || بالذات : الذات م ||
(٢) أوليس : أوليست د ، سا ، م ؛ فامش ه || تلك الأنية أنية الفصل : أنية ع || (٣) إفراز تحت : إفراز تحت ب ، س || (٤) قد علمت : علمت س || للشيء : الشيء ع ؛ + له ع ؛ ع ، م ||
(٦) إنما : إن س || فيه : في ذلك د ، ن || (٨) أنها : أنه ع || (٩) الجوهر : الجواهر سا ||
إلا في : في غير ع ، ه ، ي || في الجوهر : في الجواهر د ، سا || (١٠) جميع الجواهر : جميع الجوهر د ، ع ، ع ، م ، ن || بأن : أن ع || (١١) هي المقولة : هو المقولة سا ، ن ، ه ، ي || يقال : + إن نج ، س || (١٢) خاصة : خاصة ي || لمكة : بمكة د ، سا ، ن ، ي || الكعبة خاصة لمكة : بلد مكة خاصة الكعبة ع || أجزائها : أجزائه م || بعض أجزائها : بعضان || بل . . . الكعبة : ساقطة من س .

كان مَادَّة أو موضوعاً ، كان القول في هذا الباب قولاً آخر ، ولم يبعد أن يكون للجواهر الصورية ضد .

وليس على المنطق أن يحاول إبانة هذه الأشياء بالتحقيق ، فلن يفى بها وسعه ، بل أكثر ما يحتمله ، هو أن يعرف ذلك بالاستقراء أو بحجج مأخوذة من المشهورات ، وأن تُزال عنه شكوك تعرض له من أمثلة مستقرة تفهمه أن ما اختلج في صدره أو ألقي إليه من الشكوك كاذب ، وإن كان زوالها لا يوجب اعتقاده أن هذا صادق .

والاستقراء يبين أنه لا ضد للإنسان والفرس . وأما الجسم الحار والجسم البارد فليس يتضادان بذاتيهما ، بل بالعرض ، إذ المتضادان فيهما هما الحرارة والبرودة .

وهذه الخاصية تشاركها فيها مقولات أخرى ، فإنه لا ضد أيضاً للكيفية . فإن تشكك متشكك وأورد الصغير والكبير مناقضة لهذا الرأي ، فولى أن يحل ذلك ويبطل ، فعليه أن يتأمل ليعلم أن الأربعة والثلاثة والخمسة ليس لها أضداد ، إذ ليس شيء من العدد أولى بأن يجعل في غاية المخالفة لها فيكون ضداً ، إلا وهناك ما هو أبعد وأشد مخالفة منه . فإذا علم أن لا ضد للثلاثة ولا للأربعة بهذا القدر من البيان ، وجد للجواهر مشاركاً في أنه لا ضد له من الكمية ، وهو أنواع ذكرناها ، وإن كان مثلاً من الكمية ما له ضد ، وهو الكثرة والقلّة ، إن كانتا كيتين وكانتا متضادتين . وإذا الاعتراض يرتفع مع تسليم وجود التضاد في الكبير والصغير والكثرة والقلّة ، فلا فائدة ههنا في الاشتغال ببيان أن الكثرة والقلّة والكبر والصغر ليست كميات ولا متضادات أيضاً .

ثم الكمية ، وإن شاركت الجوهر في هذا ، فإن أنواعاً من المقولات الأخرى لا تشاركه ، فإن أكثر الكيفية لها أضداد ، وإن كان بعضها أيضاً لا ضد له .

(٣) بها : بهى || (٤) هو : + فى عا || أربحجج : وجميع سا ، عا ، ن ، ه ، ي ||
 (٨) فيما : منها عا || (٩) فانه : فانها || (١٣) للأربعة : الأربعة سا ، عا || بهذا :
 فى هذا سا || لומר : الجوهر عا ، الجوهر ع ، م || (١٥) الاعتراض : الرض عا ، م ، ي ||
 يرتفع : لا يرتفع ي || (١٦) بيان : ساقطة من س || (١٧) الكبير والصغر : الكبير والصغير || ليست :
 ساقطة من س || (١٩) الكيفية : الكميات ي || بعضها : بعضها س .

وتتبع هذه الخاصة خاصة أخرى ؛ وهي أن الجوهر أيضا لا يقبل الأشد والأضعف ؛ فإن المشتد يشتد عن حالة هي ضد الحالة التي يشتد إليها ؛ فلا يزال يخرج عن حالة الضعف يسيراً يسيراً متوجهاً إلى حالة القوة ، أو عن حالة القوة متوجهاً إلى حالة الضعف ؛ والحالتان متقابلتان متضادتان لا تجتمعان . فإن كانتا أعراضاً كان الاشتداد والضعف في الأعراض ، وهذا مما يكون ؛ وإن كانتا جواهر كان في الجوهر تضاد ، وقد منع ذلك .

فلذا وضعت الخاصة التي قبل هذه وضعاً مطلقاً صارت هذه الخاصة موضوعة أيضاً ، فإن الاشتداد والتنقص ينتهي مع انتفاء التضاد .

ثم الضرب من التضاد الذي لم يشتد في رفعه عز الجواهر ، فذلك مما لا يحتمل المصير من بعضها إلى بعض على سبيل الاشتداد والتضعف ؛ فليس كل الأضداد يكون الانتقال من بعضها إلى بعض على هذا السبيل ؛ بل ربما كان دفعة . بل رفع قبول التضاد يرفع التنقص والاشتداد ؛ ووضعه لا يوجهه ولا يضعه .

وقد ظن ظان أن الاشتداد والتنقص قد يكونان فيهما بين الأضداد ؛ ومثال ذلك أن الصحة لا تضاد الحسن ولا ضده ؛ وربما كان حسن أكثر من صحة . ولا ينبغي أن تلتفت إلى ذلك ؛ فإن الذي ذهب هذا الظان إليه هو نوع من اعتبار الزيادة والنقصان غير الذي ذهبنا إليه ههنا . وكما أن الجوهر لا يقبل الاشتداد والتنقص على سبيل الحركة ، كذلك لا يكون منه ما هو أشد وما هو أضعف . لست أعني بالمقايسة التي تجري بالأولى والأخرى وعمقاً ؛ فإن الجواهر قد قيل إن بعضها أولى بالجوهريّة من وجه ؛ ولكن أعني بحسب المقايسة التي تخصّه من طبيعة واحدة ، وحرّة واحدة ؛ فليس شيء من أشخاص الناس في أنه إنسان ،

- (١) الخلاصة : الخاصة ع ، عا || خاصة : خاصة ع ، عا || الجوهر : الجواهر سا || لا يقبل : ساقطة من سا ||
 (٢) هي ضد : وهي ضد س || (٤) متقابلتان : ساقطة من ع || (٥) في الجوهر + :
 أيضا ه ، ي || (٦) وضعت : كانت ع || هذه : هذا ه || (٧) التنقص : النقص سا ؛
 الضعف م || (٨) عا : فيا ب ، عا || لا يحتمل : يحتمل نج ، د || (٩) سبيل : ساقطة من ع ||
 التضعف : الضعف س ؛ التضعيف ع || (١٠) هذا : هذه ي ؛ ساقطة من د || التنقص :
 النقص د ، م || (١١) لا يوجهه ولا يضعه : لا يوجه ولا يضعف م || يوجهه : +
 ولا يرفعه ي || يضعه : يضعفه عا || (١٢) قد يكون : ساقطة من س ؛ يكون د ، عا ، م ، ن ||
 (١٤) فإن الذي : فالذي م || الظان : الظن م || (١٦) وما : ومنه ن || (١٧) وجه : بعض س ||
 ولكن : ولست عا || أعني : + ذلك ع ، ه ، ي .

الذى هو جوهره ، بأشد من شخص آخر ؛ كما أنه قد يكون بياض في أنه بياض أشد من بياض آخر ؛ ولا أيضا شخص لإنسان بأشد من شخص فريس في أنه فريس ؛ كما يتوهم أن بياضا أشد في بياضيه من سواد في سواديه وحرارة في حراريتها أشد من برودتها . وكذلك حال الأنواع التي في درجة واحدة ؛ فإنها ليس بعضها أشد في بابه من الآخر ، إذ فرضنا أن الأجناس إنما تحمل عليها بالسوية ؛ ومع ذلك فإن الجواهر الأول ، وإن كانت أولى بالجوهرية من الثواني ، فليست أشد في الجوهرية .

والأولى غير الأشد ؛ فإن الأولى يتعلق بوجود الجوهرية ؛ والأشد يتعلق بماهية الجوهرية . والكلم أيضا يشارك الجوهر في هذا كما نرى بعد .

وقد يعتقد في ظاهر الأمر أن أخص الخواص بالجوهر أن ماهيته ماهية إذا تشخصت وضعت الأضداد ؛ فكان الجوهر ما الواحد بعينه منه ، لا الكلى منه ، قد يقبل الأضداد لتغيره في نفسه ؛ أما الجوهر الكلى فلا يقبل الأضداد ؛ لأن الكلى يشمل على كل شخص ؛ ولا يصدق أن كل شخص أسود وأن كل شخص أبيض .

فإن ظن أن العرض الكلى يقبل الضدين أيضا كاللون يكون بياضا وسوادا ، فليطل ظنه بأنه ليس اللون الذى هو الأسود قابلا للون الأبيض بأن يسلخ السواد عن اللون ويقشاه البياض ؛ بل إنما يقال في اللون المطلق إنه يقبل الضدين بمعنى أنه بعض وبعض ؛ أو بأن تفرز الطبيعة اللونية مجردة في الوهم فتقبل في الوهم أى الفصيلين شئت ؛ وليس كلامنا في مثل ذلك ، بل كلامنا في القبول الذى في الوجود وفي القبول الذى يكون لقابل واحد ؛ ولو كان اللون الكلى يقبلها ، لكان كل لون سوادا وكان كل لون بياضا . ولو كانت طبيعة اللون

(١) جوهره : جوهرية ب ؛ جوهر ع || بأشد : ساقطة من ب || من شخص : من بعض من
 كما أنه : كما د ، ع ، م || (٢) أنه فريس : أنه شخص فريس ه || (٣) بياضيه : + أشد ب ، ع ||
 سواد : السواد ه || (٥) الأول : الأولى || وإن : فإن ن || (٨) الكم : الكمية ع || الجوهر :
 الجوهرية م || (١٠) الأضداد : للأضداد د ، ع ، م || فكان الجوهر : مكان الجواهر م || منه قد :
 ساقطة من ن || قد : فقد د ، م || (١١-١٢) شخص ولا : شخص أسود ولا سا || (١٢) وأن :
 ولا أن ه ، م || (١٣) فإن : فإذا س ، ع || أيضا : ساقطة من ع || (١٤) السواد : ساقطة من س ||
 (١٥) بعض وبعض : بعض من بعض م ؛ بعض أو بعض ي || (١٦) مثل : ساقطة من س ||
 (١٧) الذى : الذى القبول : ساقطة من د ، س ، ن || (١٨) يقبلها : يقبلها ي || لو كانت :
 لو كان ن ، ه ، م ، ي .

المجردة تقبل ذلك لما كانت سوداء وبياضاً ، بل مسودة ومبيضة ، فلم يكن لوناً ما سوداء ولون ما بياضاً ، ولكانا على التعاقب لامعاً .

وهذه الخاصية لا تتم كل جوهر ، فما كل جوهر يقابل الأضداد ؛ فإن الجواهر العقلية البسيطة قد لا تتغير البتة ؛ وما لا يتغير البتة فلا يقبل الأضداد ؛ بل إنما تقبلها الجواهر المتغيرة والجواهر الجسمانية المركبة من هيولى وصورة ؛ ولا كل المركبات الجسمانية ؛ فإن كثيراً من الأجسام السماوية لا تقبل الأضداد ؛ وإنما يقبل ذلك بعض الجواهر الجسمانية .

وهذه الخاصية تساوى ذلك البعض ، وهى خاصة لا لجزئيات ذلك البعض فقط ؛ بل لجميعه ؛ فإن كلياتها أيضاً يحمل عليها أن الواحد منها بالعدد يقبل كذا وكذا ؛ وأنه وإن لم يقبل ذلك كليته بكليته ، فإن كليته موصوفة بأن الواحد منها بالعدد يقبل ذلك . والأشخاص ١٠ فإن الواحد منها يقبل .

فإن قال قائل : إنك إن جعلت هذه الخاصية بحيث تصح للكليات ، لم تصح للجزئيات ؛ فإن زيداً ليس يقال عليه إن الواحد منه بالعدد يقبل المتضادات ؛ فالجواب أن هذا حق صحيح وأن هذه الخاصية فى النظر الأول لطبيعة الجوهر الجسمانى المذكور منظوراً إلى ماهيتها ؛ فمنها كلى ومنها جزئى ؛ وتلحق هذه الخاصية والكلية ؛ بسبب أنها تلحق الطبيعة وتلحق المقولة لحوقاً على الوجه الذى قيل فى بعض الخواص التى تخص ولا تتم موضوعات الخصوص .

ولكن قد يظن أن من الأعراض ما سيبله هذه السبيل ؛ وذلك لأن القول قد يكون صادقاً وقد يكون كاذباً ؛ والظن قد يكون صادقاً ثم يصير كاذباً ؛ والسطح يكون أبيض ثم يسود .

٢٠

(١) لما كانت : لكانت ي ؛ ما كانت ع || (٢) ولكانا : ولكن كانا س ، ه ؛ ولكن نج ؛ ولو كان ع ؛ ولكان م || (٣) وما لا يتغير البتة : ساقطة من ع || (٦) السماوية : الدائمة ب ، م || (٨) الخاصية : الخاصة سا ، م ، ي || خاصة : خاصة ع || (٩) منها : منه د ، سا ، م || وأنه : فانه د ، ن || (١٠) منها : منه د ، سا ، م || إنك : ساقطة من ع || (١٥) الخاصية : الخاصة ي || الكلية : الكلى د ، م ، ن ، ي ؛ والكلى سا || (١٨) هذه : هذا سا ، ع || (١٩) السطح : + قد د ، س ، ن || (١٩ - ٢٠) أبيض ثم يسود : أسود ثم يبيض ع .

وكشف هذه الشبهة : أما في القول ، فالقول لا يبقى بعينه للصدق والكذب ؛ فالواحد منه بالعدد ليس قابلاً للصدق والكذب ؛ وأما الظن فإنه يبقى فيكون موضعاً لهذه الشبهة . فالجواب المشهور عن هذه الشبهة عام في القول والظن ؛ وهو أن القول والظن لم يتغير من حالهما شيء ؛ لكن التغير من حال إلى حال إنما عرض للأمر المحدث سنه أو المظنون به ؛ وكانت الأضداد متعاقبة على ذلك الأمر دون القول والظن .

لكن هذا الجواب على هذا الوجه غير سديد ؛ فإنه ليس إذا كان الأمر يستحيل ؛ يجب أن يكون الظن لا يستحيل ؛ فإن الأمر يستحيل استحالة توجب في الظن استحالة وذلك أن الأمر يستحيل في أنه كان موجوداً ؛ وكان الظن فيه صادقاً أنه موجود ؛ فإذا صار معدوماً وبقي الظن بوجوده ؛ فإن الظن أيضاً يستحيل حين يكذب ذلك الظن الباقي فيه بعد أن كان صادقاً . فهذا الحل إنما يثبت استحالة أخرى ؛ وليس يتعرض لأن ينفي الاستحالة الأولى ؛ وذلك لأنه يُثبت للأمر استحالة في وجوده وعدمه ؛ وكلامنا في استحالة الصدق والكذب .

ومعلوم أن لكون الظن صادقاً معنى في الظن ، وإن كان إضافياً ؛ وهذا المعنى قد زال ، لا عن الأمر وحده ، بل عن الظن ؛ فإن هذا الوصف ، وهو أنه صادق ، أى مطابق للوجود ، كان للظن لا للأمر ؛ وإذا زال ، وإنما زال عما كان فيه ؛ وليس كل وصف يتغير على الشيء يجب أن يكون متقررّاً ثابتاً ، بل المضاف أيضاً من جملة الأوصاف والأعراض التي تلحق الأشياء كما يقرون به .

ولا مانع أن يكون تغير أمرٍ هو سبب تغير أمرٍ آخر ، كأقول الشمس وغيبتها ؛ فإن ذلك سبب لتغير حال الأرض والهواء ؛ وكل واحد تغير في نفسه .

(١) وكشف ، فكشف د ، ن || أما : ساقطة من سا || (٢) منه : ساقطة من د || فيكون : ساقطة من سا || (٣) أو المظنون : والمظنون سا ، ه ، ي || به : فيه ه ، ي || (٤) فإن الأمر : فإن الظن س || (٥) ذلك أن : ذلك لأن ع ؛ ذلك سا || (٦) فاذ : فإن ي ؛ فاذا د ، ع ، م ، ن || وبقي : بقى سا || ذلك : ساقطة من د ، ع ، م ، ن || (٧) وليس : وليس د ، ع ، م || يتعرض لأن ينفي : ينفي عا || (٨) لأنه : + إنما ع ، ه ، ي ؛ + لا سا || وعدمه : + فقط نج ، ع ، ه ، ي || (٩) لكون : يكون د ، ن || زال : زاله د ، م || (١٠) أى : له سا || (١١) للوجود : للوجود م || للظن : الظن م || وإذا : وإذا ي || (١٢) أيضاً : ساقطة من عا || جملة : ساقطة من عا || (١٣) كما : بل س ؛ + قد ، ع ، ي .

وليس إذا كان الأمر قد استحال ، يجب أن لا يكون الظن قد استحال باستحالة أخرى تابعة لاستحالة الأمر ؛ لكن إذا قيل إن الجواهر تقبل الأضداد بأن تستحيل في أنفسها في معانٍ غير مضافة استحالة أولية ، أى استحالة ليست تتبع استحالة شيء آخر على سبيل المضاف فقط ، لم يوجد الظن بهذه الصفة ، وانجلت الشبهة .

- و أما السطح ، فإنه أيضاً ليس يستحيل بتغير له في نفسه ؛ بل لأن لموضوعه تغيراً به .
 ٥ فإن استقصينا وعيننا بقولنا بتغيره في نفسه أنه يكون مستغنياً بذاته وحده في أن يكون موضوعاً للأضداد يتغير بها بنفسه ، لا يحتاج في ذلك إلى ما يقيمه ويعرضه لذلك التغير ، نخرج السطح والظن والقول عن أن يشاركه بوجه من الوجوه .

- و أما المناقشة في أن الأعراض بأنفسها لا تحمل الأعراض ؛ وأنها لن تزول عنها أعراض تعقبها أعراض إضافية وقارة زوالاً وعروضاً أولياً ، يكون ذلك للجواهر بتوسطها ، فذلك شيء لا أرى للنضيف أن يركبه ، وأنه وإن كان الجوهر سبباً لوجود العرض ، فليس يجب أن يكون مانعاً أن تكون أمور تعرض للعرض وتلزمه وتلحقه لحوقاً أولاً ثم تلحق الجوهر بتوسطه ؛ وإن كان اللحق موجوداً معه في الجوهر ومحتاجاً معه إليه ؛ كما ليس مانعاً أن تكون له أنواع أيضاً وأجناس تقال عليه . وأما تحقيق ذلك فستجده في العلوم .

- فلنجمع الآن مساعدين على أن العرض لا يقبل بمفرد ذاته وبتغير نفسه شيئاً من الأضداد ؛
 ١٥ بل إما أن يتغير في أمرٍ مضاف ، ليس تغيراً في نفسه ، أى في هيئة قارة في ذاته ؛ أو يتغير بتغير ما هو فيه ؛ وبالجمله فإن العرض ليس له تغير يختص بنفسه ؛ بل إنما له تغير مضاف أو تغير تابع .

- (٢) الأمر : الكون ع || الجواهر : الجوهر س ، ع ، ع || تقبل : + أن تكون س ||
 (٣) في أقسامها : ساقطة من ع || معان : معاني ب || ليست : ليس د ، ع ، م ||
 (٦) بقولنا : ساقطة من س || أنه : أن د || (٨) والظن : فالظن د || (١٠) تعقبها أعراض : ساقطة من د || (١١) شيء : أمر ه || وأنه : ساقطة من ع ، ع ، م || وإن : إن س ||
 لوجود : ساقطة من س || (١٢) مانعاً : + من س || (١٣) بتوسطه : بتوسط د ، ع ، م ||
 اللحق : اللحق ي || (١٤) له : + أو للعرض ع || (١٥) بمفرد ذاته : بمفرداته م ||
 قسه : بنفسه ي || من : عن د || (١٦) إما : + لها س || مضاف : + أو أمر تابع س ||
 أى : أوعا || (١٦ — ١٧) أو يتغير بتغير ما هو فيه : ساقطة من س ، م || (١٧) فإن العرض : ساقطة من د ، س ، ع ، ع ، م ، ن || له : ساقطة من س ، م || (١٨) تابع : تابع د ، م .

[الفصل الرابع]

فصل (د)

في ابتداء القول في الكمية

وقد جرت المادة أن تذكر الكمية عقيب الفراغ من القول في الجوهر لمعانٍ داعية إليه ؛ منها ما ذكر من مشاركات وقعت في الخواص بين الجوهر والكمية أوجت إلى ذكر الكمية في الجوهر دون الكيفية والمضاف . وأما الستة الأخر فإنها تابعة لهذه الأربع كما تعلم بعد . ومنها أن الكمية أعم وجوداً من الكيفية وأصح وجوداً من المضاف . أما أعم وجوداً من الكيفية ، فلأن العدد من الكمية ، وليس مقصوداً في وجوده على الأمور المقارنه للحركة والمادة دون المفارقة التي لا تقبل كيفية ولا شيئاً غريباً عن جوهرها . وأما أصح وجوداً من المضاف ، فلأن المضاف غير متقرر في ذات موضوعه تقرر الكمية . وأيضاً فإن الكمية المتصلة توجد في جميع الأجسام الطبيعية من غير اختلاف ؛ والكيفيات تختلف فيها . والكمية إذا شاركت الكيفية في الجواهر فإنها تلزم أول جوهر منها وهو الجسم ؛ والكيفيات تلزم الجواهر النوعية السافلة أو المتوسطة بعد الجسمية . وقد يمكن أن يقال في هذه أشياء أخرى . ويمكن أن تطلب للكمية خواص تفضل بها على الكيفية ؛ لكنها لا تؤثر أن نشغل بأمثال هذه المباحث إلا اشتغالا دون الوسط .

وأول ما يجب أن نبحث عنه من حال الكمية ، إن أمكن وكان البحث يحتمله ، هو أنها جوهر أو عرض . فإن كانت الكمية هي الجسمية التي تقارن المادة فتقوم الجسم جسماً ؛ فبالحرى أن تكون صورة مقومة للجواهر . والصورة جوهر ؛ فالكمية إذن جوهر .

(٣) في : مع س || (٤) أن : بأن س ، ما ، ع ، ه ، ي || الجوهر : الجواهر سا || (٥) إليه : إليها ، ي ؛ ساقطة من ع || ذكر من : ذكر في ع || أوجت : أنجرت ع || (٦) إلى ذكر : إلى ذلك د || الستة : الست ي ؛ ساقطة من ع || (٧) تعلم : ستعلم نج ، ه ، ي || (٩) المقارنة : المقارنة ع ، ع || (١٠) متقرر : مقرر ، ع ، م || (١١) فيها : فيه ي || (١٣) الجسمية : الخمسة د ، م || هذه : هذا سا ، ه ، ي || (١٤) للكمية : . . . على الكيفية : كذا في هامش ب تصحيحاً عن خط المصنف ؛ وفي سائر النسخ : للكيفية . . . على الكمية ؛ مع ملاحظة سقوط كلمة " على " من د ، م || لكنا : ولكنا سا || (١٥) إلا : ساقطة من ع || (١٦) حال : ساقطة من ن || أمكن : + هذاع || البحث : هذا البحث ه ، ي || (١٧) أو عرض : وعرض د || (١٨) إذن : ساقطة من د .

فنعول: إن تحقيق هذه الأشياء مما لا يكلفه المنطق ، بل يجب أن يأخذ المنطق ما نقوله
أخذاً ، ويكون بيانه له في صناعة أخرى ، فنقول : يجب أن تعلم أن كل جسم فهو متناهٍ ؛
ولكن حد الجسم ، من حيث هو جسم ، غير حد الجسم والمتناهي ، من حيث هو متناهٍ ؛
والمتناهي يلزم كل جسم بعد ما تقوم حد الجسمية جسماً ؛ ولذلك قد يعقل الجسم جسماً
ولا يعقل تناهيه ، ما لم يوضع ببرهانٍ إيضاح العوارض المطلوبة للموضوعات بالبراهين المبينة
إياها . فالتناهي ليس داخلياً في ماهية الجسم . فالسطح ليس جزءاً للجسم .

ومع ذلك فإنه وإن كان كل جسم متنادياً ، فإن الأبعاد ليست بواجب حصولها في الجسم
بالفعل ؛ فإن الكرة ، من حيث هي كرة ، جسم ، وليس يحيط بها إلا نهاية واحدة ؛ وليس يفرض
فيها أبعاد بالفعل متميزة . بل الجسم إنما هو جسم لأنه من شأنه وفي طباعه بحيث يمكن أن
يفرض فيه ثلاثة أبعاد فيه على الإطلاق متقاطعة على حد واحد مشترك تقاطعاً على قوائم .
وهذه صورة الجسمية .

فالشئ الذي يمكنك أن تفرض فيه بعداً ، ثم بعداً آخر متقاطعاً على قائمة ، ثم ثالثاً يتقاطع
الأولين على التقاطع الأول على قوائم ، فهو الجسم . ثم إذا اختلف الجسمان بأن أحدهما يقبل
أحد الأبعاد أو اثنين منها أو ثلاثتها أكبر أو أصغر من الأبعاد التي في الجسم الآخر ، فإنه
لا يخالفه في أنه يقبل ثلاثة أبعاد على الإطلاق البتة ، ويخالفه فيما يقبل من الأبعاد على ما ذكر .
فهو من حيث يقبل ثلاثة أبعاد جسم على الإطلاق ، ومن حيث يقبل ثلاثة أبعاد بعينها
أو ثلاثة هي موجودة فيه بالفعل ، إن أمكن ، فهو بحيث يقدر ، وذلك له من حيث أنه

- (١) يكلفه : يكلفه ي || (٢) ويكون . . . أخرى : ساقطة من سا || له : ساقطة من م ، ي ||
فنعول : ساقطة من ع || فهو : ساقطة من سا || (٤) والتناهي : والمتناهي م || جما :
ساقطة من د || (٥ — ٤) الجسم جسم ولا يعقل : ساقطة من ع || (٥) برهان : برهان ب ، س ، ع ||
(٦) ليس : ساقطة من س || للجسم : الجسم ي || (٨) وليس : ساقطة من د || يفرض :
يفترض ع || (٩) الجسم : بالجسم سا || لأنه من شأنه : ساقطة من ع || من شأنه : ساقطة من سا ||
(١٠) فيه ثلاثة : ثلاثة م || أبعاد فيه : أبعاد ه ، ي || (١١) الجسمية : الجسمية م ||
(١٢) بدائهم بعداً : بدائهم بعداً س || (١٣) يقبل : قبل ه || (١٤) اثنين : اثنين ب || ثلاثتها :
ثلاثتها ع || ثلاثة منها || أكبر : أكثر س || (١٥) أنه : أن ع || (١٦) أبعاد : + فهو ه ،
ي ؛ + بعينها سا || ومن : من د || (١٧) أو ثلاثة هي : أو ثلاثة ه ؛ أو هي د ، م .

يقدّر، سواء كان التقدير لا يعينه البتة، إن أمكن، أو يعينه. والصورة الجسمية التي هي صورتها الجهرية، هي التي لا يزيد فيها جسم على جسم، فهي من جملة القسم الأول، وهي صورة جوهر، بل جوهر وإيست عرضاً. والمعين المعرض للتقدير في الأبعاد الثلاثة تقديرًا محدوداً أو غير محدود فهو العرض الذي من باب الكم.

والجسم الواحد قد يوجد بحيث يعرض له أن يختلف بحسب الكمية ولا يختلف بحسب الصورة؛ فإن الشمعة، أي بشكلي تشكّلها به، يحفظ عليها أن تكون بحيث يصح فرض أبعاد ثلاثة مطلقة فيها على الصور المذكورة ولا يختلف ذلك فيها ويختلف مع كل شكل ما يتحدد ويتعين فيها من الأبعاد طولاً وعرضاً وعمقاً بالفعل أو بالقوة إذا حدّد ذلك الشكل. فإنه إن شكل الشمع بشكل كرة كان معرضاً لنسبة أبعاد محدودة هي غير المحدودات المعينة التي يقابلها إذا كان شكله شكل مكعب وذلك كميته. والماء قد يحفظ جوهره ماءً ويزيد حجماً عند التخلخل؛ فيكون قد ثبتت له جوهرية النوعية فضلاً عن الجسمية الجنسية وتغير مقداره الجسمي.

وليس لقائل أن يقول إن الجسم الكرمي إذا تكعب فإن أبعاده لم تتغير، إذ هو مساو لما كان أولاً في المساحة. وذلك أنك ستعلم أن المساوي يقال لما هو مساو بالفعل، ويقال لما هو مساو بالقوة؛ وأن أمثال هذه الأشكال لا مساواة لها بالحقيقة؛ بل معنى ما يقال فيها من ذلك أنها في قوة المساوية؛ والذي بالقوة ليس بموجود بعد؛ والجسمية بالمعنى الأول لا تقدر بشيء البتة؛ لأن المقدّر يجب أن يكون مساوياً للقدّر أو مخالفاً له أصغر منه؛ والمساوي للمقدّر لا يقدر للمساواة بما يخالف المقدّر؛ والأصغر يكون مخالفاً لما يقدره؛ فـ

- (١) لا يعينه : لا يعينه ب || ألبتة : ساقطة من سا || أوبيته : أوبيته ب || الجسمية : الجسمية م ||
 (٢) هي التي : التي || فهي : هي سا || الأول : الأول س || (٣) وهي : وهوى || بل : +
 هي ع ، ه ، ي || المعرض : والمعرضى || (٤) تقديراً : مقدراً سا || تقديرًا محدوداً : بقدر محدود ه ||
 (٥-٦) ولا يختلف بحسب الصورة : ساقطة من ع || (٦) شكل : ساقطة من د || تشكّلها : شكلتها ع ||
 (٧) الصور : الصورة ع || ذلك : ساقطة من م || (٨) حدد : + حدى ||
 إن : إذا ه || (٩) شكل الشمع : شكلت الشمعة : ه ؛ شكل الشمعة ي || كان : كانت ه ، ي ||
 معرضاً : معرضة ه ، ي || لنسبة : النسبة ع ، ه ؛ لست ي || (١٠) شكله : شكلها ه || جوهره : جوهرى ||
 ويزيد : أوزيدى || (١١) فيكون : فانه س || الجنسية : ساقطة من م || (١٣) يقال لما هو مساو بالفعل :
 ساقطة من د ، ع || (١٥) ذلك : + هوى || (١٦) لأن : فان ه ، ي || للقدّر : للقدّر
 سا ، ه ، ي || له : ساقطة من ع || (١٧) للقدّر : للقدارى || لا يقدر : لا يقدر (بكسر الدال المشددة) ب ||
 بما : ما سا ، ع ، ه ، ي || والأصغر : الأصغر سا .

يقدَّر لا يكون غير مخالف لجميع مايجانس مقدَّره؛ بل لابد من أن يكون مخالفاً لبعض مايجانس مقدَّره . وكذلك مايقدَّر فلا يتقرر لهذا المعنى الذى لا يخالف به جسم جسمًا أن يكون مقدَّراً أو مقدَّراً؛ فإذن إنما يقع تقدير الأجسام بذلك المعنى الآخر، فذلك هو الكمية .

وإن كان مايقع فيه المساواة والتفاوت والتقدير غير المعنى الذى به يصير الجسم جسمًا،

- فليست الصورة الجسمية هي الجسمية التي هي الكمية ، بل الجسمية التي هي الكمية التي هي عرض ، هي جسمية بمعنى آخر ، وهي ماأشرنا إليه ، وإن كانت قريبة من الصورة الجسمية وملتزمة إياها . وكذلك ستجد أشياء تشبه الكيفية وليست بكيفية . والسطح أيضا له صورة غير الكمية التي فيه ، وتلك الصورة هي أنه بحيث يصح أن يفرض فيه بعدان على الصفة المذكورة ؛ وذلك له لأجل أنه نهاية شيء ما يصح في ذلك الشيء فرض ثلاثة أبعاد . وكذلك هذه الصورة ليست تخرجه عن العرضية وعن الحاجة الى الموضوع أيضا .
- وأما كميته فنظير كمية الجسم وهي كمية ثابتة فيه لا تبدل ، لا كما في الجسم . ثم في هذا الموضوع مباحث عميقة سيقال عليها في اللاحق . وليس إذا كانت للسطح صورة تلزمها أو تقومها الكمية يجب أن يكون السطح جوهرًا . فما قلنا إن كل صورة لنوع من الأنواع يلزمه عرض فهو جوهر ، بل ذلك في صورة الجسم وحده ؛ فتكون الجسمية التي من باب الكمية تلزم الجسمية التي هي الصورة ضرورة لما يلزم الجسم من التحديد ، وتكون صورة الجسم ، إذا جردت بكميتها أو جردت منها الكمية مأخوذة في الذهن ؛ سمي المجرد جسمًا تعليميًا .

- (١-٢) بل لابد . . . يجانس مقدره : ساقطة من ع || (١) من : ساقطة من س عا ||
 (٢) كذلك : لذلك د || يتقرر : يتقدري || لهذا ه || (٣) يقع : ساقطة من سا ||
 تقدير : تقدروا ، ي || (٤) والتقدير : والتقدروا || (٥) الجسمية : الجسمية م ||
 التي : ساقطة من سا || الكمية : + الجسمية الصورية ي || بل ... الكمية : ساقطة من س ||
 (٦) هي جسمية : جسمية ه || بمعنى آخر : أخرى عا ؛ + وهي العرض ه ، ي || وهي : + العرض نج ||
 (٦-٧) الصورة الجسمية : الجسمية الصورية ع ، ي || (٧) الجسمية : الجسمية م || وكذلك ب ؛ +
 أيضا د ، م || (٨) أن يفرض فيه : فيه فرض ي || (٨-٩) بعدان على : بعد ليست على ي || (١٠) وكذلك :
 فكذلك د ، م ؛ فذلك عا ؛ ولذلك ه || تخرجه : تخرج عا || أيضا : ساقطة من د ، م || (١١) ثابته :
 ثابته م || لا كما ؛ لا كما د || (١٢) اللواحق : كتاب اللواحق ي || كانت : كان ه ، ي || للسطح :
 السطح ه || تلزمها : وتقومها د ، م || (١٤) فتكون الجسمية :
 فتكون الجسمية م || (١٦) منها : منه ه ، ي || سمي : يسمى ه .

واعلم أنه قد يشكك في أمر العدد أيضاً أنه عرض أو ليس بعرض؛ فيجب أن تعلم أن الوحدة في الأمور ذوات الوحدة عرض خارج عن ماهياتها؛ وأن مجموع الأعراض عرض. فهذا قدر تنبه به على الحق في هذه المباحث؛ وأما تحقيق هذه الأشياء ففي صناعة أخرى.

فقول الآن : إن الكم منه متصل ومنه منفصل . ومن جهة أخرى إن الكم منه ما لأجزائه وضع ؛ ومنه ما ليس لأجزائه وضع ؛ فتكون الكمية تنقسم قسمين متداخلين .

لكن المتصل اسم مشترك قد يعرض له أن يوجد كثيراً؛ على أن مفهومه معنى واحد ؛ فيقع منه غلط في معاني المتصل ؛ فنه ما هو فصل الكم أو الكمية ؛ ومنه ما هو عرض يلحق الأعظام ، من حيث هي أعظام ؛ ومنه ما هو عرض يلحقها ، من حيث هي طبيعية .

فأما الذي هو فصل ، فمن خاصيته أنه يقال على المقدار الواحد في نفسه ولا يجوز إلى قياسه إلى مقدار غيره ؛ وذلك لأن حده أنه الذي يمكن أن تفرض له أجزاء يجمع بينها حد مشترك هو نهاية الجزأين منها ؛ وباعتبار آخر هو نهاية لأحدهما ؛ أعني لما تجعله في التخيل إلى الإشارة أقرب منك ؛ فكأنه أول وبداية للآخر ؛ فيقال لهذا الكل إنه متصل . وليس الشرط فيه أن يكون هناك قطع وجزء بالفعل ؛ بل الشرط فيه أن يكون هناك إمكان هذا التوهم وهذا الفرض . وهذا المعنى هو معنى المتصل الذي ينقسم إليه الكم وإلى المنفصل .

ويعم معني المتصل الآخرين أنهما يقالان بالقياس إلى غيرهما ؛ فكيون المتصل فيهما لا المتصل في نفسه ؛ بل المتصل بغيره ؛ فيقال متصل لما يوجد فيه طرف ونهاية واحدة بالفعل هي بعينها طرف لما قيل إنه متصل به ، حتى لو كانتا نهايتين اثنتين لكان مكان الاتصال مماسة ؛ مثل الخط الذي يتصل بخط على زاوية تحدها نقطة واحدة بالفصل هي طرف لهما جميعاً ؛ ومثل الجسم إذا صار له جزآن لعرضين تميزا فيه ؛ فمن البين أن كل

(٥) ومنه ... وضع : ساقطة من ع || (٦) قد : وقد سا || (٧) معاني : المعاني ؛ معنى د ||
(٨) طبيعية : طبيعة ع ، ع ، ع ، ع ، ع || (٩) يقال : يقول س || (١٠) قياسه : قياسها ب (مع إثبات علامة التصحيح فوق الكفة) || إلى مقدار : بمقدار ع ، ع || (١٢) إلى : أرع ، ع ، ع || (١٣) وجزء : وجد د ، م ؛ وحد سا || (١٤) وهذا الفرض : ساقطة من م || وهذا : فهذا ع || الذي ... المنفصل : ساقطة من ع || (١٧) اثنتين : ساقطة من د || مكان : إمكان ع || (١٨) الاتصال : اتصال د ، م || تحدها : تخطها سا || (١٩) ومثل الجسم : والجسم ع .

واحد من المرضين ليس في ما فيه الآخر، كسوادٍ وبياضٍ ؛ فإن كل واحدٍ منهما اختص بموضوع هو الذي جعله غير الآخر . فإن الأشياء المتفقة في الطبيعة لعارض ما تتفاير في العدد ؛ فيكون ما يختص بانبات البياض فيه متناهيًا وما يختص بانبات السواد فيه متناهيًا ؛ وكل ذلك بالفعل . وليست النهايتان المفترضان لما عرض اثنتين ؛ بل هناك نهاية واحدة .

فهذا اتصال قد يكون للكيات ؛ وهي كيات لم يالحقها إلا لواحق الكيات ؛ مثل هيئة الوضع الذي لخطى الزاوية ؛ ومثل مماسة تفرض بدل السواد في ما مثلناه أيضًا ؛ ولا مماسة تفرض فيه بدل البياض ، حتى لا يكون مأخوذًا مع عرض طبيعي ، فيتميز لأجل ذلك جزآن من السطح أو الجسم ؛ بل هذا الاتصال هو الاجتماع الذي لو لم تكن النهايات فيه واحدة في الموضوع اثنتين في الإضافة ؛ كانتا اثنتين بالموضوع أيضًا ، لكان بدل هذا الاتصال اجتماع هو المماس .

وأما الاتصال الثالث فهو أن يكون المتصل به لازماً للتصل في حركته التي يزول منها طرف الذي يليه عن موضعه الذي يلاقى نهايته فيه . وهذا الاتصال لا يمتنع أن يكون فيه مماسة إذا وجدت ملازمة عند الحركة بملاصقة أو مشابكة ؛ فإن الجسم إذا كانت حاله عند جسم آخر أنه إذا حرك ونقل عن موضعه نقلًا ينقل طرفه الطرف الذي يليه من الآخر حتى يصير الآخر معه حيث صار ، فإنه يقال إنه متصل به . والاتصال الحقيق بحسب هذا الموضع هو الأول ؛ وإن كان إنما نقل اسمه من الاتصال الذي على سبيل الإضافة ؛ إذ كان يتوهم له أجزاء فيما بينها الاتصال الإضافي . وكثيراً ما ينقل اسم لمعنى عن اسم شيء آخر ؛ فيصير بحسب صناعة ما أحق بذلك الاسم .

- (١) فإن كل : فكل ع ، م ، ي ؛ وكل د ، ع ، هـ || (٣) في العدد ؛ بالعدد د ، م ||
 (٤) وكل : فكل د || (٦) يكون : + ذلك م || (٧) لخطى : يعطى م || في ما : +
 قد هـ ، ي || أيضًا : آفاه ، ي || (٩) الذي : + هوى || (١٠) بالموضوع : في الموضوع ي ||
 (١٢) لازماً : ملازماً م || منها : بهاع ، ع || (١٣) يمتنع : يمتنع د ، م ||
 (١٤) بملاصقة : ملاصقة ع || (١٥) ينقل : يلزمه ب ؛ يلزم س || طرفه : ساقطة من
 ب ، س || طرفه الطرف : طرف طرفه ن || (١٦) فإنه يقال : قيل له هـ ؛ قيل ي || (١٧) الموضع :
 الوضع ن || (١٨) وكثيراً : كثيراد ؛ كثير هـ || ينقل : يعقل ن || لمعنى : للمعنى ن ، ي .

فن الكية ما هو متصل؛ ومنه ما ليس بمتصل. فالجسم الذى من باب الكية من المتصل. وكيف لا؟ وتجد هذا الجسم بحيث يمكن أن يفرض بين أجزائه حد مشترك وهو السطح؛ فتجد أجزائه تشترك بـ سطح واحد تلتقى عليه. وقد تجد نظير ذلك للسطح بالخط، ونقط بال نقطة والزمان أيضاً؛ فإننا نجد فيه شيئاً متوهماً يتصل به ماضيه ومستقبله؛ وهو الآن.

وهذا الجسم المحسوس ليس يتجزأ إلا من حيث فيه بعد؛ فينقسم ذلك البعد إلى ما ينقسم إليه. فالجزء له من حيث هو ذو ذلك المقدار؛ لا من حيث هو جسم على الإطلاق، أو جسم جوهري؛ فإن الجزء له من حيث يفاوت ويساوى، لا من حيث لا يقبل مفاوطة ومساواة، على ما علمت؛ فإذاً التجزئة إنما عرضت بالضرب الأول للجسم من حيث هو ذو كم لا من حيث صورته.

فإن قال قائل: إن التجزئة لا تكون إلا بسبب شئ من شأنه قبول التجزئة، والقبول والاستعداد إنما يكون فى المادة، ليكون الاستعداد للتجزئة بسبب المادة، لا بسبب الكية؛ فإنه شك يخل فى العلوم. ويجب أن تسلم ههنا أن التجزئة تعرض للمقدار، بما هو مقدار، وإن كان فيه للمادة مشاركة؛ وفى العلوم نبين أن حصة المادة فى ذلك ما هى، والأمر الذى للكم بالذات من ذلك ما هو، فإن هذا لا يجب أن تشتغل به فى علم المنطقيين؛ بل تعلم أن التجزئة التى معها حركة وإتراق فى المكان غير التجزئة التى إنما فيها تعيين الجزء فقط. فهذا الكلام كله إشارة مناً إلى الكم المتصل.

وأما الكم المنفصل فإنه كالسبعة التى لا يوجد لأجزائها حد مشترك؛ فإنك إذا جزأت السبعة إلى ثلاثة وأربعة، لم تجد بينهما طرفاً مشتركاً؛ فإنه لا طرف للأعداد إلا الوحدة؛ ولا توجد وحدة مشتركة بين الجزء الذى هو ثلاثة والجزء الذى هو أربعة؛ ولو وجدت

(٢) نظير: ل طرف ع || (٥) فيقسم: ساقطة من ع || (٦) فالجزء له: والجزء د؛ الحركة سا || ذو: دون د؛ ساقطة من س، سا، سى || (٧) مفاوطة: ساقطة من سا || (٨) كم: كثرة عا || صورته: حوس || (١٠) فإن: فأما إن ه، سى || (١١—١٢) لا بسبب الكية: ساقطة من س (١٢) فإنه: فهو ه || (١٥) المنطقيين: المنطق عا || إتراق: إتران عا || فيها: فيه د، ن || (١٦) تعيين: تعين د، م؛ يتعين ع || إشارة منا: منا إشاره س، ن، ه، سى || منا: ساقطة من د، م || (١٧) فإنه: فإنها ب، س، م || (١٨) لم: ولم د || (١٩) ثلاثة: الثلاثة ه، سى || (١٩) أربعة: الأربعة ب، س، ع، عا، ه، سى.

وكانت من وحداتها لصارت الوحدات ستة وانتقص عدد السبعة ؛ وإن كانت خارجة عنه كان ترتيب السبعة من ثمان وحدات .

فلنقل الآن : إن الكم المتصل لا يخلو إما أن يكون قاز الذات فيما هو كم له ؛ وإما أن تكون ذاته غير قازة ؛ بل هي في التجدد . ولنضع أن كل متصل بذاته على سبيل التجدد فهو هيئة حركة هي لا محالة حالة جسم ، فإن ذلك هو الزمان ، وبيانه العلم الطبيعي .

وأما الكم المتصل القار فليس عظماً وقدرًا ؛ ولا يخلو إما أن يكون امتداده بعداً واحداً فيجتمعل تجزئة واحدة لا تعارضها تجزئة قائمة عليها ؛ وهذا هو الخط ؛ وإما أن يكون محتماً للتجزئة في جهة ، ثم يمكن أن تعارضها تجزئة أخرى قائمة على تلك حتى يمكن فيها فرض بعدين متقاطعين على قوائم ، ولا يمكن غير ذلك ؛ وهذا هو السطح ؛ وإما أن يكون المقدار الذي يحتمل التجزئة يحتملها في ثلاث جهات ؛ وهذا هو الجسم الذي من باب الكم .

١٠ فيسمى جسماً من حيث هو بهذه الصفة . وقد يسمى عمقاً وسمكاً وثخناً . أما ثخناً ، فلا أنه حشو ما بين السطوح ؛ وأما عمقاً فلا أنه ثخن نازل أى معتبر من فوق إلى أسفل ؛ وأما سمكاً فلا أنه ثخن صاعد أى معتبر من أسفل إلى فوق . وربما وقع اسم العمق على معنى آخر سندكره .

وأما المكان وزياتهم إياه في معنى المقادير ، فأمر لم أحصل له فائدة ، وذلك لأنهم يقولون : إن المكان نهاية جسم محيط حاصرة للجسم المحيط ؛ فهي بالقياس إلى الجسم المحيط مكان ؛ فالمكان نهاية بالقياس إلى الجسم المحيط وحاوٍ بالقياس إلى الجسم المحيط ؛ ووسطح في جوهره وذاته . فنقول لهؤلاء : إن كل شيء ذى جنس فإن جنسه هو مما يقوم به جوهره . فإن كان المكان كما لأنه مجموع هذه ، أى لأنه سطح هو نهاية وحاوٍ ، فلا يخلو إما أن يكون لكونه

(١) لصارت : لكانت ه ، ي || وانتقص : ولتقص ه || كانت خارجة : كان خارجاً ي || (٢) عنه : عنها عا ؛ ساقطة من م ، ه ، ي || (٤) هي : ساقطة من ي || (٥) فهو : فإنه ه ، ي || هي : ساقطة من سا || فإن : وأن د ، م || (٦) وأما : فأما ي || نلیم : فيسمى ه ، ي ؛ نليس م || (٨) للتجزئة : للتجزئة س || (١٠) يحتملها : يحتمل تلك ه ؛ يحتمل ذلك ي || (١١) فيسمى : فسمى سا ، م || وقد : ساقطة من س || أما ثخناً : ساقطة من م || (١٢) أما عمقاً : أما عمقها ه || (١٢-١٣) سمكا فلا أنه : سمكا فإنه سا ، م || ثخن صاعد : عن صاعدا عا ؛ صاعد ع ، ي || (١٤) له : + منه ع || (١٥) محيط : محيط عا || للجسم : الجسم ن || (١٥-١٦) المحيط مكان || (١٦) فالمكان نهاية بالقياس إلى الجسم : ساقطة من م || المحيط وسطح : المحيط به ؛ وسطح سا .

نهاية وحاوياً مدخل في تصديره كما أو لا يكون؛ فإن كان له في ذلك مدخل، فيجب أن يكون للسكان، من حيث هو كم، الكم الذي يفيد المعين سماعاً خصوصية قبول أبعاد وقسمة غير الذي يفيد السطح، بما هو سطح؛ وليس له ذلك؛ وإن لم يكن لكونه نهاية وحاوياً مدخل في كونه كما، فهذه الجهة إنما هي من الكم بسبب أن موضوعها أو جزءاً منها، وهو السطح، من الكم؛ فيكون الكم بالحقيقة هو السطح؛ ويكون عرض لذلك الشيء، الذي في نفسه كم، أن حوى؛ فيكون ليس في جوهره شيئاً غير السطح؛ ويكون من جملة ما قد فرغ من ذكره وتعميده؛ فلا يكون نوعاً خارجاً عنه. وأيضاً لأنه إن كان المكان كما، لأنه نهاية أو أنه حاوياً، فيكون الشيء، من حيث هو مضاف، هو من الكم.

ثم يجب أن يرونا الكمية التي للنهاية، من حيث هي نهاية، وللحاوي، من حيث هو حاوياً، كمية تكون غير سطحية؛ ولا يجدون؛ فيبقى أن المكان كمية لسطحيته. فإن المكان إما نوع من السطح تحته، لا نوع من الكم في مرتبة السطح محدود معه نوعاً تحت الكم؛ وإما سطح مأخوذ بحال؛ فيجب أيضاً أن يكون الجسم المأخوذ بحال مخصوص، مما يعد نوعاً سادساً. مثلاً يجب أن يكون الجسم، من حيث هو متمكن، نوعاً زائداً على ما ذكر، لا، إن كان ولا بد، نوعاً للجسم المطلق، إذا اعتبرت الأنواع الأولى من الشيء. فن الواجب علينا إذا عددنا أنواع الأجناس أن لا نعد أنواعاً أنواعها معها، ولا نعد أنواعها، من حيث يعرض لها خواص أخص منها تقسمها. فالكمية المتصلة هذه.

وأما المتصلة فلا يجوز أن تكون غير العدد؛ فإن المتصل قوامه من متفرقات؛ والمتفرقات من مفردات؛ والمفردات آحاد؛ والآحاد إما نفس المعنى الذي لا ينقسم،

- (١) نهاية وحاوياً: نهاية أو حارياً، ي || مدخل في: يدخل في د، سا، م || في ذلك مدخل: مدخل في ذلك سا || (٣) يفيد: يفيد ه، ي || بما هو: بما هي ن || (٤) الجهة: الجهة د؛ سا، ع، م || (٥) الذي: + هو، ي؛ ساقطة من د || (٦) فيكون ليس: ويكون ليس ي || شيء: شيء ن، ي || (٧) فلا: ولا سا، م || وأنه: وأنه ي || (٩) وللحاوي: وللحاوي س || (١٠) كمية: كية ي || سطحية: سطحية نج، سا، ع، ي || المكان كمية: المكان كية سا، ن، ه، ي || فإن: وإن د، سا، م؛ + كان ه || (١١) لأنواع: لأنواع س || نوعاً: نوع س || (١٣) يجب: فيجب ي || حيث: ساقطة من ي || (١٤) الأولى: القرية نج، ع؛ + القرية ي || (١٥) أنواعها: الأنواع ن.

من حيث هو لا ينقسم ، أو شيء فيه الوحدة ، وهو ذو وحدة وله وجود آخر حاصل للوحدة ؛ فالوحدات هي التي لذاتها يجتمع منها شيء ذو كم منفصل لذاته ، يكون عدده مبالغ تلك الوحدات .

- وأما الأمور التي فيها تلك الوحدات فحملتها هي حاملة للمد الذي هو لذاته كم منفصل ؛ ثم لا يوجد فيها معنى كمية منفصلة غير معنى اجتماع تلك الآحاد ؛ ولا يوجد لها مقدر خارج من مقدرها ، من حيث هي معدودة ، ولا لها جواز مساواة ولا مساواة يتعلقان بالانفصال في معنى غير معنى المد الذي يقع لها ؛ فلا يجوز أن يقع فيها مقدر أو جواز مساواة ولا مساواة ، بحيث لا تلتفت في اعتباره إلى العدد ، بل إنما تلتفت في اعتباره إلى معنى غير ذلك من المعاني التي تكون في الشيء مما هو أمر غير العدد ، مثل أن يكون صوتاً أو حركة أو جسماً . فإن أمكن في شيء من الأشياء أن يكون فيه تقدير واعتبار مساواة وغير مساواة لا يتناول اتصاله ، ومع ذلك فلا يتناول انفصاله العددي ، بل مأخذ آخر من الانفصال ، أمكن أن يكون غير المد كمية منفصلة . لكنك لا تجد شيئاً من الأشياء ينسب إلى احتمال تقدير وجواز مساواة وغير مساواة ، إلا وقد اعتبر اتصاله أو عدده لا غير . والأشياء إذا لم تلتفت إلى عددها ولم يكن لها اتصال تتقدر به ، لم تجد لها تقديراً وكمية منفصلة ؛ لا سيما ومفسرهم يقول : إن للقطع المقصور إلى المقطع المحدود نسبة عدد إلى عدد . وهذا تصريح بأنه يعد لأجل العدد . وحاله في ذلك حال التي في الجماعة .

والمعجب أنه لم يشكل هذا في أجسام تجمع من غير اتصال ، فيقدرها واحد ويكون لها جزء ، من حيث هي منفصلة ؛ ولا في أزمنة متفرقة ، ولا في حركات الإيقاعات ؛

- (١) شيء : شيئاً || (٢) فالوحدات : والوحدات د || شيء : ساقطة من عا || عدده : عدد س || (٤) وأما ... الوحدات : ساقطة من د || (٥) يوجد : تجد د || معنى اجتماع : اجتماع ي || (٥) الآحاد : الوحدات س || ولا يوجد : ويوجد م || مقدر : مقدار نج ؛ بقدر عا ؛ تقدره ، ي || (٦) مقدرها : مقدارها نج ؛ تقدرها ه ، ي || لها : ساقطة من م || ولا مساواة : ساقطة من ن || بالاتصال : فلا اتصال عا || (٧) الذي : التي ي || يقع : يكون ي || مقدر أو جواز : مقدار أو جواز ع ؛ تقدر أو جواز سا ، عا ، ن ، ه ، ي || (٨) إلى العدد ... اعتباره : ساقطة من سا || (٩) في الشيء : الشيء س || (١٠) الأشياء : هذه الأشياء ه || (١١) مأخذ : مأخذ عا ، ه ، ي || (١٢) الانفصال : الاتصال سا ، م || (١٤) والأشياء : فالأشياء د ، ن || (١٥) تقديراً : تقدراسا ، عا ، ه || وكمية : أو كمية س ، ن ، ه || (١٥ - ١٦) لاسيما ... في الجماعة : ساقطة من عا || (١٦) بعد : يحد نج || (١٧) تجمع : تجتمع د ، ن ، ي ؛ ساقطة من س || ويكون : فيكون عا ؛ يكون ع || (١٨) منفصلة : منفصل د || ولا : وإلا س .

ولا في عددِ كَيْفِيَّاتٍ تكون في النفوس والصور ؛ إنما أشكل هذا واشتبه على قومٍ في أمرِ القولِ المسموع ؛ فإنهم قالوا : إنه من انكم المنفصل بالذات جزء ما . ثم بعضهم جعل السبب فيه أنه يقدر بمقاطعِهِ ؛ فتكون مقاطعه أجزاءه ؛ ولها أزمنة تقدرها ؛ فتكون المقاطع تقدر الجملة بسبب زمانها . فيكون هؤلاء إنما يقدرون القول بعدد أقسام أزمنته وبقاديرها ؛ فيكون بالحقيقة إنما يعملون القول كما لسد زمانه ؛ فيكون القول ، على طريقتهم ، كما بأمرين من الكم يقارنانه لا لذاته .

وقوم يحاشون من ذلك فيختالون له وجهاً آخر فيقولون : إن الصوت يعظم ويصغر بسبب حال القاريع والمقروع ؛ ولا يكون ذلك العظم معتبراً بالزمان ؛ فهو لذن من باب آخر . فهؤلاء ليسوا إنما يعملون القول ، وهو المركب من المقاطع ، وحده كما منفصلاً ؛ بل يعملون الصوت نفسه كما . ثم لا ينفهم هذا الاحتيال فيما نحن بسبيله ؛ لأن الجملة التي يحاولون أن يكون بها الصوت كما ، إن كان بها كما ؛ هي جهة توجب فيها الكية المتصلة . وهؤلاء إنما أخرجوا إلى أن يثبتوا كية غير متصلة دلي أن عظم الصوت وصغره هو نقله وخفته أو جهارته وخفاته ؛ وهي كيفيات بالحقيقة كما تعلم ذلك في موضعه لا كيات . ومع ذلك فهؤلاء جعلوا كية الصوت لكية ما يتولد عنه ؛ فخلوه أيضاً من الكم بالعرض مثل أشياء كثيرة غير الصوت .

وقوم ممن هم أشد تحصيلاً زعموا أنه ليس القول كما بشيء من ذلك ؛ بل لأن المقطع جزؤه وهو يعذه . وكل ذي جزء يعدّ بجزء له فهو من الكم ؛ والكبرى من قياسهم مدخولة ؛

- (١) تكون : ساقطة من عا || النفوس والصور : النفوس والصور ع ؛ النفوس والصور ||
 (٢) جز : جزا ه || (٣) أجزاءه : أجزاء ه ؛ أجزاء ه || (٤) الجملة : ساقطة من عا ||
 أزمنته : أزمنة د ، م || (٥) بمقاديرها : مقاديرها د ، م || لدد : يدد د ، م || (٦) بأمرين : لأمرين ه ، ع || من الكم : ساقطة من سا || (٩) منفصلاً : مفصلاً د ، م || بل يعملون : بل ويعملون د ، سا ، عا ، م || (١٠) الصوت نفسه : أيضاً الصوت ي (١١) توجب : ساقطة من عا || فيها : فيه ه ، عا ، ي || المتصلة : المنفصلة نج ، سا ، م || (١٢) يثبتوا : له سا ، عا ، ا ، ه ، عا ، ي ؛ طاع || كية : الكية سا ، م || غير : ساقطة من ع || غير متصلة : غير منفصلة م ، ه ، عا ، ي ؛ غير المنفصلة نج || (١٣) خفته : حدثه نج ، ه || (١٤) كية الصوت : الكية للصوت سا || بفعلوه : بفعلوا س || من : في م || بالعرض : ساقطة من سا || (١٦) م : موم || بشئ : لشيء نج ، ن ، ه ، عا ، ي || (١٧) بجزئه : بجزئه ... يقدر : ساقطة من م || بجزئه : بجزئه ي .

- فإنه ليس كل ما له جزء يقدر بجزئه فيجب أن يكون من الكم بالذات ؛ بل يجوز أن يكون له وجود وحقيقة أخرى ، وقد عرضت له كمية ما ؛ إما مقدار وإما عدد فيكم به وصار له بسببه جزء يعده . وأمثال هذه الأشياء لا تكون كييات بالذات ؛ ولا تدخل في الكمية دخول النوع في الجنس ؛ والمقطع ليست جزئيه وتقديره إلا لأنه واحد ؛ والقول كثير ؛ فالقول إنما له خاصية الكم من حيث الكثرة التي فيه وهي العدد ؛ فإذا لم تلتفت إلى الكثرة التي فيه ، التي هو محصل منها ، ولا إلى الزمان الذي يساوقها ، ولا إلى مقادير ما يتولد منه الصوت أو فيه ، لم تجد للقول كمية ألينة ؛ فإن كانت هذه الأشياء تدخل ما يقارنه من الأشياء في مقولة الكمية إدخالاً بالذات ، فهنا حركات الإيقاع ونغم الجمع في الألحان وألوان التراويق وأعضاء الحيوان وأشياء أخرى مما له هذه الكميات كلها أو بعضها ؛ فما بالها لا تدخل في الكم بالذات ؟
- ١٠

- وليس لقائل أن يقول : إن المقادير قد يقع عليها العدد ؛ وكونها واقعةً عليها العدد لا يمنعها أن تكون في أنفسها كمية ؛ فكذلك القول ، فإن المقادير ، وإن كثرت بالعدد ، فلها بعد الكثرة وقبلها خاصية الكمية في حد اتصالها وأحوال تلزمها وتلحقها ؛ من حيث هي متصلات ، لا تلتفت فيها إلى عددها ، مثل كونها قابلة للتجزئة والتجزئة بالفعل . فإن جعلتها ذات عدد ، فإن قبول التجزئة لا يجعلها ذات عدد وهي تحتل أيضاً المساواة وغير المساواة بالتطبيق في حد اتصالها ، كما سنبين بعد ، من غير إحواج إلى عدد أو شيء آخر يلحقها .
- ١٠

وأما المعلم الأول فقد أجرى الكلام في ذلك على شيء مشهور كان فيما بينهم ؛ وعد من الكم أقساماً مشهورة ولم يتعرض فيها للتحقيق . وقد فعل كذلك في غير موضع في هذا الكتاب كما فعل في تفصيل الحركة ، وكما فعل في مواضع من المضاف .

- (٢) كمية ما : كمية ع || (٣) لا تكون : تكون عا || ولا : ساقطة من سا ||
 (٤) تقديره : تقديره ي || (٦) منها ولا : منها لا س || ولا إلى مقادير : إلا إلى مقادير م ||
 (٧) للقول : القول سا ، ع ، م || ألينة : ساقطة من ي || (٧ - ٨) ما يقارنه من الأشياء : القول عا ||
 (٨) فهنا : فهنا س || الجمع : الجمع س ، ع ، هـ || (٩) ألوان : أنواع عا (١٢) فكذلك : وكذلك سا ||
 فإن : فتقول إن س ، ن ، ي || قلها : قلها م || (١٤) عددها : عددها م ||
 فإن : وإن د ، م || (١٥) عدد وهي : عدد أيضاً وهي ي ، ع ، هـ ، ي || أيضاً : ساقطة من هـ ، ي ||
 وغير المساواة : ساقطة من م || (١٦) من غير إحواج : من إحواج س || (١٧) ذلك : هذا الكتاب هـ ، ي || (١٨) في هذا : من هذا هـ ، ي .

قد زعم قوم أن الثقل من الكمية . قالوا : ولذلك قد يوجد وزن نصف وزن ووزن مساو لوزن ؛ وليس كذلك ؛ لأن الوزن لا يمكن أن يقال متجزئاً ومساوياً بذاته . بل الوزن مبدأ حركة إلى أسفل ؛ فإذا كان من الوزن ما يقاوم وزناً آخر ، فلا يقدر الآخر على إزالته في الميزان راسياً في نفسه ، قيل إنه مساو له ؛ أى غير مقاوم إياه في التحريك ؛ فإن قلنا قيل إنه أعظم منه ؛ فإن كان يقدر على تحريك ذلك الجسم الآخر ، ولا يقدر على تحريك جسم من طبيعة الجسم الآخر ، هو ضعف ذلك الجسم الآخر ، لا ضعف ذلك الجسم الذى يقدر على تحريكه ، قيل إن هذا مساو لضعفه والآخر مساو لنصفه . وأيضاً يقال للثقل الذى يحرك في مثل الزمان ضعف المسافة إنه ضعف .

وبالجملة إنما يمكن أن يقدر الثقل بتقدير الحركة والزمان أو المسافة . وليست المقاومة من مقادير الأجسام ؛ إنما الثقل قوة ؛ وكذلك الخفة ؛ أعنى بالخفة القوة المصعدة إلى فوق . وقد يمكن أن يتخذ للخفة ميزان معكوس في المياه ؛ أعنى بالمعكوس أن تكون المائلات بين كفيها صاعدة . وقد يمكن أن تتخذ موازين للبول القسرية التى تحدث بالدفع والرمى يكون حكمها حكم ميزان الثقل ؛ لكنه قد يكون لا في جهة الثقل ، فلا يلزم من ذلك أن تكون المبول القسرية كيات .

(١) ووزن : ووزن س || (٢) مساو : مساوياً ، س ، م ، د || يقال : يقول ع ||
 (٣) فإذا : فإن س || (٤) إياه : له ع (٥) الآخر : ساقطة من س || (٦-٧) تحريك...
 يقدر على : ساقطة من د || (٦-٧) الآخر... الجسم : ساقطة من س || (٦) لا ضعف : ولا ضعف بخ ، ه ، ي ||
 (٧) الذى : ساقطة من ه ، ي || (٩) أو المسافة : والمسافة ه || ليست : بسبب م || (١٠) من : بين بخ ، م ||
 (١١-١٢) الخفة... أن تتخذ : ساقطة من ن || (١٢) المائلات : المائلات ه || تحدث :
 تجذب ه || (١٣) قد : يكون قد لا يكون س || يلزم : يكون س || (١٤) كيات : تمت
 المقالة الثالثة من الفن الثانى ب ، س ، ه ، ي ؛ + (فوق هذه الزيادة) من المنطقى ؛ من الجملة الأولى
 في المنطق ولواهب العقل الحد بلا نهاية ؛ والله الحمد والمحب .

المقالة الرابعة

من الفن الثاني

من الجملة الأولى من كتاب الشفاء

المقالة الرابعة

من الفن الثانى

[الفصل الأول]

فصل (١)

في بيان القسمة الأخرى للكمّ وبيان الكمّ بالعرض

وأما القسمة الأخرى للكمية فهي أن من الكمية ماله وضع في أجزائه ، ومنها ما ليس له وضع . والأجزاء التي لها وضع يجب أن يكون لها وجود قار بالفعل معاً ليكون لبعضها عند بعض وضع ، وأيضاً اتصال ، وأيضاً ترتيب يوقعه ذلك تحت الإشارة أن كل واحد منها أين هو من صاحبه .

- ١٠ والوضع اسم مشترك يقال على معانٍ شتى : فيقال وضع لكل ما إليه إشارة كيف كان ؛ والإشارة هي تعيين الجهة التي تخصّه من جهات العالم ؛ وبهذا المعنى يقال للنقطة وضع ، وليس للوحدة وضع . ويقال وضع لمعنى أخص من هذا ؛ إذ يقال لبعض الكميات وضع ؛ ومعناه ما قلناه . ويقال وضع للمعنى الذي تشتمل عليه مقولة من التسع ؛ وهو حالة الجسم من جهة نسبة أجزائه بعضها إلى بعض في جهاته ؛ وهذا الوضع لا يقال قولاً حقيقياً إلا على الجواهر ؛ ولا يقال على الخط والسطح . وقد يقال وضع لمعانٍ أخرى لا تتعلق بالمقادير ولا بالإشارة .

(٢١) الثانى : + من الجملة الأولى في المنطق وهي خمسة فصول ه ؛ وجاء في هذه النسخة أيضاً بعد ذلك عناوين الفصول في هذه المقالة || (٥) بيان : ساقطة من د ، سا ، م || الكم : للكمية ه || (٦) فهمى : فبوب ؛ وهي م || للكمية : ساقطة من س ، ع ، عا || (٧) مما : فيها عا || (٨) يوقعه ذلك : يوقعانه ه ، ي || أين : كيف ع || (١٠) كان : كانت د ، سا ، م || (١١) هي : ساقطة من ه || تخصّه : تخص ه ، ي || وبهذا : وهذا سا || (١١) للنقطة : للنقطة م || للنقطة وضع : إن للنقطة وضعاً ه ، ي || (١٢) وليس للوحدة وضع : ساقطة من د ، ن || يقال وضع لمعنى : يقال لمعنى س ، ع || إذ يقال : ويقال سا || لبعض : إن لبعض ي || (١٢—١٣) وضع ومعناه : وضعاً ومعناه ع ، ي || (١٣) الجسم : الجسم ما || (١٥) الجواهر : الجوهر م || (١٤) أخرى : آخر ب ؛ آخر س .

والوضع الذى يقصد فى باب الكمية هو الوضع بالمعنى الأوسط ؛ وكأنه اسم متقول من المعنى الثالث ؛ فكأنه لما كان وضع الجسم الذى من مقولة الجوهر إنما هو بسبب حال أجزائه بعضها عند بعض ، جعل نظير ذلك أو مقارنه ، إذا اعتبر فى الجسم الذى من باب الكم وضعها ، وإن لم يكن الجسم الذى من باب الكم ولا السطح ولا الخط يجب له بذاته الجهات والمكان . لكن الجسم الذى من باب الكم له أجزاء بالقوة لها اتصال وترصيف ؛ وإلى كل واحد منها ، إذا فرض موجوداً ، إشارة أنه أين هو من صاحبه ، وكذلك الخط والسطح . وهذا المعنى كالمناصب لذلك المعنى الذى فى الجسم الجوهرى ؛ فيسمى باسمه .

وقد قيل : إن الجسم المتحرك لا وضع له ؛ فإن غنى القائل لذلك أنه لا وضع له الوضع الذى هو من المقولة ، فربما أوهم ذلك صدقاً ؛ وليس كذلك ؛ فإنه فرق بين ألا يكون للشيء وضع وبين أن لا يكون له وضع قار ؛ كما أنه فرق بين أن لا يكون للجسم أين ، وبين أن لا يكون له أين قار .

وكما أن الحركة عند التحقيق لا تخرج الجسم عن أن يكون ذا أين ، وإن أخرجته عن أن يكون ذا أين قار ، فكذلك حال الحركة بالقياس إلى الوضع ؛ فإنها لا تخرج الجسم عن أن يكون ذا وضع ، وإن أخرجته عن أن يكون ذا وضع قار .

لكن الوضع الذى يعتبر فى مقولة الكم غير ذلك الوضع ؛ وهو غير متغير ولا متبدل فى الجسم المتحرك . وإن تحرك فإن الحركة لا تعدم شيئاً من شرائط هذا الوضع الذى هو كون الكمية بحيث يمكن أن يفرض فيها أجزاء ، إذا فرضت ، تكون متصلة ويكون بعضها بجانب بعض يلزم ذلك الجنب فى الجسم ؛ فإن الحركة لا تزال مجاورات الأجزاء بعضها بعضاً ؛ ولا يمنع أن يشار إلى كل جزء أنه أين هو من الآخر ؛ وتكون تلك المجاورة مفروضة . وإن كانت المجاورات مع أشياء خارجية عن الجسم متبدلة ، حتى إذا كان مثلاً للجسم ، وهو

(١) وكأنه : فكأنه ما || (٢) وضع : يوضع م || (٦) وإلى كل : وكل م || منها : منها م ||
 (٧) الخط والسطح : السطح والخط د م || (٨) فيسى : فسى ي || (٩) قيل : يقال ن ||
 (١٠) ذلك : ساقطة من د ن || (١١-١٢) كما أنه فرق... أين قار : ساقطة من م ن || (١٣) التحقيق :
 التحقيق م || أخرجته : أنخرجه ي || (١٤) فكذلك : وكذلك م || (١٨) أن يفرض : ساقطة من م ن ||
 فيها : لها م || (٢٠) يشار : + إليه ي || أنه : ساقطة من د م .

متحرك ، علامة شكلية أو كيفية ، وتلك العلامة في بعض أطرافه ، كان بعض أجزائه يقال إنه يلى تلك العلامة ، والجزء الآخر يقال إنه الجزء البعيد عن تلك العلامة ، وإن كانت الحركة لا تحفظ نسبة الأجزاء إلى جهات العالم ، تلك النسبة التي تتعلق بمعنى الوضع ، الذي هو المقولة . على أنه ، وإن كان كذلك ، فإنها توجب نقلاً عن وضع إلى وضع ، وهذا لا يوجب أن يكون المنقول لاوضع له ؛ بل يوجب أن الوضع متبدل على الاتصال أو على الانفصال ؛ وفي كل آي يفرض يكون له وضع ؛ لكن هذا الوضع غير ذلك الوضع الذي للك .

ثم إن كان قسمة الكم إلى ذى الوضع وغير ذى الوضع قسمةً بالفصول ؛ لم يجر أن تبدل الفصول بحركة وسكون تعرض للجسم وطبيعته مفوظة .

ثم من البين أن الخط لأجزائه وضع ، والسطح لأجزائه وضع ، والجسم لأجزائه وضع ، والمكان أيضاً لأجزائه وضع بالقياس إلى ما هو سطحه وبأقياس إلى ما هو حاويه . وأما الزمان فكيف يكون لأجزائه وضع ولاجزء يوجد منها مقارن الوجود للجزء الآخر حتى تثبت مجاورته للجزء الآخر ؟ فكيف تثبت مجاورة ما هو مفروض موجوداً ومفروض أنه سيوجد لما هو في العدم أوقد فقد ؛ وإن كان قد يوجد في أجزائه اتصال وإن لم يوجد ؟ وذلك الاتصال هو أن حداً واحداً منه ، وهو نهاية ما ، عديم ، وبداية ما ، يوجد . وربما كان لأجزائه ترتيب من جهة التقديم والتأخر .

وأما العدد فإنه ، وإن وجد لأجزائه قرار وترتيب ، فليس يوجد له اتصال . فلا يكون له وضع . وقد يفرض عدد لا يشار إلى أجزائه بأين ، فضلاً عن أين بعضهما من بعض ، ومن ذلك العدد الذي يقع على المعقولات . وبالحقيقة ، فإن العدد لا يقتضى وضعاً ؛ بل يعرض له أن يصير ذا وضع بسبب ما يقارنه .

- (١) أو كيفية : كيفية ع || وتلك العلامة : ساقطة من ع || (٢) إنه : إنها ع || على : ساقطة من ع || كانت : كان ع || (٣) تلك : ساقطة من ع || التي : ساقطة من سا || (٦) وى كل : وكل س || يكون : ساقطة من س || (٧) كان : كانت ه || وغير : وإلى غير س || (٨) الأصول : الفصل سا || وسكون : أو سكون س ، ع || (٩) والسطح لأجزائه وضع : ساقطة من سا || (١٠) ما هو : ما بين د || سطحه وبأقياس إلى ما هو : ساقطة من س || حاويه : يحاويه ه || (١١) حتى : متى ع || (١٢) ومفروض : أو مفروض د ، م || (١٤) وهو : هو د ، م || (١٦) وإن : إن ع || (١٧) من بعض : عن بعض س .

والقول أبعد من ذلك ؛ فإنه لا يقتضى ترتيباً طبيعياً ولا ثباتاً .

والكم ذو الوضع هو المقدار . والمقادير بالحقيقة ثلاثة ؛ وإذا أخذ فيها المكان صارت أربعة . ويبقى الزمان والعدد والقول غير ذوات وضع .

فهذه هى الكميات بالحقيقة . وقد تكون أشياء أخرى يقال لها إنها كميات ؛ وتكون

كذلك بالعرض لا بالذات . وإنما يقال فيها ذلك بسبب مقارنتها للكميات التى هى كميات

بالذات ؛ فبعضها موضوعات لها ؛ كالإنسان والفرس ، حين يقال : إنسان طويل

وقصير ، وفرس طويل وقصير ؛ وبعضها أعراض لا توجد إلا مع وجود الكميات ؛ كالحركة

فإنها لا توجد إلا بمقارنة من جسم متحرك لمسافة تكون الحركة فيها فتتقدر بها ، ولزمن

تكون هى أيضا فيه فتتقدر به ، وفى جسم متحرك تكون فيه فتتقدر به ؛ فيقال : حركة

طويلة ، أى فى مسافة طويلة أو فى زمان طويل ؛ وكذلك يقال : بياض عريض ، أى

فى سطح عريض . وبعض هذه عوارض خاصة للكمية ؛ كالطول والقصر الذى بالقياس ؛

مثل ما يقال : إن هذا الخط طويل والآخر ليس بطويل بل قصير ، وإن كان كل خط

طويلاً فى نفسه بمعنى آخر ، من حيث له بعد واحد ؛ وهذا السطح عريض وذلك الآخر

ليس بعريض بل ضيق ، وإن كان كل سطح عريضاً فى نفسه بمعنى آخر ، أى من حيث

له مع بعد يفرض طولاً بعد يفرض عرضاً ؛ ويقال : هذا الجسم ثخين والآخر رقيق ليس بثخين

وإن كان كل جسم له ثخن بمعنى آخر ، أى من حيث له عمق ، أى من حيث له ثلاثة

بعاد . وكذلك تقول : إن هذا العدد كثير وذلك ليس بكثير بل قليل ؛ وإن كان كل

عدد كثيراً بمعنى آخر ، من حيث هو كم منفصل بعد بالآحاد .

فهذه وأمثالها يقال لها كميات وإيست بكميات ؛ بل هى أحوال تعرض للكم بمقاييس

بعضها إلى بعض كما سنوضح .

(٢) وإذا : فإذا ع ، ه || (٤) إنها : ساقطة : من ي || (٧) إلا : ساقطة من م ||

(٨) بمقارنة من جسم : بمقارنة جسم ع ، ي (١١) كالطول : كالطول د ، ع || والقصر : والتقصير ع ، ع ||

(١٣) آخر : + أى ه || (١٤) ليس بعريض : بعريض م || أى من حيث : من حيث د ، ع ||

(١٥) مع : إلى د ، م || يفرض : بعرض د ، م || (١٦) أى : ساقطة من ن || من حيث : حيث

د ، م || (١٧) وكذلك : وكذلك ي || (١٨) آخر : + أى ه || (١٩) لها : له م ||

(٢٠) بعضها : بعضه د || سنوضح : سنوضحه ه .

واعلم أن الطول يقال بالاشتراك في الاسم على معانٍ ؛ فيقال طول لكل امتدادٍ واحدٍ ، كيف كان ؛ ويقال للامتداد الواحد الذي يفرض أولاً طول ؛ ويقال طول لأطول امتدادين يحيطان بسطح من غير أن يعتبر تقدم وتأخر ؛ ويقال طول للامتداد الواحد ، من حيث يأخذ مركز العالم إلى محيطه ؛ كطول الإنسان ، وهو البعد الذي فيه أول حركة النفس .

وكذلك العرض يقال للكم الذي فيه بعدان ؛ ويقال للبعد الواحد الذي يفرض مقاطعاً للبعد فرض أولاً على أنه طول ؛ ويقال عرض لأقصر بعدين متقاطعين ؛ ويقال عرض للبعد الآخذ من يمين الحيوان إلى شماله .

ويقال عمق للتخين الذي تحصره السطوح ؛ وقد يقال عمق لذلك بشرط الأخذ من فوق إلى أسفل ؛ ويقال عمق للبعد الذي يقاطع بعدين مفروضين أولاً طولاً وعرضاً المقاطعة المألومة ؛ فإن الخطين إذا فرضاً أولاً ، ثم جاء ثالث ذلك المجهى ، قيل إنه عمق ، ولو ابتدئ به أولاً ؛ ويقال عمق لما يحويه قدام الإنسان وخلفه ، ومن ذوات الأربع فوقها وأسفلها .

ونقول : إنه لو توهمت نقطة تتحرك أو يتحرك جسم فيه نقطة فيلحق بسيطاً بالنقطة ، رسم ذلك طولاً وخطاً فيما يمسه . فإن تحرك هذا الخط لا في جهة حركة النقطة ، بل في جهة مقاطعة لها ، ارتسم سطح وعرض . فإن ارتفع السطح أو انخفض حتى تكون حركته على بعد مقاطع للبعدين على قوائم ، ارتسم جسم . وأيضاً فإن ظاهر الجسم ، من حيث هو ظاهره ومن حيث لا يوجد معه شيء مما وراء الظاهر ، فهو بسيط وسطح .

- (١) الطول : طويل د || (٢) لأطول : ساقطة من عا || (٣) امتدادين : الامتدادين
(٤) يأخذ من مركز : يأخذ مركز م || (٦) مقاطعاً : + فيه سا || (٨) الآخذ : الآتس ||
(٩) وقد يقال : ويقال سا || لذلك د || (١٠) ويقال عمق للبعد : ويقال للبعد ن || (١٢) ابتدئ :
ابتدأ ع || (١٤) بالنقطة : بالنقط ن ؛ بالنقطة سا ع || (١٥) رسم : ترسم ع || ذلك : ساقطة من د ، سا ،
ع ، ع ، م ، ن ، ي || هذا : ساقطة من ن || (١٦) ارتسم : رسم ع ؛ أو رسم ع || سطح :
ساقطة من ه || السطح : ساقطة من ن || أو انخفض : وانخفض ع || (١٧) قوائم ارتسم : قولهم أو
قسم ع || (١٨) يوجد : يؤخذ سا .

فإن قُطِعَ هذا الذى هو السطح فالتفت إلى القطع الذى يناله فقط ، ولم تلتفت إلى مشاركة الجسم أو السطح له فيه ، فإن طرفه الحاصل بالقطع هو الخط . فإن قُطِعَ الخط ، فإن طرفه على ذلك الاعتبار هو النقطة .

فانخط المحدود هو البعد الذى يفترض بين تقطين ؛ والسطح المحدود هو البعد الذى يفترض بين الخطين ؛ والعمق المحدود هو البعد الذى يفترض بين سطحين .

واعلم أن الطول والمرص والعمق ، من حيث لا إضافة فيها ، هى من الكمية ؛ والمضافات أعراض فى الكمية . واعلم أن الكثير بلا إضافة هو العدد ، والكثير بالإضافة عرض فى العدد ؛ وكذلك القول فى سائر ما يشابه ذلك . واعلم أن الطويل والعريض والعميق والكثير المتضايفات قد تتضايّف على الإطلاق ؛ فلا يكون من شرط ما يضاف إليه طرف منها أن ينضمّن إضافة إلى ثالث منها ، كما تقول : الكثير أو الكبير أو غير ذلك ؛ وقد تضاف إضافة تتضمن ذلك ، فيقال أطول وأكثر وأعمق ؛ فإن لكل واحد منها إضافة إلى شيء له إضافة إلى ثالث ، فإن الأطول أطول بالقياس إلى شيء هو عند شيء ما طويل ، إلا أن هذا الشيء أطول .

ونقول : إن المساحة تقدير المتصل ، والعد تقدير المنفصل ، والعد والمساحة منهما ما فى النفس ، هو العاد والماسح ، ومنهما ما فى الشيء ، وهو المعدود والمسوح . وإذا صار المسوح معدوداً فإن العد عارض له ، ولا يوجب ذلك أن يصير المنفصل جنساً له .

- (١) فالتفت : والتفتى || (٢) أو السطح : والسطح ع || فإن طرفه الحاصل : فإن الحاصلى ||
 قطع الخط : قطع من الخطى || (٣) طرفه على : طرفه الحاصل على ع ، ي || (٤) فانخط المحدود :
 فانخط المحدود ما ، ع || يفترض : يفرض ن ، ه || قطين ... بين : ساقطة من ما ||
 (٥) يفترض : + من ه || بين الخطين ... الذى : ساقطة من ع || البعد : الخط ما ||
 (٦) إضافة : + عرض س || (٧) هو : فى س || بالإضافة : + هوع || (٨) الطويل
 والعريض : الطول والعرض ه || (٩) قد ... تتضايّف : ساقطة من د || شرط : شرطه ما ||
 (١١) أطول وأكثر : أكثر وأطول م ، ن ، ي || فإن : فكان ما || لكل : كل س || (١٢) هو :
 وهو س || (١٣) شيء ما : شيء د || (١٤) العد تقدير : العدد تقدير د ، س ، ما ، م || والعد :
 والعدد س ، ما ، ي || (١٥) هو الماد : وهو المادع ، ع ، م ؛ والمادد || ومنهما : ومنه بخ ||
 (١٦) فإن العد : فإن للعدد ، م .

- والزمان متصل بالذات وبالعرض أيضاً ، ومنفصل بالعرض . أما أنه متصل بالذات ، فلا أنه في نفسه مقدار للحركة ، وأما أنه متصل بالعرض ، فلا أنه يقدر بالمقايضة إلى المسافة فيكون له تقدير ماسح عارض من غيره ، فيقال : زمان حركة فرسخ ، فيقدر الزمان بالفرسخ والفرسخ مقدار خارج عنه ؛ فيكون هذا التقدير له كماً للحركة . ولا بأس أن يكون الشيء في نفسه في مقولة ، ثم يعرض له شيء من تلك المقولة ؛ فإن الإضافة تعرض لها الإضافة ، والكيفية تعرض لها الكيفية .

- وأما أنه منفصل بالعرض ، فذلك لما يعرض له من الانفصال إلى الساعات والأيام وغير ذلك . وليس يُحسَن من يقول : إن الزمان منفصل أيضاً لا بالعرض ؛ وذلك من حيث هو عدد للحركة وأن الآن يوجب فعله . فإن الآن في الزمان موهوم كالنقطة في الخط . ولو كان شيئاً حاصلًا لكان ، كما يقولونه ، فاصلاً ؛ ولكن من غير أن يلحق الزمان بالكمية المنفصلة . فليس إذا فرض الآن فاصلاً ، لم يكن واصلًا . ولما كان بأن يصل أولى منه بأن يفصل ، فإنه إذا كان حاصلًا بالفعل صار به لأجزاء الزمان حد مشترك بالفعل يدل على الاتصال في ذواتها ؛ وإن عرض لها ، من حيث هي أجزاء ، أن تكون ذات عدد ، لاعدداً ، وذات كمية منفصلة ، لا كمية منفصلة ، مثل حال الخط والسطح والجسم إذا اقترض منها حدود مشتركة . وليس هذا الفصل هو الفصل الذي لا يجتمع مع الوصل ، لأن ذلك هو الفصل الذي يبعد الأجزاء بعضها من بعض بطرفين متباينين ؛ ولا الفصل المبعد يجعل الشيء لا محالة من الكمية المنفصلة ؛ بل يجعله ذا كمية منفصلة .

- واعلم أن الكمية المتصلة أو المنفصلة أو قومت ذات شيء ، ببق هناك شك في أن الشيء من تلك المقولة أم ليس ؛ لأنها ربما قومت كالفصل البسيط ؛ وكان لقائل أن يقول : إن الفصل البسيط لا يجب أن يكون من مقولة النوع الذي يلحقه ؛ فكيف إذا عرضت ولم تقوم ؟

(١) الزمان متصل : الزمان متصل ن || (٣) تقدير : تقدر ب ، س || (٤) الحركة : في الحركة ي || (٧) له : ساقطة من س || (٨) يحسن : + قول ه || أيضاً : انقصالا م || (٩) عدد : عرض ع || فإن الآن : فالآن ب || (١١) نليس : وليس ه || (١٢) أول : ساقطة من س || (١٣) في ذواتها : لذواتها س || (١٤) وذات : أو ذات ن || (١٥) اقترض : فرض ه ، ي || منها : فيها ع ، ع ، ه ، ي || (١٦) الوصل : + بل ن || لأن : فإن س ؛ أن د ، ع ، ع ، م ، ن || (١٧) يحمله : يحمله ع || (١٨) أو المنفصلة : والمنفصلة : ع || شيء : الشيء ع ، ه ، ي || شك في أن : شك أن س || (١٩) أم : أو ه || (٢٠) إن الفصل : الفصل س .

واعلم أن المتصل والمنفصل فصلا الكم لا نوعا ، إلا أن تقرن بهما طبيعة الجنس ؛ ولكن ليسا من الفصول التي هي غير الأنواع .

واعلم أن الفصول المنطقية كلها تحمل على الأنواع ؛ فلا تكون غير الأنواع في الموضوع . ولكن تكون غيرها بالاعتبار . فإن كان الفصل المنطقي مشتقا من معنى موجود في النوع لا يحمل على النوع ، كان النوع منفصلا بفصل غيره ؛ كالإنسان الذي هو ناطق ؛ وإنما هو ناطق بنطقي هو موجود حاصل فيه ، والنطق لا يحمل على الإنسان ، فلا يقال : إن الإنسان نطق ، لا بالاعتبار فقط بل وبالموضوع ؛ فهذا الفصل وما يجري مجراه يستند إلى شيء هو غير النوع ، بحيث لا يحمل عليه .

واعلم أن الكم المتصل لا يخالف المنفصل إلا بذاته ، لا باتصال غيره ؛ ولا المنفصل يخالف المتصل إلا بذاته ، لا بالانفصال . فذات النوع ههنا والفصل واحد بالموضوع ؛ ليس واحدا بالاعتبار . وأما الفصل البسيط فليس لها أتبة ؛ إذ ليس هذا متصلا باتصال ؛ ولا ذاك منفصلا بانفصال ؛ وأنت موعود بشرح هذه الأشياء لك في موضعه .

[الفصل الثانى]

فصل (ب)

في خواص الكم

١٥

وبالحري أن نتكلم الآن في خواص الكمية فنقول : قال بعض المتقدمين ما هذا معناه : إن للكمية خاصيتين أوليتين إحداهما أن الكمية تحتل التقدير ؛ والأخرى أن الكمية لامضاد لها . ثم إنه قد يتولد من هاتين الخاصيتين خاصيتان أخريان ؛ فيتولد من أن الكمية تحتل التقدير أنه يقال مساو وغير مساو ؛ ويتولد من أنه لامضاد له أنه لا يقبل الأشد والأضعف .

(١) الجنس : ساقطة من ي || (٣) واعلم أن الفصول : والفصول س ، ع || (٤) فإن : فإذا ع || (٥) لا يحمل على النوع : ساقطة من د || (٦) وإنما هو ناطق : ساقطة من س || ذو موجود فهو موجود د ، ن || (٧) إن : ساقطة من د ، ع ، م ، ن || (٧) وبالموضوع : ولوضوع د || (١٦) ما هذا : هذا س || (١٧) خاصيتين : خاصيتين ن || (١٨) الخاصيتين : الخاصيتين ي || خاصيتان ع ، ي || (١٩) غير مساو : غيره د || أنه لا مضاد له أنه : أنها لا مضاد له أنها ع || لا مضاد : مضاد س || لا يقبل : يقبل ه .

فنقول نحن: إن الخاصة الأولى للكمية هي التي منها يتقيدح لنا الوقوف على معنى الكمية أنها لذاتها ، لاشيء آخر يحتمل أن يوقع فيها التقدير . وأما أنها لا مضاد لها فأمر لا ينتقل الذهن من الوقوف عليه إلى التفطن بمهاية الكم . وكيف وهذه مما يشارك الجوهر فيها الكمية ؟ فإنها من الخواص التي بالقياس ، لا التي على الإطلاق والإقرار بأن الكمية لا مضاد لها مما يجب أن يوضع في المنطق وضعا .

- والتقنع فيه بالاستقراء أو بما يشبهه من الحجج ؛ مثل أن تقول : إن الكميات المتصلة قد تتوافر معاً في موضوع واحد ؛ وبعضها نهايات بعض ؛ وإن المنفصلات كيف يمكن أن يفرض لواحد منها ضد ؛ وأى شيء وضع ضدًا للآخرين مثلاً ، فهناك شيء واحد هو أبعد مشاكلة للآخرين منه وهو العدد الأزدي منه ؛ فلو جعل الألف ضدًا للآخرين أو الثلاثة من جملتها ، لكان العشرة ألب أبعد من طبيعته ، فكان أولى بمضادته ، ولكان الألف أولى بأن يكون في حكم المتوسط بين الضدين . ثم كيف يكون متوسط والطرف وغير منفرد ؟ فإن قيل : إن الألف مثلاً يوجد له ما هو في غاية البعد عنه كالآخرين فلم ليس ذلك ضدّه ؟ فالجواب : إن ضد الشيء إنما يكون ضدًا له إذا كان الشيء ضدًا له ولو كان الاثنان ضدًا للألف لأنه غاية في البعد منه ، لكان الألف ضدًا للآخرين وغاية في البعد منه ؛ وإذا ليس ذلك في الجانبين جميعاً ، بل في جانب واحد ، فليس ذلك بموجب للتضاد .

وبعد ذلك ، فإنه وإن كان المنطق لا سبيل له إلى إثبات أن لا ضد للكمية ، فلا بد من أن يوافق في أشياء يظن أنها أضداد وكميات معا فيعرف أنها ليست كذلك . فأول ذلك ما يظن من أن المتصل من الكم ضد للمنفصل . فأول الجواب في ذلك أن المتصل

- (١) الخاصة : الخاصة سا ، هـ || (٢) أنها : وأنها هـ || أما أنها : أما أنه سا || (٣) بمهاية : لمهاية سا || الكم : الكمية هـ || (٤) الجوهر فيها : فيها الجوهر س || (٦) ولتقنع : ولتقنع س || أوبما : وبما سا ، ع ، م || (٧) بعض : لبعض هـ || وإن : إن م || (٨) ضدًا للآخرين : + منها س ؛ + أو الثلاثة من جملتها هـ || (٩) للآخرين منه : للآخرين والثلاثة منه هـ || (١٠) أو الثلاثة من جملتها : ساقطة من ي || العشرة ألف : الألف والعشرة د ، سا ، ع ، ع ، م ، ي || فكان : وكان ي ؛ وذلك كان ع || (١١) كيف : ساقطة من سا || (١٢) منفرد : منفرد د ، سا ، ع ، ع ، ع ، ن ، هـ ، ي || إن الألف : الألف ب ، س || (١٣) إذا ... له : ساقطة من سا || (١٤) غاية في البعد : في غاية البدن || (١٥) منه : ساقطة من ع || في الجانبين : من الجانبين ع ، ي || بل : ساقطة من د || واحد : + واحد ي || (١٧) فيعرف : فيوجب ع || (١٨) من أن : أن س ؛ من م || ضد : ضد م || فأول : فأول ع || المتصل والمنفصل : المتصل والمتصل ب .

والمتفصل ؛ من حيث هما فصلان، من لواحق الكم، لا من الكم نفسه ، كحال الفصول .
وأيضاً فإن الانفصال هو أن يعدم الاتصال فيما من شأنه في نفسه أو في جسيمه أن يتصل .
والعدم غير الضد ؛ فليس الانفصال ضداً للاتصال ؛ وإن كان شيء واحد يكون موضوعاً
لقدر متصل ، ثم يتفصل ، فيوضع لعدد يفرض له .

٥ وأما الزوجية والفردية والاستقامة والانحناء فإنها لا أضداد ولا كم . أما الزوجية
والفردية فموضوعهما القريب أعداد ما ؛ ولا تشترك في الزوجية والفردية بالقوة ؛ فلا العدد
الموضوع للزوجية هو بعينه يصير فرداً ، ولا العدد الموضوع للفردية هو بعينه يصير زوجاً ؛
ولا يوجد شيء من الأشياء موضوعاً بعينه للأمرين ؛ وما كان كذلك لم يكن ضداً . وأيضاً
فليس الفرد إلا أن لا يوجد للعدد قسمة بمنساوين ؛ فانقسام العدد إلى العدد الزوج والفرد
انقسام بحسب إيجاب خاص بالشيء وسلب خاص به . لكنه قد اتفق أن وضع للكم
١٠ مقروناً به هذا السلب أو هذا العدم اسم محصل ؛ فأوهم الإثبات . وأيضاً فإن الزوجية
والفردية كصفات في الكم ؛ ولا يمنع أن يكون في الكم كصفات متضادة ، فتصير لأجها
الكليات متضادة بالعرض كالجواهر .

والمضمون هو أن الكليات لا تتضاد بنوعيتها تضاد السواد والبياض . وكذلك حال
١٥ الاستقامة والانحناء فإنها ليست بأضداد ولا كليات . وكذلك التساوي والتفاوت كلها
إضافات في الكليات ، لا كليات ، ولا بينها مقابلة التضاد . والكبر والصغر أيضاً وما يجري
مجراها إضافات تلحق الكم ؛ فالكبير لا يكون إلا كما ؛ ولكن ليس كيمته أنه كبير ؛ فإن الكبير
مثلاً يكون في ذاته جسماً أو سطحاً ، ولأجله يكون كما تعرض له إضافة ما فيصير بسببها
كبيراً ، وإذا عرضت له إضافة ما ، فإنما تلحقه بعد أن كان كما ؛ لأن كان في تلك

(٢) متصل : يفصل عا || (٣) ضد للاتصال : ضد الاتصال س ، عا || (٤) يفرض : يمرض نج ،
عا ، م ، ن ، هـ ، عى || (٥) فإنها : ساقطة من ع ، عى || أضداد : + لها سا ، م || (٧) بعينه :
تقه ع || (٨) ولا يوجد : فلا يوجد ع ، عى || (٩) أن لا يوجد : أن يوجد م || بمساوين :
متساويين عا || (١٠) للكم : لكم ؛ الكم سا ، ع || (١١) محصل : + به هـ || (١٢) والفردية :
أوالفردية د ، م || كصفات في الكم : لأجلها الكم ع || (١٤) المضمون : + نتائج ع ، هـ ||
(١٦) لا كليات : ساقطة من د || كيات : الكليات س || الكبر والصغر : الكبير والصغير نج ، ع ، ن ||
وما يجري مجراها : ساقطة من سا ، م || (١٧) إلا : ساقطة من سا || (١٨) تعرض : وتعرض سا .

الإضافة أو في عارض آخر مضادة، لم تكن في ذات الكم ، بل في عارض للكم ؛ إذ إنما تكون للكم من جهة عارض عرض له .

- واعلم أن الأمثلة التي أوردت في دعوى أنه قد يكون في الكميات مضادة فلأنها كلها عوارض للكمية وإست كية كما علمت ؛ ومع ذلك فليس فيها تضاد ؛ فإن التضاد إنما يكون بين طبيعتين كل واحد منهما معقول بنفسه، ثم إذا أضيف إلى الآخر قيل له مضاد؛ مثل الحرارة والبرودة ؛ فإن كل واحد منهما معقول بنفسه ، فإذا أضيف إلى الأخرى كانت ضدًا لها ؛ فتكون هناك طبيعة تعرض لها إضافة هي إضافة المضادة. والكبير والصغير لا معقول له من هويته إلا أن يكون مضافاً ؛ وليس له ، من حيث هو كبير ، وجود مخصوص ، كما للسواد ، من حيث هو سواد الذي هو ضد البياض . حتى تكون إضافة التضاد عارضة لذلك الوجود المخصوص عروضها في السواد والبياض ؛ ولذلك قد يكون الشيء كبيراً وصغيراً بالقياس إلى شيئين . ولو كان الكبير شيئاً محصلاً بنفسه تلحقه إضافة التضاد ، لما استحال الكبير صغيراً بالقياس إلى غيره . فإنه لو كان للكبير طبيعة محصلة موضوعة للتضاد لكانت الطبيعتان والمحصلتان اللتان تعرض لها الإضافة تجتمعان معاً في شيء واحد هو كبير بالقياس إلى شيء صغير بالقياس إلى شيء . فإن قال قائل : إن هاتين الطبيعتين لا تكون بينهما مضادة، لأنه لا يضاد كبير بالقياس إلى شيء آخر، فيكون هذا القائل قد سلم أن الكبير والصغير لا تحصيل لهما إلا بالإضافة فقط .

والأضداد لها في طبائعها تحصيل ؛ وتكون تلك الطبائع متنافية متضادة ، فتعرض لها الإضافة التي للتضاد ؛ وتكون تلك الطبائع ، وإن لم يلتفت إلى اعتبار التضايف الذي في التضاد ، طبائع متعادية لا تجتمع . فلو كان الكبير والصغير كالسواد والبياض وكسائر

- (١) للكم : الكم ع || إذ : إذا ه || (٣) قد يكون : يكون ع || (٤) كية : بكية ن ، ه ||
 (٥) واحد : واحدة ه ؛ ساقطة من ن || معقول : ساقطة من سا || الآخر : الأخرى ه || مضاد : متضاد م ||
 (٦) واحد : واحدة ه || معقول : معقولة ه || فإذا : ثم إذا س ؛ وإذا د ، سا ، م ، ن ||
 أضيف : أضيفت د ، سا ، م ، ن || (٧) هي إضافة : وهي إضافة د ؛ ساقطة من ع ، م ||
 المضادة : التضاد ج ، ع ، ه || (١١) بالقياس : بالإضافة بقياس ع || (١٢) لما استحال : لاستحال
 س ؛ لما عد ع (١٣) تعرض : تفرض د || تجتمعان : لا تجتمعان ع ، ع || (١٤) هو : وهو م ||
 وصغير بالقياس إلى شيء : ساقطة من م || (١٨) التضايف : التضايف م || الذي : التي ع ||
 (١٩) طبائع : ساقطة من ط || متعادية : متعادية ع ، ي .

الأضداد والأضداد طبائع تعرض لها إضافة التضاد ، لكن الكبير والصغير طبيعتان توجبان بينهما التناقى ، وإن لم يلتفت إلى التضاد ، مثل تلك الطبائع ، فإنها ، وإن لم يلتفت إلى التضاد ، فقد توجب التناقى ؛ أعنى أنها لكونها تلك الطبائع لا تجتمع .

وأزيد هذا شرحاً فأقول : قد عـقـل أن تقابل التضاد ليس نفس تقابل التضايف ؛ وإن

كان التضايف كالتضاد ، من حيث هو تقابل ، ومن حيث لا يجتمع طرفاه . ولخالفه التضاد للتضايف ما تجد طبائع الأضداد كالسواد والبياض لا تتضايف ؛ وتجد الجوار والجوار

لا يتضادان ؛ ثم تعلم أن التضاد ، من حيث هو تضاد ، من باب التضايف لا محالة . فإذن ينبغي أن يكون في التضاد شيء هو الذى لا تضايف فيه ، وذلك التضاد ، حيث هو تضاد ، متضايف

فبقى أن الشئ الذى في التضاد لا يتضايف هو موضوعات التضاد وطبائعهما ، أى الموضوعات التى هى في أنفسهما أمور معقولة ؛ إذا قيس شئ منها إلى شئ آخر ، كانت هناك إضافة التضاد

وكانت تمنع عن الاجتماع . فإذن المضادة لا تتم إلا بأن تكون موضوعات لا تتضايف في أنفسهما ، ويلزمها تضايف هو التضاد ؛ وتلك الموضوعات هى لأنفسهما لا تجتمع ألبسة ، لا إذا

اعتبر فيها التضايف فقط ، بل يجب أن يكون لها ذلك أمراً هو بالذات قبل التضايف ، ويلحقه التضايف . فيجب أن يكون للكبير والصغير ، إن كانت متضادة ، موضوعات ،

تلك الموضوعات معقولة بنفسهما ، وأنها لا تجتمع ، وإن لم يلتفت إلى تضايفها . وليس الأمر كذلك ؛ بل ليس إنما لا يجتمع الكبير والصغير ، إذا كانا متضايفين لطبائع لها

مصلحة ؛ تلك الطبائع لا تجتمع كما لا تجتمع طبيعتا السواد والبياض ، لأنهما سواد وبياض ، فيتضادان فيتضايفان ؛ لأن المضاف من جهة أعم من المضاد ، لا من حيث هو طبيعة ، بل من حيث هو مضاد . بل إنما لا يجتمع الكبير والصغير لأنهما مما يقال بالإضافة فقط .

- (١) للكبير : الكبير ع ؛ الكبير ه || للصغير : الصغير ع ؛ الصغير ه || (٤) أن تقابل : أن يقال م ||
التضاد : المتضادات ع || نفس تقابل : ساقطة من م || تقابل : مقابل د || (٥) حيث لا : حيث هو
لاع ، ي || لمخالفة : بمخالفة ع || (٨) تضايف : يتضايف ع || فيه وذلك : ساقطة من سا ، ع ||
فيه : منه ع || وذلك : ولكن ذلك ي ؛ ولكن ع ، ه || (٩) فبقى : فبقى م || الذى فى : الذى هو
فى بخ || فى التضاد : + وهو بخ ، ه || هو موضوعات : هى موضوعات ع ، ه ، ي || (١٠) آخر :
ساقطة من ه || كانت : كان ع || إضافة التضاد : + وطبائعهما سا || (١١) تمنع : تمنع د ، سا ، م ، ن || عن :
من م || فإذن المضادة : فإن المضادة م || بأن : أن م || (١٢) هو : وهون || لا إذا : لا إذا :
سا ، ع ، م || (١٣) فيها : فيمعا ع || (١٤) ويلحقه : ويلحقه ن || (١٨) حيث هو مضاد : حيث مضاد سا .

فعل هذه الصورة يجب أن تفهم هذا الموضع ولا تلتفت إلى ماخذ آخر ؛ فإنه حينئذ لا يستمر أن يقال : إن الكبير ، لو كان ضدّاً للصغير لما اجتمعا ؛ فإن القائل يقول الكبير ضد الصغير الذي هو عنده صغير ، ولا لكل ما يفرض صغيرا .

- وبعض هؤلاء المتحذلقين من المفسرين يقولون في هذا الموضع شيئاً يرجع إلى خلال ما قلناه قبيل هذا ؛ ولكنهم يزيدون فيه تكلفاً يوهم أنه شيء ؛ وذلك أنهم يقولون على قول القائل : إن الكبير والصغير من الكم ، وإن الكبير والصغير متضادان ، فبعض الكميات متضادات ؛ فنقول : إن لهذا جوابين : جواب معاندة وجواب مساعدة . أما المعاندة فإن نقول : إن هذه ليست كميات ؛ وأما المساعدة فإن نقول : إنا ، وإن أعطينا أنها كميات ، فليست بمتضادة . وهذا الجواب ، إذا أوضح حق الإيضاح وصححت المقدمتان على الجهة الواجبة ، حق . وأما تكلف ذكر المعاندة والمساعدة فيه فن جنس التكلف ؛ وذلك لأن أحد الجوابين يعاند في الصغرى من المقدمتين ؛ والآخر يعاند في الكبرى ؛ والعناد في الصغرى إعراض عن الكبرى إلى أن يفرغ لها . فكما أنه حين قال : إن هذه ليست بكميات ؛ كان كأنه قال : هبها أضداداً أو هبني أساعدك على ذلك ؛ ولكني أقول : إنها ليست بكميات . وكذلك حين قال : إن هذه كميات ؛ فكأنه قال : هبها كميات وهبني أساعدك على ذلك ؛ فلإنها ليست بأضداد . ومواء قال في كل موضع وهو ينازعه في مقدمة ، هب أني أسلم لك المقدمة الأخرى أو لم يقل ، فإن ذلك لا يمدخل له فيما هو بسبيله .

وما قولهم في هذا القائل لو قال : هبها أضداداً ، فلإنها ليست بكميات ؛ أكانت المعاندة تنقلب مساعدة ؟ وقد كان يمكنهم أن يستعملوا المعاندة والمساعدة على جهة أخرى ،

- (٢) ضد للصغير : ضد الصغيرس || (٤) المتحذلقين : المتخلفين بخ || (٥) قيل : قبلد ، ع || يزيدون : يرون د || (٧) فتقول : ساقطة من د ، سا ، ع ، ع ، ع ، ع || (٨) إنا : أو إناى || أعطينا : أعطيناك ه ، ع || (٩) بمتضادة : بمضادة ع || المقدمتان : المقدمات ع ، ع || (١٠) الجهة : الوجه ع || الواجبة : الواحدة || المساعدة : المساهلة د ، س ، سا ، ع ، ع ، ن ، ه || (١٢) عن : ساقطة من د || يفرغ لها : + والعناد في الكبرى إعراض عن الصغرى إلى أن يفرغ لها د ، ع ، ع ، ن ، ه ، ع || فكما : وكاد ، ن || (١٣) أو هبني : وهبني د ، م ، ن || على ذلك : ساقطة من ع ، ع || (١٤) إنها : ساقطة من د ، سا ، ع ، ع ، م ، ن || (١٥) فلإنها : ولكني أقول فلإنها بخ ، ه || (١٦) بسبيله : سبيله سا || (١٨) وما : وأما ع ، ع || أضدادا : أضداد ه ، ع || بكميات : كميات ع || أكانت : لكانت ع ، ع ، ع ، ع || (١٩) على جهة أخرى : ساقطة من سا .

فيجعلوا المساعدة في أن يسلموا مقدمة ، ولا يسلموا له أخرى ؛ ويجعلوا المعاندة في أن لا يسلموا ولا واحدة من المقدمتين .

وقد قيل في الجواب عن هذه الشكوك : إن الصغير قد يكون شطراً من الكبير يقومه ، والفرد جزءاً من الزوج ؛ والشئ المقوم لا يكون مضاداً لما يقومه . وقالوا : إن الصغير والكبير بالقياس إلى المعتدل ضدان . ويشبه أن يكون صدق هذا ليس متعلقاً بالكبير والصغير ؛ بل بالزائد والناقص ، من حيث هو واقع في المقدار ، بل من حيث هو واقع في الكيف ؛ ويكون من جهة الطبائع الزائدة والناقصة ، لا من جهة الزائد والناقص ، من حيث هما هما فقط ؛ فيكون مثلاً الجبن ضد التهور ؛ لا لأن الزائد ضد الناقص بل لطبيعة الجبن وطبيعة التهور ؛ فإنهما معقولتان بذاتيهما اللتين فيهما التضاد ، إن كان تعرض لهما هذه الإضافة .

وأما الحدود المتعينة في الخلق للصغير والكبير التي لا تقال بالقياس فإنها أيضاً تكون متضادة ؛ لا لأنها مقادير ، بل لأنها مقارنة لكيفيات ، ولأجل أنها أطراف طبيعية ؛ مثل أن لأعظام الحيوانات مقادير هي على الإطلاق أكبر مقدار فيها ، ومقادير هي على الإطلاق أصغر مقدار فيها . وليس إنما يقال للكبير منها كبير بالقياس إلى الصغير ، بل في نفسه ، وبالقياس إلى طبيعة نوعه ؛ وكذلك الحال في الصغير منها . وحكمها حكم أطراف المسافة التي لحركات النقل والخفة .

ومن الشكوك في أمر هذه الخاصية ما يظن من أن المكان الأسفل ضد للكان الفوق . وهذا محال ؛ فإن المكان لا يضاد المكان من حيث ذاته . الذي هو سطح وكم . وكيف يتضاد المكانان ولا يتعاقبان بالحقيقة على موضوع واحد ؛ والمكان ، من حيث

(١) أن يسلموا : + له نج ، ع ؛ أن يسلموا ه || مقدمة ولا يسلموا : ساقطة من د || لا يسلموا له : لا يسلموا ب ، ه || (٢) في أن لا : أن لا ه || (٤ - ٥) وقالوا إن : قالوا في ن || (٦) بالزائد والناقص : الزائد هو الناقص سا ، ع ، ع ، م || حيث : جهة ما ب || (٩) معقولتان : معقولتين م || معقولتان بذاتيهما : بذاتهما معقولتان س || (١٠) إن : وإن دو || تعرض : وتعرض م || (١١) للصغير الصغير ه || (١٢) بل : ساقطة من س || لكيفيات : للكيفيات سا ، ن || (١٣) لأعظام : لأعضاء ع ، ي || الحيوانات : ساقطة من س || (١٤) أصغر : لأصغر ن || مقدار : مقدار ب || منها : منها م || كبير : ساقطة من ع || (١٥) منها : منها م || (١٧) الخاصة : الخاصة ع || للكان : للكان ن || (١٨) محال : فظ ما || (١٩) المكانان : المكان سا || ولا : وما فلاع .

هو مكان ، ليس بفوق ولا أسفل ؟ بل من حيث هو نهاية حركة من حيث هو طرف مسافة ؛ أو من حيث هو طرف جسم حار ؛ وهذه عوارض للكمية . وهذه العوارض لا تجعله بحيث يشترك الفوق والأسفل منه في موضوع واحد فيكون مضاداً بالحقيقة ؛ بل الاثنان متضادان ؛ أعني كون الشيء فوق فإنه مضاد لكونه أسفل ؛ وهذا غير المكان . وليس يجب ، إذا كان بين هذين المكانين غاية البعد ، أن يكونا متضادين ؛ وإن كان التضاد يتضمن هذا الشرط ؛ أو كان الناس إنما فطنوا أولاً للتضاد من أمر المكان من حال مكانين بينهما غاية البعد ؛ فلأنهم لا يقتدرون على أن يميزوا دل حال المكانين في كونهما ، وبينهما غاية البعد ، هو التضاد ، أو حال المتمكن ، إذا كان تارة في هذا المكان ، وأخرى في مكان آخر .

١٠. ومع ذلك فلسنا نبني القوانين في اصطلاحات الألفاظ الحكيمة على تعارف الجمهور ؛ بل يجب أن نلتفت في اعتبار معنى لفظ التضاد إلى ما تعارفناه في استعمال لفظ التضاد بالوضع الثاني ؛ وهو يدل على الحالة التي بين ذاتين مشتركتين في موضوع شركة التعاقب لأن ينطبع بأحدهما الموضوع ، وبينهما غاية البعد . وليس يوجد في المكانين جميع هذه الشروط . والدليل على ذلك أن المكان ، من حيث هو مكان ، ومن حيث تحصل طبيعته الشخصية ، لا يحتاج إلى أن يقال إلا بالقياس إلى المتمكن ؛ ومن حيث يسمى فوقاً ، يقال بالقياس إلى مكان آخر . ثم إن التفوقية والسفلية قد تعتبر من طريق الإضافة ؛ فلا يكون فيها تضاد ؛ كما لا يكون في الصغير والكبير ؛ وقد تعتبر من طريق الطبيعة ، حتى تكون التفوقية إما حالاً للكان في أنه نهاية جسم وضعه الطبيعي من العالم كذا ؛ فإن عرض من هذه الجهة للكان تضاد ، كان بسبب طبيعة ذلك الجسم . وسنبين أن هذا الاعتبار وما يجري مجراه لا يجعل الجسم الذي هو فوق مضاداً للجسم الذي
- ٢٠.

(١) فوق : فوق س || (٢) طرف جسم : طرف في جسم ه || للكمية : لحيته سا ، عا ، ه ||
 (٦) كان التضاد : التضاد م || أو كان : وكان ه || (٦ - ٧) من أمر : في أمر ه || (٩) وأخرى :
 وتارة عا || (١٠) القوانين : التولين س || اصطلاحات : إملاجات ي || تعارف : تعاريف ن ||
 (١٢) الحالة : الحال د ، سا ، م || موضوع : موضع ه || (١٣) لا أن : إلا أن م || ينطبع : ينطبع م ||
 (١٥) تحصل : يحصل ب || طبيعته : طبيعة م || المتمكن : التمكن م || (١٧) فيها :
 فيه د ، م || (١٨) أنه : أنها د ، م || (٢٠) مضاداً : متضاد د ، م || لهم : يلهم ه .

هو أسفل ، إذ الجسم الأعلى لا ضده من وجهه ؛ كما ستعلم ، وإما حالاً للكان ، من حيث كونه مكاناً لجسم وضعه الطبيعي كذا . وإذا فرض أو اتفق أن كان هذا موجباً أو مقارناً لأن يكون الجسمان متضادين في الطبيعة ، كان حينئذ التضاد في المكان لأمر في الممكن ؛ فيكون التضاد في المكان حينئذ بالعرض .

فيجتمع من هذا كله أن لا تضاد في الكم . وكذلك ليس في طبيعته تضعف واشتداد ولا تنقص وازدياد . واست أعني بهذا أن كمية لا تكون أزيد وأقص من كمية ، ولكن أعني أن كمية لا تكون أشد وأزيد في أنها كمية من أخرى مشاركة لها ، فلا ثلاثة أشد ثلاثية من ثلاثة ، ولا أربعة من أربعة ، ولا خط بأشد خطية ، أي أنه أشد في أنه ذو بعد واحد من خط آخر ، وإن كان ، من حيث المعنى الإضافي ، أزيد منه ، أعني الطول الإضافي . بل لا يجوز أن تكون كمية أزيد وأشد في طبيعتها من كمية أخرى أنقص أو أكثر منها ؛ أعني أنه ليست الثلاثية في أنها ثلاثية وفي أنها عدد ولها حد العدد بأكثر من رباعية في أنها رباعية وأن لها حد العدد ؛ أعني في أنها كمية منفصلة تقدر بالآحاد . نعم قد يصير أزيد وأقل فيما يعرض لها من الإضافات المختلفة بينها .

والفرق بين هذا الأزيد وبين الأشد والأزيد الذي يمنع كونه في الكمية أن هذا الأزيد يمكن أن يشار فيه إلى مثل حاصل أو زيادة ؛ والأشد والأزيد الذي يمنع أنهما لا يمكن فيهما ذلك . وتفاوت الأشد والأضعف ينحصر بين طرفين ضدين ؛ وتفاوت الأزيد والأقص لا ينحصر البتة بين طرفين .

ومن خواص الكمية أنها تقال بذاتها ، لا لغيرها ، مساوية وغير مساوية . والمساواة هي الحالة التي تكون عند توهيك تطبيق أبعاد المتصل أو آحاد المنفصل بعينها على

- (١) إذ : إذا سا || (٢) وإذا : إذ ع ، م ، ن ، ي || (٣) في المكان : ساقطة من ع || (٤) في المكان حينئذ : حينئذ في المكان س || (٥) الكم : + في المكان ع || تضعف : ضعف ع ، ه || (٦) وازدياد : ولازدياد ، م ، ن || ولست : لست سا ، ع || كمية : كية م || (٨) ثلاثية : ثلاثة م || (٩) أنه أشد : أشد ، سا ، م ، ن || (١٠) أنه ليست : ليست ه || (١٢) حد : حدود ع || العدد : بالعدد ع || أنها رباعية و : ساقطة من ع || (١٣) منفصلة : متصلة م || فيما : بما ه || (١٤) بينها : منها سا ، م ؛ فيها ع || (١٦) أوزيادة : وزيادة م || أنهما : ساقطة من سا || (١٩) لغيرها : + أنها نج ، س ، ه .

بعض مارة في تزئيداً ، فلا تيمد أحد المطبقين يحصل عند حد لم يحصل الآخر عند ذلك الحد . وغير المساواة أن يجازي أحدهما أو يقصر . فالمطابقة التي لا يوجد فيها اختلاف الحدود تسمى مساواة ؛ فإن اختلفت الحدود لم تكن مساواة . وأنت تعلم أن النقل والحركة ، إذا اعتبرا بذاتيهما من غير التفات إلى مقادير خارجة عنهما ، لا يوجد فيهما هذا التطبيق ؛ فليست قابلة للمساواة وغير المساواة .

فالكية قد ذكر لها ثلاث خواص حقيقية : وهى أنها لذاتها لها جزء ، ولذاتها تحتل التقدير ، ولذاتها تقبل المساواة واللامساواة . وذكر لها خاصيتان إضافيتان : أنها لا تقبل في ذاتها مضادة وأنها لا تقبل في ذاتها الأشد والأضعف .

[الفصل الثالث]

فصل (ج)

في ابتداء الكلام في المضاف وتعريف الحد الاقدم له وشرح ذلك الحد والإشارة المجملية إلى أقسام المضاف

قد جرت العادة أن يخاض في بيان مقولة المضاف بعد الفراغ من الكية وقبل الكيفية . وللناس تخريجات مختلفة لعل ذلك ؛ ويشبه أن يكون أظهرها ما اتفق من ذكر المضاف في مقولة الكية . وليس على المنطق إثبات المضاف وبيان حاله في الوجود والتصور ؛ ومن يتكف ذلك فقد تكف ما لا يعنيه ولا يستقل به ، من حيث هو منطقي .

- (١) مارة : تارة ه || فلا : ولام || المطبقين : المنطقيين ع ؛ الطبعين ع ||
 (٢) يجاوز : يجاوز ه || أو يقصر : والقصر ب ؛ أو ينتقص ع || (٣) مساواة : بمساواة ع ||
 (٤) اعتبرا : اعتبر م || بذاتيهما : بذاتيهما م ؛ بذاتيهما م || التفات : التفات م ||
 (٥) وغير المساواة : ساقطة من ي || (١٢) أقسام : + من م || (١٣) وقبل الكيفية : ساقطة من م ||
 (١٦) ولا يستقل به : ساقطة من م || يستقل : يستل م .

والوقوف على المضافات أسهل على الذهن من الوقوف على مجرد الإضافات التي هي المقولة. فالأمور التي هي من المضاف فهي الأمور التي ماهياتها مقولة بالقياس إلى غيرها على الإطلاق أو بنحو آخر من أنحاء النسبة. والتي على الإطلاق فهي مثل الأمور التي أسماؤها تدل على كمال المعنى الذي لها ، من حيث هي مضافة ، مثل الأنج .

وأما التي بنحو آخر من أنحاء النسبة فهي التي تعلق بها النسبة ؛ فتصير لذلك مضافة ؛ مثل القوة ، من حيث هي لدى القوة ، والعلم ، من حيث هو للعالم ؛ فإن كل ذلك في ذاته كيفية . وإن كانت مضافة ، فإلى غير ما تكلف إضافته إليه ؛ كالعلم ؛ فإنه بحرف ما صار مضافاً إلى العالم ؛ وبغير ذلك الحرف فهو مضاف إلى المعلوم . فإن العلم يشبه أن تلزمه في نفسه الإضافة إلى المعلوم . والعلم والقدرة والقوة وما أشبه ذلك ، وإن كان كله مضافاً فكله في نفسه غير مضاف إلى ما أضيف إليه في مثالنا ؛ بل إنما ألحق بها نحو من أنحاء النسبة فصارت به مضافة ؛ وذلك بسبب حرف يدخل فيجمع ؛ كما يدخل بين الإنسان والدار لفظ نسبة ما ، فيصير بها إضافة بين الدار وذی الدار . وربما كانت هذه النسبة متضمنة في لفظ أحد الجانبين . ويحتاج الجانب الآخر إلى إلحاق لفظ النسبة باسم الأول كقولنا : الجناح وذو الجناح ؛ فإن لفظه "ذو" إنما وقعت في أحد الجانبين ؛ والجانب الآخر مستغن عن مثيلها ؛ لكن اسمه إذا اقترن باسم النسبة كان اسم الجانب الآخر ؛ وأكثر هذا حيث يوجد لأحد المضافين ، من حيث هو مضاف ، اسم ، ولا يوجد للآخر ، بل إنما يكون اسمه المشهور دالاً على ذاته أو مشتقاً من جهة حال أخرى غير إضافية ؛ أو لا يكون هناك اسم البتة . وربما لم يفعل ذلك ؛ بل قرّن بالمضاف إليه لفظ

- (١) المضافات : المضاف د ، س ، ما ، ن ؛ الإضافات م || الإضافات : الإضافة د ، ن . ||
 (٢) فالأمور : والأمور ع ، ه || هي من ... الأمور : ساقطة من د || فهي :
 هي هاش ه || ماهياتها : ماهيتها عا || (٣) مثل : من د ، ن || (٥) وأما :
 فأما ه || التي بنحو : الذي بنحو س || فهي التي : فهي الذي س || لذلك : بذلك عا ||
 (٦) من حيث هي لدى القوة ، والعلم : ساقطة من م || هو للعالم : هي للعالم ه || (٨) فهو : فهي ه ؛
 موس || مضاف : كيفية مضافة د ، م ، ن || (١٠) فكله : وكله عا || إليه : ساقطة من ب ، د ،
 سا ، عا ، ن || إنما : لما سا ، ع ، م ؛ ساقطة من عا || بها : فيها س || (١١) يدخل : مدخل م ||
 فيجمع : فيجمع ع (١٣) إلحاق : إلحاق م || لفظ : لفظه ي || (١٥) اسم الجانب : اسم الجانب ه ||
 (١٦) وأكثر : أكثر عا || حيث : ساقطة من ع || (١٧) أو مشتقاً : ومشتقاً د || (١٨) إضافته :
 إضافية ع ، ي .

نسبة يخصه ويحفظ اسمه كقولنا : العالم عالم بالعلم ، فيقرن باسم العلم حرف يدل على أنه مضاف إليه العالم ؛ وأما في المثال الأول ، فإنما كان هذا الحرف مقرونا باسم المضاف ، لا المضاف إليه . وربما كان حرف الإضافة مختلفا فيهما ؛ مثل قولك : إن العلم علم للعالم ، والعالم عالم ، لا للعلم بل بالعلم .

٥ وقوم يقولون إن معنى قولهم أو بنحو آخر إنما هو لما لا تشابه فيه الحروف العاكسة . وسيتضح لك عن قريب تحصيل ما قلناه وتفسيره ، وأنه أولى من التأويلات المذكورة .

وأما كون الشيء مقولا بالقياس إلى غيره ، فهو أن يكون الشيء إذا قصد تصور معناه أحوج تصوره إلى تصور شيء خارج عنه ؛ ولا كيف كان : فإن السقف إذا تصور معناه تصور معه معنى الحائط الذي يقبله ، وإيست ماهية السقف مقولة بالقياس إلى الحائط ؛ ولكن يجب أن يكون المعنى المعلوم الذي للشيء الذي يحيج إلى أن يعقل معه غيره إنما هو له من أجل وجود ذلك الغير بإزائه ؛ فذلك المعنى الذي للشيء من أجل حصول الحال التي لها ما صار الآخر معه هو إضافته ، مثل الأخ : فإن حقيقة المفهوم من الأخوة لأحد الأخوين هو لأجل وجود الآخر ، وهي الحال التي له بسبب ذلك ، وهو كونه ابن أبي هذا الأول ، فإن الأخوة هي نفس اعتباره من حيث له آخر بهذه الصفة ، وإن كان قد يكون في الإضافات هو نفس اعتبار أحد الأمرين من حيث له آخر بصفة ١٥ خلاف صفته . فهذا هو كون الماهية مقولة بالقياس إلى شيء آخر .

وإيس كل نسبة إضافة ، فإن لكل شيء نسبة في الذهن إلى الأمر الذي يلزمه في الذهن ، لكن لا يكون ذلك إضافة ، كما قلنا ؛ فإن أخذت النسبة مكررة في كل شيء صارت له إضافة .

(٢) إليه العالم : إليه ما ، م ، ي || المثال : ساقطة من ب ، د ، م ، ن || (٣) قولك : قولنا س ، ن || (٥) بنحو : نحو ما (٥) الحروف : الحرف ع ، عا ، م ، م ، ي || العاكسة : بالعاكسة ن (٦) لك : ساقطة من ما || عن قريب : ساقطة من س || (٧) كون : أن يكون ي || الشيء : ساقطة من ع ، ي || تصور : تصوره ي || (٨) فإن السقف : فإن كان السقف عا || (٩) بالقياس إلى : على ع (١٠) الذي : ساقطة من س || الشيء الذي : الشيء ما ، ع ، م ، ي || (١١) فذلك : فذلك ع || (١٣) هو : هي ه || وهي : ودوع || له : ساقطة من ع || (١٣ - ١٤) لأحد ... الأخوة : ساقطة من ن || (١٤) فإن الأخوة : فإن نفس الأخوة دا ، ع ، ي || هي : هو ه || حيث : + هي دا || (١٥) هو : هي ما ، م || (١٦) فهذا هو : فهذا س .

ومعنى قولى ”مكررة“ أن يكون النظر لا فى النسبة فقط ، بل بزيادة اعتبار النظر إلى أن للشئ نسبة من حيث له نسبة ، وإلى المنسوب إليه كذلك ؛ فإن السقف له نسبة إلى الحائط ، فإذا نظرت إلى السقف من حيث النسبة التى له فكان مستقراً على الحائط ، ونظرت من حيث هو مستقر على الحائط صار مضافاً لا إلى الحائط من حيث هو حائط ، بل من حيث هو مستقر عليه ؛ فعلاقة السقف بالحائط — من حيث الحائط حائط — نسبة ، ومن حيث تأخذ الحائط منسوباً إليه بالاستقرار عليه ، والسقف بنفسه منسوب ، فهو إضافة . وهذا معنى ما يقولون : إن النسبة تكون لطرف واحد ، والإضافة تكون للطرفين ؛ وذلك أنك إذا أخذت السقف مستقراً على الحائط وجدت النسبة من جهة السقف المستقر ؛ وأما جانب الحائط فلا نسبة فيه إلى شئ من حيث هو حائط . وأما إذا أخذت النسبة من حيث السقف مستقراً على مستقر عليه ، والحائط مستقر عليه مستقر ، انمكست النسبة ، وصلحت لأن تكون إضافة . فكل نسبة لا توجد من الطرفين جميعاً من حيث هى نسبة ، فهى نسبة غير إضافة ؛ وكل نسبة يؤخذ الطرفان فيها من حيث النسبة فهى الإضافة . والأمر الذى تؤخذ منسوبه بلا زيادة فهى منسوبة فقط ، وإن أخذت منسوبة على هذا الشرط فهى مضافة ؛ فذوات الأمور قد تكون منسوبة . وإن أخذت مع النسبة ، من حيث هى نسبة ، صارت مضافة . ٥ ١٠ ١٥

ومن الأمور المضافة ما هو مثل الأكبر والأصغر ، والضعف والنصف ؛ ومنها ما هو مثل القوة والقدرة ، فإن القوة والقدرة قوة وقدرة لشيء على شيء ، والحال حال لذى الحال ، والحس حس حائس بحسوس ، والعلم علم عالم بمعلوم ؛ وكذلك القيام قيام قائم ، والجلوس جلوس جالس ؛ فهذه كلها مضافات ، لكنه من هذه ما هو كالأكبر فإنه

(١) بزيادة اعتبار : باعتبار زيادة هـ || (٢) وإلى : إلى ع || (٤) ونظرت : ثم نظرت هـ || من حيث : ساقطة من س || (٥) بل : + إليه ع ، هـ ، ي || (٦) عليه : + والحائط مستقر عليه لمستقر انمكس ب || س بنفسه : نفسه هـ || (٩) وأما جانب... حائط : ساقطة من م ، ي || (١٠) حيث السقف : حيث هو السقف سا ، ع ، م ، ن ، هـ ، ي || مستقراً : مستقر د ، ن || والحائط : فالحائط د ، ن || والحائط... لمستقر : ساقطة من عا || (١١) النسبة : ساقطة من عا || من : فى ع ، ي || (١٢) فهى نسبة : ساقطة من م || إضافة : إضافة عا || الطرفان : الطرفين ع || فيها : فيهاد ؛ فيه هـ || الإضافة : إضافة د ، سا ، ع ، م ، ن ، هـ ، ي || (١٣) منسوبة : منسوب ي || (١٤) فهى مضافة... النسبة : ساقطة من د ، م || (١٧) لشيء : ساقطة من س .

لا يكون في نفسه كبيراً وفي ماهيته كبيراً أو يكون هناك صغير؛ وكذلك الشبه والمساوى .
وأما القدرة والقوة ، والحس والعلم ، فيشبه أن لا يكون الأمر فيها هذا الأمر ، فإن
ماهية الشيء الذي هو العلم ليس إنما يقال له علم بالقياس إلى العالم ، وإن كان لا يوجد
إلا في العالم .

- وكذلك ماهية البياض والحمرة والجلوس ؛ وليس البياض إنما يقال له بياض بالقياس إلى
الموضوع الذي هو له بياض ، وإن كان لا يوجد إلا فيها هو له بياض . وقرئ بين أن يكون
الشيء لا يوجد إلا أن يوجد شيء ، وبين أن تكون ماهيته مقولة بالقياس إلى شيء ؛ فإن العالم
لا يوجد إلا بالباري ، وليست ماهيته مقولة بالقياس إلى الباري . وكذلك الثنائية لا توجد
إلا بالوحدانية ، وليست ماهيتها مقولة بالقياس إلى الوحدانية . وليس الوجود والماهية
شيئاً واحداً ، ولا اقتران الماهية بالماهية هو قول الماهية بالقياس إلى الماهية ، بل كونه
الماهية بالقياس أن تكون الماهية هي حقيقة الكون مقارناً للمقارن على الحالة القارنة .
فبعض هذه الأمور المحدودة ماهياتها مقولة بالقياس إلى غيرها ، كالكبير والصغير ؛
وبعضها تجعل كذلك إذا أخذت مع النسبة كالبياض : فإنه إذا أخذ من حيث هو
في الأبيض كان مضافاً ، كما لو سمي كونه من حيث هو في الأبيض جسمًا ، كان الجسم
ماهية مقولة بالقياس إلى الشيء الذي له البياض .

١٥

فقد علمت أن بعض ما عدناه في المضاف ماهيته مقولة بالقياس إلى غيره ؛ وبعضه
يقال بالقياس إلى غيره بنسبة تليق ماهيته ، فينبذ تكون مقولة بالقياس إلى غيرها ،
وكان ذلك الإلحاق يجعل له ماهية أخرى متقررة بنفسها فالأمر المضافة هي أمثال هذه ؛
وقد توجد فيها مضادة كالفضيلة والخسيسة التي كل واحد منهما قد تصح له إضافة إلى
موضوعه . ولكن ليس كل مضاف يقبل ذلك ، فإنه لا ضد للضعفين ، ولا للزائد جزءاً .

٢٠

(١) وفي ماهيته كبيراً أو : وأن س || والمساوى : المساوى م || (٢) القدرة والقوة : القوة
والقدرة س ، سا (٥) وليس : وليس ع || (٧ - ٨) إلى شيء... بالباري : ساقطة من س ||
(٨) بالباري : سبجانه وتعالى سا || (١١) بالقياس أن تكون الماهية : ساقطة من ع ||
(١٢) ماهياتها : فاهياتها || (١٣) كذلك : ذلك || (١٨) وكان : فكان د ، س ، ع ||
له : لها ع (١٩) فيها : منها ع || التي : اللتين ه || منها : منها ع ، م .

والقانون في ذلك هو أن المضاف مما يعرض للقولات جميعها ، فإن المضاف قد يكون في الجوهر كالأب والابن ، وقد يكون في الكم كالكبير والصغير ، وقد يكون في الكيف كالأبيض والأبدر ، وكل الملة وذى الملة ؛ وقد يكون في المضاف نفسه كالأب كبراً ما هو أقل كبراً ، وكالصديق الأصدق من صديق ؛ وقد يكون في الأين كالأعلى والأسفل ؛ وقد يكون في متى كالأقدم والأحدث ؛ وكذلك قد يكون في سائر ما يعرض للمقولة .
 فلما كانت الضعفية تعرض للكم ، وكان لامضادة للكم ، لم يعرض للضعفية مضادة . ولما كانت إضافة الفضيلة عارضة في الكيف ، وفي الكيف تضاد ، جاز أن يعرض لهذه الإضافة تضاد . وكذلك الحال في قبول الأشد والأضعف ، والأقل والأكثر .

وقد يُظن أن غير المساوى قد يكون أكثر وأقل ، لأن الكمية تكون أكثر وأقل كما أن الشبه يكون أشد وأضعف ، لأن الكيفية تكون أشد وأضعف ، فنقول : أما غير المساوى فإنه في الحقيقة لا يكون أشد وأضعف ، ولكن قد يكون أبعد وأقرب ، فإن العشرة أبعد في المساواة للثلاثة من التسعة . والسبب في الأمرين — أعنى المحال والممكن — ما ذكرناه من أن الكم لا يكون أشد وأضعف ، لا بالقياس إلى نفسه ، ولا بالقياس إلى حال غيره عند نفس ذلك الغير ؛ فإنه لا تكون عشرة أشد عشرية من تسعة تسعية ، كما يكون بياض أشد أبيضاضاً من سواد أسوداداً ، وإن كان قد يكون عدد أكثر زيادة على عدد من عدد ، كما بينا . فعلى ذلك يكون غير مساوٍ أقرب من غير مساوٍ آخر ، وأما في أنه غير مساوٍ ، فلا يقبل زيادة ولا نقصاناً .

ومن خواص المضافات أنها كلها يرجع بعضها على بعض بالتكافؤ ، وينعكس بعضها على بعض ، ووجه ذلك الرجوع مخالف لوجه رجوع الحمل على الوضع ، ولأنحاء أخرى من الرجوع والعكس تأتيك من ذى قبل . وذلك لأن الوضع ههنا قد يكون من أحد

- (١) جميعها : جياد ، ع ، ن ؛ أجمع ه || (٢) والأبرد : وكالأبرد ع || وذى : إلى ذى ع ||
 كبراً : كبر ه || (٥) وكذلك قد : وقدى || (٦—٧) الضعفية ... كانت : ساقطة من ي ||
 (٧) وفي الكيف تضاد : ساقطة من د ، سا ، م ، ي || (٨) الإضافة : الفضيلة إضافة ه || (١٠) أشد وأضعف : أضعف وأشد ب ، س || (١٢) العشرة أبعد : للعشرة ع || الثلاثة : + أبعد ع ||
 (١٣) بالقياس : في القياس ع ، م ، ي || (١٤) أشد : ساقطة من س || (١٧) زيادة : ساقطة من م ||
 (١٨) على : إلى س || (١٨—١٩) بعضها على بعض : ساقطة من س || (٢٠) قد : ساقطة من د ، ع ، ط ، م ، ن ، ه ، ي || من : ساقطة من م .

الطرفين مكرراً ، والحمل يكون من الثاني ، فإذا عكست صار الحمل وضعاً وقد ألحق به مثل ذلك التكرير في جانبه ، وصار الوضع حملاً وقد حذف عنه التكرير ، فنقول : إن العبد عبد للمولى ، ثم نقول : والمولى مولى للعبد ، فتكرر العبد في الأول والمولى في الثاني . وفي بعض الأمور تحتاج إلى أن تلحق بالطرف المجمعول محمولاً شيئاً زائداً لا يلحقه وهو موضوع ، كالحاقل اللام بالمولى والعبد ههنا ، بل إلحاقك ما تلحقه حين نقول : الحس حس بالمحسوس ، والمحسوس محسوس بالحس . وفي بعض المواضع لا تحتاج إلى ذلك ، كما نقول : إن الأب أب الابن ، والابن ابن الأب . وسواء قلت ذلك لفظاً أو لم تقل فإنك تعقله معنى : فانت تأخذ المحمول على أنه منسوب إليه سواء ألحقت به اللفظ الدل على ذلك ، أو لم تلحق ، ولم تأخذه على هذا الوجه بعينه حين تضعه .

- ١٠ وأما سائر العكوس التي ستأتيك في مواضعها فتخالف الذي للمضاف في ذلك كله ؛ لكن في هذا التكافؤ شرط يجب أن يراعى ، وذلك أن الإضافة إذا لم تقع على التعادل ، لم يجب هذا التكافؤ ؛ ووقوعها على التعادل هو أن تقع إلى الشيء الذي إليه الإضافة أولاً وبالذات ، فإنها إن وقعت إلى موضوعه ، أو إلى أمرٍ يعرض له ، أو إلى جنسه ، أو إلى نوعه لم تقع الإضافة متكافئة . فلأنك إذا قلت إن الرأس رأس للإنسان أو لحيوان ، أو الرأس رأس لذي مشى ، أو الرأس رأس للشاء ، وكذلك الجناح جناح للطائر والسكان ١٥ سكان للسفينة لم يمكنك أن ترجع فتقول : والإنسان والحيوان أو ذو مشى أو المشاء هو إنسان أو حيوان أو ذو مشى أو مشاء بالقياس إلى الرأس ، وكذلك لا تقول الطائر طائر بالقياس إلى الجناح ، والسفينة سفينة بالقياس إلى السكان ؛ وذلك لأن الرأس ليس معادل ما ذكرت بل معادله هو ذو الرأس ، فالرأس رأس لذي الرأس ، وكذلك الجناح

(٢) ذلك : هذا || في جانبه : ساقطة من ع || لول : المولى د ، م ، ي || (٣) والمولى : المولى د ، ن || (٤) أن : ساقطة من س || كإلحاقك : لإلحاقك م ؛ كالحاقلات د ، ن || (٥) حين : حيث ع || (٦) الابن : لابن ع || تقل : ساقطة من د || (٨) ولم : ولا ع ، ي || (٩) تأخذه : تأخذ د || (١١) تقع : تقطع سا || (١٢) إلى : على ع ، ي || الذي : ساقطة من د ، سا || (١٣) وبالذات : بالذات ع ، ي || (١٤ — ١٥) أو الرأس رأس لذي مشى : ساقطة من ع || (١٦) والإنسان : الإنسان ه || والحيوان : أو الحيوان س || (١٧ — ١٨) الرأس ... بالقياس إلى : ساقطة من م || (١٨) لأن : أن ه || (١٩) ذو : ساقطة من ع .

جناح لدى الجناح، وكذلك السكان سكان لدى السكان. وأما ما ذكرت فهو إما موضوع المضاي المعادل أو جنس موضوعه ، أو جنس المضاف، أو عارض لموضوع المضاف . وإنما يعرض أكثر هذا في الموضوع الذي لا تكون فيه الإضافة واقعة حيث الماهية مقولة بالقياس، بل حيث تجعل كذلك بنوع من النسبة ، فيكون لا اسم للمضاف إليه من حيث هو مضاف إليه ، بل إن كان كان من حيث هو موضوع للنسبة إليه أو من جهة أخرى. فذلك يجب أن يخترع لأمثل هذا الشيء اسم بحسب النسبة. وإذا أشكل الأمر في تحصيل ما تقع إليه الإضافة بالتعادل ، مميّزا مما يقع إليه لا بالتعادل ، فسبيلك أن تجمع أوصاف الشيء جميعا . فأي تلك الأوصاف إذا وضعته ثابتا ورفعت غيره جاز أن ترفعه أو لم يجز أمكنك أن تحفظ الإضافة ؛ وإذا رفعت ووضعت غيره لم يمكنك حفظ الإضافة فهو الذي إليه التعادل ، وما لم يكن كذلك فليس إليه التعادل . فإنك إذا رفعت من الشيء أنه حيوان وأنه إنسان وأنه مشاء وأنه ذو مشى كيف اتفق ، وحفظت أنه ذو رأس ، أمكنك أن تنسب إليه الرأس. وإذا رفعت أنه ذو رأس وحفظت أنه حيوان وأنه إنسان وأنه مشاء وأنه ذو مشى ، لم يمكنك أن تضيف إليه الرأس .

[الفصل الرابع]

فصل (د)

في خواص المضاف

وما يرى في المشهور أنه يلزم المضافات كلها هو أنهما معاً في الوجود، أي أيهما وجد كان الآخر موجوداً ، وأيهما عدم كان الآخر معدوماً ، مثل الضعيف والنضيف ؛ ولكن قد لا يقع في بعض الأشياء تكافؤ في الوجود معاً من جهة أخرى ، وذلك كالعلم والحس

(١) وكذلك السكان : والسكان د ، سا ، ع ، ع ، م ، ن ، ي || (٢) جنس : جنه سا ، م ||
 (٣) فيه الإضافة : الإضافة فيه د (٤) بنوع : نوع م || لا اسم : الاسم دا || (٥) بل : ساقطة من سا ، م ، ه || كان : ساقطة من س : سا ، م ، ه ، ي || (٧) بالتعادل : ساقطة في س || (٨) جميعا : جميع م ، ه ، ي || (١٢) وإذا : فإذا ب ، س || (١٧) المضافات : الإضافات ع || أي : إلى م .

- أى الإدراك كان ليس القوتان المشاركتان لهما فى الاسم — فإن ذات هذا العلم فى جوهره يلزمه دائماً أن يكون مضافاً إلى المعلوم موجوداً معه ، وذات المعلوم فى جوهره لا يلزمه ذلك ، فإنه قد يوجد غير مضاف إلى العلم وإن كانا من حيث هما متضايفان بالفعل لا يتقدم أحدهما على الآخر . وإيس الغرض ذلك ، بل الغرض أن أحد الذاتين لا ينفك من إضافة تلزمه توجب أن يكون معه مضايقة أبداً ، وذات الآخر قد يوجد وإيس بمنضايق .
- و كذلك فنصور حال هذا الحس وأن ذاته لا ينفك عن لزوم الإضافة إياه ، وذات المحسوس ينفك ؛ ولا يجب أن لا يكون موجوداً حين لا يكون الحس موجوداً ، إذ يجوز أن لا يكون حساس موجوداً ، وتكون العناصر المحسوسة التى هى أوائل لتكوين الحيوانات وغيرها من الأجسام الأرضية موجودة . وأما أمور أخرى فتكون إما متكافئة فى اللزوم إن أخذت متضايفات ، وإما غير متكافئة فى اللزوم إن أخذت ذوات . فهكذا يجب أن تفهم هذا الموضوع . وأما الوجه الذى تفهمه عليه الطائفة فوجه مختل . وأما المثال فى جنبه العلم فالمنهور ما أوردوه من أمر المربع المساوى للدائرة ، فإن العلم به لم يوجد إلى هذه الغاية ، لكنه موجود . فخرى أن نبحث عن هذا حقيقة البحث فنقول : إن لقائل أن يقول إن هذا القول مجازف فيه ، وذلك أنه ليس يجب أن يكون كل علم بلزاء معلوم موجود ؛ فن العلم التصور ، وقد تتصور أمور ليس يجب لها الوجود ، كالكرة المحيطة بذات عشرين قاعدة مثلثات ، فإننا نتصور مثل هذه حق التصور ولا يحوجنا ذلك

(١) أى : إلى س || الإدراك : الإدراكين ه || هذا : ساقطة من س || جوهره : + قد ع ، ه || (٣) العلم : المعلوم سا ، ع ، م ، ن ، ه ، ي || (٤) الآخر : ساقطة من سا || من : عن س || (٦) فنصور : يتصور ع || حال : قول س || الحس : الجنس د || وأن : فإن سا ، ع ، ع ، م ، ن ، ه ، ي || (٧) موجودا : موجود ب || إذ يجوز : إذ لا يجوز ع ؛ ويجوز ع || (٨) يكون : + حيوان ع ، ه || حساس : حساس ه || هى : ساقطة من س || (١٠) غير متكافئة فى اللزوم : متكافئة فى غير اللزوم م || ذوات : ذواتا ع ، ه || فهكذا : وهكذا ع ، ه || (١١) تفهمه : تفهم س ، م ، ن ، ه ، ي || عليه : هذه ه || الطائفة : + فهو سا || فوجه : وجه ب ، س ، سا ، ع ، ع ، م ، ن || مختل : مختل نج || وأما : فأما ب ، س || (١٢) فإن : ساقطة من ه || (١٣) لكنه : + هو ب ، س || فخرى : فخرى سا ؛ + بناد ، ن ، ه || (١٤) فيه : ساقطة من سا ، م ، ن || أنه : لأنه د || كل : لك سا ، ع ، م ، ي .

إلى أن نجعل لها وجوداً في الأعيان . وبالجمله لا يجوزنا ذلك إلى أن نجعل لها وجوداً غير الذي في الذهن . وهذا الذي في الذهن فهو العلم نفسه ، وإنما بحثنا عن علم مضاف إلى مضاف له ، والمضاييف شيء ثان .

وأيضاً فإنّ في المعلومات بحسب التصديق أشياء كثيرة من جمله المضافات لا وجود لها في الأعيان إلا بإمكان ، والإمكان غير الوجود ، وذلك مثل قولنا : إذا أخرج عن شكل كذا خط منحني كذا في جنب خط كذا ، لم يزل يتقارب الخطان ولا يلتقيان ؛ فإنّ هذا لا وجود له أيضاً إلا في الذهن .

وهذا المثال الذي أوردوه ، وهو حال المربع المساوي للدائرة — الذي يجعلونه موجوداً وإن لم يعلم — فهو مثال أشدّ إشكالاً من الدعوى . فليت شعربا أين وجوده ! فإنه إن كان له وجود في الذهن فيجب أن يكون معلوماً ، وإن كان له في الأعيان وجود حاصل ، فبأي دليل عرفوا ذلك ؟ ومن حدّثهم به ؟ وإن عتّوا أنه ممكن أن يوجد ، فذلك أمر بالقوة ، كما أن العلم به أيضاً ممكن أن يوجد . فنقول لمن قال هذا وسأله : إنه ليس يمكنك وانت منطقي أن تتحقق هذه الأحوال كنه التحقيق ، وإنما كان غرضنا فيما أوردناه أن تعلم أنه يمكن أن يكون لذات أحد المتضاييفين وجود لا ينفك من الإضافة إلى الآخر ، وليس الآخر بمكافئ له في ذلك . فإن كان علم تصوري أو تصديق ليس مضاييفا إلى شيء آخر ، فليس هو من جمله المضاييفات التي نذكرها . فإذا لم يكن من جمله ما ذكرناه ، لم ينتقض به ما قلناه ، بل جعلنا مثالنا الذي نعتمده من الشيء الذي لا يكون علماً إلا وهو مضاف ، وذلك مثل علمنا بأن الفلك موجود متحركاً على الاستدارة . وهذا العلم

- (١) نجعل : جعل م || لها : له سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ي || ذلك : ساقطة من عا || وجودا ... || لها : ساقطة من م ، ع ، ي || لها : له سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ي || (٢) فهو : هو سا ، ع ، ي || (٤) في : من م || (٥) بإمكان : بالممكن د ، ن ، ه ، بالامكان سا || والإمكان : ولا مكان ه || (٥) قولنا : + أنه ه || عن : في ع ، عا ، ه || (٨) المربع : التريج د || الذي : ساقطة من عا || (٩) شعربا : شعري ه || فإنه إن : فإن د || (١٣) هذه : ساقطة من ي || كنه : لك م || التحقيق : التحق ه || وإنما : وإن م || (١٤) أن : أنه ع || لذات أحد : لذوات واحد د || من : في ه || (١٦) المضاييفات : المضاييفات م || (١٧) من : هو ه || (١٨) متحركا : متحرك د ، ن .

هو في الجملة التي ذكرناها ، والشرط الذي أشرنا إليه ؛ وإن كان لما أوردناه قبل مثالا
ضائفا في الذهن أو خارج الذهن ، وكان مكافيه في الوجود معاً ، فليس ذلك أيضاً مما
ينقض به ما قلناه . فإننا لم نقل : ولا شيء من المتضايفات متكافئ في الوجود معاً ، بل
قلنا : إن أكثرها كذلك . وأما أمر المربع والدائرة فليس يتغير بما زعم فيه غرضنا ، وذلك
لأنه إن كان لهذا المربع إمكان وجود فلا يستحيل فرضه موجوداً ، وليس فرضه موجوداً
يوجب أن يكون العلم به حاصلاً . بل يجوز أن يكون هذا المربع موجوداً ونحن على جهلنا
من الجهل به ؛ فبين أن جميع ما أورد من هذه الطعون لا يفسد الفرض الذي نؤمّه . فإ
علينا من غير ذلك ، وما حاجتنا إلى أن نتكلف في المنطق علماً غير المنطق ليس من شأن
المنطق أن يتحقق كنه التحقق .

١٠. ويجب أن تعلم أن المتضايفين من حيث يتضايفان بالفعل تضافاً على التعادل فهما
معاً ؛ إذ الشيء إنما يقال ما هيته بانقياس إلى شيء يكون معه . وأما إذا أخذ أحدهما
بالفعل والآخر بالقوة ، فقد زال التعادل . لكن على هذا إشكال ، وهو أن لقاتل أن
يقول : إن المتقدم في الزمان مقول بانقياس إلى المتأخر ، ولا بد من أن تكون بينهما
إضافة بالفعل ، ولا تضاد ، فهما موجودان معاً .

١٥. وأيضاً فإننا نعلم أن القيامة ستكون ، والقيامة معدومة غير موجودة ، والعلم بها موجود ،
ولا بد أن تقع بينهما إضافة بالفعل ، ولا تضاد ، فهما معاً ، فنقول : أما الشك المورد
من جهة المتقدم والمتأخر فإنه يخجل بأن نقول : إن هذا المعنى يعتبر من وجهين :
أحدهما بحسب الذهن مطلقاً ، والآخر بحسب الوجود مستنداً إلى الذهن . أما بحسب
الذهن فإن يحضر الذهن الزمان معاً في الوهم ، فيجد أحدهما متقدماً والآخر

(١) في : على ع ، هـ || ذكرناها : ذكرناه ع || (٢) بضايف : د ، س ، ع ، ع ، م ، ن ، هـ ؛ مضايفا : هـ ||
في الذهن : للذهن س || مكافيه : بكافيه س ، ع ، ع ، هـ || (٣) فلانا : فلانا ع ؛ وإذا ع ||
ولا : فلا س || (٤) زعم فيه : زعمت ع || (٦) ونحن : أو نحن ع || بجلتنا : غاية ع || (٧) فبين :
فبين م ، ن || الطعون : الطعن ع || (٨) علنا : علنا س || (٩) التحقق : التحقيق
د ، س ، م ، ن || (١٠) المتضايفين : المتضايفات ع || حيث : هـ ، هـ ، د ، ن || على : ساقطة
من ع ، هـ || (١٢) أن : ساقطة من س || (١٤) موجودان : موجودين د ، س ، ع ، ع ، م ، ن ،
هـ ، ي || (١٦) ولا بد : فلا بد س || (١٦) أما : إن م || (١٧) بأن : أن م .

متأخراً ، فيكون قد حصل جميعاً في الذهن ؛ أو يكون أحد الزمانين كيوم من الأيام حاضراً في الوجود والذهن ، فيضيف الذهن إليه زماناً يعقله مستقبلاً ، فيحكم حينئذ بينهما بتقدم ، لأنه قد أحضرهما معاً .

وأما الوجه الآخر فهو أن الزمان المتقدم إذا كان موجوداً ، فوجود من الآخر أنه ليس هو ، ويمكن أن يوجد إمكاناً يؤدي إلى وجوب ، وهذا كونه متأخراً . وهذا الوصف للزمان الثاني موجود في الذهن عند وجود الزمان المتقدم . وإذا وجد المتأخر فإنه موجود في الذهن حينئذ أن الزمان الثاني ليس موجوداً ، ونسبته إلى الذهن نسبة شيء كان موجوداً ففقد . وهذا أيضاً أمر موجود مع وجود الزمان المتأخر . فأما نسبة المتأخر إلى المتقدم على وجه آخر غير ما ذكرناه فلا وجود له في الأمور ، لكن في الذهن نقط ، فإن كل زمان وجد فلا يكون — من حيث هو موجود — لا متقدماً ولا متأخراً ، ولا مضافاً إلى شيء من الأزمنة ، وإلا لكان مضافاً إلى أشياء بلا نهاية في وقت واحد ، وكانت هناك إضافات لا نهاية لها موجودة بالفعل ؛ بل هو في نفسه بحيث إذا عقل وعقل الآخر حكم العقل عليه بأنه متأخر عن أمر موجود في الذهن .

وأما العلم بالقيامة ، فإنه إنما هو في حكم سيكون ، فإن العلم بها أنها ستكون علم بحال من أحوالها موجود في الذهن مع وجود العلم بأنها هي ستكون لا عندما تكون ، بل قبل ذلك عن ما هي معدومة في الأعيان موجودة في النفس . وأما تصور ماهية القيامة بجرده فإنه غير مضاف إلى شيء في الوجود من حيث هو تصور .

واعلم أن جميع أمثال هذه إضافات إنما تتقرر في الوهم ، والمتضايقات فيها أيضاً إنما تكون متضايقات في الوهم . والبيان المستقصى لهذا إنما هو في العلوم الحتمية؛ لكن قوماً من المكلفين أجابوا في شبهة تكافؤ العلم والمعلوم فقالوا : إن الذي قيل من أن المعلوم قد توجد ذاته والعلم به لا يكون، قولٌ غير حق؛ فإن ههنا علماً موجوداً بكل شيء وجوداً

(٤) فوجود : فهو موجود ع || (٦) الثاني : ساقطة من عا || (٨) فقد : قد م || وجود : وجود عا || (٩ — ٨) المتأخر إلى المتقدم : المتقدم إلى المتأخر || (١٠) فإن : بأن د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ع || (١٤) فإنه إنما هو في حكم سيكون : ساقطة من د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ع || (١٥) بأنها هي : فإنه إنما هو في حكم || (١٦) في الأعيان... النفس : ساقطة من عا || القيامة : ساقطة من ع || (١٧) فإنه : فإنها س || (١٩) لهذا : بهذا د || (٢١) غير : ساقطة من ه .

- لا يتأخر عن الأشياء، وهو علم البارئ والملائكة؛ ولم يعلموا أن هذا وإن كان حقاً، فليس جواب المتشكك، فإن المتشكك ليس يقول: إنه ولا شيء من المتضايقات لا يكون معاً، ولا أيضاً يقول: إنه ولا شيء من العلم والمعلوم يكون معاً؛ ولا يحتاج إلى ذلك، فإن دعواه أنه ليس كل متضايقين يكونان معاً. وهذه الدعوى تصح بمثال واحد يورده المتشكك في علم واحد فيقول: إن علمي بوجود العالم لا يصح أن يكون علماً وذاتاً؛ والعالم غير موجود الذات، ثم العالم قد يكون موجوداً في ذاته، وليس علمي به بوجوده؛ وكذلك إن لم يعتبر شرط الذات؛ فإذا كان علمه بالعالم على هذه الصفة، ولم يكن علم البتة غير هذا العلم الواحد إلا وهو موجود والعالم دائماً معاً، لا العلم الذي أشار إليه فقط بل جميع العلوم، فكان العالم قد يكون موجوداً وعلم ما من العلوم بوجوده ليس بوجوده، فالشبهة تكون قائمة؛ فإن الشبهة لم ترد بسبب أن المعلوم قد يكون موجوداً ولا علم البتة؛ بل هي شبهة أخرى، وينبغي أن يرتاد لها حل آخر، حراً قلنا أن يقال: إن العالم حيث لا يكون مضافاً إلى هذا العلم إذا لا يكون معلوماً له.
- ١٠

[الفصل الخامس]

فصل في تحقيق المضاف

- الذي هو المقولة والفرق بين ما هو مضاف بالذات وما هو عارض له الإضافة
- ١٥ أو لازم وخواص المضاف الذي هو المقولة

- اعلم أنا إلى هذا الوقت إنما أخبرنا عن مضافات يطابقها الحد المذكور، فبعضها كانت ماهياتها مقولة بانقياس إلى غيرها، وبعضها كانت قد تصير كذلك بنحو من النسبة يلحقها. فلننظر هل الرسم المذكور هو رسم المقولة، أو رسم معنى يصلح أن يقال إنه مضاف، وليس هو نفس المقولة أو نوعاً من المقولة، فنقول:
- ٢٠

(٢) ولا : لا عا، ه || (٤) وهذه : وهذا عا || (٦) بوجود : موجودا س || (٨) فكان : وكان د، سا، ع، عا، م، ن، ه، ع || (٩) فالشبهة : فإن الشبهة د || (١٠) لم : ما س || ترد : تزل سا || (١٤) تحقيق : ساقطة من د || (١٧) اعلم : واعلم سا || إنما : أنا س || يطابقها : طابقها د، سا، عا، م، ن، ه، ع || (١٩) أو رسم : أم رسم س، ع || (٢٠) هو : هي ع || أو نوعاً : ولا نوعاً ه .

إننا نعلم أن المقولات متباينة، وأنه لا يصلح أن تحمل مقولتان معاً على شيء واحد حمل المجلس حتى يكون الشيء الواحد يدخل من جهة ماهيته في مقولتين ، وإن كان قد يدخل الشيء في مقولة بذاته ، وفي الآخر على سبيل العرض . وقد فرغنا فيما سلف عن هذا . ثم إن هذا الحد لا يمنع العقل مطابقته أموراً تدخل في مقولات أخرى ، فإن الرأس قد يحتاج أن يكون بذاته جوهرًا حتى يكون رأساً ، كما يحتاج إلى أن يكون مقولة الماهية بالقياس إلى غيره حتى يكون رأساً ؛ فكل الأمرين مقوم له من حيث هو رأس ، ليس أحدهما بالذات والآخر بالعرض . والرأس إنما يكون كذلك إذا أخذ رأساً على الإطلاق وكان على اعتبار الجواهر الثانية . وأما إذا أخذ مخصصاً على أنه هذا الرأس ، فإنه لا يقال ماهيته بالقياس إلى غيره حينئذ ؛ وذلك أنه بسبب أن ذاته قد تحبس وتختل من غير أن يعلم الشيء الذي هو رأسه من حيث هو هذا الرأس ، والذي هو رأسه من حيث هو هذا الرأس فإنه هو هذا الإنسان . وأما إذا دل على أنه رأس لشيء بجملة ، فليس ذلك له من حيث هو هذا الرأس ، بل من حيث هو رأس على الإطلاق . وكذلك لا يقال إن هذا الرأس رأس ما بالقياس إلى شيء ؛ بل إنه رأس على الإطلاق بالقياس إلى شيء . ويمكننا أن نقول : إن الرأس إنما هو رأس بالقياس إلى ذى الرأس ؛ ولا يمكننا أن نقول : إن هذه اليد إنما هي هذه اليد بالقياس إلى سقراط ، أو هذا الذى هو ذو رأس ، حتى أورايت هذه اليد منكشفة غير مستورة تمثل في ذهنك ضرورة بإزائه ما هو بالقياس إليه وهو سقراط ، أو هذا ذو الرأس ، كما تمثل هنالك ذو الرأس .

وأيضاً فإن بعض الأمور التي ذكرت قد كانت في ذواتها من مقولة الكيفية أيضاً ، مثل الملسكة ؛ لأنها كيفية ، وقد قيلت بالقياس إلى غيرها بنحو من أنحاء النسبة . وكذلك أمور أخرى من مقولات أخرى . فالرسم الأول لا يمنع من أن تكون ههنا أمور هي من

(١) يصلح : يصلح ، ع ، ه || (٢) يدخل : يدخل || من : في د ، س ، سا ، ن || (٣) الآخر : الأخرى د ، س ، سا || (٤) قد : ساقطة من ع ، ه (٨) ماهيته : ماهية د ، سا ، م ، ن ، ه ، ع || (٩) أنه : ساقطة من س ، ع ، ه || (١٠) حيث : ساقطة من س || الرأس ... فإنه هو هذا : ساقطة من د (١١) رأس : ساقطة من ب ، د ، س ، ع ، ه || (١٢) بل : بل ، ع ، ه ، ع ، ه || وكذلك : ولذلك د ، سا ، ع ، م ، ن ، ه ، ع || (١٣) شيء ... إلى : ساقطة من ع (١٤) هي : + غير د || أو هذا : وهذا د ، م ، ن ، ه || (١٥) ذو رأس : ذويه س ، سا ، ع || ذو : الذوعا || الرأس : اليد ع ، ه || (١٦) تمثل : مثل ع || (١٨) قد : ساقطة من سا || (١٩) من : ساقطة من د .

باب الجوهر وغيره داخله في المضاف . فليس هذا الحد إذن حد المقولة وإلا لاشتراك في حد واحد أمور من مقولات شتى وإن لم يكن حداً لها ، بل إنما هو حد بحسب اسم معنى يعمها مقوم لها هيتها يقال عليها . فإنه لا يجوز أن تكون الأمور التي جنسها الجوهر جنسها شيئاً غير الجوهر .

- ٥ فيجب إذن أن يتأمل هذا الحد ، وتدارك خلاً إن وقع فيه . والتدارك المشهور لهذا هو أن الأمور التي من المضاف هي التي الوجود لها هو أنها مضافة ؛ وهذا تدارك صحيح ، لكن بعض الناس يظن أن هذا بعينه هو الحد الأول ، وستعلم أنه ليس هو الأول عن قريب . ولو كان هو الأول ، لكان بالأول غنى عنه ، وخصوصاً والأول يدل على المعنى الذي يدل عليه دلالة واضحة لا يدل عليها هذا الثاني ، إن دل دلالةً بذلك الوضوح .
- ١٠ وظن بعضهم أن فيه بيان الدور : وهو أنه أخذ المضاف جزء حد لنفسه

- والمشتغلون بهذا الشأن قد اجتهدوا في حل هذا الشك ، وقد قارب بعضهم الحل ، إلا أنه قد ذهب عنه ذهاباً يسيراً . ولكننا نقول : إن من الأشياء ما يكون جنسه أشهر عند الجمهور ، فيكون الاسم بحسب الوضع الأول موضوعاً لجنسه ، أو لما هو عنده كالجنس . ثم إن الخواص يحدون معنى نوعياً تحته ، أو ما هو كالنوعى تحته ، فينقلون اسم الجنس إليه للملاءمة توجهه ، وقد تجد مثل هذا كثيراً ، أعنى أنك تجد أموراً نقل إليها أسماء حُرِّفت عن دلالة الوضع الأول ، بل تجد لنفس ما أو ماناً إليه من جريان العادة بنقل الاسم عن الجنس إلى النوع أمثلة كثيرة ، من جملتها أن الجمهور قد كانوا يرون أن كل شيء توهم فهو إما غير متمتع ، وجعلوا اسم الممكن مرادفاً أو كالمرداف لقولهم : غير المتمتع فقالوا : إن كل موجود إما متمتع وإما ممكن ؛ ولما فصل الخواص حال ما ليس بمتمتع الوجود وجدوا بعضه واجب ، وبعضه غير واجب الوجود ، وكلاهما يشتركان في أنه
- ٢٠

(١) نليس : وليس ع || (١) لاشتراك : لاشتراك سا || (٤) شيئاً : شئ .
 ب ، د ، ع ، سا ، م ، ن ، ه ، ي ، من سا || (٥) والتدارك : التدارك سا || (٦) هو : هي
 ع || (٧) لكن : ولكن سا || يظن : ساقطة من د || (٨ - ٩) على المعنى الذي يدل : ساقطة من سا ، م ، ي ||
 (١٠) وظن بعضهم : وبعضهم ظن ه || (١١) والمشتغلون : المشتغلون د || (١٢) ذهاباً يسيراً :
 ساقطة من ع || (١٣) أولاً ، والماع || (١٤) تحته : ساقطة من س || ما : معنى ه ||
 كالنوعى : كالنوع ع || (١٦) عن : من سا ، م ، ي || (١٧) عن الجنس إلى : غير الجنس في م ||
 (١٨) توهم : توهم د ، م ، ي ؛ توهم ع ، ع ، ه ؛ توهم سا || وجعلوا : جعلنا م || اسم : الاسم ع ||
 (١٩) فصل : تأمل ع || بمتمتع : بمتمتع م .

يمكن بهذا المعنى ؛ أى بمعنى غير الممتنع . ثم وجدوا فى الأمور ما ليس بواجب الوجود ولا ممتنع ؛ ولا يمتنع وجوده ولا عدمه ؛ فيمكن وجوده وعدمه ؛ تخصّوه باسم الممكن من حيث هو غير ضرورى ؛ وأخرجوا الواجب عن دلالة هذا الوضع الثانى ؛ ونقلوا اسم ما هو كالجنس إلى ما هو كالتنوع .

وكذلك أيضاً الحال فى المضاف ، فإن اسم المضاف كان مقولاً فى الوضع الأول عند افلاسفة على المعنى المذكور ، وهو أنه ما يقال ماهيته على الصفة المذكورة من غير اعتبار أن له وجوداً غير ذلك ، أو ليس له وجود غير ذلك ، حتى كان الشيء إذا كان من الجوهر أو من الكيفية ثم لحقته نسبة ، واعتبر من جهة نسبته ، فكان من حيث هو كذلك مقول الماهية بالقياس إلى غيره ، فكان من المضاف وله ماهية مخصوصة ليست يقال بالقياس ، وكان إذا كان الشيء كالأبوة والبنوة فكانت ماهيته مقولة بالقياس إلى غيره وإن لم يكن له وجود آخر وماهية أخرى كان أيضاً من المضاف ، فكان المضاف يقع على المعنيين جميعاً وقوعاً يحده ، وإن لم يكن لهما جميعاً جنساً . فليس كل ما يحمل بالمعنى على مقولتين أو على شيئين من مقولتين ، أو شيئين من مقولة واحدة فهو جنس للمقولتين ، فإنك قد عرفت هذا وتحققته . وإذا كان لك معنى المضاف المأخوذ فى الحد هو هذا المعنى العام ، ومعنى المضاف المحدود هو هذا المعنى الخاص ؛ فكما أن الحاد إذا حد الممكن الحقيقي فقال : إن الممكن الحقيقي هو الذى يمكن أن يكون ويمكن أن لا يكون ، لا يكون قوله مدخولاً ، من جهة أنه أخذ الشيء فى بيان نفسه ، لأنه لم يرد بالممكن المأخوذ فى الحد إلا المعنى الجنسى الذى هو بمعنى غير ممتنع . فذلك إذا قال : إن المضاف الحقيقي الذى يحده على أنه أحد العشرة هو الذى ماهيته ووجوده أنه مضاف ، وعنى أنه الذى وجوده وماهيته هو أنه مقول الماهية بالقياس ،

- (١) بهذا : لهذا د || بمعنى : معنى د ، سا ، ن ، ه ؛ بمعنى م || وجدوا : وحداد || فى : من عا ||
 (٢) ولا : أو مالا ع ؛ فلا ه || يمتنع : يمنع م || تخصّوه : وخصوه سا || (٥) فى المضاف : ساقطة من م ؛ فى الحال المضاف د || (٨) ثم : ساقطة من د || واعتبر : فاعتبر د ، سا ، ع عا ، م || مقول : مقولة م || (١٠) وكان : كان عا ؛ فكان م || إذا : وإذا عا || الشيء : ه ؛ أيضاً ، ن ، ه || كالأبوة والبنوة : كالابن والبنوة ؛ كالأبوة والابن ه || (١١) جميعاً : ساقطة من س
 (١٢) مقولتين : مقولين م || على : ساقطة من م || (١٣) وتحققته : وتحققته ع || (١٥) إذا حد : ساقطة من سا || (١٦) لا يكون : ساقطة من د ، س ، عا || (١٧) الذى : ساقطة من س ||
 (١٨) إذا : إذا د ، ه || المضاف : المعنى ع || يحده : حده ه || (١٩) وعنى : وعن م .

وليس له وجود غيره ، لم يكن أخذ المحدود في حده أو المرسوم في رسمه ، فيكون هذا من جملة التخصيصات التي إنما تخصص بلحاق شرط التجربة بطبيعة عامها ؛ فإنه إذا كانت طبيعة الجنس من حيث هي طبيعة الجنس صالحة لأن يلحق بها معنى وأن لا يلحق ، وليس يجب لها أحدهما ، وكانت إذا ألحق بها شرط وجود ذلك المسمى تخصصت ، فإنها إذا ألحق بها شرط عدم ذلك المسمى تخصصت .

٥

ولست أعني بالجنس ههنا وبالنوع الجنس والنوع الحقيقيين ، بل الخاص والعام . فإذا كان حد المضاف الذي هو المقولة هو هذا الحد ، فالرأس لا يكون مضافاً بالمعنى الذي للمقولة ، إذ ليس يكون وجوده أنه مضاف فقط ، بل وجود آخر قد لحقه هذا المعنى . وكذلك العلم ، فإنه صورة وكيفية متقرة في النفس ، لكنها يلزمها إضافة ماً ، ولها وجود خاص من حيث هي صورة للنفس . وكذلك الضعف فإنه يكون صورة في النفس عدداً أو كماً وتعرض له نسبة .

١٠

ولكن لقائل أن يقول : إنكم قد منعتم أن يكون المشتق اسمه من الأعراض البسيطة مقولةً كالأبيض ، ومعناه شيء ذو بياض من غير زيادة ، ثم لاشك في أنه يجب أن يكون المضاف . فالمعنى الأول يفهم منه أنه شيء ذو إضافة من غير تخصيص ، ولا شك على تلك الأصول أنه إذا كان هذا المفهوم لم يمكن أن يكون مقولة أو نوعاً من المقولة . ثم المضاف الذي يجعلونه مقولة فهو أيضاً شيء ذو إضافة ، لأنه شيء مقول ماديته بالقياس إلى غيره ؛ وإذا كان كذلك فقد شارك هذا المضاف الذي هو المقولة المضاف الذي ليس هو المقولة ، فلا يكون بينهما فرق .

١٥

وأما الشبهة فهو أمر لا ينفك عنه المضاف الذي هو المقولة ، ولا يمكن أن يسلب عنه ، فلا يمكنك أن تقول : إن الوجود الخاص ، الذي ليس به ما ليس بمقولة مضافاً ،

٢٠

(٢) تخصص : تحقق بتخصيص د || عامها : عامة ع || (٣) من حيث ... الجنس : ساقطة من ع || (٤) وليس : ليس د || (٥) فإنها : فانه س ؛ + كذلك د || (٦) الجنس والنوع : النوع والجنس س || ؛ فإذا : وإذا س || (١٠) للنفس : النفس د ، س ، ساء ، ع ، م ، ي ؛ في النفس ن || صورة في النفس : ساقطة من د ، ساء ، ع ، م ، ي ، في ، ه ، ي || (١٢) لقائل أن يقول : لسائل أن يرآل ويقول عا ، د || (١٤) فالمعنى : بالمعنى د ، ساء ، ع ، م ، ن ، ه ، ي || (١٥) يكون مقولة : يكون له مقولة بـ ج ، د ، ساء ، م ، ن ، ه ، ي || (١٦) المضاف : للضاف م || (١٩) ولا : فلا ساء ، ي || (٢٠) فلا : ولا ع ، ه ، ي || الوجود : وجوده عا .

هو أنه شيء ؛ فإن الشئ لا ينفك عنه أيضا ما لا يجعل له وجوداً خاصاً غير كونه مضافاً ؛ بل الوجود الخاص إنما نفي به وجوداً أخص من الشئية ، ووجوداً من جملة انحاء الوجود التي تخص الأشياء دون الأمر المشترك لجميع المقولات . فنقول في جواب ذلك إنه ولا سواء ، فإن الشئية المحمولة على المضاف الحقيقي هي الشئية التي تخصبها الوجود الذي للمضاف من حيث هو مضاف ، وأما الشئية المحمولة على المفعول الآخر فإن تخصبها وجود آخر ، فإن الشئ ذاك الإضافة إذا خصصت شئيته صار به جوهرًا أو كيفًا أو شيئًا آخر . وأما شئية الإضافة فهي الإضافة ، فشئية ذي الإضافة تقتضي لذلك الشئ حقيقة غير التي هو بها مضاف ؛ ولا كذلك شئية الإضافة .

وإذا قلنا : إن المضاف الذي من المقولة هو الشئ الذي ليس له وجود إلا الوجود الذي هو به مضاف ، فلسنا نفي به الوجود العام ، بل نحوي من الوجود مخصصاً للعام ليس هو التخصيص بكونه إضافة فقط ، قد يتخصص تخصيماً في أنه إضافة . والأبيض أيضاً ليس تخصبه عن الشئية أن يتخصص شئيته بأنه شئ ذو بياض فقط ، بل شئ له نسبة خاصة إلى البياض ، لا تتم شئيته بالفعل إلا أن يلحقه أن يكون في نفسه جوهرًا جسمانياً ، فيكون الفرق أن أحدهما شئ يتقوم بأنه مقول الماهية بالقياس ، وأنه مخصص من قبيل ذلك ، ولا يتخصص بغيره وهو المقولة . والآخر أن شئيته تتقوم بوجود خاص وحقيقة خاصة تلحقها الإضافة ، وليس من قبيل الإضافة ؛ وهذا هو الذي ليس بمقولة . ولأجل هذا الفرق ما كان أحدهما مقولة ، ولم يكن الآخر مقولة ، ولا جاريًا مجراها إلا بمجرد أنه شئ له إضافة . فقد انحل هذا الشك فإذا كان المضاف لا وجود له إلا أنه مضاف ، فيلزم أن يكون إذا حصل أحد طرفيه تحصيلًا كان الآخر محصلًا بسببه ، حتى

(١) هو : وهو سا || (٤) ولا : لا د ، ن || المضاف : المفعول || تخصبها : تخصبها
س ، م ، ن ، هـ || (٦) ذا : ذوع ، عا || صار : صارت عا || كيفا : كيفيام || (٧) لذلك :
كذلك م || الشئ : ساقطة من م ، ن ، هـ || (٩) المضاف : ساقطة من م || الذي : + هو هـ ||
هو : وهو عا || (١٠) العام : للم م || (١١) قد : ساقطة من عا ، سا ، م || إضافة : + التخصيص
بكونه إضافة عا || (١٢) تخصبه : يخصه عا || عن : من م || (١٣) بالفعل : ساقطة من د ، م ||
(١٥) يختص : يخص م || (١٦) خاصة : خاصة سا || (١٨) فإذا : وإذا ع ، ن ، هـ ||
أنه : بأنه د ، س ، ن ي || (١٩) يلزم : يلزم سا ، م .

إذا قلت : ضعفه مطلقاً من غير تحصيل تمثل لك بإزائه نصف من غير تحصيل ، وإذا قلت : ضعف هو أربعة ، تمثل لك بإزائه نصف هو اثنان .

وقولنا : "تحصيل المضاف" لفظ نفهم منه معنى . ويجب أن تقدم قبل بيان ذلك مقدمة فنقول : إن المضاف ليس له وجود مفرد ، بل وجوده أن يكون أمراً لاحقاً للأشياء وتخصّصه بتخصيص هذا للحقوق . والتخصيص بهذا الحق يفهم على وجهين : أحدهما ٥ أن يؤخذ المالحق والإضافة معاً ، فذلك من مقولة ومقولة ، ليس المقولة ، بل هو مركب من مقولة ومقولة ، والآخر أن تؤخذ الإضافة مقروناً بها النحو من ذلك الحق الخاص العقلي ، ويؤخذان جميعاً كعارض واحد للحقوق ؛ وهذا هو تنويع الإضافة وتحصيله ، فإن المشابهة مثلاً موافقة ما في الكيفية ، والموافقة في الكيفية غير الكيف الموافق ، فالكيف الموافق ليس هو إضافة ، بل هو شيء ذو إضافة .

١٠

وأما الموافقة منسوبة إلى الكيفية فهي نوع من المضاف ، مثل المساواة التي هي موافقة في الكمية ، والمماثلة التي هي موافقة في النوع . فإذا كان التحصيل في المضاف إنما يمكن حيث يكون المضاف أولاً غير محصل فتكون إضافة مأخوذة بمعنى أعم ، إذ لا بد من أمر تفرض له أو إليه الإضافة ؛ ثم إذا تحصل فإنما يتحصل لا بحالة بتحصيل ذلك المعنى . ولو كان المعنى بحالة لكانت الإضافة بحالها . وإذا كان المضاف قد تحصل فليس تحصيله ١٥ بإزاء الأمر الذي كان أولاً ، وهو كما كان أولاً ، ومثال ذلك أنا إذا أخذنا أولاً ضعفا عددياً على الإطلاق ، فهو بإزاء النصف العددي على الإطلاق ، فإذا حصل العدد الذي هو الضعف حتى صارت الضعفية محصلة فلا يثبت الجانب الآخر على حاله ، فإن إطلاق

- (١) نصف : ضعف س ، ع ، ع ، ن || وإذا : فإذا م || (٢) ضعف : + مطلقاً من غير تحصيل
 د || هو : + أربعة د || (٤) مفرد : مفرد د ، مفرد م || يكون : ساقطة من د ||
 (٥) بتخصيص : بتخصيص د || (٦) المالحق : الحق س ، هـ من مقولة ومقولة : ساقطة من ع ، عا
 (٨) العقلي : بالعقل ع || كعارض : عارض س || (٩) دير : على س || فالكيف :
 والكيف هـ || (١٠) هو : ساقطة من د ، هـ || شيء : شيئاً هـ || (١١) فهي : فهو د ، د ،
 س ، س ، هـ || (١٢) يمكن : يكون د || (١٣) المضاف : المضاف د ، ن || بمعنى : للمعنى م ||
 أمر : معنى د ، س ، ع ، ع ، م ، ن ، هـ ، ي || (١٤) يفرض : يمرض هـ || (١٤) يتحصل :
 تحصيل د المعنى : ساقطة من د || (١٥) لكنت : لكان ن || وإذا : إذا س || تحصيله :
 تحصله م ، هـ || (١٦) بإزاء : بأن هـ || وهو كما كان أولاً : ساقطة من د || ومثال : مثال ن ||
 (١٧) عددياً : عدداً م .

ذلك الجانب ، أعني النصفية كان إنما يكون بلإزاء إطلاق هذا الجانب أغنى الضعفية ؛
غير محصل . فإذا قد تحصل فين من ذلك أن الآخر قد تحصل ؛ فإنه إذا تحصل الشيء الذي
هو الضعف تحصل لا محالة الشيء الذي هذا ضعفه ، إذ ليس يجوز أن يكون كل شيء
ضعفا لكل شيء من حيث هو ضعف محصل ، فأى المضافين عرف بالتحصيل عرف
الآخر به ، فإن كان التحصيل لم يطرأ عليه من حيث تحصل بها الإضافة بل من حيث
يتمحصل الموضوع وتركت الإضافة بحالها ، فإن المضاف المقابل لا يتمحصل ؛ وذلك لأن
طبيعة الإضافة لم يتمحصل بل موضوعها . وليس إذا كانت الإضافة لا يتمحصل إلا بموضوعها
يجب أن يكون كلما تحصل موضوعها تحصلت الإضافة ؛ ومثال هذا أنه إذا كانت الرأسية
إضافة عارضة لعضو ما ، وكان قياسه إلى ذى الرأس فيحصل هذا العضو من حيث هو
جوهر ؛ وكان هذا الرأس قد دخل التخصيص جوهره ولم يدخل التخصيص إضافته ؛
لم يلزم أن يكون إذا عرف هذا الرأس من حيث هو هذا الجوهر محصلا ، أن يعرف من
ذلك أنه رأس ، لأن الرأسية تركت بحالها ، ولم تحصل من حيث العقل بل من حيث
الحس ؛ فلم يلزم أن يكون للعقل سبيل إلى تحصيل الثانى ؛ إذ لم يتمحصل له الأول ؛
والحس لا سبيل له إلى إدراك ثان غير حاضر عند الحس بسبب أول حاضر عند الحس .
فلو اجتهد حتى يحصل للعقل تخصيص هذا الجوهر ، وجب أن يخصص له بعوارضه ،
ومن عوارضه كونه من بدن زيد ، فحينئذ يتمحصل للعقل ذو الرأس . فهذا حكم ما فيه
موضوع وإضافة .

فأما إذا كان المضاف نفس الإضافة ، فلا يتمحصل أحد الطرفين إلا بتحصيل الآخر ،
لأنه لا وجود لأحد الطرفين غير المضاف ، فيحصل من هذا أن كل شيء من باب
المضاف إذا تمحصل نحواً من التحصيل لا يلزم أن يتمحصل مقابله فإن الإضافة لاحقة له ؛

(١) أعنى : + كون عا || (٢) محصل ، محصلة د ، سا ، م ، ي || فإذا : وإذا سا ، ن ؛ وإذا
م || قد : ساقطة من م || (٣) تمحصل : يتمحصل م ، ي || (٤) المضافين : المضافين م || (٥) فإن :
فلود || (٦) وتركت : وترك د || (٨) تمحصل : تمحصل د ، سا ، عا ، ن ، م || (٩) إضافة :
ساقطة من د ، م || قياسه : + بها ن ، م || وكان : فكان م || (١١) إضافته : إضافة د
(١٣) سبيل : ساقطة من س || إذ : إذا سا || (١٤) سبيل : قيل ن ، م || له : ساقطة من م
(١٩) غير : + الوجود د ، ن || شئ : معنى ع ، م ؛ ما هي عا (٢٠) نحواً : فوعان ||
يتمحصل : التحصل م .

وله وجود خاص . وليس يلزم من هذا أن يكون كل ما تلحقه إضافة وله وجود خاص ، فإنه لا يتحصل بتحصل مقابله ؛ بل قد يتحصل إذا كان التحصيل عقلياً .

وأما الإضافة نفسها فإنها تتحصل في العقل مع تحصيل موضوعها . فن تحصيل الإضافة بتحصل موضوعها ما ينوعها ، ومنه ما لا ينوعها بل يضيفها أو يشخصها ، فإن جعل حدها آخر نوعها ، وإن حفظ حدها وألحق به عارضا غريبا لو لم يكن ذلك لم يبعد أن يحفظ تلك الطبيعة من الإضافة ، لم ينوعه بل ربما ضيقه ؛ كأبوة الرجل العادل ، وأبوة الرجل الجائر ، فإنهما يختلفان في أحوال ولكن خارجة عن الماهية ؛ فإن الرجل العادل لو توهمته غير عادل ، لم يزل بذلك المعنى الذي هو الأبوة .

فأما المساواة فإنك إن توهمت بدل الكمية فيها كيفية ؛ لم تكن تجد المساواة وجوداً ،

ولم تبقى الإضافة بعينها موجودة .

وأما الشخصية فكأبوة هذا وأبوة ذلك ، بل كالجوار الذي لكل واحد من الجارين ؛ فيجب أن تعلم أن ما يقولونه من حال الإضافة في أمثال هذه : أنها علاقة واحدة بالعدد موجودة لهما جميعا ، هو قول ولا معنى له ، بل كل واحد منهما موصوف بإضافة إلى الآخر ليست هي بالعدد إضافة الآخر إليه ، بل ربما كان نوعها واحداً كجوار

هذا لذلك ، وجوار ذلك لهذا ؛ وربما كانا متخالفين بالنوع كالأبوة والبنوة ؛ وكذلك الماسة : فإن كل واحد من الشئيين يوصف بأنه مماس لذلك الآخر ففيه مماسة لذلك ، نسبة تلك الماسة إليه نفسه هي أنها فيه ، وإلى الآخر أنها له ، وأنها بالقياس إليه ولأجله

(١) من : ساقطة من د || خاص : + وليس يلزم ما || (٢) يتحصل : إلا بتحصل ما ؛ ساقطة من م ؛ بتحصل ن || (٤) بتحصل : ساقطة من عا || (٥) حفظ : + بتحصل عا || (٥) يكن : + به عا || (٨) توهمته : توهمت عا || (٩) تجد : لحد م || وجودا : موجودة يج ؛ وجود د ، ن ، ه || (١٢) أنها : وأنها ه || (١٣) ولا : لاسا ، عا || منها : مناد || (١٥) متخالفين : متخالفين ما || (١٦) لذلك : كذلك د ، ن ؛ لذلك م || (١٧) أنها : أنه عا || وأنها : وأنه د ، سا ، م ، ن ، ه ، ي ، وإياه عا .

كذلك . والآخر أيضاً مماس للأول بمهاسة فيه للأول ، فنسبة تلك المهاسة التي الآخر هو بها مماس إلى الآخر نسبة بأنها فيه ، وإلى الأول نسبة بأنها له لا بأنها فيه وأنه لا يماس أحدهما الآخر بمهاسة تكون في ذلك الآخر ، بل بمهاسة تكون فيه نفسه لذلك الآخر ، لكنهما من حيث المهاسة بل من حيث العلاقة يتفقان اتفاق الشخصيات في الأمور العامة . وهذا فليكن كافياً في بيان أمر المضاف .

هـ

(١) كذلك والآخر: وكذلك الآخرعا || للأول : الأول م الآخر: لا آخرعا || (٢) هو: ساقطة من د ، سا ، م ، ن ، ه ، ي || الأول : الآخرعا || لا بأنها فيه وأنه : بل بأنه له فإنه عا (٣) لذلك : كذلك س ، سا || (٥) وهذا فليكن : فليكن هذا ه ||

المضاف : — تمت المقالة الرابعة من الفن الثاني من الجملة الأولى في المنطق ولواهب العقل الحد بلا نهاية .
وهنا آخر الدقة الأول من هذا الكتاب ه ؛

تم الجزء الأول من الجزء الأول من الشفاء والحد لله وبالعالمين وصلاته على نبيه محمد وآله أجمعين .

المقالة الخامسة

من الفن الثاني

من الجملة الأولى من كتاب الشفاء

المقالة الخامسة

من الفن الثاني من الجملة الأولى في المنطق في الكيفية

[الفصل الأول]

فصل (١)

في تعريف الكيفية وأقسامها الأول

٥

وأما الكيفية فقد جرت العادة بأن تعرف نحوين من التعريف : أحدهما أن يقال : إن الكيفية ما به يقال على الأشخاص إنها كيف هي ، والآخر أن يقال : إن الكيفية ما به يقال للأشياء إنها شبيهة وغير شبيهة .

فلنتنظر في حال هذين التعريفين أنهما هل يفيداننا معنى متصوراً ، فنقول : أما إذا كان هذا التعريف على سبيل الإحالة على المعارف وما تجرى عادة الناس بالسؤال عنه بلفظة كيف ، والجواب به إذا سئل بكيف ، فأمر غير محصل في مقولة واحدة ؛ وذلك لأن الجمهور قد يسألون : كيف زيد ؟ ويتوقعون أن يجاب بأنه قائم أو قاعد ؛ فيكون الجواب عن الواقع في مقولة الوضع . ويسأل أيضاً فيقال : كيف رأيت عبد الله ؟ فيحسن في التعارف أن يجاب فيقال : رأيت ماشياً أو غادياً ؛ أو رأيت يجر أو يصفر ، أو غير ذلك ، ولا يتحاشون في بلاد العرب والعجم أيضاً أن يقولوا : رأيت في مكان طيب ؛ أو فوق سرير ، وأمثال هذا ، حتى تكون هذه الأحوال عندهم كصفات أحوال الناس .

١٠

١٥

(٢) من الجملة الأولى في المنطق : ساقطة من د ، م ، ن ، ع ، ي ؛ + وهي ستة فصول ه || في الكيفية : ساقطة من ه [وجاء هنا في ه بيان بنائين الفصول الستة لهذه المقالة] || (٥) أقسامها : أقسام د || الأول : الأول د ، م ، ن || (٦) وأما : أما ع ، ي || الكيفية : الكيف ع || (٧) الكيفية ما به : الكيفية ما بها ع || (٨) وغير : أو غير م ، وأنها غير ع || (٩) يفيداننا : يفيدان ي || متصوراً : مقصوراً م || (١٠) المعارف : المعارف م || تجرى : جرى ب ، م || (١١) بكيف : ساقطة من ع ، م ، كيف سا ، ع || (١٢) يتوقعون : يتعرفون ع || أن يجاب : بأن يجاب ع || بأنه : أنه ع || (١٣) عن الواقع : من الواقع م || ويسأل : ويسألون ع ، ه || (١٤) أو يصفر : ويصفر د ، ع ، م ، ن || (١٥) ولا : لا ع .

فالتعارف ليس يقفنا من ذلك على شيء يصرف الذهن إلى تحليل الكيفية الداخلة في المقولة ؛ بل كما أنهم يقولون ” حال “ ، لا للذي يسمى حالاً في قاطيعورياس فقط ، بل لجميع الصفات ؛ وإن كانت كميات ؛ فلا يتحاشون أن يقولوا ” كيفية “ لغيرها ، فإن كان جميع ما يسمونه كيفية على هذا الوجه دو داخل في هذه المقولة ، فالوضع داخل أيضاً في هذه المقولة .

ثم لا يبعد عندي أن يستقبل كلامي واحد من هؤلاء المبرخشين فيقول : أما الوضع ؛ فهو من حيث يصلح أن يكون جواباً عن سؤال كيف ، فهو كيفية ؛ ومن حيث هو حال لجوهر ذي أجزاء كذا ، فهو وضع . فإن قال ذلك ، لم تضائقه بأن نقول له : إن هذا لا يمكن ، ولم نؤاخذه بماسلف ذكره ؛ ولكننا نوجب عليه أن يجعل الوضع نوعاً من الكيفية فإن الجهة التي هو بها وضع لا تجعله بحيث لا يصلح أن يكون جواباً عن سؤال : كيف الشيء ؟ بل تعدّه لذلك ؛ فلا يكون هذا كاعتبارين متباينين يصير بهما الشيء في مقولتين ؛ بل كاعتبارين أحدهما يقال على الآخر ، وهو أعم منه . وإذا كان الأعم مقولة ، فالأخص يدخل فيها ؛ فلا يكون الأخص مقولة برأيه . فإن لم يلتفت في هذا إلى التعارف العام ، بل أريد معنى وقع عليه اصطلاح خاص ، فبالحرى أن يكون الدال بهذا اللفظ على ما أراده يكون قد عرفنا ما يريد به بالوضع الثاني . فلم يمكنني إلى هذا الوقت أن أفهم من هذا الرسم حقيقة هذه المقولة ؛ ولا يبعد أن يكون غيري قد فهم ذلك ؛ أو يكون التأويل ما مستقوله بعد .

وكذلك الحال في الشبه وغير الشبه ؛ فإن الشبه يستعمل استعمالاً عاماً ، ويستعمل استعمالاً خاصياً .

(١) فالتعارف : والتعارف || يقفنا : يعقنا || (٢) حال : حالاع || حالا : ساقطة من ي || (٤) هو داخل : وهو داخل ما || (٦) المبرخشين : المبرخشين د ؛ ن ؛ المنحيتين سا ؛ المنحيتين م ؛ المنحيتين هـ [لهما من مادة برخاش بالكسر من قولهم : وقوا في برخاش وبرخاش أى اختلاط وصحب (التاج)] || (٨) الجوهر : الجوهر م ؛ الجوهر د || ذلك : ساقطة من د ، م ، ن || (٩) لا يمكن : لا يكون يمكن د || (١٠) هو : هو سا ، ع ، ع ، م || بها : به ن || تجعله : تجعل له م || (١١) لذلك : كذلك ع ؛ ولذلك م || فلا : ولا ع ، ي || بهما : بها ع || (١٣) فيها : فيه ع || برأيه : برأسه ي || يلتفت : يلتقي م || (١٤) فالحرى : فالجرى ع || (١٥) بالوضع : الوضع ن || فلم : ولم هـ (١٨) يستعمل : قد يستعمل ما .

فأما الاستعمال العاشر فلا يختص بالمعنى الذى يراد فى هذه المقولة ؛ بل قد يقولون :
إن قعود فلان شبيه بقعود فلان ؛ وإن احتراق النفط شبيه باحتراق دهن اللسان ؛ بل
لا يمتنعون عن القول بأن طول زيد شبيه بطول عمرو ؛ فلا أجد التعارف أيضاً يعمل فى أمر
الشبيه إلا ما يعمل فى أمر السؤال بكيف .

- ٥ فإن قال قائل : إنه فى بعضها مستعار وفى بعضها حقيقى ؛ فنسلم له أنهم إذا قالوا :
شبيه فى الطول ؛ دروا أنهم يستعيرون ؛ لكنهم إذا قالوا : قعود شبيه بقعود ؛ لم يذهبوا
إلى أنهم يستعيرون شيئاً ؛ وكذلك إذا قالوا : احتراق شبيه باحتراق ؛ بل قالوا ذلك وهم
محققون ، وليس يمكن أن يقال : ليس لكم ذلك ؛ بل إنما يكون هذا اللفظ مستعاراً
فى شيء ، وحقيقاً فى شيء بحسب إرادتهم ؛ لأن اللفظ لا يستحق شيئاً من ذلك فى نفسه ،
بل إنما يكون ذلك له بحسب التعارف . والتعارف فى المستعار هو أن يقول القائل ذلك .
١٠ وعند القائل أنه لفظ غيره استعير له لمشكلة وتمثيل . فأما حيث لا يكون عند القائل كذلك ؛
بل يكون قوله : إن احتراقاً شبيه باحتراق ، كقوله : إن حرارة شبيهة بحرارة ، فلا يكون
لنا من هذا التعارف سبيل إلى معرفة ما يدل عليه بهذا اللفظ دلالة حقيقية : ومع هذا فإن
من يدعى فى لفظة ما اشتراكاً واستعارة ، فعليه أن ينص على المعنى المقصود به فى الموضع
الذى يستعمله ، وخصوصاً إذا كان ظاهر التلفظ بعيداً عن أن يتميز السامع معناه المقصود
١٥ تميزه لو قال : عين الماء ، وعين الشمس ، وعين البصر .

(١) قد يقولون : يقولون ي || (٢) قعود فلان : بقعود || (٣) يمتنعون : يمتنعون س ||
(٤) الشبيه : التشبيه م || يعمل : يعمل م || بكيف : بالكيف ع ؛ فكيف ب ||
(٥) قسّم : قاسم ع ، ه || (٦) دروا : دروب ؛ ودوا د ؛ وراو ه || م : فلم ؛ ولم ب ، م || (٨) محققون :
محققون ع || (٩) وحقيقاً فى شيء : ساقطة من ن || حقيقياً : حقيقياً س || (٩) شيئاً من :
ساقطة من ع || (١٠) له : ساقطة من س ، ع || والتعارف : ساقطة من م || هو : وهو س ،
ع ، ع ، م || (١١) استعير له : استعير ع || فأما : وأما س || (١٢) إن حرارة شبيهة : حرارة
شبيهة ي ؛ إن حرارة وشبيهة م || (١٣) بهذا : هذا س || فى : هذا س ||
(١٥) اللفظ : اللفظ ؛ التخليط ه || بعيداً : بعيد س || (١٥) معناه : معناه ع ||
المقصود : به ه || (١٦) البصر : المرض م .

ويجب أن نكون قد أعطينا معنى الشبه حين نخاطب باستعماله ههنا ، وقصارى ما فهمونا من لفظ الشبه بالاصطلاح الخاصى ، وغاية ما ينصون عليه هو أن يقولوا : إنا نعنى به الموافق فى الكيفية .

وإن كان قولنا : إن الكيف هو ما يقال له ، شبهه بالقول الثقلى لا المتعارف عند الجمهور ؛ وكان تفسير ذلك الثقلى هو الذى معناه الموافق فى الكيف ، فلا شك فى أن الكيف نفسه يجب أن يكون أعرف من الموافق فى الكيف ؛ فيكون من قال : إن الشبه هو الموافق فى الكيف ، وقد عرف الشبه بالكيف ، وهو يريد أن يعرف الكيف بالشبه فلا يستفيد المتعلم من هذا البيان شيئا . إنما يمكن ههنا حيلة واحدة ؛ وذلك أن يكون الكيف وقابل الشبه تجمع لنا من الموجودات معانى مختلفة . ثم إذا فصلنا هذه المقولات ، وعرفنا ما جعلناه مخالفاً للكيف ، واستثنيناها ، بقى لنا المنحصر فى مقولة الكيف ما يجاب به عن سؤال كيف مما ليس من تلك الأخرى وما يقال به المشابهة مما ليس تلك ، فيتخيل الذهن أموراً دون أمور ، وأن يكون ههنا وجه آخر من النظر ، وهو أن تجعل حقيقة البحث عن الشيء أنه كيف هو فى نفسه ما يقتصر على نفسه وحاله ؛ فإذا كان الوصف مما يحوج إلى اعتبار أمر آخر فيه غير نفسه وغير حاله حتى يقال إنه كيف هو ؛ فكأنه قد عدل عن الواجب ؛ فإن السائل إنما رام أن يخبر عن أمر فى نفسه إذ قال كيف هو فى نفسه دون أمر يكون له لغيره فى نفسه .

فيشبه أن يكون الوضع وغير ذلك من المقولات إنما صلح أن يقال له كيف ، إما بالنقل والوضع الذاتى ، وإما بالتوسّع فذلك صار يصلح لأن يجاب به عن كيف الشيء ؛

- (١) حين : حتى سا || (٢) فهمونا من : فهو يامن م || لفظ : ساقطة من ع || ينصون : يتصور ع || (٤) وإن : فإن عا ، ه || الكيف : الكيفية د || بالقول : القول م || الثقلى : الثقلى س || (٦) من الموافق : من سبب الموافق م || قال إن : لأن د || (٧) وقد : قدم || (٩) الشبه : الشبه سا ، ي || تجمع : تجمع د || معانى : معان م || (١٠) واستثنيناها : واستثنيناها عا ، ه ؛ واستثنيناها م || (١٢) فيتخيل : حتى يتخيل عا ، ه || (١٢) فيتخيل ... آخر : ساقطة من م || وأن : أو أن عا ، ن ، ه || (١٣) ما يقتصر : مما يقتصر ه || (١٤) آخر : ساقطة من عا ، م || وغير : ساقطة من س || حتى : حين ه || إنه : له ي || (١٦) يكون له : يكون س ، ي || لغيره : بغيره د || لغيره فى نفسه : لغيره وقسه ب ، ي || (١٧) صلح : يصلح ع ، ي || (١٨) صاد : جارت عا .

ثم استمر هذا التوسع وتقرر عند الجمهور كالأصل . فإن الوضع ليس معنى يتصور للشيء ما لم تتصور له أجزاء هي غيره وجهات خارجة ، ثم يتصور له وضع . فالوضع مخالف للعنى الذى يكون للشيء في نفسه بنفسه الذى بالحرى أن يكون البحث بكيف مقصوفاً عليه . فهذا ، وإن كان قد يمكننا أن نقوله ، فإننا نكون قد تعدينا أيضاً التعارف إلى نوع من النظر والاستدلال .

وأما الكم فإن التعارف يشبه أن يدل على أنه خير صالح في جواب كيف الشيء ؛ وإن أجيب لأنما هو مجاز .

- فإذا كان كذلك فقد تقرر معنى السؤال بكيف . وكيف أشهر من الكيفية ؛ فإن اسم الكيفية اشتق من اسم الكيف ؛ والمشتق منه أدل وأعرف من المشتق له . وهذا من قبيل ما يشتق فيه اسم الحال من اسم الشيء ذى الحال ، ليس من قبيل ما يشتق فيه اسم ذى الحال من اسم الحال ، كاشتقاق اسم الضارب من الضرب . وأيضاً فإن الكيف نفسه لا من حيث السؤال والجواب . بل من حيث هو شيء ، أشهر من الكيفية ؛ إذ كان السبيل إليه الحس ؛ والحس لا يميز الكيفية مفردة ، بل يتناولها مع الشيء المتكيف بها ومع المقدار الذى يلحقها بسببه تناوفاً واحداً غير مفصل ؛ ثم من بعد يحصل ما يتخيل . وعلى هذا فاعتبر الشبيه ، وعلى أنه شبيه في نفسه من غير حاجة إلى اعتبار أمر غيره . فليكن هذا قدر ما نقوله في أمر هذا التعريف .

ولنقرر الآن أن الكيفية هي كل هيئة قارية في الموصوف بها ، لا توجب تقديره أولاً تقتضيه ، ويصلح تصورهما من غير أن يحوج فيما إلى التفات إلى نسبة تكون إلى غير تلك الهيئة . وهذا أيضاً ضرب من البيان متعلق بأن يثبت شيء ، ثم يعرف بسلوب أمور عنه .

- (١) ثم استمر واستمر ، هـ || (١) تقرر : قدر عا ، م ؛ اشتغرا || (٢) هي : ساقطة من ن || خارجة : + عه ع ، عا ، هـ ، ي || (٣) بكيف : ساقطة من د ، ن ؛ يكون م || (٤) تعدينا : + فيه نج ، عا ، هـ || نوع : أنواع س || (٦) وإن : وإنه إن هـ || (٩) اشتق : اشتقت عا || (٩) قيل : قبل م || (١٠) الحال : ذى الحال عا ؛ + أعنى نج ، ع ، ك ، عا ، هـ (١٢) إذ : إذا عا ، هـ || (١٣) مع : من س || (١٤) بعد : ساقطة عن د || يحصل : حصل ي || ما يتخيل : ساقطة من عا ؛ + له هـ || (١٨) تقتضيه : تقتضيه نج || في الموصوف : بالموصوف ع || التفات : التفات ما || وهذا : وهو هـ || (١٩) يثبت : ينسب هـ || يعرف : ساقطة من س .

وقد قال قوم : إن الكيفية هي التي تحدث رسماً في الجوهر ، وظنوا أنهم قد أتوا ببيان ؛ وذهب عليهم أن استعمال لفظة الرسم هنا يشبه أن يكون استعمالاً مجازياً لا يحقق معنى ؛ فإن حقق فليس بحسب التعارف في استعمال هذا اللفظ ، بل لدلالة تفرق به من خارج وهذا اللفظ يحمل مغالطى أشد بعداً عن البيان من لفظة الكيفية ؛ وكذلك لهم بيانات تشبه هذه .

٥

فلنقل الآن : إن الكيفية كيف ينقسم إلى الأمور الأربعة التي جعلت أنواعاً لها ؛ فنقول : إن الكيفية لا تخلو إما أن تكون بحيث يصدر عنها أفعال على نحو التشبيه والإخالة أولاً تكون . والذي يفعل فعله على سبيل التشبيه والإخالة فهو كالخار يجعل غيره حاراً ، والسواد يلبق شبعه في العين وهو مثاله ، لا كالنقل فإن فعله في الجسم التحريك ، وليس ثقلاً . والذي لا يكون إما أن يكون متعلقاً بالكم من حيث هو كم أولاً يكون ؛ والذي لا يكون متعلقاً بالكم ؛ فإما أن يكون للأجسام من حيث هي أجسام طبيعية فقط أولاً يكون ، بل يكون لها من حيث هي ذوات النفس ، أو يكون للنفوس ، فالتى تلتزم ما بينها أفعال وانفعالات ، هي التي تسمى كفيات انفعالية وانفعالات ؛ والتي تتعلق بالكم في كالأشكال وغيرها ؛ والتي للأجسام من حيث هي أجسام طبيعية فهي القوى الفعلية والانفعالية ؛ والتي تختص بذوات الأنفس في التي تسمى ملكات وحالات .

١٠

١٥

أو نقول : إن الكيفية إما أن تكون متعلقة بوجود النفس أولاً تكون ؛ والتي لا تكون فإما أن تتعلق بالكيفية أولاً تتعلق ؛ والتي لا تتعلق إما أن تكون هويتها أنها استعداد ، وإما أن تكون هويتها أنها فعل ، وإن عرض لها أن تكون استعداداً . وقد يمكننا أن نحاول في ذلك ضرورياً من القسمة تؤدي إلى هذا الغرض . ولولا أمر الكفيات التي في العدد لكان يحسن بنا أن نقول : وما لا يفعل على طريق التشبيه : إما متعلق بالأجسام ، ثم نقسم فنقول : إما من حيث كيتها ومن حيث هي تعليمية ، وإما من حيث طبيعتها

٢٠

(٢) لفظة : لفظ ن || (٣) فإن : وإن د ، ع ، ع ، م ، ن ، ه ، ي || هذا اللفظ : هذه اللفظة عا
(٤) تخيل : مختل سا ؛ مختل ع ؛ تخيل م ، ن ، ه || (٦) إن : بأن ن ؛ ساقطة من م || (٨) فهو : ساقطة من ع || يجمل : يفعل ن (٩) فإن : وإن م || الجسم : جسم م ؛ جسم ه || ثقلاً : عقلاً ؛ قلام || (١٢) بينها : عناد ، بها م || (١٣) واقفعالات : أواقفعالات م || والتي : والذي عا || (١٦) والتي : والذي عا || (٢١) حيث : + هي عا || من حيث طبيعتها : من طبيعتها .

ومن حيث هي طبيعية ثم تم القسمة ، ولكانت هذه القسمة أصح مأخذاً . لكن الفردية والزوجية وما أشبهها تخرج عن ذلك ؛ لأن لم يدخل ذلك في كفيات هذه المقولة ، وكانت الكيفيات ما يعرض للجواهر الجسمانية ، فيجب أن تقسم على نحو ما قلنا .

فأما أنواع القسمة المشهورة فمنها قولهم : إن الكيفيات إما طبيعية وإما مكتناة ، ثم فسروا أن الطبيعية هي المتولدة بالطبع من داخل الموجودة دائماً في الشيء الذي توجد فيه ، والمكتناة فهي التي تمامها من خارج ويمكن اطراحها ؛ وليكن من المكتناة الملكات والأحوال . وأما الطبيعية ، فمنها بالقوة ومنها بالفعل . والتي هي بالقوة فهي الكيفيات التي يقال بسببها إنا مستعدون وفيها إمكان لشيء من الأشياء . والتي هي بالفعل ، فمنها ما ينفذ إلى العمق وهي الانفعالات والكيفيات الانفعالية ؛ ومنها ما يظهر من خارج وهي الأشكال والصور .

وأيضاً فإن لهم قسمة أخرى للكيفية ؛ فإنهم يقولون : إن الكيفية إما أن تظهر في النفس وإما في البدن . والتي تظهر في النفس فإما أن تظهر في النفس الناطقة وإما في غير النفس الناطقة . والتي في الناطقة إما عسرة الانحلال كالملكة وإما سهلة الانحلال كالخال . والتي في غير الناطقة إما في القوة المنفعلة وإما في القوة الفاعلة . والذي في القوة الفاعلة فهو الصنف الثاني من أنواع الكيفية ؛ أعني قوة ولا قوة . والذي في القوة المنفعلة فإنه الصنف الثالث من أنواع الكيفية ؛ أعني الانفعال والكيفية الانفعالية . وما يظهر في البدن فإما في عمقه وإما في ظاهره . والذي في عمقه فإنه الصنف الثالث من أنواع الكيفية . ثم إنها إن كانت غير ثابتة كانت انفعالاً . والذي يحدث في ظاهر البدن فإنه الشكل والخلق . قالوا : والشكل يعبر المتنفس وغير المتنفس . وأما الخلق فإنه يخص المتنفس ؛ وقد قسموا ذلك أيضاً بوجوه من القسمة تشبه هذه .

- (١) حيث هي طبيعية : حيث طبيعية ه || ثم تم : ويتم عا ؛ وتم ه ؛ ثم تم ب ؛ د ، سا ، م ، ن ، ي ||
 (٢) وما أشبهها : وما أشبهها د ، م ، ن ، ه ، ي || عن : من عا ، ه || لم : ثم ن ||
 ذلك : تلك سا || فإن لم يدخل ذلك في كفيات هذه : ما فإن تم ذلك في الكيفيات لهذه ن || (٣) الكيفيات :
 الكيفية ب ، س ، ع || (٦) وليكن : ولكن م || المكتناة : المكتنات ب ، ن ، ي ||
 (٧) إنا : إنا ب ، س || فإنهم : فإن س ؛ ساقطة من د ، سا ، ع ، م ، ن ، ي ||
 (١١) والتي : والتي د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ي (١٢) والتي : والتي ب ، ع ، ي ||
 (١٣) والذي في القوة الفاعلة : ساقط من ه || (١٤) فهو : فهي ع ؛ فإنه عا || والذي : وأما الذي ه ||
 (١٥) وما : وإما س || (١٧) ثابتة : تامة ؛ تامة ن || افعالا : افعالات ن .

[الفصل الثاني]

فصل (ب)

في تعقب الوجوه التي قسم قوم بها الكيفية إلى أنواعها الأربعة

خبري بنا أن نتأمل الحال فيما تكلفوه من القسمين ليكون لك من ذلك سبيل إلى فصل القضية فيما يطراً عليك من وجوه قسمتهم فنقول : إن هذه الوجوه من القسمة كلها غير صناعي ومتكلف قبيح التكلف ، أفصح كثيراً جداً مما تكلفناه .

أما القسمة الأولى فننمونها أن يكون سواد الغراب مباحثاً في نوع سواديته لسواد مقتضى مكتسب . ويعرض من ذلك أن لا تكون الملكات والحالات نوعاً واحداً من جملة ما نخرج بالقسمة ، بل تكون نوعاً ثانياً هو نوع تحت بعض ما نخرج من القسمة على نحو ما قال القاسم : ”فمنها الملكات والحالات“ . وعلى أن هذا القول يوجب أن يكون للملكة والحال قسائم أخرى ، إذا عدت الملكة والحال ؛ وجب أن تعد هي معها ؛ فتزيد الأقسام على الأربعة .

وقوله : ” منها ما يكون بالقوة ومنها ما يكون بالفعل “ ؛ إن عني بذلك أن هيئة الصلوح للصارعة وهيئة المصحاحية والمراضية هي معانٍ من باب الكيفية ليست المصارعة نفسها ولا الصحة نفسها ولا المرض نفسه فذلك تعبير رديء جداً ؛ فإنه لو قال : ” منها ما هو قوة ومنها ما هو فعل حاصل “ ، لكان له وجه بعيد ، وإن تعذر ؛ لأن الشيء الذي

(٣) الوجوه : وجوه د ، ن || التي : الذي عا || قوم : ساقطة من د ، ع ، ي ||
 (٤) القسمين : القسمين سا ، ن ، هـ || ليكون لك : ويكون كل عا (٦) صناعي : صناعية د ||
 ومتكلف : ومتكلفة ن || قبيح التكلف : قبيح المتكلف م ؛ قبيحة أن كلف د ، ن || (٦) جدا :
 ساقطة من ي || (٩) خرج : يخرج س || من : عن س || من النسبة : بالنسبة ع ، عا ||
 (١١) قسائم : أقسام ن || (١١) معها : مع عا || (١٣) ما يكون بالقوة : ساقط من ع ، ي ||
 عني : أعني س ، م || (١٥) ولا الصحة نفسها : ساقط من س ، م || (١٥) تعبير : تغيير ب ؛
 تفسير دا ، م ؛ تعيين د || (١٦) بعيد : بعيد س ، سا ، م || تعذر : تعدد عا || الذي : ساقطة
 من سا ، ع ، عا ، ي .

بالقوة هو الشيء الذي ليس بموجود ويصح أن يكون موجوداً . فإن كان الذي هو بالقوة هو المصحاحية لا الصحة فيكون هذا النوع هو المصحاحية بالقوة ، فيكون من أنواع الكيفية ما هو مصحاحية معدومة . وإن عني بهذا اللفظ ليس أن المصحاحية تكون في نفسها بالقوة في وجودها بل أنها تكون بالقوة شيئاً آخر ، فيكون قد جعل المصحاحية صحةً بالقوة ، فيكون الشيء الذي هو بالقوة صحةً هو المصحاحية ، فتصير المصحاحية صحةً وقتاً .
 وليس ولا شيء من الأعراض يصير الآخر ؛ إذ ليس لها في أنفسها شيء مشترك . وإن لم يعن بما بالقوة المصحاحية بل الصحة التي بالقوة ، حتى تكون الصحة ، إذا كانت صحةً معدومةً جائزاً وجودها كانت من نوع ؛ وإذا صارت بالفعل كانت من نوع ؛ فسيكون المعدوم كيفيةً موجودةً .

- ١٠ . ومع ذلك فقد تضاعف أنواع الكيفية ، إذ كل واحد من الأنواع قد يكون بالقوة أيضاً ؛ فهذا هذر . وإن لم يعن ما قلناه ولكن عني أن ذلك الشيء إما أن يكون قوة وإما أن يكون فعلاً ؛ وعني بالقوة الشيء الذي يقابل الفعل الذي هو الحصول لا الفعل الذي هو التأثير أو ما أشبهه ، وإن أبل ذلك الفعل هو الاستعداد لأمر ما ، حتى تكون لقسمته إلى قوة وفعل وجه ، فيجب أول شيء أن ينظر هل هذه التي نسميها فعلاً ليست في أنفسها قوى ، فيشبه أن تكون الحرارة قوةً ، إذ يستعد بها نحو أمر ما . وكذلك البرودة وكذلك الألوان والمذاقات والروائح ؛ فإن الشيء ذا الرائحة مستعد لأن يؤثر تأثيراً ما . وقد تستعد بعض هذه الكيفيات لانفعال ما ، كالرطوبة ؛ أو للافعال ما أو عسر انفعال ما ، كاليبوسة ، إلا أن يقول قائل : إن الحرارة في ذاتها أمر ما ، وأما الاستعداد لأن يؤثر بها فهو معنى لازم للحرارة ؛ لأن الحرارة في طبيعتها كيفية ؛ وأما الاستعداد فأمر
- ١٥ .

(١) ليس : ساقطة من سا || (٢) لا الصحة : ساقطة من ع ، ي || (٣) أنها : أن ب || تكون : ساقطة من سا ، م || تكون بالقوة : + وجودها ع ؛ + في وجودها ي || شيئاً : شيء ب ، س ، ع ، هـ
 (٥ - ٦) وقتاً وليس : وقتاً ليس م || (٦) أنفسها : قسمها ي || (٨) فيكون : فيكون ع ||
 (١١) هذر : هذاب ، س || أن : بأن م || (١٢) هو : وهو ع || (١٣) حتى : ساقطة من س || (١٥) وكذلك البرودة : وكذلك البرودة ب ، س ، ي || والمذاقات : والمذاقات ب ، س ||
 والروائح : والأرايح ب ، د ، س ، سا ، ع ، م ، ن ، ي || مستعد ، + كالرطوبة
 هـ || تأثيراً ما : تأثيراً ي || (١٧) بعض : ببعض ع || كالرطوبة أو للافعال ما : ساقطة في د ||
 صر : لصر هـ .

يعرض لها من حيث تصلح أن تكون مقولةً بالقياس إلى شيء أو بالنسبة إليه . وأما الذي كلامنا فيه فنفس الاستعداد الذي يكون للجوهر لا شيء يعرض له الاستعداد .

فإن قيل هذا لزم أن يكون هذا الباب أوسع مما قالوه ؛ بل يلزمهم أن يجعلوا هذه الاستعدادات التي للحرارة وغيرها من باب الكيف ، وتكون كميّاتٍ عارضةً للحرارة وغيرها ؛ وهذا ليس مذهبهم . وليس عندهم أن الحرارة عرض لها كيفية من باب الاستعداد غير الكيفية المقولة عليها ، فصارت مستعدةً بها ؛ ولا هذا مما يصلح أن يقال ويعتقد . فإن طيّبوا أنفسهم قائلين : إن كلامنا في استعدادات الجواهر في ذواتها ؛ وجب أن تكون المصاحبة استعداداً للصحة في الجسم ، ووجب أن يكون الأمراض فيه مصاحبة ؛ فإنه لا يعرى عن استعداد للصحة . وإن جعلوه استعداداً بحال ، فربما صاروا إلى الصواب ؛ لكن قولهم وعبارتهم لا تشير إلى ذلك إلا بتكلف وتعسف . فلم يحسنوا إذن أن يقسموا هذه القسمة .

ومع ذلك فإن الأخرى في قسمة الشيء إلى قوة وفعل هو أن تكون القوة والفعل فيه شيء واحد ؛ ولم يفعلوا كذلك . قايس كل ما جعلوه من باب الفعل فعلاً لما جعلوه قوة ، ولا كل ما هو فعل جعلوا القوة عليه من باب القوة ، كالقوة على الترطيب والاسوداد والقوة على قبول العلم .

وأما ما قالوا من كون بعضها في العمق وبعضها في الظاهر فهو رديء جداً . وذلك لأنهم تركوا الكميّات التي للأعداد ، وتركوا الاستقامة والانحناء التي هي كميّات في الخط ؛ فإن الخط ليس بجوهر ولا جسم ؛ اللهم إلا أن يقولوا إن الاستقامة والانحناء إذا وجدا

(١) إليه : إليها سا || (٢) للجوهر : للجواهر عا ، ه || لاشئ : لشيء ع || (٤) وغيرها : أو غيرها سا || (٤) ولنورها : ولنورها عا ؛ وغيرها سا ي || (٥) وليس عندهم : ساقطة من س || (٦) بها : به د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ي || (٦ - ١٠) "إن طيّبوا ... بتكلف وتعسف : ساقطة من عا || (٨) ووجب : وجب س ، سا ، م ، ي || (١٠) لكن : ولكن ع ، ي || (١٢) في : ساقطة من عا || قسمة : + ذلك ه || (١٣) ولم : وإن لم س || كذلك : ذلك ي || (١٤) ما هو فعل : جعلوه فعلا ع || على الترطيب : كالترطيب س ؛ الترطب عا ، ه ، ي (١٥) والنوة : أو القوة م ، ي ؛ ساقطة من س || العلم : + فإنهم لم يجعلوا شيئاً من ذلك من باب القوة ع || (١٦) من : ساقطة من عا || (١٨) جسم : بجسم سا || (١٨) وجدا في الخط : رجعت في الخط ع .

في الخط فقد وجدا في الجسم ؛ إذ الخط في جسم ، وما في شيء هو في شيء ، فهو في ذلك الشيء الآخر ، مستعملين لفظة "في" المشككة ؛ فيلزمهم حينئذ أن يكون الجسم مستقيماً ومعوجاً ، إن كانت فيه استقامة خط واعوجاجه . وأما أن الجسم معوج الخط فهو حق ؛ لكن الاعوجاج الذي لا عرض له ، لا يكون فيه ؛ فإنه لا يوصف به ولا يشق له منه اسم ؛ ولكن يكون موجوداً في شيء منه هو فيه بالذات . وكذلك ليس الاستقامة والانحناء موجوداً بالحقيقة في ظاهر الجسم الذي هو السطح وجوداً بالذات حتى يكون في الجسم وحده بالعرض ؛ بل هو فيهما جميعاً بالعرض ؛ فليساح في هذا وليجعل قولهم : "موجود في الجسم أو في ظاهره" كل وجود متعلق به ، وإن لم يكن أولياً .

ثم نقول إن قولهم : "إن الأشكال موجودة في ظاهر الجسم" قول البله المغفلين ؛ فإن الأشكال المجسمة إنما وجودها ، من حيث هي مجسمة ، أن تكون سائرة في الجسم كله ؛ فإن الشكل ؛ إن كان ما أحاط به حد أو حدود ، فإننا نحيط الحدود بالسطوح والسطوح بالعمق .

وانحقق ذلك أكثر فنقول : إن ههنا حدوداً ؛ وههنا شيئاً ذا حدود له هيئة بسبب الحدود ؛ وههنا تلك الهيئة ؛ فأما الحدود فليست أشكالاً ؛ بل هي أطراف ؛ ولا يجوز أن يقال شيء منها إنها في ظاهر الحدود حتى يقال مثلاً : إن السطح في ظاهر الجسم ، أو الخط في ظاهر السطح ؛ وذلك لأن الظاهر غير الذي في الظاهر ، وليس السطح غير ظاهر الجسم ؛ بل هو نفس ظاهر الجسم ، والخط ليس في ظاهر السطح بل هو نفس ظاهر السطح . فإن اعتذر معتذر وقال : إن هذا الإنسان قد تجوز في لفظه ، وكان ينبغي أن يقول : "ظاهر" فقال "في ظاهر" فلم يعتذر أيضاً ، وذلك لأن القسم الآخر هو أنه في العمق وليس

(١) وما في : وما هو س || (٢) مستعملين : مستعمل د ، م || حينئذ أن : حينئذ ع || أو معوجاً : أو معوجاس ||
 (٤) له : ساقطة من ع || (٥) شيء منه : شيء د ، سا ، ع ، م ، ن ، ه ، ع ، ي || (٦) وحده :
 رفع ع || (٧) هو : ساقطة من سا || فليساغ : فليساغ ع || موجود : بوجود ع ، ع ،
 م ؛ موجودا سا || (٨) وجود : موجود سا || (٩) ظاهر : ساقطة من سا || (١٠) سائرة : سارية نج ،
 د ، ن ، ع ، ي || (١١) إن : ساقطة من سا الحدود : الخطوط ع ، ع || بالسطوح : بالسطح ع ||
 (١٣) وههنا شيئاً : وههنا شيئاً || (١٥) السطح : + مثلاً ي || (١٦) أو الخط : والخط سا || (١٧) هو :
 ساقطة من د ، سا ، م ، ن ه || (١٨) اعتذر معتذر : اعتبر معتبرم || ظاهر : طاهر ع ، ي ||
 (١٩) فقال : يقال م ؛ فيقول ن || يعتذر يعتذر د || وذلك : ساقطة من سا .

معناه أنه عمق ؛ وليس قوله "ظاهر" قسمه هو أنه في العمق ؛ حتى يكون الشيء إما ظاهراً وإما في العمق ، بل نظير أنه في العمق أنه في ظاهر ؛ ونظير الظاهر العمق ، ثم مع ذلك فإن الذي هو الظاهر كم لا كيف ؛ حتى لا يكون لطائفة منهم طريق إلى أن يقولوا : إنه أراد بقوله : " في العمق " العمق نفسه ، طلباً منهم لاستواء القسمة . فإنه إن كان هذا المذهب في التأويل صحيحاً كان كأنه قال : وإن بعض كفيات الأجسام ظاهر وبعضها عمق ؛ وهذا محال .

٥

وأما إن عنوا الشيء المتحدّد فهو مقدار لا كيفية . وإن عنوا الهيئة الحاصلة من التحدّد ، فإنما يكون في الظاهر منها ما يكون موجوداً في السطح وحدد من الهيئات ، إما شكلاً كالتربيع وإما هيئة غير الشكل كالسطيح والتقيب والتغير . وأما المجدّمات من الأشكال فليست هيئات توجد في الحدود ، بل هي هيئات توجد في جملة المحدود بالحدود ؛ وفي الحدود وجود أنيتها بالشركة ليست نسبتها إلى الحدود أولى من نسبتها إلى المحدود . فلو كانت الكرة في نفس السطح لكانت تقيباً أو تقعيراً لا كرية ؛ كما لو كانت الدائرة في نفس الخط لكانت استدارة وتقويساً لا دائرة . وكما أن شكل الدائرة موضوعة السطح لا نفس الخط ، كذلك شكل الكرة موضوعة الجسم لا ظاهره الذي هو السطح ، وإن كان شكل الدائرة لا يتم إلا بانعطاف الخط ؛ وكان شكل الكرة لا يتم إلا بتقيب السطح .

١٠

١٥

وهذه الأشكال ، وإن كانت تحدث للحدود بالحدود ، فليست هي في الحدود وإن كانت الحدود عللاً لها فليست عللاً لها في أنفسها ؛ بل في شيء آخر يتحدّد بها .

(١) قسمه : قسمة د ، ع || هو : ساقطة من س ، ع || إما : ساقطة من د || (٢) وإما : أوع || أنه : ساقطة من ع || ظاهر : الظاهر سا || (٣) لا يكون : يكون ع || (٤) في العمق العمق : في العمق سا ، ع ، م ، ع || (٤) لاستواء : لاستواء د || (٥) وبعضها : وبعضه ع || (٦) وهذا : وذلك س || (٧) وأما : ساقطة من ع || الحاصلة : الصالحة ع || التحدّد : المتحدّد || (٨) شكلاً : شكل ع ، ه || (١٠) توجد : تؤخذ ن || (١١) وجود : وجود اب ، سا ، ع ، ع ، ع || لايتها : بينهما ؛ بينهما ب ، س ، سا ، ع ، ع || (١٢) نفس : بعض م ، ن ، ه || لكانت : كانت ع || لا : لإلام || (١٣) شكل : + كل ع || موضوعة السطح : موضوعةا السطح د ، سا ، ع ، ع ، م ، ن ، ه || (١٤) موضوعة الجسم : موضوعةا الجسم د ، س ، سا ، ع ، ع ، م ، ه || لا ظاهرة : لا ظاهرها د ، ع ، م ، ن ، ه || (١٦) كانت : كان ن || (١٧) وإن : إن د ، م .

واعلم أن الحدود أنفسها لا يقال إنها موجودة إلا في المحدود نفسه جملة . فإن الخط نهاية للسطح الذي هو خطّه على أنه نهاية لجملته ؛ فهو موجود بأنه نهاية في جملته وجود الصفة في الموصوف ؛ وليس موجوداً في طرف منه ولا في جزء منه دون سائر أجزائه بالقوة . فكذا الشكل المجسم هو صفة للجسم كله ليست موجودة في السطح الذي هو الطرف فقط . ومع هذا فإنهم جعلوا هذا النوع شكلاً وخلقة فقط ، كما تسمع ، إذ كان المعلم الأول إنما أورد من الأمثلة في أول الأمر لذينك فقط ؛ وليس كذلك ؛ بل التقييب من جملة هذا الباب وليس شكلاً ؛ إذ ليس له حد الشكل .

فإن قال : أعني بهذا أن كل جزء في باطن الجسم وظاهره يوصف بتلك القوى والكيفيات التي من هذا الباب ، فليس كذلك ؛ فإن الشكل الذي في الكل لا يوجد في الأجزاء .

١٠

فأول ما في ذلك ، أنه كان يمكنه أن يقول هذا اللفظ على وجهه وتكون عبارته صحيحة ، فما الذي أحوجه إلى العدول منه . وأما ثانياً ، فإن كثيراً من المعاني التي ليست من باب الشكل إنما يوجد في الجملة دون الأجزاء ؛ كقوة اليد على أفعالها فإنها غير موجودة إلا في اجتماع الأجزاء ، اللهم إلا أن يقول : إن تلك ليست بقوة واحدة بل قوى تتظاهر على فعل واحد . فإن قال هذا فستجد كذلك حال هيئة المصارعي ، من حيث هو مصارعى ؛ فكذا هيئة قبول كثير من الأمراض .

١٥

فأما القسمة الأخرى فإن فاتحتها ليست تتجه إلى الأربعة ، بل تتجاوزها كما تدرى .

(١) قس : + أوع || جلته : جملة م || (٢) أنه : أنها د ، سا ، ن ، ه ||
 (٣) في الموصوف : لوصوف ع || (٤) المجسم : الجسم س || ومع : مع ع ||
 (٥) إذ : إذان || (٦) لذينك : كذلك ع || (٧) له : لها س || (٨) والكيفيات :
 ساقطة من ع || (٩) فليس : فليست ع || (١٠) يقول : + إن ع || عل : ساقطة من ع ||
 وجهه : وجه ه || وتكون : + عندئذ || عبارته : عبارة ه || (١١) إنما : فأنما ه ؛ ساقطة
 من م ، ي || الأجزاء : ساقطة من د || (١٢) يقول إن : يقول د ، سا ، م || (١٣) فإن : فإن
 وإن ب ، س || كذلك : ساقطة من سا || (١٤) فكذا : وكذلك سا ، ه ، ي || هيئة قبول :
 قبول هيئة س || كثير : كثيرين ب ، كثرى س || (١٥) فأنما : فأنما س || فاتحتها : فالحاد .

ثم يعمن في هذين كثير إذ يقول : والتي في النفس غير الناطقة : فإما في القوة الفاعلة وإما في القوة المنفعلة . فلا أدري أن هذا الرجل عن كم صواب ذهب . من ذلك أن نوع القوة واللاقوة ليست تتعلق بالنفس ، فإن الصلابة واللين من هذا القبيل اتفاقاً وليست مما يتعلق بالنفس ؛ والثاني أنا لو سألنا فيها وجعلناها مما يتعلق بالنفس فما بال الانفعالات والانفعالات مثل الحرارة والبرودة وغير ذلك ، جعلها في هذا القسم وليست من العوارض التي تتعلق بالنفس الناطقة أو غير الناطقة أو غير الناطقة البتة .

ومن ذلك أنه ليس جميع ما في باب القوة واللاقوة يتعلق بالقوة الفعلية ؛ فإن المراضية والاستعداد للانصراف ليست من باب قوة يفعل بها شيء . وأيضاً فإن المصحاحية هي بمعنى القوة التي لا تنفعل إن كان لابد من معنى القوة على الفعل ؛ فإنه وإن كان المصحاح يعرض له أن يكون قوياً على أفعال ، فذلك أمر لازم للمصحاحية ؛ أما المصحاحية فإنها مصحاحية من حيث لا تنفعل من أسباب المرض ، لا من حيث يفعل بها أفعال . وأيضاً فإن الأشياء التي جعلها في القوة الانفعالية ، وإن كانت تسمى انفعالية وانفعالات فليس كلها من جملة القوى الانفعالية . فإن الحرارة والبرودة لأن تجعلا في القوة الفعالة أولى من أن تجعلا في القوة المنفعلة . فإن قال : إن هذه تحدث بالانفعالات في المادة فتلك الأولى أيضاً لا تحدث إلا بالانفعالات في المادة . وأيضاً فإن كان الاعتبار ليس أن يحمل على المقسوم إليه معنى ما قسم إليه من القوتين ، بل أن ينسب إليهما ، فإن لكل واحد من الجنتين نسبة إلى قوة فاعلة ومنفعلة معاً ، إذ لا واحد منهما يحدث إلا عن سبب فاعل ومنفعلة .

ثم من جودة هذه القسمة ترديده النوع الثالث في القسمة مرتين . والعجب ممن يلتفت إلى ما يقوله هؤلاء ويكتبه ويدونه ومن أنا نحتاج إلى مناقضته .

(١) يعمن : سمعي م || إذ : أود ، م ؛ ثم ع || فإما : وإما ع ، عا ، م ، ن ، ه ||
القوة الفاعلة : القوى الفاعلة سا ، ع ، عا ، م || (٢) فلا : ولا سا || أدري : يدري ن ، ه ||
كم : ساقطة من ع || من : لأن ع || (٣) واللاقوة : أو اللاقوة سا ، م (٤) لو : إن ه ||
فيها : فيهما س || وجعلناها هاب ، س ؛ جعلناها ه || (٥) والانفعالات : ساقطة من د ||
(٦) أ . و . ه || (٧) ومن ذلك : ي || (١٠) لازم : لان ماد || (١٢) وإن :
إن ي || (١٣) التسمية : الاتصالية س ؛ ساقطة من سا || الذوة الفعالة : القوى الفعالة انفعالية وانفعالات
فليس كلها من جملة القوى الانفعالية ه || (١٤) أن تجعل : أن تجعل سا ، عا ، م ، ن ، ه || قال : +
قائل ع (١٧) لا : ولا س ، سا ، عا ، ن || (١٨) من جودة : موجودة س || (١٩) بقوله :
يقول ع ، ي || أنا : ساقطة من ه || مناقضته : مناقضة .

[الفصل الثالث]

فصل (ج)

في تعريف حقيقة كل نوعين من أنواع الكيفية وهو الحال والملكة والقوة واللاقوة

٥. فلنبتدئ بالنوع الموجود بسبب النفس . وهذا النوع لا اسم له يعمه ، لكن له اسمان بحكم اعتبارين : فإن الكيفيات التي يتعلق وجودها بالأنفس منها ما يكون راسخا في المتكيف بها رسوخا لا يزول ، أو يعسر زواله ، وبالجملة لا يسهل زواله ، ويسمى ملكة ؛ ومنها ما لا يكون راسخا ، بل يكون مدعنا للزوال سهل الانتقال ، فيسمى حالا .

- والأظهر في تعارف محصل أهل الصناعة أن الحال ليس مقولا على الملكة حتى يكون الحال اسم هذا الجنس الذي هو نوع^٩ من الكيفية ، وحتى تكون كل ملكة حالا ، وليس ١٠ كل حال ملكة ، بل الحال اسم لطبيعة هذا الجنس ، إذا كان يعرض للزوال وكان غير مستحکم ، فإذا استحکم لم يسم حالا بل ملكة .

- وليس افتراق الحال والملكة افتراق نوعين تحت جنس ، فإن الانفصال بينهما ليس إلا بحال النسبة إلى التغير وزمان التغير ، وهذا انفصال بأعراض لا بفصول داخلية في طبيعة الشيء ؛ ولا أيضا يجب أن يكون بين الحال والملكة اثنيية ، كما بين الشخصين ، بل يجوز ١٥ أن يكون بينهما اثنيية ، كما بين شخص واحد بحسب زمانيه كالصبي والرجل ، فإنه ليس يجب أن يكون الصبي شخصا غير الرجل في ذاته ، وإن كان غيرا بالاعتبار . فإن الشيء الذي هو حال ما كابتداء^{١٠} بخاتمي أو تصنع لم يستقر بعد في النفس ، إذا تمرن عليه ، انطبع انطبعا تشدد إزالته ، فيكون الشيء الواحد بعينه كان حالا ثم صار ملكة ، فليس بحال .

(٣) كل : ساقطة من عا || (٥) يعمه : يخضه سا || (٧) بها : ساقطة من عا || أو يسر : ويسرعا || ويسمى : ولا يسمى س || (٩) والأظهر : فالأظهر ع || (١١) إذا : إذ د ، س ، م ، ع || (١٣) نوعين : عين س || (١٥) كما : ما سا ، عا ، م ، ه || (١٦) يكون : ساقطة من د || كما : ما سا ، عا ، م ، ه || بحسب : ما بين ه || (١٨) بخاتمي : خلق ي || يصنع : تصنع ب ، س سا || (١٨) لم : ما س .

ومن الملكات العلوم والفضائل . ونعني بالفضائل لا الأفعال المحمودة ، بل الهيئات النفسانية التي تصدر عنها الأفعال المحمودة صدورا سهلا كالطبيعي من غير أن تحتاج إلى روية واختيار مستأنف ، فتكون بحيث إذا أريد أضداد تلك الأفعال ، شق على أصحابها وتموقت عليهم واحتاجوا إلى تكاف . وهذا مثل خلقِ العدالة والعفة ؛ والذائل أيضا التي هي أضدادها ، فإنها ملكات . فإن الفاجر بالخلق يتعذر عليه التعفف عند التمكن ، فإن فعله تأذى به ، وإن أتى بفعل الفجور سهل عليه ، ففي نفسه هيئة مطاوعة نحو فعل ، معاصية نحو آخر ، فهذه ملكات . والعلوم أيضا ملكات . ليس إذا استوفى المتعلم أصول الصناعة ومهر فيها فقط ، بل والرأي الواحد ، إذا اعتقد وعلم وتيقن به ، عسر زواله ، أو يبنى البدن بأفة عظيمة من أمراض أو أحوال أخرى .

وأما الحال فيسمى بهما ما كان من هذا الجنس سهل الزوال سهولة زوال الحرارة العرضية والبرودة العرضية وزوال الصحة من المسقام والمرض الحاد من المصباح ، وإن كانت الحرارة والبرودة ليستا من هذا الجنس ، وإنما أوردناهما تمثيلا لما يزول بسرعة . وأما الصحة والمرض إذا كانا سهلي الزوال فهما من هذا القبيل . ومن الحالات الحرد والنجل والغم والهم والظن والعقد الذي لم يتبرم . فأما إذا صار شيء من الظن ومن الصحة أو من المرض مستحكما لا يزول بسهولة ، فهو من جملة الملكات .

وكل ما هو ملكة مكتسبة فقد كانت حالا ، أي كانت تلك الهيئة إلى أن استحكمت حالا . وليست كل حال فإنها كانت ملكة فأنحلت حالا . هكذا يجب أن تفهم هذا الموضع ، لا ما فهم من أن الحال تقال على المعنى الذي هو أعم من الملكة . ثم إن الملكة لاتصير نوعا تحتها ، كما لا يجب أن يصير الحيوان المتحرك والحيوان الأثبت نوعا لأنه يزيد على طبيعة العام

(٢) عنها : عنه ع || (٣) أضداد : أصل د || (٤) وتموقت : وعوقت ع ؛ وتموقت ب ، س ، سا ، ع ، م || عليهم : عنهم سا ؛ + فيه ع || وهذا : وهذه د ، سا ، ع ، ع ، م ، ن ، ه || (٤ - ٥) التي هي : هي التي س || (٥) الفاجر : الفاذن (٦) سهل : سلس د ، ع ، م ؛ ساقطة من ن || (٧) نحو آخر : ساقط من ع || آخر : أخرى د || (٨) بل : ساقطة من سا || (٩) أو أحوال : وأحوال سا ، م ، ه || (١٢) أوردناها : أوردناها ع || يزول : + عنه سا || (١٣) مهلى : مهلى ع || فهما : + أيضا س || (١٤) أو من المرض : والمرض سا ، ع ، ي ؛ ومن المرض ب ، س ، ع || (١٦) أي كانت : فكانت د ، سا ، ع ، م ، ن ، ه ، ي ؛ إذ كانت ع || (١٧) فهم : ساقطة من ب || (١٩) بصير : يكون س || الأثبت : + صحة سا ، ع ، ع ، م ، ي .

بعرض لا بفصل ، فإن الأمر ليس هكذا ، لأن واضح هذين الاسمين قال : إن الفرق بين الملكة والحال أن هذه سهلة وتلك أطول زمانا وأعسر تحركا . والعام لا يحمل عليه الفصل ، ولا العرض المقابل لمرض يخص واحدا مما تحته قد جعل له بحسبه اعتبار واسم ، كما لا يقال : والفرق بين الحيوان وبين الإنسان أو بين الحيوان والحيوان الصحيح أن الحيوان أعجم أو مريض والإنسان ناطق أو الآخر صحيح . على أنى قليل الالتفات إلى أمر الأسماء ؛
ولا منع أن يكون الجانب الذى يحتاج إلى التأويل هو هذا اللفظ ، وأن يكون مما قاله واضح هذه التسمية ، من أن الملكات أيضا هي حالات ليس على معنى أنها قد كانت حالات بل إنها فى الحقيقة حالات .

وحيث قال : ”إن الفرق بين الحال والملكة أن هذه سهلة“ معناه أن هذه قد تكون سهلة ، لكن إشارى لما أثرته لسبب تعارف الأقدمين المنقول عنهم هذه الألفاظ ، وهو أن الحال هي كيفية سريعة الزوال ، والملكة كيفية راسخة .

وأما الجنس الآخر من أجناس الكيفيات التي هي أنواع الكيفية العامة فيجب أن يتصور على أنه استعداد جسماني كامل نحو أمر خارج بجهة من الجهات ، لا القوة التي في المادة الأولى ، ولا قوة الجوار ؛ فإن كل إنسان بالقوة صحيح ومريض ، لكنه يتم الاستعداد حتى نصير هذه القوة التي بحكم الجوار الطبيعي وافرة من جهة أحد طرفي النقيض ، فلا يكون في قسوة الشيء أن يقبل المرض وأن يصرع غيره فقط كيف كان ، بل أن يكون قد ترجح قبول المرض على قبول الصحة ، أو ترجح لا قبول الصرع على قبول الصرع . والمصحاحية والمراضية والهيئة المصراعية والهيئة الانصراعية ، والصلابة المترجح فيها أن لا ينغمز ، واللين المترجح فيه أن ينغمز ، هي من هذا الباب . لكن في هذا الموضع شكوكا ؛ وذلك أن الأمور

(١) لأن : إلا أن ن || (٢) تحركا : تحريكات ب ، س ، ع ، ي || عليه : عليها د ، ن ||
(٣) قد : قد سا || جل : يجمل س || (٥) أو الآخر : والآخري || أنى : أى س ||
(٦) ما : ما ع ، ع || (٧) الملكات : الملكة د ، سا ، ع ، ع ، م ، ن || (٨) بل : +
على ع ، ع ، ع ، ع || (٩) قد : ساقطة من د || (١٠) لسبب : ليست ب ؛ ليس س ؛ بسبب ه ||
(١١) هي : هو ع || (١٢) التي هي أنواع الكيفية : ساقط من ع || (١٣) التي : + هي ع ، ع ، ع ||
(١٥) بحكم : لحكمة ع || الجوار : الجواز ع ، ع || وافرة : واحدة س ؛ وآخر له م || (١٦) وأن :
أو أن ع || كيف : كيف ماب ، س || ترجح : رجح د || والمصحاحية : فالمصحاحية د ، سا ، ع ||
(١٨) المصراعية : المصراعية سا ، ن ، ه ؛ المصارعة م || (١٩) فيه : فيها ع || شكوكا : شكوك
س ، ع ، ه ، هاشرى .

التي تدخل في هذا الجنس توجد ثلاثة أمور : استعداد شديد على أن يفعل كالمراضية ؛ واستعداد شديد على أن يفعل كالمصارعية ؛ واستعداد شديد لا على أن يفعل ولا على أن يفعل بل على أن لا يفعل ، كالمصاحبة والصلابة .

وقول القوة على هذه الثلاثة قريب من أن يكون على سبيل اشتراك الاسم ؛ وإن ريم جمعه في معنى واحد كان عمرا متكلفا . وأيضا فليتشكك أن يتشكك في أنه هل المصارعية في هذا الباب داخلة من حيث لا ينصرع ، أو من حيث ينصرع غيره . فإن كان من حيث لا ينصرع تكون المؤونة في الشك خفيفة ، ويكون هذا الجنس هو تأكد أحد طرفي ما عليه القوة الانفعالية في أن يفعل أو في أن لا يفعل ؛ لكنه يعرض أن يضيع استعداده من حيث يحرك غيره من الأقسام ، إذ لا يصلح أن يوجد في الأجناس الأخرى أو يصعب ، وإن كان من حيث ينصرع فإن الشبهة الأولى تتأكد ؛ وكأنك قد فهمتها .

ولسنا نغني بالقوة المصارعية القوة الأولى المحركة النفسانية التي هي جوهر ولا يقبل الأشد والأضعف ، بل هذه ككمال لتلك القوة من جهة موافاة الأعضاء ؛ ونسبتها إليها نسبة شدة الذكاء والفهم إلى النفس الناطقة ؛ فنقول الآن : إن المصارعية يجب أن يعلم أنها متعلقة بثلاثة أمور : أمر في البدن ، وأمر في القوة المحركة ، وأمر في القوة الإدراكية . أما ما يتعلق بالقوة الإدراكية فهو معرفة ما صناعية تُخَيَّل المصارعة ، كمعرفة صناعة الرقص

(٢) استعداد شديد : واستعدادا شديدا د ، ن || (٤) وقول : وقبول س ، ه ||
الامم : ساقطة من ن || (٥) فليتشكك : فليتشكك ما || المصارعية : المصارعية س ||
(٦) أو من حيث : + هود || (٧) تكون : فتكون ع || (٨) يضيع : يضع سا ، م ||
(١٠) الشبهة : الشبهة سا ؛ الشبهة د ، س ، ع ، عا ، م ، ه || (١١) الأولى : الأولى د ، س ،
سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه || (١٢) كمال : كمال س || (١٢) ونسبتها : نسبتها د ، س ، سا ، ع ،
عا ، م ، ن ، ه || إليها : إليه د ، س ، سا ، ع ، م ، ن ، ه ، ي || (١٣ - ١٢) ونسبتها إليها ...
الناطق : ساقطة من عا || (١٣) شدة : شديدة ع ؛ ساقطة من ه || الآن : أولاع ، ي ||
المصارعية : المصارعية س || (١٤) البدن : التديرم || في القوة الإدراكية : في الإدراكية ع ، م ، ي ||
(١٥) فهو : فهي عا || تخيل : مثل عا || المصارعة : المصارعية هامش د .

والضرب بالعود ، وبالجملّة دو صنف من أصناف المعرفة بكيفية أفعال تتعلق بالحركة وبما ليست له هيئة قارة الوجود في موضوعه تُعرف ، كصناعة البناء والكتابة . وإما ما يتعلق بالقوة المحركة فهو ملكة يحسن بها تصريف العضل على إدراك الغرض في المصارعة . فهاتان إما حالان إن ضعفنا ، وإما ملكتان إن تمكّنا ؛ وإيسنا ولا واحدة منهما من الأمور البدنية الصرفة .

وأما الثالث وهو الباقي فهو أمر بدني ، وهو كون الأعضاء في خلقها الطبيعية بحيث يسر عطفها ونقلها . فهذا هو من هذا الباب ودو جزء من أجزاء كمال صناعة المصارعة الطبيعية ؛ ودو غير معنى القوة المحركة ؛ لأن ما يعرض للقوة المحركة وبالجملّة للقوى النفسانية فهو من الباب الأول من أنواع الكيفية .

- ١٠ فقد زالت هذه الشبهة وتقرر أن هذا الجنس دو استكمال استعداد أحد طرفي ما عليه القوة التي بمعنى الجواز حتى يكون شديد الاستعداد لوجود ما إذا وجد كان انفعالا بالفعل كالمراضية ، أو شديد الاستعداد لأن لا يوجد فيه ، وهذا كالمصاحبة . وبالجملّة فإن هذه القوة إما أن تستكمل أخذة نحو التغير عن الحالة الطبيعية الملائمة وهي اللا قوة ، وإما نحو أن لا تتغير عنها وهي القوة الطبيعية .

(١) هو : فهو ب ، س || (٢) وبما : ربما د ؛ وفياء || (٣) الحركة : المتحركة س ||
تصريف : تحريك ب ، س || (٤) ضعفنا : ضعفا عا || واحدة منها : واحدا عا || (٦) وهو :
فهو ن || أمر : + قوى ع || بدني : قوى عا || (٧) المصارعة : + في الخالقة عا ||
(٨) الطبيعية : ساقطة من ع ، ي || الجوار : الجواز د ، س || لوجود : ولوجود ه ||
(١١ — ١٢) بالفعل كالمراضية أو : ساقطة من ن || (١٣) عن : على عا || الطبيعية : الطيبة سا ، م ن ،
ه ، ي || (١٤) وهي : وهود ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ي .

[الفصل الرابع]

فصل (د)

في إيراد الشكوك في النوع المنسوب إلى قوة ولا قوة

لكن المادة جرت على خلاف ما قلناه ، وذلك أنه قد صرح في التعليم الأول ، بأن القوى ، إنما هي قوى ، بحسب أنها تفعل بسهولة ، كالمصراعى ، أو لا تفعل بسهولة ، كالصلب ؛ واللا قوى ، هو الذي ليس له قوة على أن لا يفعل ، كالمراض الذي ليس له قوة على أن لا يفعل ، واللين الذي ليس له قوة على أن لا ينقطع .

فلتأمل الحال في هذا ، فإن شبهتنا قد عادت ، فإن الحرارة سخوة على أن تفعل بسهولة ، إذ تحرق بسهولة ، فهل هي من هذا الجنس ؟ فأما ما يقال إن الشيء يكون في جنس و جنس ، أو نوع ونوع باعتبار واعتبار فأمر قد فرغنا عن منع الالتفات إليه . فلعل حقيقة الحرارة من حيث هي حرارة غير حقيقتها أنها تحرق بسهولة ، ولعل الحرارة إنما تكون قوية على الإحراق بسهولة ، لا لأنها حرارة بل لأنها حرارة شديدة ، فتكون شدة الحرارة داخلية في هذا النوع . وهذا أيضا يوجب أن تكون شدة الحرارة ، عارضة للحرارة ، حتى تكون حرارة واحدة تشتد وتضعف ، وهي في أنها حرارة واحدة ، وإنما تعرض لها الشدة بأن تكون الشدة لا لحرارة أخرى أضيفت إليها ، بل كيفية غير الحرارة ، تقارن الحرارة فتصير الحرارة بها أشد إحراقا ، وهذا غير مقبول .

ثم إن أمر السهولة أيضا مشكل ، فإن الشيء إنما يكون سهلاً بالقياس إلى شيء آخر ، فيشبه أن يكون كل حرارة فلها شيء هي بحسبه سهلة الإحراق ، وشيء هي بحسبه صعبة الإحراق .

(٣) في : على ن || (٤) العادة : + قدع ، عا ، هـ ، ي || (٥) هي : هو عا || أنها : أنه عا ، ي || كالمصراعى : لما لمصراعى هـ || (٥) أو لا تفعل : ولا تفعل سا ، م || (٦) هو : ساقطة من د || كالمراض : على المراض د || كالمراض الذي ليس له قوة : كالمراض الذي ليس له قوة سا || (٧) واللين الذي ليس له : واللين ليس له ع || واللين الذي ليس له قوة : واللين الذي ليس له قوة سا || (٩) إذ : إذا د ؛ أن ع ، عا ؛ أي هـ || ما : أن سا || (١٠) باعتبار : ساقطة من س || (١١) قوية : قوية ب ، س || (١٢) فتكون شدة : فتكون شديدة ع || (١٤) في : ساقطة من س || (١٥) غير : على س || (١٦) فتصير : فتكون س || (١٨) وهي : وهي شيء هـ .

- وكذلك حال المصراعى ، فإن شيئاً واحداً يكون بالقياس إلى شيء قوياً على أن يصصره وبالقياس إلى شيء آخر قوياً على أن ينصرع منه ، بل قد يكون من الناس من هو بالقياس إلى أكثر الناس صراع ، وقد يكون منهم من هو بالقياس إلى أكثرهم منصرع ، فيشبه أن تكون القوة هي هذه ، أى أن يكون صرعه أكثر من انصراعه ، فتكون القوة الفاعلة فيه أرجح من المتفعلة لأمرٍ ما لاءالة موجود فيه ، فيكون كل واحد من القوى والضعيف فيه الشيء الذى يصصر به ، لكن لأحدهما أشد وللآخر أضعف . فالذى فيه قوة أن يصصر أشد ففيه قوة أن ينصرع أضعف ، والذى فيه قوة أن ينصرع أشد ففيه قوة أن يصصر أقل ، ففى كل واحد منهما قوة الأمرين ، ولكنها فى أحدهما أكثر وفى الآخر أقل .

- قضى القوتين هل إنما يختلفان فى طبائعهما بالشدة والضعف ، بعد أن يكونا من نوع واحد ؟ وليس كذلك بل الحرارة الضعيفة مخالفة للحرارة القوية فى نوعها ، فإن كانتا متخالفتين ، فيشبه أن تكون القوة مخالفة للعجز فى النوع ، وإن لم تكونا متخالفتين ، فلا تكون القوة مخالفة للعجز فى النوع بل تكون كالخط الأطول والأقصر ، فأمثال هذه الأشياء تتشكل فيما قيل .

- وأيضاً فإنه لو كانت القوة على أن تفعل بسهولة ، والقوة على أن لا تفعل بسهولة ، وعدم القوة على أن لا تفعل بسهولة ، وعدم القوة على أن لا تفعل بسهولة ، تعد عدداً تحت الكيفية على أنها أنواع قريبة ، لكان قد يمكن أن تتساهل فى جميع ذلك . لكن إنما تعد على أنها منحصرة تحت جنس هو نوع للكيفية ، وعلى أنها فى القسمة الثانية .

(١) المصراعى : المصراعى س ، ي || بالقياس : وبالقياس سا || (٢) شئ : ساقطة من عا ||
 (٤) هي : فى س || (٥) لأمر ما : لأنها ع || موجود فيه : موجود ما ، ع ، عا ، م ، هـ ، ي ||
 القوى والضعيف : الضعيف والقوى هـ || (٦) يصصر به : + وينصرع به سا || (٨) الأمرين : الأمرين ع ||
 وفى : ساقطة من سا || فى أحدهما أكثر وفى الآخر أقل : فى الآخر أقل وفى أحدهما أكثر س ||
 (٩) إنما : أنها س ، ع ، ن ، ي || (١٠) وليس : أو ليس هـ || الحرارة : بالحرارة د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ ، ي || (١٢) تكون القوة : تكون أيضا القوة ع || (١٤) تفعل : تفعل هـ ||
 والقوة : فالقوة د || والقوة على أن لا تفعل : والقوة على أن لا تفعل ج ، عا || (١٥) وعدم القوة على أن لا تفعل : وعدم القوة على أن لا تفعل ج || (١٥) وعدم القوة على أن لا تفعل بسهولة : ساقطة من ب ، د ، س ، سا ، ع ، عا ، ن ، هـ || (١٧) منحصرة : تنحصر ن || للكيفية : الكيفية ع ، هـ ، ع .

ثم إذا أريد تعرف ذلك الجنس لم يدل عليه إلا بأن يقال ، إنه الذى منه كذا وكذا ؛ فلا يدل على طبيعة عامة أخص من الكيفية وأعم من كل واحد من هذه ، وإن كان قد يمكن أن يتكاف ذلك على سبيل إيجاف على الحق .

وعلى أن ههنا شيئاً آخر وهو أن قولهم : إن اللين هو الذى ليس له قوة أن لا ينقطع ، إما أن يشيروا بهذا إلى عدم كيفية ، لو كانت لكائنات قوة مقاومة ، وكان بها لا ينقطع البنى سهلاً ، من غير أن يراد بلزائها إثبات معنى ، فيكون اللين حينئذ عدم كيفية ليس كيفية ؛ وإما أن يراد بذلك إثبات معنى به ما يستعد لسرعة قبول الانتهاز ، فلا يكون إلا القوة الانفعالية ، وهذا آخرى أن يكون . فإن اللين بالحرى أن يكون معنى لاعدم معنى ، والصلابة كذلك ؛ حينئذ يكون ما سموه لا قوة ، هو قوة انفعالية شديدة الاستعداد ، سواء قلت : إن قوة ، أن لا ينقطع ، كيفية تائمة ، بها تمنع المادة ، أو قلت : إن قوة أن لا ينقطع ، ليست كيفية تائمة .

ولكن عدم المطاوعة المادية ، فإن ذلك إن كان تدماً ، فالذى يقابله فى المادة ، يكون معنى وجودياً وكيفية ، فيكون إذن اللين ليس نفس عدم شئ ، بل هو معنى محصل يقارن عدم . فيظهر أن هذا اللفظ ههنا ، وهو قولهم ، لا قوة ، لفظ مجازى ، يحتاج إلى وجه يصرف إليه ؛ إذ قد أخذ فيه ، بل تلك الكيفية ، لفظ يدل على أمر يلزمها ، وهو عدم شئ آخر لا يخالطها ، فلا يبعد أيضاً أن يكون اللفظ الآخر وهو القوى ، سبيله هذه السبيل . ويكون ، وإن كان معناه الأول ، أنه هو الذى يقوى على أن يفعل بسهولة ، فليس الغرض من استعماله ذلك ، ولا المراد بالقوة هذه القوة ، ولكن ما يلزمها هذه القوة ، وهو أن يكون الشئ فى نفسه مثلاً عسر الانصراف ، فيتبع ذلك ، أن يكون سهل

(٢) فلا : ولا ما ، عا ، ه || (٤) أن : ساقطة من ما || (٥) إما : ما س || بهذا : بهذه ب ، ع ، ي ؛ بها سا || لكائنات : ساقطة من د || وكان : فكان ه ، ن || (٦) مهلاً : بسهولة عا ، ه || (٧ - ٦) ليس كيفية : + كيفية ليس د || (٧) معنى : أمر عا ، ه || به : ما به ن || لسرعة : ليس تمة ما ، م || (٨) لاعدم معنى : ساقطة من د || (١٠) تمنع : يمنع ب ، س ، ع ، ه ، ي || (١١) قائمة : قابلية ع || (١٤) هذا : ساقطة من ما || (١٦) يخالطها : يجامعها ع ، ه || فلا : ولا عا ، ه || أيضاً : ساقطة من س || اللفظ : + أيضاً س ، ع || (١٧) هذه : هذا ع || (١٧ - ١٨) معناه الأول ولا المراد : ساقط من ن || (١٩) مثلاً : ساقطة من ما .

الصرع لغيره ، حتى تكون الحالة التي بها يكون الشيء عسر الانصراع ، هي من هذا الجنس من الكيفية ، وقد دل عليها بما يلزمها ، كما هناك ، إذ دل هناك دل قوة ما ، بما يلزمها ، وهو لا قوة أخرى ، ولم يرد بها نفس تلك اللاقوة .

وكذلك ههنا أيضاً ، يكون لم يرد بالقوة نفس تلك القوة ، حتى يكون كأنه يقول :

- هـ إن المعنى الذى به يقاوم الشيء ما يفعله فيه حتى يتوصل به إلى أن يفعل في الآخر بسهولة ، أو لا يفعله عنه بسهولة ، هو الباب المسمى قوة . فإن فهم هذا القول على هذا التأويل انزاحت العلل ، ولم تدخل أشياء من أجناس أخرى في هذا الجنس .

واتعلم أن الكتاب المسمى بقاطيفوريوس ، موضوع للشدة الذين لم يتدربوا ، ولم يبلغ فيه من التحقيق ما ينبغي ، بل تدبىوز فيه كل التجويز تخفيفاً ، فكأن حال الإنسان المصارع ، التي بها لا ينصرع ، وبتوسطها يتمكن من أن ينصرع غيره ، على هذه الجملة التي أشير إليها في هذا الكتاب ، حالة معروفة ، يمكن أن يدل عليها ؛ فإذا فصل على المتعلم أن ههنا حالة بها لا ينصرع ، وحالة بها ينصرع ، تشوش على المبتدئ وعسر فهمه ، فاهمل كما أهمل كثير من الأشياء في هذا الباب ؛ ثم الواردون من بعد ، شوشوا الأمر فيه ولم يتركوه على الظاهر .

- ١٥ وقد ظن قوم أنه يمكن أن تجعل القوة على أن لا يفعله واللاقوة على أن لا يفعله ، قوة واحدة ، ذات اعتبارين مختلفين بالقياس إلى شيئين ، مثل اللين ، فإن له قوة على ،

(٢) دل هناك على : دل على ن || بما : بها ، م || بما يلزمها : ودولا قوة ما يلزمها د || كما هناك بما يلزمها : ساقطة من د ، سا || (٤) وكذلك : كذلك ه ؛ فكذلك ي || (٥) به : ساقطة من م || يقاوم : يقاومه ه || به : فيه سا ، عا ، م ؛ ساقطة من ن || يفعل : ينفعلد ، سا ، ع ، م ، ن ، ه ، ي || فى : من س ، سا ، عا ، م ، ن ؛ عن ه ، ي || (٦) أو : لاذب ، د ، س ، ع ، عا ، م ، ن || (٨) أن : بأن س || للشدة : للبدأة م || لم يتدربوا عا ، م ، ه || (٩) الإنسان : ساقطة من ن || (١٠) التي : الذى عا ، ه || يتمكن : يمكن د ، س || من : ساقطة من س ، عا || (١١) الكتاب : الباب م || فصل : قصد د || المتعلم : التعلم ن || (١٢) الواردون : أن الواردين ه || (١٥) أنه يمكن : ساقطة من س || تجعل : تحمل ن || لا يفعله : يفعله ه || واللاقوة على أن لا يفعله : واللاقوة على أن يفعله د ؛ واللاقوة على أن تفعله ع ، ما ؛ واللاقوة على أن يفعله ن ؛ ساقطة من س ، سا ، م ، ه ، ي .

أن ينقطع بسهولة ، وإبست له قوة على أن لا ينقطع بسهولة ، وتلك كيفية واحدة فيه
بعينها ، والذي ليس له قوة على أن يمرض بسرعة ، فله قوة أن لا يمرض بسهولة ، والذي
له قوة أن يمرض بسرعة ، فليس له قوة أن لا يمرض بسرعة ، والذي له قوة أن لا ينصرع
بسهولة ، ليس له قوة أن ينصرع بسهولة . فهذه كيفية واحدة يقال لها من جهة إنها
قوة ، ومن جهة إنها ليست قوة ؛ لكنه وإن كان كذلك ، فإن نادتهم في أن ليس
قوة ، إنما هي فيما ليست له قوة مقاومة قوة الفعل ، واللاقوة ، الذي هو ضعف طبيعي ،
الذي بالحرى أن يقال له في بعض المواضع إنه عجز .

وأما أن لا يكون قوة على سرعة القبول والمطاوعة ، فكأنهم ليسوا يدخلونه في هذا
الباب ، ولذلك يبقى لهم الأقسام ثلاثة : قوة انفعال ، وقوة مقاومة ، وقوة فعل . فإن
لم يفعلوا هكذا ، ولكن جعلوا قوة المقاومة عجزاً بالقياس إلى سرعة الانفعال ، وكان الجامع
بينهما ، أن كل واحد منهما استكمال في أخذ ما عليه القوة الأولى من أن يتفعل وأن
لا يتفعل ، فإنه حينئذ يكون بينهما جامع هو الذي يميل إلى أن يجعله النوع من الكيفية الذي
هو هذا الجنس ، ويجعل هذين نوعين متقابلين تحته ، أحدهما يسمى قوة طبيعية ،
والآخر عجزاً طبيعياً . لكننا نحتاج إلى جامع ، بين هذا الجامع ، وبين الذي هو قوة فعل
وهذا يعسر ، فليكن هذا الجامع أن في الشيء مبدأ به يتم حدوث أمر حادث ، على أن
حدوثه مترجح به . فإن فعلنا هذا وتكلفنا ، كانت القوة الفاعلة ، التي بسهولة ، والتي
للمقاومة ، والتي للانفعال بسهولة ، داخلية في هذا الصنف .

ولكن الشاعات المذكورة ، وغیرها ، تكون باقية وتكون لقسمتها إلى الأربع
قسمتها متداخلة لا مفصلة . ولنقتصر الآن على ما قلناه ، لأننا إن أوردنا في هذا الباب جميع

(١) وإبست : وإبسن || فيه : فيها عا || (٢) بعينها : بعينه عا ، ه || ليس : ساقطة من م || على :
ساقطة من م || (٣ — ٢) فله قوة . . . يمرض بسرعة : ساقطة من م || (٤ — ٥) من جهة أنها قوة ومن
جهة أنها : ساقطة من د || (٦) هي : هو عا || مقاومة قوة : المقاومة وقوة ه ، ي || طبيعي الذي :
طبيعي والذي ي || (٧) بالحرى : ساقطة من سا || (٨) وكذلك : وكذلك م || (٩ — ١٠) من أن
يتفعل . . . هو الذي : ساقطة من م || (١١) تحته : ساقطة من ع ، ي || (١٢) مفصلة : مفصلة
سا ، م || فإن إن : فإن ه || إن : إذا س .

ما يجب إirاده طال، ولا كبير جدوى في تقديم هذا الكتاب على المنطق، فضلا عن إطالته؛ ولا ينبغي أن يظن بسبب وقوع غايات هذا الجنس، إما في مقولة خارجة عن الكيفية، وإما في نوع من الكيفية غير هذا النوع.

- إن هذا النوع قد يقع خارجاً عن الكيفية، أو يداخل نوعاً آخر تحتها، مثاله
- ٥ أن المصارعى له قوة على أن يحدث في آخر صرعا، وعلى أن لا يحدث فيه نفس صرع، وهيئة الصرع أعنى الغاية التي تحصل عنه، لا التحريك إلى الغاية هي من باب الوضع، والتحريك من باب الفعل، وكذلك الممرض، له قوة، على أن يقبل الممرض بسهولة، والممرض من النوع الأول من أنواع الكيفية. لأننا لانسمى المصارعى مصارعا لأنه بالحال المذكورة من الصرع، ولا الممرض ممرضا لأنه موجود فيه المرض، بل من قبل أن لهم قوة على ذلك وإن كانت في نفسها معنى فعلياً به يقال إنه كيف هو؛ ولكن تلك الفعلية ليست
- ١٠ صرعا ولا ممرضا.

[الفصل الخامس]

فصل (هـ)

في الكيفيات الانفعالية والانفعالات

- ١٥ والجنس الثالث من التي هي أنواع من الكيفية، وجنس الأنواع من الكيفية، حاله في أنه لا اسم يعمه، حال الجنس الثاني. وكذلك فإنه لم يذكر له رسم عام، بل جعل له اسمان، وجعل أحد الاسمين مقولا على أنواعه بالاشتراك، والآخر مقولا عليها

(١) كثير: كثير هـ، ي || جدوى في: جدوى وفي سا، م || عن: على د؛ في عا || (٢) ولا: فلا د، سا، عا، م، ن || وقوع: ساقطة من س || (٣) غير: + ونوع هـ || (٤) تحتها: ساقطة من ن || (٥) صرعا: صرعا عا || وعلى: أو على عا || فيه: في ي || نفس: نفسه د، س، عا، هـ، ي || (٦) الوضع: الفعل عا || (٧) الممرض: + فإن عا || (٨) مصارعا: مصارعا س || (٩) تلك: ذلك عا || ليست: ليس عا || (١٠) أنواع: أنواع: س، عا، ب، عا، فوع من أنواع س || أنواع من الكيفية: أنواع الكيفية س || الأنواع: الأنواع د، سا، م، ب ساقطة من عا || (١١) لا اسم: + له س || وكذلك: ولذلك ع، عا، هـ || (١٢) طبعه: طبعه عا.

قَرَّلاً جازياً . وذلك أن هذا الجنس يقال له جنس الكيفيات الانفعالية والانفعالات ، فتكون الكيفيات الانفعالية ، منها ما يشبه الملكة من النوع الأول ، والانفعالات ما يشبه الحال منه . واسم الكيفية الانفعالية يقال على بعض أنواعها ، لأنها تحدث من انفعال مثل الصفرة التي تتبع المزاج الحاد المستحكم في الكبد ، ويقال على بعضها لأنه يحدث منه انفعال لافي كل شيء بل في الحواس .

أما الانفعالات فيوهم ظاهر ما يقال فيها أنها ليست كيفيات ، كأن الصفرة إذا لم تستقر زمانا طويلا لم تكن من مقولة الكيفية ، لا لأنها اصفرار ، أى أخذ إلى الصفرة ، فإن الاصفرار لو توهمناه تطول مدته ، لم يكن أيضا كيفية ، بل ربما أدى إلى كيفية تحدث في آخرها ، وعندما ينتهى إليها يفنى الاصفرار ويقف ؛ إنما الاصفرار من مقولة أن ينفع ، بل الصفرة نفصمها ، إذا توهمنا الاصفرار قد انتهى إليها ، فاستقرت استقرار صفرة أخرى ، مما يدوم أو يطول زمانها ، لكن هذه ثبتت يوما أو ساعة ، وتلك طال بقاؤها ، فإن هذه الصفرة تسمى انفعالا ، والطويلة المدة كيفية ، وكذلك السواد والحرارة والبرودة وما أشبه ذلك .

فإن أصلح هذا الظاهر ، ومنع أن يكون طول الزمان وقصره مخرجا للشيء عن مقولة أو مدخلا فيها ، كما فعل حيث ذكر الملكة والحال ، فإن اللاتي تسمى انفعالات تكون أيضا كيفيات ، لكنها من قصر مدتها ، وسرعة زوالها منعت اسم جنسها ، كما قد يقال للقليل إنه ليس ، وسميت باسم الأمر الذي هو في التجدد والتغير ، وهو الانفعال ، فسميت انفعالات ؛ فيكون هذا الاسم كالمستعار لها ، أو المنقول إليها ، لمشابهة من غير أن يراد بإطلاق هذا الاسم عليها ما جرت العادة بفهمه منه . وبالحرى أن يكون الأمر كذلك ، وألا يكون الاستعداد لسرعة الزوال مخرجا للأمر عن جنسه .

- (١) قولا : هو لام || له : ساقطة من س || (٢) منها + : هي ، د ، ن || ما : فيها ||
 (٣) منه : ساقطة من د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ي || (٤) لأنه : لأناس || يوهناد ، سا ، عا ، م ||
 (٥) افعال لا : افعالات س ، م || (٨) توهمناه : (٩) آخرها : آخرما ، عا ، م || يفنى :
 يفنى ب ، د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ي (١١) زمانها : زمانا سا ، م ، ن ، ه ، ي || ثبت :
 ثبت ن ، ه ، ي ؛ بقيت سا ، عا ، م || (١٣) والبرودة : أو البرودة ع ؛ والبرد ب ، س ؛ أو البردد ،
 سا ، عا ، م ، ن || (١٤) الشيء : للشيء ع ، ه ، ي || (١٥) اللاتى : التي ه || (١٦) من قصر :
 لقصر ن || قد : ساقطة من ب ، س ، سا ، ن || (١٨) لمشابهة : المشابهة سا || (١٩) بإطلاق :
 بإطلاق سا ، م || ما : ساقطة من س || (٢٠) للأمر : الأمر د .

والآن فإن المعاني التي يدل عليها هذان اللفظان ، هي معانٍ ثلاثة : معنى الكيفية التي تنفعل عنها الحواس ولها بقاء ، ومعنى الكيفية التي تحدث عن انفعال في موضوعها ولها بقاء . وقد حصرا في لفظ واحد . ومعنى الكيفية التي لا ثبات لها .

- وايس كل واحد من هذه المعاني عاماً لجميع ماتحت هذا النوع ، ولا أيضاً يدل على فصول حقيقية تنفصل بها أنواع مرتبة تحت هذا النوع ، لكن أحد هذه المعاني قد يعم الثلاثة ، وهو أنها بحيث تنفعل عنها الحواس ، فإن الانفعالات والانفعاليات كلها تشترك في ذلك ، ويعمها شيء ، وأنها من شأنها أن تفعل في مواد ما أشياء تشاركها في المعنى ، فإن الحار يفعل الحار ، والبارد يفعل البارد ، والأسود أيضاً يقرر شبح السواد في الحواس والتخيل .

- ١٠ وتجدها تشترك في أن يصح في طبائعها أن تعرض للأجسام على سبيل الانفعال الجسماني والحرارة النارية ، وإن كان يظن على ظاهر الأمر إلى أن يعرف الأمر المحقق فيه ، أنها لم توجد في النار بانفعال ، ولا أيضاً في مادة النار ، إذ حصول ما يحصل فيها ليس بانفعال ، إنما الانفعال في الموضوعات القائمة .

- فإن سألنا في تسليم هذا القول ، فإن الحرارة من شأن طبيعتها من حيث هي حرارة أن تحدث بالانفعال ، وإن كان في غير النار . وحلاوة العسل ، وإن لم تحصل في العسل على سبيل انفعال من العسل ، فقد حدثت على سبيل انفعال وجد في أمور تكونت عسلاً ، وانفعلت انفعالاً ما صارت بذلك حلوة ، فتشترك بذلك في أنها بحيث يصح أن تحدث عن

(٢) ولها : لها س || (٣) حصرا في : حصرا د || (٥) حقيقة : ساقطة من ع (٦) والانفعاليات : ساقطة من ع || (١٠) وتجدها : ويجدها ب ، د ، س ، سا ، م || أن يصح في : ساقطة من ع || (١١) على : في س || (١٢) بانفعال : انفعالات || (١٢-١٣) ولا أيضاً في مادة ليس بانفعال : ساقطة من سا || (١٣) القائمة : + يريد بالموضوعات القائمة الموضوعات التي لها وجود وحقيقة غير حقيقة ما وجود تلك الكيفية صورية له مثلا كقطعة حديد وقد وجدت فيها الحرارة فإن الحرارة ليست صورية لها بل لها وجود حقيقة أخرى ثم عرضت لها الحرارة : [حاشية أدخلت في الصلب] في ب ، س || (١٤) فإن : وإن ع ، هـ || سألنا : سألنا ع ، هـ || في : على هـ || (١٦) على سبيل انفعال من العسل : ساقطة من ع || حدثت : حدث ع || (١٧) حلوة : حلوا س || بذلك : ذلك د ، س ، سا ، ع ، م ، ن ، هـ ، ي || أن : أورد .

انفعالات في موضوع ما، وإن اختلفت في أن بعضها يحدث بانفعال الموضوع بها نفسها، وبعضها قد يحدث تبعاً لانفعال في الموضوع، ويجمع جميع أصنافها بأن الحواس تتفاعل بها.

ومع هذا فليس يمنع ظاهر الحال أن تكون هذه المعاني الجامعة قد تدخل فيها أمور : منها ما هو من باب الكيفية إلا أنه في غير هذا الجنس ، مثل الرطوبة واليبوسة والصلابة واللين والنقل والخفة ، فإنها كلها محسوسات ؛ ومثل الخشونة والملاسة ، فإنه وإن لم تكن من الكيف ، بل من الوضع ، فهو محسوس . والرطوبة واليبوسة في ظاهر الأمر ، والصلابة واللين أيضاً هي من باب القوة واللاقوة .

لكننا إذا قلنا كفيات انفعالية خرجت الخشونة والملاسة ، وأما الرطوبة واليبوسة والصلابة واللين ففي أمرها نظر ، فإنها إما أن تكون ماهيتها هي أنها استكمال استعداد في أن ينغمز ويتشكل بسهولة ، وفي أن لا ينغمز ولا يتشكل بسهولة ، أو يكون أمر آخر هو في نفسه موجود محصل ويلزمه هذه الكيفية ، وتكون إنما تحس من جهة الأمر الآخر حتى تكون هذه الكيفية دليلاً على ذلك الوجود الآخر .

وهذا يتبين بأن يتأمل حاله في دخوله في الحس ، أهوله من حيث ينغمز أو لا ينغمز أو من جهة شيء آخر . أما أنه لا ينغمز ، فهو معنى عديم ، إنما يجب أن يحسه الحس على سبيل تعطله كما يتعطل عند الظلمة ، وإبصارنا للظلمة هو أن نكون لا نبصر شيئاً . ثم الصلب يشبه أن يكون إدراكه باللمس ، كالإدراك الوجودي ، واللين ، كغير الوجودي الذي لا يحس معه بممانعة أصلاً . وأما الانغمز الذي في اللين فهو قبول حركة على هيئة ، والحركة مع الهيئة غير محسوسة إلا بواسطة ، وقد يحس الانغمز أيضاً بالبصر دون اللمس .

- (١) انفعالات : انفعال ما || ما : ساقطة من س || (٢) قد : قد د || (٣) ويجمع : ويجمع د ، والصلابة واللين : واللين والصلابة ب ، س || (٤) فهو : فإنه س || (٥) أنه : أنها ع || (٦-٤) فهي ع || (٧) والصلابة واللين : واللين والصلابة س || (٨) ينغمز : ينغمز ، ع || وفي : سا ، ع ، م ، ن ، ه ، ي || بها : بهما ، د ، سا ، ع ، م ، أ ، ع ، ه || لا ينغمز : لا ينغمز ، ع || (٩) وهذا : وذلك ن || يتبين : يتبين ب ، س ، ع || ينغمز أولاً : ينغمز : ينغمز أولاً : ينغمز ، ع || (١٠) شيء : ساقطة من س || لا ينغمز : لا ينغمز ، ع || (١١) تعطل : تعطل د || هو : وهو د ، ن || إدراكنا : إدراكنا ، م ، ه ، كغير : لغير ما ، ي (١٢) الهيئة : الحركة س || بالبصر : ساقطة من ي .

وكذلك سرعة الحركة إلى الشكل ويطؤها ، فلا يكون ذلك دليلاً على أن الصلابة واللين أو الرطوبة أو اليبوسة قد أحسا بالبصر ، فإذن ليس ما يلمس هو الانقاز ، وعدم الانقاز ولا أيضاً الاستعداد ، فإن الاستعدادات من حيث هي استعدادات معان تعقل .

وكذلك فإن قوة المصارعى لا يحسها مصارعه ، بل يحس هناك صلابة للقاومة ..

- وكذلك الزق المنفوخ فيه الهواء ، فإن الهواء الذى فيه لم يصلب بوجه من الوجوه .
بل هو فى طبيعته كما كان ، لكن الحس يحسه كما يحس الصلب .

وكذلك الرياح فإن الأمر الذى يحس من المقاومة ، هو غير الاستعداد الطبيعى الذى فى الشيء الموجود ، فإن الهواء لم ينعقد فى طبعه صلباً ، وإن انحصر فى الزق ، ولا بأن صار ريحاً ، بل الاستعداد الطبيعى موجود فيه ، ولا يحس به .

- فإذن المعنى الذى يحس بذاته إن كان لا بد من معنى يحس بذاته هو غير ذلك الاستعداد ، وإن كان يقاربه ويكون معه ، وغير نفس حركة الانقاز ، وغير الانقاز ، فأحد هذه عدم ، والآخر من باب الحركة لا من باب الكيف ، والثالث من جنس الكيفيات التى فى الكميات دون الكيفيات الانفعالية والانفعالات .

- فالذى يقع فى هذا الجنس من المعنيين المتعبرين فى الرطوبة واليبوسة هو ما يحس منهما . والذى يقع فى الباب الآخر، أعنى باب القوة واللاقوة هو ما لا يحس منهما ؛ وهما متلازمان . وأما الخشونة والملاسة فإنها لم تكن ألبنة من باب الكيف ، فكيف تكون كيميات انفعالية ؟ فإن الخشونة هى اختلاف الأجزاء فى ظاهر الجسم بأن يكون بعضها ناتئاً، وبعضها غائراً، وهذا من باب الوضع . والملاسة استواء الأجزاء فى الوضع والخشونة

(٢) أو الرطوبة أو اليبوسة : والرطوبة واليبوسة ع || ليس : ساقطة من س || (٤) وكذلك :
فكذلك ب ، س ، ه || لا يحسها : لا يحسها ع || (٦) كما : لم س || (٨) وإن : فان د ؛
بأن ه ، ي || الزق : الزوق س || (١٠) لا بد : ساقطة من سا || دو : ودوب ، س ؛ ساقطة من ع ||
(١١) يقاربه : يقاربه د ، س ع ، عا ، ن ، ه ، ي || وغير : وعن م || وغير الانقاز : ساقطة من د ||
فأحد : فإن أحدا ، ن ، ه ، ي || (١٢) والثالث من جنس : والثالث جنس س || الكيفيات :
الكيفية ه || (١٣) فى : من عا || الكميات : الكيفيات ع ، م || (١٤) فالذى : والذى ع ، م
(١٤) هو : ودود || (١٥) منها : منه سا ، ع ، عا ، م || (١٦) فاتها : فانها ع ||
(١٧) هى : هوعا ؛ + عدم ه || (١٨) فاتها : فاتها سا .

والملوسة من حيث هي هكذا غير محسوسة إلا بواسطة كما تحس المقادير والأشكال والأبعاد ، فإن أحست بواسطة صلابة أولين أو سواد أو غير ذلك فلا تكون من جملة المحسوسات التي نحن في سبيلها ، فلاها لانفعال في الحس تأثيرا من جهة نفس الحال العارضة لأجزائها مطلقا الذي هو الوضع ، بل لأمر آخر وهو صلابة أولين أو حرارة أو بياض أو غير ذلك .

فإن كانت للخشونة والملاسة حال يحس بها بالحقيقة لا بواسطة ، فذلك الحال غير حال الأمر العارض لها من أجزائها ، وهو الوضع ، وتكون تلك الحال كيفية . وأما الثقل والخفة فانهما ليسا إلا من باب الكيفية ، فإن الذي يظن بهما أنهما من باب الكمية باطل ، وكأنا قد فرغنا من ذلك ؛ لكنه قد يظن بهما أنهما من باب القوة واللاقوة ، وإنما كان يكون ذلك لو كانت القوى الفعلية تدخل في ذلك الجنس مثل الحرارة وما أشبهها أيضا ، فالثقل والخفة أيضا من هذا الباب ، وهما من جملة المحسوسات ، ومن جملة ما يحدث في الأجسام بالانفعالات ، فإن الجسم يسخن فيخف ، ويبرد فيثقل ، وهو واحد بعينه : فإن البخار ماء خف بالحرارة ، وكذلك أجزاء الأرض المتسخنة قد تنحف فتصعد متدخنة ، وقد يدفن الشيء في الأرض فيزداد ثقلا من غير أن يزداد قدرا ، وقد يجمع أشياء متباينة لجلتها وزن ما ، فإذا اجتمعت حدث لها وزن أكثر أو أقل ، إذا انفعل بعضها ببعض .

(١) والملوسة : والملاسة ع ، هـ ، + هي عا || والأشكال : ساقطة من م ، هـ || (١ - ٢) والأشكال والأبعاد : والأبعاد والأشكال د ، ع ، عا ، ن ، ي || (٢) والأبعاد : ساقطة من س || فإن أحست بواسطة صلابة أولين أو سواد أو غير ذلك : ساقطة من م ، هـ || أولين : ساقطة من ن || أو سواد : ساقطة من د ، س ، ع ، عا ، ن ، ي || (٣) التي : ساقطة من س || تأثيرا : تأثيرا س || (٤) البارضة : ساقطة من ع || (٥) أو بياض : وبياض د || (٦) للخشونة : الخشونة ع || يحس : يحل س || (٨) فانها : فانها ع || ليسا : ليسا ع ، ي || يظن : يظهر م || (٩) ذلك : هذا س || (١١) فالثقل : والثقل د ، ن ؛ كالثقل ع || والخفة : + هـ عا ، + فانها ع (١٣) خف : خاف د || المتسخنة : المتسخنة ع || (١٤) يدفن : + في سا || (١٥) وزن ما : وزناه .

[الفصل السادس]

فصل (و)

في حل باقى الشكوك

وأما التخلخل والتكاثف فقد يدل بعضها على معانٍ: فقد يقال تخلخل ويراد به انفشاش الأجزاء بأن يتخالفا جسم أرق منها فتباعد منها كالصوف المنفوش . ويقال تكاثف لما يقابل ذلك ، كما يعرض عند الكبير . وقد يقال تخلخل ، إذا صار الجسم إلى قوام أقبل للتقطيع والتشكيل من غير انفصال يقع فيه . ويقال تكاثف لمقابله . ويقال تخلخل لقبول المادة حجماً أكبر . ويقال تكاثف لقبولها بعينها حجماً أصغر .

والمعنى الثانى والثالث قد يظن بهما أنهما معنى واحد ؛ وذلك للغفلة ، فإن النار أشد تخلخلاً من الهواء بمعنى زيادة الحجم ، وليس أقبل منه للتشكل والتقطيع ، إذ الهواء رطب جداً والنار يابسة ، والهواء إذا استحال ناراً قبلت حجماً أكبر وصارت أشد مقاومةً ويسأ . لكن الماء إذا سخن فصار هواءً ، عرض له ازدياد الحجم ورقة القوام ، فيظن من لا يتثبت فى حكمه ويتبع عفو التمثيل والاستقراء أن الأمرين واحد . وأما نحن فنقول :

أما المعنى الأول فهو من باب الوضع ، وأما المعنى الثانى فن باب الكيف ، وأما المعنى الثالث فن باب الكم المقارن بالإضافة أو الإضافة المقارنة للكم ، لأنه زيادة حجم . وقد اتفق أن كانت العناصر ذوات البرد تقارن فيه التخلخل الذى بمعنى زيادة الحجم ، التخلخل

(٣) حل : بيان ما ، ن ، هـ ، حى ؛ ساقطة من ع ، م || (٤) وأما : أماع ، حى || فقد : قدم ساقطة من عا || ويراد به : معناه م || (٥) منها : بينهما م || كالصوف : كالصوف ع || (٦) الكبير : الكن ب ، س ؛ الكبر د ، سا ، م || (٧) والتشكيل : وللشكل هـ || (٨) والمعنى : فالمعنى ع : قد : قد عا ، هـ ، حى || أنهما : ساقطة من عا || معنى : ساقطة من ن || (٩) للتشكل : للتشكل ع ، عا ، حى || (١٠) والهواء : + بمعنى زيادة الحجم د || قبلت : قبل عا ، هـ || وصارت : وصارت هـ ، حى || (١١) هواء : ساقطة من س || يتثبت : يثبت نج || (١٢) ويتبع : يمنع عا || الأمرين : + أمر عا || (١٣) الثانى فن : الثانى فهو من ب ، هـ ، حى || (١٤) الثالث فن : الثالث فهو من ب ، س ، ع ، حى ؛ الثالث من عا || (١٥) المقارنة : ساقطة من م || (١٦) فيه : فيها ب ، س ، ن .

الذى بمعنى الرقة ، والتكاثف الذى بمعنى نقصان الحجم ، التكاثف الذى بمعنى الغلظ والمقاومة . وكانت العناصر ذوات الحر بالصد ، مثل الهواء إذا صار ناراً فازداد تخلخل حجم ولم يزد تخلخل قوام ، والنار إذا صارت هواء ، كان بالصد فى ذلك . وأما البارد فإنه إذا صار حاراً ، عرض له التخلخلان جميعاً ، والحر إذا صار بارداً ، عرض له التكاثفان معا . فهذا هو الذى يجب أن يتحقق ، ولا تلتفت إلى ما كتب فى مواضع أخرى .

ولتقتصر على هذا المبلغ من شرح هذا الجنس ، ولنحاذ بمبارتنا نظم التعليم الأول ، لفهم ما قيل فيه على وجه تزول معه الشكوك فنقول : إن هذا الجنس منه كيفيات انفعالية هى التى تكون قارة واسعة فى الشيء ، كحلاوة العسل ، وسواد الغراب ، وايس يقال لها إنها انفعاليات ، لأنه يجب أن تكون ما هى فيه لا محالة قد انفعلت بها بل لأنها تنفعل عنها على النحو المذكور . أما الخواص فقط ، أو الخواص وغيرها ، وبعض هذه ، فلها منزلة نسبة إلى الانفعال ، مثل البياض والسواد ، فإنها لا توجد فى أجسامها إلا أن يكون قد وقع قبلها انفعالات فى موضوعها فى الكيفيات الأولى الملموسة حتى حصل مزاج يوجبها ، فإن ما سوى الملموسات بالحقيقة يتبع الملموسات ، فإذك ترى الإنسان يعتريه من الخجل والوجل حر أو برد ، فيتبع ذلك حمرة كما فى الخجل ، أو صفرة كما فى الوجل ؛ فإن عرض مثل تلك الأسباب فى أصل الكون والولادة ، فثبت ، فاستقر مزاجا ، وتبعها حمرة أو صفرة ، صارت الحمرة والصفرة لازمتين ، فكانت من جملة الكيفيات الانفعالية . وكذلك إذا عرض بعد الكون فثبت كمزاج يحدث فيثبت ما يوجبه .

وأما الذى يعرض للزوال فهو مثل الشيء الذى إذا سئل عن قوم عرض لهم لانفعال ما ، لم يصلح أن يجاب به ، ولم تلتفت إلى ما عرض لهم منه . وقد جرت العادة أنه إنما يعزفون

(١) الرقة والتكاثف : الرقة ويفارق التكاثف ع || الحجم التكاثف : الحجم والتكاثف || (٢) مثل : مثل ع || (٣) صارت : صارت ، س ، ما ع ، ع ، ما ، م ، ن ، ه ، ي || (٢ - ٣) مثل الهواء فى ذلك ساقطة من ع || (٤) له : ساقطة من ع || (٦) ولتقتصر : والتقصير سا || على : إلى س || شرح : حد س || التعليم : العلم ع || (٧) لفهم : لتعليم س (٨) لها : ساقطة من ع ، ن ، ي || (٩) افعاليات : افعالات س || لأنه : لا ع || اقبلت : اقبل د ، ن || (١١) قد : ساقطة من س || (١٢) الأولى : ساقطة من سا || حصل : يحصل س || (١٤) والوجل : ساقطة من سا || (١٥) وتبعها : وتبعها سا ، م || (١٨) لالزال : الزوال ب ، د ، سا ، ما ، م ، ن ، ه ، ي || الذى الذى : الذى سا || لافعال : الافعال ع .

بالكيفيات التي تليهم ، فلا يقال لمن خُاقٍ أحمر البشرة أنه مصفار اللون بسبب عارض من وجل أو حرد غير لونه ، فذلك لم تسم هذه كيفيات بل انفعالات .

- وأعلم أن هذا على سبيل المجاز والتوسع في الكلام ، وإلا فالكيفية تقال على المعنيين جميعاً ، وذلك لأنه إذا مثل عن الذي أصفر للوجل ، أنه كيف هو في هذه الحال ، نقيل أصفر اللون ، لم يكن الجواب كاذباً ، وإذا سئل عنه ، أنه كيف هو مطلقاً ، فلا يجاب في العادة بأنه أصفر إذا كان مجاز الخلق . والسبب في ذلك أن المحيبي يستشعر أن السائل يسأله ، أنه كيف هو في طبيعته الصحيحة ، وفي حالة الأكثرية ، ويكون عنده أن السائل توسع ترك بعض ما يجب أن يتم به عبارته ، فيجيبه حينئذ بما يجيبه . وإذا سأل مطلقاً أيضاً ، أنه كيف زيد ، وكان السؤال لا يقتضي زيادة استشعار ، أو كان السؤال يوهم المحيبي أنه يسأل عن حاله في الوقت ، فلا يكذب ، لو قال : مغموم أو محوم ، وإن كان ذلك سريع الزوال .

- وأما أن نفس السؤال بكيف أى جواب يقتضى بحسب اعتبار الأزمنة ، واعتبار دوام الحال ، ولا دوامها ، فليس بنا حاجة الآن إلى بيانه . فيجب أن يتصور الأمر على هذه الصورة فلا يلتفت إلى من يحرم أن تكون الكيفيات السريعة الزوال صالحة للدخول في جواب كيف . وأعلم أن ذلك إنما لا يصلح للاستشعار المذكور من سؤال السائل ، وليس هذا السؤال والجواب متعارفين في الكيفيات التي من هذا الجنس فقط بل من الجنس الأول ، فإن الملكات قد يجوز أن تسمى كيفيات انفعالية ، والحالات انفعالات ، وإن كان ذلك إذا اعتبر مع الجنس الثالث مقولاً بتشابه الاسم ، إلا أن لا يجعل اسم الكيفيات الانفعالية والانفعالات اسماً مساوياً ، لا لمعنى هذا الجنس بل لمعنى أعم منه ، وهو أن

(١) مصفار : مضارس || حرد : جردد || (٢) فذلك : فكذلك ع || (٣) فالكيفية : فان الكيفية ع || (٤) لأنه : أنه ب ، س || هو : وعود || قيل : + لأنه ع ، ع ، هـ || (٦) بأنه : أنه ع || اذا : اذاب || (٧) يسأله : يسأل د || ويكون : فيكون ع || (٩) أيضا : ساقطة من ب ، د ، س ، سا ، ع ، م ، ن ، ي || (١٠) يسأل : يسأله س || حاله : حال د || أو : ود ، ع ، ن ، ي ؛ ساقطة من سا ، ع ، م ، هـ || (١٢) أن : ساقطة من ع || السؤال : ساقطة من ع || (١٣) دوامها : دوامه ع || يتصور : لا يتصور د || (١٤) يحرم : يجوز ع ؛ حرم هـ (١٩) لمعنى : بمعنى سا .

تكون كل كيفية بطيئة الزوال عن المتكيف بها تسمى كيفية انفعالية ، وكل كيفية سهلة التغير تسمى انفعالا ، فتكون قسمة الكيفية إلى الكيفيات الانفعالية والانفعالات ليست قسمة على سبيل الترتيب ، بل على سبيل التثليث .

فتكون الكيفية تنقسم إلى : كيفيات انفعالية وانفعالات ، وإلى أشكال وما معها .
 ثم الانفعالية والانفعالات تنقسم إلى هذا الجنس الثالث ، وإلى الحال ، والملكة .
 فيكون هذا الجنس من حيث خصوصيته لا اسم له ، وإنما له اسم معنى أعم منه ، فإن جعل هذا اسما له من حيث خصوصيته ، كان وقوعه على الملكة والحال باشتباه الاسم ، إذ ليس له هناك تمام حده .

ونعود فنقول ، بعد ما فصلناه من اشتباه هذين اللفظين ، إن من كان له مزاج غضبي يوجب خلق الغضب من أول الكون مثلاً ، أو كان استفاد ذلك ، لا عن مزاج ، بل باستعمال أفعال الغضب ، حتى صار له خلق الغضب ، فإنه ذو كيفية انفعالية يعني بها الملكة على سبيل اشتراك أو على سبيل مجاز للتشثيل ، أو يعني بها معنى أعم من الملكة . والذي عرض له الغضب عن سبب زائل فليست له كيفية انفعالية ، فإن كانت الكيفية الانفعالية يعني بها الملكة ، كان هذا المعنى غير مقول على الجنس الثالث إلا باشتراك الاسم ؛ وإن غنى بها المعنى الأعم كان مقولا عليها بالتواطؤ ؛ لكنه يكون مقولا على الجنس الثالث بمعنيين باشتراك الاسم : فإنه من حيث يجعل اسماً بخصوصيته يدل على معنى ، ومن حيث يعني به المعنى العام يدل على معنى ؛ والمعنيان جميعا موجودان

- (١) تسمى كيفية انفعالية : تسمى انفعالية د ، سا ، ع ، م ، ن ، هـ ، ي || (٢) الكيفية إلى : ساقطة من س || الكيفيات : + إلى س || والانفعالات : والانفعالات ع || (٣) قسمة : ساقطة من ن || على سبيل التثليث : على التثليث ي || (٤) إلى : على ع || (٩) ونعود فنقول : وقول ن || من : ساقطة من س || كان : + فيكون ع || (١٠) أو كان : وكان ع || استفاد : استفاد س || (١٢) يعني : ونفى هـ (١٣) زائل : ساقطة من د || (١٦) بخصوصيته : + فإنه هـ || (١٧) موجودان : موجودين ع .

في الاخص ، محمولان عليه . وهذا كن يسمى عبده الأسود أسود من حيث شخصه ، فيكون الأسود يقال على الواحد باشتراك الاسم من جهتين .

هذا ولا عذر لمن سمع أن الناس اجتمعوا على أن الحال والملكة نوع واحد ، وكلتاها كيفية ، وسمع أن الملكات هوذا تخص باسم الكيفيات الانفعالية والحالات بالانفعال ، وسمع أن السبب في ذلك ، أنه لم تجر العادة بأن يسمى من عرض له الغضب ، في وقت ما ، وحال ما ، من غير دوام ، وعن خلق ، مكيفا بكيفية الغضب ، أن يشكل عليه أن الانفعالات في الجنس الثالث ، كيفيات بالحقيقة ، وإن لم تسم كيفية ، بل انفعالات ؛ وأن السبب الذي يوهمه أن الانفعالات ليست كيفيات يجب أن يوهمه ذلك في الحالات ، وإذ ليس يوهمه في الحالات ، فيجب ألا يوهمه ههنا أيضاً ، ويعلم أن هذا السلب مجازي ، أعني قولهم ليست كيفيات .

١٠

(١) الأخص محمولان : الأخص محمولين عا || (٢) على الواحد :- للواحد ع ، ي ||
 جهتين : حيث سا || (٣) والملكة : الملكة م ، ن ، ه ، ي || وكلتاها : وكلاهما ||
 (٤) هوذا : هوذا عا || الاقعمالية : الاقعمالات عا || (٤) بالاقعمال : بالاقعمالات ن || (٥) - بأن :
 أن ع ، ي || (٨) وإذ : فإذا عا || (١٠) كيفيات : + واجد لله وب العالمين تمت المقالة
 الخامسة من الفن الثاني بعون الله وحوله وقوته ؛ + تمت المقالة الخامسة من الفن الثاني من الجملة الأولى
 في المنطق ولواهب العقل الحد بلا نهاية ه .

المقالة السادسة

من الفن الثاني

من الجملة الأولى من كتاب الشفاء

المقالة السادسة

من الفن الثاني

[الفصل الأول]

فصل (١)

في ذكر أنواع الجنس الرابع من الكيفية

أما الجنس الرابع ، فقد ذكرنا أيضا أنواعه ، ولم نذكر المعنى الجامع لها . والمشهور من أنواعه ثلاثة أصناف : الشكل ، وما ليس بشكل ، وما هو حاصل من شكل وغير شكل .

وأما الشكل ، فالمشهور من أمره أنه ما أحاط به حد أو حدود ؛ أما حد ، فمثل ما للكرة والدائرة ؛ وأما حدود ، فمثل ما للربع والمكعب . وأما الذي ليس بشكل فكالاستقامة والانحناء للخط ؛ وكالتقعر والتعديب والتسطيح للبسيط . وأما الذي يحصل من شكل وغير شكل ، فهو الذي يسمى صورة وخالقة ، وهو الشكل من حيث هو محسوس في جسم طبيعي أو صناعي ، وخصوصاً بالبصر ، وذلك بأن يكون له لون ما ، فيكون الشكل الملون خلقه وصورة .

فلما ذكرت هذه الوجوه الثلاثة ، قيل : ويشبه أن يكون للكيفية نوع آخر فتذبذب هؤلاء الذين يشرحون . فقال بعضهم : إنه يعني الأمور التي سميت في الفلسفة الأولى ككيفيات ، التي هي الأمور المفارقة أصلاً ، كالتأثيل المظنونة ، والتعليمات ؛ أو كالمقول التي لا تلبس المادة .

(٢) من الفن الثاني : + من الجملة الأولى من المنطق وهي ستة فصول [ثم عناوين للفصول الستة] هـ || (٦) أما : وأما عا || ذكرنا : ذكرت ب ، د ، س ، عا ، هـ || (٨) وأما : أما ن || الشكل : الشكل د || (٩) وأما حدود : وأما الحدود ب ، س || ما للربع : المربع ن || (١٠) للخط : والخط سا ، للخطوط د ، ب ؛ ساقطة من س || وكالتقعر : التقعير || (١٤) ويشبه : قشبه ع || (١٦) والتعليمات : والتعليمات د ، ن ، هـ ، ي || أو ، وع ، ن ، ي || (١٦) كالمقول : كالمقول هـ .

وهؤلاء لم يشعروا بأن إطلاق اسم الكيفية على ذلك ، وعلى هذه المعدودة ، إنما هو باشتراك الاسم أو يشابهه . وليس حد الكيفية في جميعها واحداً ، فلا يكون ما يجمع تلك الأشياء نوعاً من أنواع الكيفية زائداً على أنواع الكيفية المذكورة .

وقال آخرون إن ذلك هو النقل والخلفة ، مع أنهما عندهم وعند غيرهم من جملة ما سلف ذكره . فاما هؤلاء وغيرهم ، إما أن يجعلوه من جنس القوة واللاقوة ، وإما أن يجعلوه من جنس الانفعاليات والانفعالات . ومع هذا فإن جميعهم قد تونى في القسمة التربيع ، حتى جزم أن لا كيفية خارجة عن الأجناس الأربعة ، وذلك هو الحق ؛ ثم شك في نوع خامس . فأمل حال هؤلاء واضطرابهم .

واعلم أنه ليس الغرض فيما قيل من ذلك ، أن الأربعة ليست أجناساً تحصر أنواع الكيفية كلها ، حتى تحتاج أن يؤتى بخامس أو سادس ؛ بل معنى هذا الكلام أنه يشبه أن يكون للكيفية نوع ، هو قسم لهذه الأنواع التي ذكرها في الجنس الرابع ؛ إذ لم يذكر الجنس بل ذكر أنواع الجنس .

وبالحرى أن يكون للكيفية نوع آخر داخل تحت هذا الجنس ؛ وذلك لأن خواص هيئات العدد ، كالفردية ، والزوجية ، والتربيع ، والتكعيب ، والتثلث ، وغير ذلك ، ليست هي بأعداد ، ولا أيضاً فصول للأعداد ، بل عوارض تعرض لأنواعها لازمة ، كما تحقق في الفلسفة الأولى ، وكما هو مشهور ؛ وليست من مقولة المضاف ، أو أين ، أو غير ذلك .

فهى إذن من مقولة الكيفية ، ومن هذا الجنس منها ، إذ ليست بملكات ولا حالات ، بل ولا هى قوة ، ولا عجز ، بل ولا انفعاليات ولا انفعالات . فهذا هو النوع الذى أعرض عنه بسبب أن توقيف المبتدئ على حقيقته مما يصعب صعوبة شديدة جداً .

- (١) إنما : أنها س || (٢) يجمع : يجمع ع || (٣) تلك : ساقطة من س || (٤) مع : ومع ع ، ي || ما : من ن || (٦) الانفعاليات : الانفعالات س || والانفعالات : ساقطة من ع || القسمة : + واللاقوة د || (٩) أنه ليس الغرض : أن الغرض ليس ع || ليست : ساقطة من س || (١٠) أنه : ساقطة من ع || (١١) قسم : قسم ع ، ن ، ه ، ي || إذ : إذا د ، ن ، ه || (١٥) تحقق : + لك ذلك ب ؛ + ذلك س || (١٦) وكما : كما س ، ع || وليست : ساقطة من ن || المضاف : مضاف ع || خير : عن س ، م || (١٧) من : ساقطة من ع || هذا : ساقطة ع (١٨) ولا عجز ولا : ولا عجز س ، م || (١٩) أعرض : عرض ه || جدا : ساقطة من ع ، ط ، م .

وأما المذكرات فهي مشهورة للبتدئين إذ هي مما يسهل إطلاعهم عليها ، وكتاب قاطينورياس إنما هو للبتدئين لاغير ، وقد حدثكم بصورته مرارا .

ثم المشكلات التي يجب أن يبحث عنها في هذا الموضع هي هذه : أحدها تعرف المعنى الجامع لهذا الجنس . والثاني النظر فيما قيل من الرسم المشهور للشكل . والثالث تحقيق الحال في أن الشكل من الكيف وليس من الوضع . والرابع إبانة حال الزاوية أنها في أى مقولة تقع . والخامس من حال الحلقة ، وأنها كيف هي في جنس واحد من أنواع الكيف وإنما هي لون وشكل معاً . والسادس حال ما يجري مجراه إذا اتفق أن كان من مقولتين فإلى أى المقولتين منها ينسب الواحد الحاصل من الجملة .

فأما البحث الأول ، فيجب أن تعلم ، أن هذا الجنس ، هو الكيفية التي تعرض للجواهر لعروضها أولاً للكيفية بما هي كية ؛ ليس كالقوة والضعف : فإنها وإن قارنت الكية ، فليس لأجل أن الكية بنفسها مستعدة لها استعداداً أولياً ، ثم تعرض بتوسطها للجوهر . وأما الشكل ، فإنه يعرض للمقدار بما هو مقدار . وهذا الشرح الذي أوردناه لمعنى هذا الجنس الرابع يدخل فيه الشكل ، والاستقامة ، والانحناء ، والتسطيح ، والقييب ، والحلقة ، وكيفيات الأعداد .

لكن لقائل أن يقول : إن الحلقة تخالف البواق لأن البواق تعرض للكية عروضاً أولاً مطلقاً ، ويتوسطها تعرض لذوات الكية ، وأما الحلقة فلا تعرض للكية عروضاً أولاً ، فإنه ما لم يكن جسم طبيعي يتلون لم تكن خلقه . وهذا كالقوة واللاقوة التي تعرض أيضاً للكيات لعروضها لذوات الكيات ، كما يزعمون في العمق .

فنقول ليس الأمر كذلك . فإن الأمور التي تعرض للكية ، منها ما يعرض للكية في نفسها لا بشرط أنها كية شيء ، ومنها ما يعرض للكية في نفسها بشرط أنها كية شيء .

(١) إذ : أود ، سا ، عا ، م ، ن ، هـ ، عى || (٢) لاغته وقد حدثكم بصورته مرارا : ساقطة من س || (٣) الموضع : الوضع عى || (٤) تحقيق : تحقق هـ || (٦) في : تحت ع || (٧) وإنما : وإنما ع || لون وشكل : شكل ولون س || من : ساقطة من د || (٩) فأما : أما ع || (١٠) لعروضها : كمروضها ع || (١١) أوليا : ساقطة من س || (١٢) للمقدار : + الذي له فوق بعد واحد بما هو ع ، عا ؛ كذلك عا (١٧) يتلون : ملون ب ، س ، م || (١٨) لعروضها : كمروضها ع || (٢٠) لا : ساقطة من ع || أنها : أنه س .

فكون الكمية هي المعروض له الأولى في ذلك الشيء . ثم الشيء وإن لم يكن يعرض له ذلك العارض إلا وهو كمية ما هو له كمية ، فليس إذا كان لا يعرض له أمر إلا وهو كمية شيء ، يجب أن يكون إذا عرض له الأمر لم يعرض له أولياً ، بل عرض لذلك الشيء ولل كمية بسبب ذلك الشيء . فإنه لا سواء قوله ، إن الكمية إنما يعرض لها الأمر عندما يكون في شيء ، وأن يقول إن الكمية إنما يعرض لها الأمر لأنها في الشيء الذي عرض له الأمر .

كما لو أن قائلاً قال : إن النفس لا يعرض لها النسيان إلا وهي في البدن ، أو شيء آخر غير النسيان ، لم يدل ذلك على أن النسيان ، أو ذلك الشيء ، إنما يعرض للبدن ، وبتوسطه يقال على النفس ؛ كما أن الحركة تعرض للبدن ، وبتوسطه يقال على بعض قوى النفس . ثم اللون حامله الأول هو السطح ، كما هو مشهور وتحقق في العلم الطبيعي ؛ والجسم بنفسه غير ملون ، بل معنى أنه ملون ، أن سطحه ملون . وإيست القوة حاملها الأول هو العمق ، وبتوسطه ويقال على الجسم ، حتى يكون الجسم ذو القوة هو الذي مقدار تحته ذو قوة ، بل القوة يحملها جسم تحمله مادته وصورته ؛ وإنما تحمله مادته وحدها كما سيلوح لك تحقيقه في صناعة أخرى . فالخلقة تلثم من شيء حامله السطح بذاته ، وما يحيط به السطح ، وهذا الشيء هو الشكل ؛ وشيء حامله السطح أيضاً ولكن عند حال كونه نهاية لجسم ما طبيعي ، وهذا الشيء هو اللون . فإذا ان الخلقة تلثم من أمرين حاملهما الأول هو السكم ، وبسببه يقال على الجسم .

(١) ثم الشيء : ثم الشيء عا ، ساقطة من ع || (٢) هو : هي عا || وهو كمية ما هو : وهو الكمية ما هو || لا يعرض له : لا يعرض لها عا || (٣) له : لها عا || له أولياً : لها أولياً ، سا ، ع ، عا ، م ، هـ || (٤) قوله : قولنا سا ، عا ، هـ ، عا || (٥) إنما : ساقطة من ب ، د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، هـ ، عا || يعرض : عرض عا || لها : له عا || لها : له عا || (٦) له : لها عا || (٧) آخر : ساقطة من سا (٨) مشهور : المشهور س || (٩) بنفسه : في نفسه هـ || غير : ساقطة من م || (١٠) حتى يكون الجسم : ساقطة من ن || (١١) تحت : تحته ن || ذو قوة : ذا قوة هـ || وصورته : وصورته سا ، ع ، م || وحدها : وحده هـ || (١٢) وما : أو ما د ، س ، عا ، ن ، هـ ، عا ، عا || عند : عند هـ || (١٣) ما : ساقطة من س || (١٤) حاملها : حاملها د ، عا ، ن .

وأما البحث الثانى وما قبل فى حد الشكل ، فيشبه أن يكون ذلك الرسم المشهور غير محقق للشكل الذى هو الكيفية ، بل هو رسم للشكل الذى يستعمله المهندسون الذين يقولون إنه مسائر لشكل آخر وغير مسائر ، وهو نصفه وثلثه ، ويعنون بذلك مقدارا مشكلا . وذلك لأن الشئ الذى تحيط به الحدود بالذات هو المحدود ، والمحدود بالذات هو المقدار ، والمقدار بالذات هو كم ، والشكل كيف ، والكيف ليس بكم ، فليس
٥ إذن ما تحيط به الحدود بشكل هو الشكل الذى من باب الكيفية ؛ لكن الهيئة الحاصلة من وجود الحد والمحدود على نسبة ما هو الشكل .

والدليل على صحة ما أقوله ، وغفلة هؤلاء عنه ، أن المربع غير التربع ، إلا أن يقال مربع ويعنى به التربع نفسه ، كما يقال أبيض ويعنى به البياض . ثم لا شك أن التربع شكل من باب الكيف ، والتربع لا يقال إنه ما أحاط به حدود ، بل يقال إنه هيئة
١٠ ما أحاط به الحدود ؛ وأما المربع فإن عنى به الشئ الذى أحاط به الحدود الأربعة ، فلا يقال إنه كيف ، بل إنه مكيف ، ولا يصح حمل الكيف عليه . والمهندسون إنما يعنون بالمربع وبالشكل غير هذا الذى نذكر فى هذا الباب ؛ فإنهم يعنون بالمربع وبالشكل الشئ الذى فيه التربع والشكل ؛ فذلك صح قولهم : الشكل ما أحاط به حد أو حدود ؛ فإن الشكل الذى للمهندس هو غير الشكل الذى كلامنا فيه ههنا ، وأما من
١٥ عنى به التربع ، فلا يمكنه أن يقول إن الشكل ما أحاط به حد أو حدود . فقولهم إن رسم الشكل المذكور ههنا هو هذا الرسم ، قول مجازف فيه .

(١) للشكل : الشكل د ، سا ، ع ، م || (٢) رسم : ساقطة من ع || للشكل : الشكل ب ، سا ، ع ، ع ، ع ، م || (٣) لشكل آخر : ساقطة من ع || وغير : وهو غير د || مقدارا مشكلا : مقداره شكلا ع || (٤) بالذات : بالذوات م || (٥) بكم : كم ع || (٥) فليس : وليس د || إذن : ساقطة من د || (٦) بشكل : وبشكل د || الذى : ساقطة من ب ، د ، س ، سا ، ع ، م ، ن ، ه ، ي (٨) صحة : ساقطة من س || عنه : ساقطة من س || (٩) ويعنى : يعنى د ، سا ، م || (١٠) إنه ما أحاط : إنه أحاط سا ، م || (١١) وأما المربع ... الحدود : ساقطة من ع || (١٢) فلا : ولا سا ، م || تذكر : تذكر ع ، د || يعنون : يعنى ع || (١٤) الشئ : ساقطة من د ، س ، سا ، ع ، ع ، م || فذلك : فذلك س || الشكل : للشكل أنه د || (١٥) الذى للمهندس : الذى هو شكل للمهندس ع ، د || للمهندس : للمهندسين ع ، ع || هو : ساقطة من ع || للمهندس هو : هو للمهندسين سا || فإن الشكل الذى للمهندس : فإن الشكل للمهندس ن ؛ فإن الشكل الذى هو للمهندس ي || (١٧) هو : ساقطة من ب ، د ، سا ، ع ، م ، ن ، ي || فيه : ساقطة من ع .

وإذ عرف هذا ، فقد صح أن الاستقامة ، والانحناء ، والتسطيح ، والتقييب ، وغير ذلك ليست بأشكال ، بل هيئات للكميات لا تتعلق بالحدود بوجه من الوجوه .

وأما البحث الثالث فيجب أن تعلم فيه ، أن المعاني التي تلتم من اجتماع أمور ، فإنها يعسر إعطاء الحدود الموازنة لأسمائها ؛ لأن الجمهور يصعب عليهم أن يميزوها ، وأن يلتفتوا إلى خصائص أحوالها ، إذ انتفاعهم بالجملة منها كانتفاعهم بالتفصيل في القدر الذي يحتاج إليه الجمهور من تخيلها . والشكل من تلك الجملة . فإن الشكل ملتم من مقدار ومن حدود على هيئة ، كالمربع من سطح ، ومن أربعة حدود ، ومن هيئة . فلا يبالى في عادة الجمهور ، أن يجعل اسم المربع واقعاً على السطح ، من حيث له أربعة حدود ، وعلى الحدود الأربعة ، وعلى الهيئة . لكن السطح والحدود من باب السكم ؛ فإذا أخذت معروضاً لها ما يعرض ، فإنه يحصل منها كميات ذوات أعراض ، لا يخرجها ما يعرض لها عن أن تكون كميات . ١٠

كما أن الحركة لا تخرج الإنسان من أن يكون حيواناً وجوهرأ ، وإن نظر إلى الهيئة كانت الهيئة كيفية ؛ وليس ولا واحد من الاعبارين من باب الوضع ، ولا فيه وضع ألينة . وقد غلط من ظن أن الشكل يصدق حمل معنى الوضع عليه بوجه من الوجوه ، وإنما عرض له من جهله باشتراك الاسم في الوضع . وذلك لأن الوضع قد يقال على وجوه . ١٥ فيقال : وضع لحصول الشيء في موضعه ، وهذا المعنى من الوضع هو نفس مقولة الأين . ويقال : وضع لحصول الشيء مجاور للشيء من جهة مخصوصة كما يوضع خط من يمين خط ؛ وهذا الوضع نوع من المضاف ، ومقول ماهيته بالقياس إلى غيره ، فإن وضع الشيء عند مجاوره ، مقول بالقياس إلى وضع مجاوره عنده ، بل هذا الوضع هو المجاورة ؛ ومن يشكل عليه أن المجاورة من باب المضاف ؟ ٢٠

(١) واذا : واذا ب ، س ، ي || والتسطيح : والسطح سا ، م || (٤) يسر : + فيها ع ، ه ، ي || لأسمائها : أسماها ب ، د ، سا ، م ، ي ؛ أمازها س ؛ لأسمائه ه (٥) كانتفاعهم : بانتفاعهم س || (٦) ملتم : يلتم ع ، ن ، ه || (٧) ومن : من سا ، م || (٩) فإذا : واذا ب ، س || (١٠) فإنه : ساقطة من ه || يحصل : حصل د ، سا ، ع ، م ، ن ، ه ، ي || فإنه يحصل ... ما يعرض : ساقطة من د || (١٢) جوهرأ : أرجوهراد ، ن ، ه ، ي || (١٤) يصدق حمل : سيتضمن ع || (١٥) جهلة : جله د ، سا ، م ، ه || (١٦) لحصول : بحصول ع || (١٧) لحصول : بحصول ع || (١٨) ومقول : ومقولة ع .

ويقال وضع الهيئة الحاصلة للجسم بسبب نسبة بعض أجزائه إلى بعض في الجهات بسبب حصول الوضع بالمعنى الثانى لأجزائه ، وبالجمله لوجود إضافة ما في أجزائه التى توجد بالفعل أو بالتوهم ، حتى تكون الأجزاء إذا وجدت على إضافة ما معلومة ، أو كان الجسم بحيث يمكن أن يتوهم فيه أجزاء ذوات إضافة ما معلومة ، حصل للكل بسبب ذلك هيئة هي الوضع ، وهذا هو المقولة . فإن الجلوس هو صفة لجمله الجالس لا لشيء . من أجزائه . لكن إنما تكون هذه الصفة للجالس ، إذا كان لأجزائه بعضها إلى بعض إضافة ، أو إمكان إضافة ، ولا كل إضافة ، بل إضافة هيئة المجاورة ، ولا كل إضافة هيئة المجاورة ، بل أن يكون لها نسبة مع ذلك إلى جهات تكتنفها ، أو أجزاء أمكنة أو أجزاء أمور محوية فيها .

- ١٠ وبالجمله أن يقرن بالاعتبار الذى فيما بينها اعتبار لها فيما بينها وبين أمور مباينة لها .
فإن الهيئة التى لأعضاء الجالس بعضها عند بعض إذا ثبتت ، وقام الجالس ، والهيئة ثابتة بالقياس المعتبر للأجزاء بعضها عند بعض ، لم يكن جالسا إذا زالت النسبة بينها وبين الأمور الخارجة عن جوهرها ، وإن بقيت الداخلة على نسبتها . ولذلك ما يقال إنه قد انتقل وضعه . والذى يقال : إن الشكل من الوضع ، لأن الشكل يتعلق بمحدود بينها تجاور خاص لوضع بعضها عند بعض ، فقد يغلط من وجوه ، من ذلك ، أنه أخذ الحدود مكان الأجزاء .

- (٢) لأجزائه : لأجزائها د ، سا ، ع ، م ، ن ، ه ، ي || وبالجمله : والجمله ع || أجزائه :
أجزائها د ، سا ، ع ، م ، ن ، ه ، ي || (٣) أو : و سا ، ع ، م ، ن ، ه ، ي || (٤) الجسم :
ساقطة من س ، م || (٤) ما : ساقطة من سا || معلومة : + حتى ع || (٥) فإن الجلوس :
ساقطة من ب ، د ، س ، سا ، ع ، م ، ن ، ه || هو : وهوب ، د ، س ، سا ، ع ، م ، ن ، ه ||
الجالس : الحالين د ، سا ، م || لا : ولاد ، سا ، ع ، م ، ن ، ه ، ي || (٦) الجالس :
الجالس س ، الحالين د ، م || (٧) بل إضافة : ساقطة من د || هيئة إضافة ع ||
كل إضافة هيئة : كل هيئة ي || (٧ - ٨) إضافة هيئة المجاورة : ساقطة من ع || (١٠) يقرن :
يقترن سا ، ع ، م ، ن ، ه ، ي || الذى : التى سا ، م ، ه ، ي || (١١) ثبت : أثبت ب : د ، سا ،
ع ، م ، ن ، ه ، ي || وقام : وقت ع ، ه ، ي || (١٣) جوهرها : جواهرها ه ، ي ؛ جواهرها
وذواتها ع || ولذلك : كذلك ع ، سا || (١٤) والذى : الذى د || يقال : قال ع ، ه ، ي ||
(١٥) قلند : ولند د ، قلند ع || يغلط : غلطى || أنه : أن س .

وإنما الاعتبار في الوضع بالأجزاء ، وفي الشكل بالحدود ؛ وظلنا إذ حسب أن هذا الوضع من المقولة الخاصة ، ولم يعرف أن هذا من المضاف ؛ وإنما الوضع الذي هو المقولة هو وضع أجزاء الشيء عند شيء خارج مباين ، لا وضع أجزاء الشيء في نفسه . وظلنا أيضاً إذ ظن أن الشيء إذا كان متعلقاً بمقولة فهو من تلك المقولة ، فإن الشكل وإن كان لا يحصل إلا بالإضافة بين الحدود ، أو وضع أيضاً ، فليس يجب أن يكون الشكل وضعاً ، فإن المربع أيضاً لا يحصل إلا بعدد في الحدود ، وليس يجب أن يكون المربع عدداً ؛ ألا ترى أنه لا يقال إن المربع هو عدد للحدود ، ولا أن المربع هو وضع حد عند حد ؟ فإذا ليس يقال أحد ذينك عليه فلا يكون هو داخلاً في مقولته ، بل يقال إن المربع حاصل عن وضع كذا ، وعن حد كذا . ثم جاء قوم من بعد يعتذرون من ذلك ، إذ عرفوا أنه لا يلزم أن يكون التربيع وضعاً ، بسبب أن الحدود تكون فيه ذوات وضع ، لكنهم سلموا أن الحالة التي للحدود بعضها عند بعض هي من مقولة الوضع ، وذلك لتعذر تفريقهم بين معاني الاسم المشترك ، وخصوصاً إذا كان متشابه المعاني ، وخصوصاً وكان أيضاً مجتمع المعاني في شيء واحد . فقد علمت أن الشكل لا يتعلق بالوضع الذي من المقولة الخاصة ، بل بالوضع الذي من الإضافة . وأما الدائرة بأنها لا تتعلق بهذا الوضع بل تتم بأن يكون لحدوها هيئة مخصوصة في الانحناء فيحصل للحدود هيئة الشكل كيفية بكمية .

(١) بالأجزاء : الأجزاء م || (٢) هو : فهو ب ، د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ي ||
 (٣) أجزاء : أعضاء س || (٥) إلا : ساقطة من سا ، م || بالإضافة : بإضافة ب ،
 س ، ن ، هـ || الشكل وضما : ساقطة من س || (٧) وضع : عددع || (٨) يقال : قول ب ||
 حاصل عن : حاصل عندع || (٩) ثم جاء قوم : ساقطة من ع || بعد : + ذلك ي ||
 (١١) هي : ساقطة من هـ || وذلك : ولكن ذلك ع || (١٢) المشترك وخصوصاً ، المشترك عا ||
 المعاني وخصوصاً : المعاني عا ، ي || (١٣) المقولة : مقولة د || (١٤) الخاصة : الحاصلة ع ||
 بهذا : بها سا ، م || (١٥) بأن : أن سا ، ع ، م ، هـ ، هـ || للحدود : للحدود ، سا ، ع ، عا ،
 م ، ن ، هـ ، ي .

[الفصل الثاني]

فصل (ب)

في تعريف حال الزاوية وكيفية وقوعها في الكمية أو في الكيفية أو الوضع
وغير ذلك وتعرف حال الخلقة وكيف صارت مع التركيب الذي فيها نوعاً
وباقى الشكوك في هذا الجنس من الأجناس الأربعة

٥

- وأما البحث الرابع ، فهو عن أمر الزاوية . فنقول : أما الفرق بين الزاوية وبين
الأشكال ، فهو أن الزاوية ، إنما هي زاوية من حيث يعتبر المقدار متحدداً بين حدين
أو حدود يلتقيان بمحد . ولتخصص الكلام بالمسطحة ، فنقول : إنه لا يخلو إما أن يكون
الشيء الذي يحيط به الحدان المتلاقيان في المسطحات قد يحيط معهما ثالث أو رابع ، أو
لا يحيط ، فإن لم يحيط معهما ثالث فلا يخلو إما أن يكون حداه يلتقيان عند حد مشترك
لهما آخر ، أو لا يلتقيان ، بل يذهبان في التوهم إلى غير النهاية ؛ فإن التقيا ، فيكون كحال
الخطين المحيطين بقطعة دائرة ، أو بشكل هلالى ، أو بشكل آسى ، أو غير ذلك . فالسطح
الذي لا يتحدد بمحد ثالث ، بل إنما هو محدود بمحدين يلتقيان في جانب منه ، فهو من حيث
هو كذلك ، أو حاله تلك ، هو أو هي زاوية . والذي يتحدد بمحد غيرهما حتى يحاط به ،
أو يلتقى حداه ذاك حتى يحاط به ، فهو من حيث هو كذلك ، أو حاله تلك ، هو أو هي
شكل . فإن لم يعتبر كونه محاطاً به ، بل اعتبر منه حاله من جهة حديه المتقيين بمحديهما ،
فذلك أيضاً اعتبار يتناول الزاوية .

١٥

(٣) تعريف : تعرف سا ، ع ، ن ، هـ || أو الوضع : أو في الوضع ب ، هـ || (٤) وتعرف :
أو غير || وتعرف : وتعريف د ، ع ، عا || (٦) وأما : أما د ، ع ، م ، ن || الرابع :
الثالث د ، ع ، م || عن : ساقطة من هـ || وبين : ساقطة من سا || (٧) فهو : هو ع ||
(٨) حدود : حدين عا || ولتخصص : ولتخصص د ، م || (٩) قد : قد د ، سا ، ع ،
م ، ن ، هـ ، ي || (١١) أولاً يلتقيان : أو يكونان لا يلتقيان || لا يلتقيان : + سواء كانا يلتقيان
إذا مدا أو كانا لا يلتقيان ع ، هـ || إلى : إن س || (١٢) المحيطين : المحيطن || (١٣) لا يتحدد :
لا يتحدد سا ، م || منه : + فقطع || (١٤) يحاط : يخاطر سا ، م || (١٦) منه : ساقطة من سا ||
(١٦) بمحديهما : بمحدهما .

وكيف ما كان ، فإن النظر فى السطح ، من حيث يتحدد بمحددين اثنين بالفعل يشتركان فى حد يتصلان به بالفعل ، هو غير النظر فيه من حيث يتحدد بمحد ثالث ، أولا يتحدد ؛ وكيف يجوز أن يتوهم ، أنه لا يتحدد بثالث ، بل يذهب الحدان متباعدين إلى غير النهاية ، أو ينقطعان فى السطح بنقطتين ليس يصل بينهما خط قاطع للسطح ، أمكن ذلك أو لم يمكن ، وغير النظر فيه من جهة أن حديه هذين قد يشتركان فى حد آخر ، فكون نسبة المقدار إلى هذا النظر والاعتبار ، نظيره نسبة المقدار إلى التحدد من جميع الجهات ونظير المقدار ، ونظير المجتمع الذى هو الزاوية المجتمع الذى هو الشكل أو المثلث أو المربع ، ونظير الهيئة التى تحصل للمقدار من حيث هو كذلك نظير الهيئة التى تحصل للمقدار من حيث هو محدود فى الجهات ، أعنى الشكل ؛ فكما أن المتدار المشكل كمية فكذلك الزاوية من حيث يوقع اسم الزاوية على المقدار الذى بالصفة المذكورة ، فإنها كمية ؛ وكما أن هيئة المشكل كمية ، فكذلك هيئة الزاوية كمية ؛ وكما أن المهندسين إذا قالوا شكل ، ذهبوا إلى المشكل ، كذلك إذا قالوا زاوية ، ذهبوا إلى المقدار ذى الزاوية ؛ ولذلك ما تكون الزاوية منصفة ومتساوية وعظمى وصغرى ؛ وكما أن حال حدود المربع بعضها عند بعض حال وضع أو إضافة ، كذلك حال حدى الزاوية .

وقد قيل إن الزاوية مقدار ينتهى عند نقطة . وهو قريب مما قلناه ، لولا شئ واحد ، وهو أن المقدار الجسمانى إذا تحدد بسطحين يلتقيان عند خط ، من غير أن يتسطحا بذلك سطحا واحداً ، وله لا محالة خصوصية حال غير الشكلية ، قد أهمل اعتباره ، بحيث يكون أحد السطحين قائما على الآخر ، أو إلى انفراج ، أو إلى تقارب عـ د . وليس شكل الجسم من حيث هو متحدد بسطحين هكذا ، كما ليس بشكل المسطح من حيث هو متحدد بخطين كالأشكال الهلالية هو زاوية ، فبالحرى أن تكون هذه ، زاوية بمسمة

(٣) يجوز : ويجوز سـ هـ ، ي || متباعدين : متباعداً ع || (٦) والاعتبار : الاعتبار د || نسبة : ونسبة ن || (٩) كمية : كيته م || فكذلك : + يوقع سـ ا || (١١) فكذلك هيئة الزاوية : فكذلك الزاوية عـ ؛ فكذلك هذه الزاوية ع || (١٢) كذلك : لذلك ب || إلى : + أن ع || ولذلك : فذلك عـ ا || (١٣) ومتساوية : ومتساوية ع || (١٤) حدى : ذى سـ ، عـ ؛ إحدى سـ ا ، م || (١٦) خط : حد س || (١٧) قد : وقد سـ ا ، عـ ، ي || (١٨) أو : وعـ ا || محدد : محدود سـ ا || (١٩) شكل : بشكل عـ ا ، م ، هـ || الجسم : للجسم عـ ؛ الجسم عـ ا ، م ، هـ ، هـامش ي || بسطمين : + هو هـ || ليس بشكل : ليس شكل بـ د ، سـ ، سـ ا || المسطح : السطح دـ عـ ا ، ن || (٢٠) الهلالية : الثلاثية عـ ا ، م ؛ الدالية سـ ا || هو زاوية : وهو زاوية عـ .

أيضا قد أغفل أمرها ، وإن لم تنته إلى نقطة . وبالحرى أن يكون ههنا معنى جامع للزاوية التي من خطين ، والتي عن سطوح عند نقطة ، والتي عن سطحين عند خط ، ويكون هذا الجامع هو كون المقدار ذا حدود فوق واحد ، تنتهي عند حد واحد مشترك لها من حيث هو كذلك . فإن جعل اسم الزاوية لهذا المعنى الجامع ولم يكن بعيداً من الصواب ، وكان انتهاء الزاوية المسطحة عند النقطة ، لأنها زاوية ، فإن لها من حيث هي زاوية أن تتحدد وتنتهي عند حد واحد . ثم عرض أن كانت الحدود خطوطاً ، فعرض أن كانت النهاية نقطة . ثم إن أبي هذا آي ، وجعل اسم الزاوية للمقدار من حيث هو ممتد إلى نقطة ، لم أناقشه فيه ، وصار معنى الزاوية أخص مما ذكرناه ، ونخرج شئاً من جملة الزاوية ، ومن جملة الشكل ، يعرض أيضاً للمقادير من جهة الحدود ، وهذا هو ما ذكرته .

- ١٠ . وليس ينبغي أن تلتفت إلى ما قاله بعض المتكلمين ، لما لا يعنيه ، إن الزاوية جنس آخر من الكم هو بين الخط والسطح ، ظاناً أن قولهم ، الخط له طول فقط ، وأن السطح له طول وعرض ، هو أن يكون له طول وعرض ، هما حدان قائمان أحدهما على الآخر ، حاسباً أن الخط يتكون عن حركة نقطة ، ثم السطح من حركة الخط بركبته على عمود عرضاً ، حتى يكون إذا ثبت طرف ، وتحرك طرف ، فعل شيئاً بين الخط والسطح ، وكذلك بين السطح والجسم . فإن هذا لما أخطأ في معرفة الطول والعرض تبادى به الخطأ إلى أن تهوش . بل ١٥ الزاوية المسطحة سطح ، ولذلك يمكن أن يفرض فيها بعد ، وآخر قائماً عليه . والزاوية المجسمة جسم لنظير ذلك ، أعني إذا عينا بالزاوية ، المقدار الذي له هذا النوع من التحدد . وأما إذا ذهبنا إلى الهيئة ، فإن الزاوية كيفية .

(١) معنى : أمرع || (٢) خطين والتي : خطين والذي س || ويكون : أو يكون د ، سا ، عا ، م ، ن ؛ وأن يكون ع ، ه || (٣) هذا : + المعنى ع ، ه || فوق واحد : فوق واحدة د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ي || (٤) من : عن س ، ه || وكان : فكان ن || (٥) لأنها : لأنه سا ، عا ، م ، ه || لها : له سا ، ع ، عا ، م ، ه ، ي || هي : هو سا ، عا ، م ، ن ، ه ؛ أنها ب ، س || (٦) ثم : + إن ع ، ه || ذكرناه : ذكرنا ي || ونخرج : ونخرج عا || (٩) وهذا : هذاس || ما ذكرته : ما ذكرته سا ، ع || (١١) الخط له طول : الخط طول ع || (١٣) قطعة : ثم السطح من حركة : ساقطة من م || (١٥) به : بين س || إلى : ساقطة من س || (١٦) ولذلك : وكذلك ع ، عا ، م || بعد : بعداب ، س || وآخر : آخرع ، ي || (١٧) لنظير ذلك : لنفسه د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن || التحدد : التحديد س .

وأما البحث الخاص فلنقول : إن الخلقة ، كيف تكون كيفية واحدة وشيعة واحدة وهو مجموع لون وشكل ؟ وهب أنكم تجوزون أن تكون أنواع الجواهر مركبة من جواهره فقد أظهرتم على أنه لا يجوز أن يكون لأنواع الأعراض تركيب ، وإن كان لحدودها تركيب من جنس وفصل ، وهذا الذي هو الخلقة ، فإنه عندكم نوع واحد من باب العرض ، ينقسم إلى شيئين منهما يحصل وجوده ، أحدهما الشكل ، والآخر اللون .

فنقول في جواب ذلك : إنا لا نمنع أن تكون أعراض مركبة من أعراض وكيف ، والعشرة عرض لأنه عدد ، فهو كم ، وهو مركب من خمسة وخمسة ؛ والمربع عرض ، وإنما يلتزم من أن يكون هناك محدود وحده أربعة . بل يعنى أن الجواهر قد يوجد فيها ما يناسب طبيعة جنسها ، وما يناسب طبيعة فصلها أجزاء متغايرة ، وإن لم يكن أحدهما طبيعة الجنس ، ولا الآخر طبيعة الفصل ، على ما تعرفه في تعاليمنا لإبرهان . والأعراض لا يوجد فيها ذلك ، وإن وجدت لها أجزاء فلا يكون جزء منها مدلولاً عليه بوجه من الوجوه . فطبيعة الجنس كالكيف ههنا لهذا المركب ، وجزء آخر مدلولاً عليه : بطبيعة الفصل ، وأنها تنهى لا محالة إلى بسائط لا يوجد فيها أحد وجهي القسمة إلا بحدودها ، وليس يجب أن تكون أجزاء الحد أجزاء المحدود .

وعلى ما ستعلم بعد ، فالشكل إذا قارن اللون ، اجتمع لذلك شيء واحد جملة ، به يقال للشيء إنه حسن الصورة وجيد الصنعة ، وإنه قبيح رديء . وأو خلا اللون عن الشكل فكان لوناً وحده ، أو الشكل عن اللون فكان شكلاً وحده ، لم يكن له ذلك الحسن وذلك القبح ، بل حسن أو قبح آخر ؛ فإذا كان للشكل من حيث هو مجتمع مع اللون أو مع غير ذلك ، خاصية

(١) فلنائل : فإن لقائل هـ || (٢) لون وشكل : شكل ولون س || (٤) وهذا : وهو ما هـ || (١٠) للبرهان والأعراض : البرهان من الأعراض س || (١١) فيها : فيها هـ || وإن : فإن ع || بوجه من الوجوه : ساقطة من س || (١٢) فطبيعة : بطبيعة س ع ، ع ، ع ، ن || (١٣) بسائط : بسائطه س || (١٣) بحدودها : لحدودها ي || (١٥) شيء : شكل س || واحد : واحد واحد ع || جملة : جملة د || (١٦ - ١٧) فكان لوناً وحده : وكان شكلاً وحده ع ؛ وكان لوناً وحده ي || (١٧) فكان شكلاً : أكان شكلاً سا ؛ وكان شكلاً ي (١٨) للشكل من حيث هو مجتمع مع اللون : للصورة من حيث هو مجتمع مع الشكل مع اللون ب ، د ، ن ؛ للصورة من حيث هو مجتمع مع اللون س || مع اللون أو مع غير ذلك : ساقطة من ع || خاصة : + ون .

- حال من الاجتماع، ليست تلك خاصية أحد جزأيه ، ولا هي مجموع الخاصيتين من حيث هما معاً فقط ، بل إذا كان حسن اللون من حيث هو حسن اللون ، وحسن الشكل من حيث هو حسن الشكل ، ولم تكن مناسبة الحسنيين مناسبة محدودة ، لم يكن الحسن الذى يعتبر بجملة الصورة ، بل ربما أحوج الحسن الذى للجملة ، إلى أن لا يكون الحسنان الخاصان على ما ينبئ فى الخصوص ، بل كان الحسن لا يقال على المعنى الذى على سبيل الاجتماع منها ، وعلى المعنى الذى على سبيل الخصوص إلا باشتراك الاسم .

- وأما البحث السادس فهو تعرف حال المركب من شيئين ، أنه إلى أيهما أميل . فنقول : إنه لا يخلو ، إما أن يكون أحدهما أولى بأن يكون موصوفاً والآخر صفة ، كالمرج الذى يعنى به سطح ذو هيئة ، فإن السطح هو الموصوف بالهيئة ، والهيئة عارضة له ؛ فالجملة من مقولة الموصوف ، بأن السطح ذا الهيئة سطح لاهية ، والمجموع حق عليه أنه سطح . وأما إذا اختلفا ، وإيس أحدهما أولاً للشيء ، والآخر ثانياً بسبب الأول وبعده ، فإن ذلك الاجتماع منهما يكون جمعاً عرضياً ، ولا يكون على سبيل جمع يحصل له أمر له اتحاد فى طبعه ، ويكون كحال الكتابة والطول ؛ ولا يكون للكتابة والطول اجتماع تحدث منه جملة واحدة فى الذات ، فلا يستحق ذلك مقولة ، بل يدخل فى المجموع . والمجموع مركب ، فيكون مقولات هذه الأشياء أيضاً مركبة من المقولات . كما أن الكتابة إذا اجتمعت مع الطول ، كان المجموع حاصلًا من كيفية وإضافة وقدر من غير اتحاد حقيقى

واعلم أن الأمور التى تستحق أن تدخل فى المقولات على أنها أنواع المقولات ، ليست أى أمور اتفقت ، بل الأمور والطبائع التى تقوم بمعنى جنسى ، وبمعنى آخر يقرن

- (١) جزأيه : جزأيا ب ، د ، س ، ن || (٤) جملة : بجميع س || (٤) لا : ساقطة من عا ، هـ ، ي || (٥ - ٦) المعنى الذى ... الذى على : ساقطة من عا || (٧) السادس : الثالث س || (٨) إنه : ساقطة من س || بأن : فإن ب ، د ، س ، ن ، هـ ، ي || (١٠) حق : يحق ب ، س ، ع ، ي || (١١) بسبب : وبسبب ب ، د ، س || (١٢) جمعا : جيمام (١٣) ولا : فلا ب ، د ، س ، ن ، هـ ، ي || ولا يكون للكتابة والطول : ساقطة من ع || (١٦) اجتمعت : جمعت د ، هـ ، ن ، هـ ، ي || (١٧) الأمور : الأمر س || (١٨) تقوم : تقوم ما ، ع ، ن ، هـ ، ي .

به ، فصلى ، يتقوم به الجنس على المعنى المذكور فى المدخل . فاما الاقترانات ، التى لا تكون على هذه الصفة ، فلا توجب نوعية ، ولا توجب دخولا تحت مقولة ، بل مستعمل لها مقولة مخترة ليست حقيقية . فيكون الإنسان إذا قارن كيفاً لايقوم به ولا هو تابع للإنسانية ، بل عارض غريب ، يكون المجموع منهما ليس نوعاً ألته لشيء من حيث هو مجموع ، إلا أن يظن أنه نوع من جوهر مكيف . فعلى هذا القياس قس .

[الفصل الثالث]

فصل (ج)

فى تعريف الفرق بين الكيفية وذى الكيفية والأحوال التى تجرى بينهما
وفى عوارض الكيفية وخواصها

فهذه هى الكيفيات . وأما ذوات الكيفية ، فهى التى لها هذه ، إما أولاً ، وإما ثانياً ، كانت جواهر أو كانت كيانات ، فيشتق لها الاسم منها كما يشتق من الكمية وغيرها . أما لغة العرب والفرس فيشتق اسم المكيف فيهما دائماً من اسم الكيفية ، وإن قلت بلا اشتقاق ، فقد يقال مع ذلك باشتقاق كما يقال خلق عدل ، ورجل عدل ، أو لون أبيض ، وجسم أبيض ، فقد يقال مع ذلك عادل ومبيض .

لكنه قد جرت العادة فى بعض اللغات ، أو فى اليونانية وحدها ، بأن لا يشتق ذلك عن بعض الكيفيات ، بل يفرد للتكيف اسم . فإنه ما كان يشتق فى اليونانية من الاسم الموضوع للفضيلة ، اسم لذى الفضيلة ، بل كان بدل الفاضل ، اسم مشتق من اسم

(١) فاما : فإن هـ || الاقترانات : ساقطة من سا || (٢) توجب : ساقطة من س ||
(٣) قس : + والله أعلم س (١٠) وأما : أما س || (١١) كانت : ساقطة من ب ، س ||
منها : من ماد ، سا ، م || (١٢) المكيف : الكيف ع ، عا ، م || (١٣) يقال : وإن قيل سا ،
عا ، م ، هـ || ورجل عدل : ساقطة من ن ، نى || أولون : ولون هـ || (١٤) ومبيض :
أو مبيض س || (١٥) قد : ساقطة من م || (١٦) للتكيف : للكيف ع ، عا ، م || (١٦) كان : ساقطة
من م || الاسم : اسم د ، سا ، م || (١٧) اسم : باسم ع ، ن ، هـ ، نى .

- الاجتهاد . وربما كان لدى الكيفية اسم ، ولا يكون للكيفية اسم موضوع أصلا . وهذا في كثير من اللغات ، فإن القوى يشبه أن لا يكون لها في اليونانية اسم بل القوى يقال فيها ملاكزى ، ولا يكون للكيفية اسم ، إذ الملاكرة اسم فعل الكيفية لا للكيفية . ولا يبعد أن يكون كذلك الحال في لغة العرب ، فإن المصباح ، في لغة العرب ، لم يشتق اسمه من الكيفية التي هي الاستعداد ، بل من الكمال . فإن هذا مشتق من الصحة ، وعرف من المعتاد في الاشتقاق ، فإن الذي لاصحة فيه إذا مرض ، فإنه قد يكون في حال المرض مصحاحا ، وإن لم يكن صحيحا ، إذا كان سريع القبول للصحة ، والهيئة المصحاحية ، فإنها ، لا اسم لها ، بل ربما يتكلف في لغة العرب ، فيشتق لها الاسم عن اسم الشيء ذي الهيئة ، على عكس القانون الطبيعي فيقال : مصحاحية . فيكون حينئذ اسم ذي القوة غير مشتق من اسم القوة ، بل بالعكس . ومن لواحق الكيفية ، أن الكيفية تكون فيها مضادة ، وذلك ظاهر . أما في الملكة ، فمثل الجبن ، فإنه ضد التهور ؛ ومثل العقد الصواب ، فإنه ضد العقد الخطأ . والأمر في الحالات أيضا هو بقياس ذلك . وأما المضادة في القوة واللاقوة ، فمثل المصحاحية للمراضية . وأما المضادة في الكيفيات الانفعالية والانفعالات ، فكالبياض للسواد ، والحرارة والبرودة . وأما المتعلقة بالكية ، فالأشكال لا أضداد لها . وأما الاستقامة ، والإنحناء ، والتقييب ، والتعير فستعلم في العلوم أنها غير متضادة . وأما الزوجية ، والفردية ، فيظن في ظاهر الأمر أنها متضادة . وليس كذلك ، لأن الزوجية والفردية لا يتعاقبان على موضوع واحد ألبتة .

ثم ليس كل معنيين مسميين لا يجتمعان ، فهما متضادان ، وإن كان يجتمعان في جنس واحد ، فإن الفرس واللافرس ، والبياض والالاباض ، والحرارة واللاحرارة ،

(٢) لها : له ن || القوى يقال : لدى القوى يقال ب ، س ؛ لدى القوى فيقال د ، ن ؛ للقوى مقال سا ، م ، ي ؛ للقوى فيقال هـ || (٣) ملاكزى : أى الملاكم أو المصارع في لغة العصر || (٣) إذ : ساقطة عا ، م || (٤) كذلك : ذلك ع (٥) اسمه : اسم عا || بل : ساقطة من د || (٦) في : منع || (٨) ربما : انما س || يتكلف : + لها ع || الاسم : للاسم ب ، س ؛ اسم ن || (١٠) اسم : رسم د || (١٢) العقد : للعقد عا ، ن ، هـ ، ي || والأمر : أما عا || أيضا هـ : ساقط من عا || (١٤) للسواد : والوادسا || (١٥) فالأشكال : والأشكال م || نستعلم : + أيقاع ، عا || (١٦) متضادة : مضادة س ، هـ || (١٧) كذلك : + ذلك ع ، هـ || ألبتة : ساقطة من ن || (١٨) مسميين : قسمين ب ، ن || متضادان : ضدان س || كان : + قد ن .

كل ذلك من التي لا تجتمع معا . فلو أن أحداً أخذ الابيضاض مقروناً بشرط انصاف جسم به ، من شأنه أن يقبل البياض ، فأثبت له اسماً ، وكان مثلاً "ب" ، وأخذ اللامربع على ذلك الوجه ، بفعل اسمه "ج" ، حتى كان الموضوع لا يخلو من أن يكون بياضاً أو يكون "ب" أو مرعباً ، أو يكون "ج" ، لما كان يجب من هذا أن يكون "ب" يصير سواداً الذي هو ضد البياض ، أو "ج" ضد المربع الذي لا ضد له . وليس ذلك لأن لا مربع واحد ، أو أشياء كثيرة ، تشترك في أنها لا مربع . وأن اللابياض هو سواد ، وأشياء أخرى تشترك في أنها لا بياض . فإنه لا تقديم ولا تأخير للكثرة والقلة ، في هذا الباب ، إن كان كونه ضداً ، إنما هو بسبب أن له اسماً محصلاً ، ولا يجمع آخر بإزائه .

ثم الفرد ، إذا خالف الزوج ، فإنما يخالفه ، بأن الزوج هو العدد الذي ينقسم بمساويين ؛ وأن الفرد هو العدد الذي ليس كذلك . فنفس كونه عدداً لا ينقسم بمساويين ، ليس يوجب إلا سلباً لمعنى كان في العدد الزوج يقارن غير موضوعه ، بل إنما يقارن جنس الموضوع الذي هو العدد . وقد علموا ، أن هذا التقدير لا يوجب الضدية ، ولو قارن الموضوع المشترك ، فضلاً عن جنس الموضوع ، وإن فهم للفردية معنى آخر أزيد من ذلك يقابل الزوجية ، فذلك المعنى ، أكثر أحواله ، إنه معنى مبين لا مشارك في الموضوع . ونحن إذا قلنا : ضد ، لم نذهب إلى هذا ، ولا هؤلاء أيضاً ، وإن غفلوا .

فإذن الزوجية والفردية لا يتضادان ، ولا الوحدة والكثرة . واستقصاء القول في هذا في صناعة أخرى .

فإذن الجنس الرابع لا مضادة فيه . فإذا كانت إحدى المتضادتين من الكيفية ، فالأخرى التي ينازعها الموضوع بالتعاقب لابد من أن تكون من الكيفية ، فإن تلك أيضاً تكون

- (١) التي : الذي س ، عا || الابيضاض : اللابياض نج ، د ، س ، ع ، عا ، ن ، هـ ، ي ||
 (٢) جسم : شبه م || وكان : فان هـ || مثلاً : ساقطة من سا || (٤ - ٥) لما كان يجب . . . البياض أو ساقطة من د || (٥) وليس ذلك : وذلك ليس عا || (٦) أو : وبه هـ ، ||
 وأشياء : أو أشياء س ، هـ || (٧) في أنها : فيها سا ، م || ولا تأخير : + ولا تأثير عا || في : من عا ||
 (٨) كونه : لونه د ، سا ، عا ، هـ || هو : ساقطة من ن || (١٠) وأن : وع || (١١) لمعنى : بمعنى م || (١٢) الموضوع : + وقد لا يوجب ع || (١٣) وإن : فان ب ، ع ، ي || للفردية : الفردية سا ، ع ، م || يقابل : مقابل هـ ، ي || (١٥) هـ زلا : هوس || (١٦) فاذن : فان عا ||
 (١٧) المتضادتين : المتضادتين ب ، عا ، المتضادتين ع || فالأخرى : والأخرى .

هيئة نارة غير منسوية ، تعاقب هذه تلك . ويتبين لك . ههنا ، هذا بالاستقراء .
كالبياض والسود ، والحرارة والبرودة ، وغير ذلك .

- ولما كان لأنواع من الكيف أضداد ، يستحيل الموضوع من بعضها إلى بعض
إنسلاخاً من كيفية منها ، وتلبساً بالآخرى ، فتلك الأنواع من الكيفية تقبل الاشتداد
والتنقص مثل الحرارة والبرودة واليبوسة والرطوبة . فإن كان تقبل الأزيد والأنقص ، فإن
حرارة نجدها أزيد من حرارة ، وبرودة نجدها أزيد من برودة ؛ وهذا دأب جميع
الأضداد التي بينها وسائط ، التي ليس زوال الموضوع عن أحدهما ، مقارناً لوجود
الآخر ، بل ربما خلا من الطرفين إلى الوسط ، فهذه الوسطة في حكم أنها محدودة بنجد
الوسط ، لا تقبل التشدد والتنقص كالعادلة التي هي متوسطة بين إفراطين ، والصفة
التي هي متوسطة بين إفراطين ، إلا أن هذه المتوسطات إذا قورنت بالمادة واعتبرت
في الأشخاص ، لم يعتبر توسطها الحقيقي ، فإن ذلك غير مدرك إلا بالحد . فما قارب
ذلك الحقيقي ، ولم يخرج إلى الطرفين خروجاً يعتد به ، ويظهر أثره ظهوراً فاحشاً ،
فإنه يعد في الوسطة . فذلك قد تكون عدالة زيد أشد من عدالة عمرو ، وإن كانت
العادلة المطلقة ليست أشد من عدالة أخرى ، فإنها واحدة لا تقبل الأزيد والأنقص
وهكذا حال الصحة ، التي هي توسط ما ، في المزاج وفي هيئة التركيب ، بين أمور
زائدة وناقصة ، فإن الصحة المطلقة واحدة لا تقبل الاشتداد والتنقص ، لكن قد تكون
صحة أصح من صحة ، وذلك بحسب اعتبار صحة زيد وصحة عمرو .

وأما الأمور التي لا أضداد لها ، فإنها لا تقبل الأكثر والأقل ، كالربع ، والمثلث ،
وغير ذلك . واو أنها كانت تقبل التزيد والنقص ، لكن التربع يتوجه في النقصان إلى

- (١) هذه تلك : هذه تلك ب || ويتبين : ويتبين ب ، عا ، هـ ، ي ؛ ويتبين س ، سا ؛ ويتبين م ||
(٢) هذا : ساقطة من عا || بالاستقراء : باستقراء ع || (٣) كان : ساقطة من ع || لأنواع :
الأنواع سا ، م ، هـ || الكيف : الكيفية ع || أضداد : أضداد عا ، عا ، ي || (٥) والنقص :
والنقص د ، سا ، م ، هـ || فان : كلها سا ، هـ || كان : ساقطة من عا ، هـ ؛ كلها د ، س ؛ كلها ج ، ع ||
(٦) نجدها : ساقطة من عا || (٧) زوال : وقال م || (٩) التي : ساقطة من سا ||
(٩-١٠) والصفة التي . . . إفراطين : ساقطة من د || (١٠) واعتبرت : اعتبرت ن ||
(١٣) يعد : يعيد د || وإن : ان ب ، د ، س ، ع ، م || (١٦) لا تقبل الاشتداد
والتنقص : ساقطة من د ، سا ، ع ، عا || لكن : ولكن ع || (١٧) اعتبار : ساقطة من س .

ضد ، إذا أمعن صار إليه ، وكان ذلك بعيداً في طباعته عن التربيع ، ومشاركاً له في المادة ، يعاقبه ، فكان ضداً له . ومع هذا ، فإن التربيع أيضاً ، إذا أريد قربه بالمادة ، لم يتيسر إيجاد التربيع الحقيقي ، بل إنما يوجد في المادة هيئة ما هو شبيه به ، وخفى عند الحس مخالفته له ، فيكون حينئذ تربيع أصح من تربيع ، بحسب أنه تربيع حسي ، لا تربيع حقيقي . وأما السواد والبياض والجبن والتهور والحرارة والبرودة ، فليس يقع ذلك لها من جهة الحس وخطئه ، بل يكون الموجودان في المادة ، كلاهما حاريتين ، إحداهما أشد والأخرى أنقص ، ليس كالربع الحسي ، الذي لا يكون هو بالحقيقة مربعا ، بل يكون شكلاً آخر ، إلا أن خلافه للربع لا يحس به ، ولا كالعدالة ، التي لا تكون في الحقيقة عدالة ، ولكنها تكون جبناً أو تهوراً . إلا أن خاصية مخالفته لا تدرك حساً ، وإنما يكون الشيء أكثر من شيء ، بعد أن يشاركه في الحد والمعنى بشيء يكون مع ذلك أشد وأقوى منه . فيجب أن تكون كلتا الحاريتين محرقتين ، مفرقتين ، لكن إحداهما أشد إحراقاً . فإكان هكذا ، فهو بالحقيقة قابل الأشد والأضعف ، والآخر فهو كذلك عند الحس . فلذلك ، لا نجد مربعين يقبلان حد التربيع بالحقيقة ، ثم يكون أحدهما أشد ، والآخر أنقص ، بل إما أن يقبلا على السواء ، وإما أن لا يكون أحدهما مربعا . ثم بعد هذا مباحث خارجة عن مبلغ الطوق المنطقي . ومن خواص الكيفية ، التي لا نظن أن شيئاً يشتركها فيه ، قبولها الشبيه وغير الشبيه ، وقد بينا الحال فيه فيما سلف .

(١) ومشاركا : وكان ع || (٢) فكان : + ذلك س ، ه || أريد : أريد سا ||
 (٣) هيئة : ساقطة من عا || (٥) والبرودة : ساقطة من س || نليس : + انما س ، ه || لها :
 فيها س ، ع ، عا || (٦) جهة : خطا س ، ه || وخطئه : ساقطة من س ، ه || كلاهما : + بالحقيقة
 س ، ع || إحداهما : أحديهما سا || (٧) بالحقيقة : بالقوة سا || (١٠) أن : ما ع ||
 الحد والمعنى : المعنى والحد س || بشيء : ساقطة من ه ، ي ؛ + ثم ع ، عا ، ن ، ه || (١١) منه :
 ساقطة من عا || (١٢) والآخر : وأما الآخر سا ، ه || (١٣) فهو كذلك : فهو ليس كذلك حامش ع ||
 فذلك : فذلك سا || التربيع : المربع س || ثم : و ، ع || (١٥) مباحث : + إن شاء الله سا ||
 ثم ... المنطقي : ساقطة من عا || (١٦) فيه : فيها ه ، ي || الشبيه وغير الشبيه : الشبهة وغير
 الشبهة س .

[الفصل الرابع]

فصل (د)

في حل شك يتعلق بمدخله أنواع من الكيف وغيره ، لأنواع من المضاف

- ولقائل أن يقول إن أكثر هذه الأشياء التي تعددت مودا في مقولة الكيفية ، فإنها من مقولة المضاف ، كالملكة ، والقوة ، والعلم ، وما أشبه ذلك . والجواب أن هذه الأشياء ، ليست بذواتها من مقولة المضاف ، بل مما قد عرضت له الإضافة ، إذ لها وجود غير ما هي به مضافة . فإنه وإن كانت ماهياتها مقولة بانقياس إلى غيرها ، فإنها لا يجب بذلك أن تكون من مقولة المضاف . إذ قد احتاج الرسم الموجب لذلك ، كما علمت ، إلى دعامة أخرى ، وتغيير يلحق به ، حتى يصير خصاً بالمقولة . وكذلك قد علمت أن الجواهر ، كان يظن ببعض نوعياتها ، أنها من المضاف لهذا الرسم ، فلما حصل الرسم ، علم أنها ليست من المضاف ، وذلك حين كان لها وجود حصل مخصص ، لم تكن به من المضاف ، إذ كان ذلك الوجود لها مجرداً . وأنت تجد مثلاً في ذلك في العلم ، فلو كان العلم لذاته تقال ماهيته بانقياس إلى غيره ، ووجوده الذي يتقزم به من كل وجه ، ولم يكن كيفية يلزمها إضافة ، وله وجود أنه كيفية ، ويلحقها وجود هوية مضاف ، لكان إذا حصل العلم ، وخصص أثر ذلك في تخصيصه كونه مقول الماهية بالقياس .

(٣) شك : شكوك ع ، ع ، هـ || يتعلق : متعلق س ، سا ، ن ، ي || (٤) عددتموها : عددتها ع || (٥) الكيفية : الكيف ع || من : ساقطة من م || (٥) والعلم : أو العلم سا || والجواب : فالجواب هـ || (٦) عما : بما هو || قد : ساقطة من د ، سا ، ع ، ن || (٦) له : لها هـ || (٧) به : ساقطة من س || (٨) فانها : ساقطة من ع || لذلك : لتلك د ، س ، ع ، م ، ن ، هـ ، ي || (٩) كما : + قد || وتغيير : وتغير سا || بصير : ساقطة من س || وكذلك : ولذلك هـ || (١٠) الرسم : الاسم س || (١١) علم : على ع || (١٢) مخصص : مخصوص ع || مثلاً : في : مثل س ، ع ، ع ، ن ، هـ ، ي || (١٤) كيفية : كيفية ع || وله : فله ن ، لها هـ || انه : أنها س ، هـ ، ع ، ساقطة من ع || (١٥) هوية : هي به سا ، هوية س ، هـ || مضاف : مضافة س || تخصيصه : تخصصه ع .

لكن ليس الأمر كذلك ، لأن نوعيات العلم ، كالتحوي ، لا تقال ماهياتها بانقياس إلى غيره في حد تخصيصه ، بل من جهة معناه الأعم ، ودو كونه علماً . فلا يقال : التحوي نحو بشيء ، بل يقال : إن التحوي علم بشيء كما كان هناك لا يقال إن هذا الرأس ، وهو هذا الرأس لشيء ، بل يقال بهذا الرأس رأس لشيء . فإذا كان هذا ينهك هناك ، أن هذا الرأس مخصص من ذلك الرأس من حيث وجوده ، الذي ليس به مضافاً ، بل عارضة له الإضافة ؛ حتى إن هذا التخصيص يتعري عن موافقة تخصيص الإضافة بإزائه ، بل يلزمه من الإضافة ما لزم الطبيعة العامة ، التي تلحقها الإضافة ، كالرأسية . وكذلك ههنا ، إنما صار التحوي جزءاً من العلم ، من حيث العلم كيفية ، ولذلك لم ينبع من الإضافة إلا ما لحق جلسه أولاً ، وكان هذا التخصيص ليس من جهة ما لحقه من الإضافة ، بل من جهة الوجود الخاص كأن كيفية ما تكون هيئة في النفس ، وصورة مجردة عن المادة ، هي مطابقة لأمر من خارج ، فيكون عاماً لهيئات وصور في النفس مجردة ، كلها تشترك في هذا الحد ، ولا تخالف فيه . فتشترك أيضاً في أنها مطابقة لأمر من خارج ، لا لأجل خصوصيتها ، بل لأجل أن هذا المعنى عارض أولاً للمعنى العام لها ، فلو كانت تتخصص تخصص المضاف الذي لا وجود له إلا أنه مضاف ، لكان يجب أن تكون الإضافة تلحقها لتخصصها ، فإذا قد بقي مخصصها في حد تخصصها غير مضاف ، فإنه وجود غير مضاف .

فإذا كانت النوعيات ليست من المضاف في ذواتها ، بل لها وجود خاص ، وإنما المقول ماهيته بانقياس ، هو الجنس الذي لأجله يقال كذلك للنوع ، وفي حد تخصصه

- (٢) الأعم : للأعمع || يقال : + إن س || (٣) بشيء : لشيء د ، ع ، ح || بل . . .
 شيء : ساقطة من د || (٤) فإذا : فإذا س ، ع ، م ، ن ، ه ، ي ؛ فإن عا || هناك :
 هناك م ، ن || مخصص : تخصص س || (٥) عارضة : عارض س || (٦) تخصيص : تخصص عا ||
 بإزائه : إياه س ، ه || (٧) لزم : يلزم س ، ه || وكذلك : وكذلك ب ؛ فكذلك س ، ي ||
 ههنا : هنا ع || (٨) جزءاً : جزئان ه ، ي || إلا : ساقطة من س || ما : + كان ع ||
 (١٠) المادة : المواد س ، ه || هي : وهي ب ؛ ساقطة من ه || (١٢) فيه : ساقطة من س ||
 تشترك : وتشترك ه || لا : ساقطة من م || (١٣) فلو : ولود (١٤) الاضافات : كل الاضافات ن ||
 لتخصصها : فتخصصها ب ؛ لتخصصها ع ، عا ، ن ؛ + كل م || تخصصها : تخصصها عا || (١٥) فانه :
 ظهاب ، د ، ع ؛ ظه : س ، سا ، عا || (١٨) تخصصه : تخصصه س || وكان : فكان ب .

لا يقال ؛ وكان للتوحيات وجود ليست به مضافات بنفسها أيضاً كذلك ، وإن عرضت له الإضافة فليس من المضاف بذاته ؛ فإنه يستحيل أن يكون الجنس داخلاً بذاته في مقولة ، ثم تكون أنواعه في ماهيتها غير داخلة في تلك المقولة . وهل المقولة إلا جنس الجنس ، وهل صورة المقولة إلا هذه الصورة ؟ فينبئ إذن ، أنه لما لم يكن النحو من المضاف ، فليس العلم من المضاف ، إلا على أنه عارض له المضاف عروضاً لازماً ، لا على أنه نوع من المضاف .

ولا بأس أن يدخل الشيء في مقولتين ، على وجهين ؛ أما في أحدهما ، فبالذات ، على أنه نوع له . وأما في الآخر ، فبالعرض ، على أنه موضوع لعروضه له . فهكذا يجب أن يفهم هذا الموضوع ؛ ولاتلفت إلى عمى قلوب هؤلاء الذين يظنون أن الشيء يكون في جنس وأنواعه في جنس مباين له . والعجب أن هؤلاء قد نسوا أن هذا الرسم المذكور للمضاف ، وهو أنه الذي ماهيته مقولة بالقياس إلى غيره ، رسم قذُرفٌ ، لأنه كان يدخل في المضاف ما ليس من المضاف ، وأنه محتاج إلى زيادة وثيقة ، وبين هذا الموضع قريب من ثلاث ورقات ، حتى جاءوا وسلموا أن العلم داخل في المضاف بطبيعته ، على أنه نوع من المضاف وأنواعه ليست تحته . فلزمهم أن يحملوا هذا الشك ، ونسوا أن مثل هذا الشك ، قد سلف ذكره في الجواهر أيضاً ، فكان حل الشك في آخر الأمر يوجب ، أن ما تخصص ١٥ فرال كونه مقولاً بالقياس إلى غيره ، دل ذلك منه على أنه ليس من مقولة المضاف ، وعلى أن الحد الثاني ، المحصل المحقق ، الذي للمضاف ، غير مقول عليه . ونسوا أن الشيء ، إذا قيل على الشيء قول المقول على الموضوع ، وقيل هذا المقول عليه كذلك على ثالث ،

(١) به : هي بها ع ؛ هي به ه || بنفسها : بنجتماعا ، م || عرضت : عرض س || (٢) بذاته : بذاتها ||
(٥) على : ساقطة من ب ، د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ي || أنه عارض له المضاف : ساقطة من سا || عروضاً : ساقطة من سا ، ع ، م ، ه ، ي || (٥ - ٦) لازماً لا على : لازماً على ن ||
(٧) أما في أحدهما : أما أحدهما ه || (٨) على : وعلى س ، ه || وأما في الآخر : والآخر د ، سا ، م ، ن ، ي || على : وعلى ه || له : ساقطة من سا || (٩) قلوب : قلب س ||
(١٠) أنه : ساقطة من س || (١١) مقولة : ساقطة من ع || كان : + قد ن || من : في ه ||
(١٢) واثقه : ووثاقه ع ، ي || قريب : ساقطة من عا || من : ساقطة من ب ، د ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ي || ثلاث : ثلاثة س || (١٣) داخل في : ساقطة من سا || المضاف : مضاف سا ||
(١٥) فكان : وكان س || حل : حل م || ما : ساقطة من س || (١٧) مقول : المقول عا || عليه : عه .

فإن الأول يقال على الثالث كذلك ؛ ونسوا أنهم كانوا يفهمون من المقول على الموضوع ، أنه يجب أن يكون ذاتيا مقوماً للماهية ، فلم يعلموا أنه إذا كان المضاف جنساً للعلم ، كان مقوماً لماهيته ؛ ثم العلم ، جنس للنحو ، ومقوم لماهية النحو ، ومقوم الماهية لمقوم الماهية مقوم الماهية . فكيف ينتقل النحو من جنبة المضاف حتى يذهب إلى كيف الكيفية ؟ سواء كان تأويلهم المقول على الموضوع حقاً أو لم يكن . ونسوا أنهم علموا ، أن الأشياء المتباينة الخواص ، لا يحمل شيء منها على آخر ، فإذا كان كل نحو في ذاته ، وماهيته ، محمولاً عليه كيف ، ولا شيء من كيف يقال عليه المضاف في ماهيته على أن لا يكون له وجود ، إلا ما هو به مضاف لا على أنه لا يعرض له الإضافة ، أنه يلزم من ذلك أن يكون لا شيء من النحو يقال عليه المضاف في جوهره ، وكل علم عندهم نوع من المضاف ، فيقال عليه المضاف في جوهره ، فيلزم أن لا شيء من النحو يعلم ، وهذا خلف . ١٠

لكنه لا يجب أن تلتفت إلى هؤلاء ، بل تفهم أن ما قيل في قاطيغورياس ، كان الغرض فيه ما أومأنا إليه . لكن ، لنفائل أن يقول : إن حكم النحو حكم العلم ، فإن النحو نحو بالقياس إلى شيء هو إعراب اللغة . والجواب عن ذلك ، أن إعراب اللغة ليست ماهيته ، من حيث هو إعراب اللغة ، مقولة بالقياس إلى النحو ، فكيف يكون النحو مضافاً إليه ؟ والمتضايفان كما علمت ، كل واحد منهما ، مقول بالقياس إلى الآخر ، لكن إعراب اللغة ، مقول بالقياس إلى النحو ، من حيث هو معلوم ، حتى لو كان إعراب اللغة موجوداً ألف سنة ولم يعلم لم يكن مقولاً بالقياس إلى النحو . فإذا كان كذلك ، فمقابل المعلوم ، من حيث هو معلوم ، العلم أو العالم من حيث هو ١٥

(١) فإن الأول : فالأول : ما || (٣) ماهيته : لماهية العلم س ، ه || للنحو : النحوس ، ه || (٤) النحو : والنحوسا ، م || جنبه : حسه م || حتى : حين ع || كيف : كيف ب ، د ، س ؛ ساقطة من ع || (٥) ونسوا : ساقطة من س || (٧) من كيف : + عا د ، ن || (٨) لا : ساقطة من ن || ما هو : ساقطة من س || (٩) أن : أنه م ؛ أن لا د ، عا ؛ أنه لا سا ، ع ، ي ؛ أنه بأن ه || (٩) نوع : نحوسا || (١٠) وهذا : هذاب ، د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه || (١١) لكنه : لكن س || يفهم أن ما قيل : يفهم ما قيل ع || كان : فإن س ؛ وان ع || (١٢) فيه : ساقطة من سا || يقول إن حكم : يقول حكم د ، سا ، م || (١٣) والجواب : فالجواب س || (١٤) فكيف : وكيف د || (١٥) النحو : + أبيض || واحد : ساقطة من د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، ه || (١٧) موجودا : موجود س || (١٨) كذلك : ساقطة من د ، ن .

عالم ، فلما لحق إعراب اللغة المعلوم ، فصار إعراب اللغة معلوماً ما ، صار بإزائه هيئة نفسانية ، هي علم .

- فالهئية النفسانية التي هي علم ، حملتها مقولة بالقياس إلى هذه الجملة ، فإذا فصلت الهئية ، نالفت إلى كونها هيئة ولم يلتفت إلى ما عرض لها من إضافة إلى خارج صار بها علما ، كان وجوداً غير مضاف . وكذلك إذا التفت إلى إعراب اللغة ، وفصلت عنه كونه مطابقاً له هيئة نفسانية ، حتى زال عنه أنه معلوم ، كان وجوداً غير مضاف . وكذلك هذا الرأس : فإنه من حيث هو رأس ، مضاف إلى البدن من حيث هو ذورأس . فإذا اعتبر الجوهر المشار إليه ، ولم يجب أن يكرن النظر إليه من حيث هو هذا ، نظراً في أنه رأس ، كان له وجود خاص ، وكذلك في جانب ذى الرأس . نعم الإضافة اللاحقة هناك ، لازمة للهئية التي في النفس ، وإيست لازمة للرأس ؛ فذلك الرأس نفسه إذا حصل لم يجب تحصيل الآخر .

- وايس إذا قلنا : إن أحد المضامين الحقيقيين ، إذا عرف بالتحصيل ، عرف الآخر بالتحصيل ، لزم عكسه ، أن كل ما لزم العلم بتحصيل مضايفه ، عند العلم بتحصيله ، فهو مضاف حقيق ، بل قد يكون هذا في المضاف الحقيقي ، ويكون أيضاً فيما لا ينفك عن ملازمة الإضافة له ، فإن ذلك إنما أورد هناك ، ليس لأن يبين أن كل ما كان ذلك شأنه ، فهو مضاف حقيق ، بل أن يبين ، أن ما ليس ذلك شأنه ، فليس مضافاً حقيقياً ، فيزول الشك المذكور في الجواهر ، وكان تصحيحه واحتجاجه ، يتوجه إلى أن المضاف الحقيقي الذي وجوده هو أنه مضاف ، إذا عرف بالتحصيل ، عرف كذلك مضايفه . وكان الجوهر وأشياء أخرى عددت ليس كذلك ؛ فتحل الشبهة .

(١) معلوماً : معلومة س ، سا ، عا ، م ، هـ || ما : ساقطة من ب ، د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ي || (٣) فاهئية : فالعلم سا || علم : ساقطة من س ، ن || (٤) قالفت : والتفت عا (٥) وفصلت : وفصل د || عنه : عنهاد ، س ، سا ، عا ، م ، هـ || (٦) كونه : كونها ، سا ، عا ، م ، هـ || له : لها ، سا ، عا ، م ، هـ || عنه : عنها ، سا ، عا ، م ، هـ || أنه : أنها ؛ ساقطة من سا ، عا ، م ، ن || (٨) المشار : المضاف ب || (٩) فهم : ساقطة من س || (١٠) لازمة : ساقطة من س || للهئية : لهيته د || فذلك : ولذلك عا || نفسه : نفسه س || إذا : وإذا سا || (١١) تحصيل : يحصل م || (١٢) ليس : لشيء عا || (١٥) لأن يبين : لا يبين || (١٧) الشك : + المشهور ، ي || وكان : إذ كان س || واحتجاجه : واحتجابه د || (١٩) وكان الجوهر . . . الشبهة : ساقطة من عا || (١٩) فتعل : فتعل ب ، ن ، هـ ، ي ؛ ساقطة من د ، س .

فإنه ماأورد مورد ذلك البيان بيانه وحجته إلا على هذا ، ولم يتعرض لمكسه ، ولا زعم أن هذه خاصية للمضاف الحقيقي وحده بوجه من الوجوه ، ولا كانت له إلى ذلك حاجة ، بل إلى هذا على ما بينا . وأضاف إليها ، أن الرأس وما يجري مجراه ليس كذلك ، فأنشج أنه ليس من المضاف الحقيقي ، وقد بينا ذلك الموضع على ما يجب .

[الفصل الخامس]

فصل (هـ)

في الأين وفي متى

وأما الأين ، فإنه يتم بنسبة المتمكن إلى المكان الذي هو فيه ، وحيثيته كون الشيء في مكانه . وقد علم ، فيما سلف ، أنه كيف يباين المضاف . وهو جنس لأنواع . فإن الكون فحق أين ، والكون تحت أين ، والكون في الهواء أين ، وفي الماء أين . ومن الأين ما هو حقيقى أولى ، وهو كون الشيء في المكان الحقيقى له ، ومنه ما هو ثان غير حقيقى ، مثل كون الشيء في المكان الثانى الغير الحقيقى ، كقولهم في السماء وفي الماء . ولا يكون جسمان موصوفان بأين واحد بالعدد ، والأين أول حقيقى ، ويكونان موصوفين بأين واحد بالعدد والأين ثان غير حقيقى ، بجسمين يكونان في السوق معا .

ومن الأين ما يكون مأخوذاً بذاته ، ككون النار فوق ، على أنه في باطن سطح السماء ، ومنه ما هو عارض له ، ككون الحجر في الهواء . وربما كان في الأين إضافة ، ككون الهواء فوق ، بالقياس إلى الماء ، لأنه في مكان هو أقرب إلى فوق ، من مكان الماء .

(١) مورد : مورد د || إلا على : الأعلى س ، م || (٢) لضاف : المضاف عا || (٣) فأنشج : فأنشج د || على : ساقطة من د || (٧) في : ساقطة من س ، هـ || (١٢) مثل كون : لكون عا || (١٣) جسمان : جسمين م || (١٤) ويكونان : + غيرى || الأين : ساقطة من م || (١٥) معا : ساقطة من ن || (١٧) له : مثل من ؛ مثله هـ || (١٨) فوق : فوق س .

والأين منه جنسى وهو الكون فى المكان ؛ ومنه نوعى كالكون فى الهواء ؛ ومنه
شخصى ككون هذا الشيء ، فى هذا الوقت فى الهواء ، وهو مكان ثان ، أو مثل كون
هذا الجسم فى هذا المكان الحقيقى المشار إليه .

- وقد زعم بعض المتقدمين ، أن الواحد من الأين قد يوجد فيه جواهر كثيرة ، كمدة
فى السوق . وقد غلط وأجابه بعض الحدث بما أعبر عنه ، قال : إنه ليس الأمر كذلك ،
فإن الأين الحقيقى لا يوجد فيه هذا المعنى ؛ وأما الأين الغير الحقيقى كالكون فى السوق ،
فليس هو نفس السوق ، فإنه وإن كان لابد من أن يكون السوق مكاناً ثابتاً مشتركاً فيه ،
فليس الأين هو السوق ، بل كون زيد فى السوق ، هو الأين ، وهو صفة لزيد بها زيد
كأن فى السوق . وليس بها بعينها عمرو كائناً فى السوق ، وإن كان السوق واحداً ،
نسبة زيد إليه ، من حيث هو زيد ، غير نسبة عمرو غيرية بالعدد، وهذا كالبياض ، فإنه
وإن كان يتحد بالنوع ، فقد يتكرر بالعدد .

ثم أن بعض المتحذلقين ، أعان المتقدم ، ولم يرض بهذا الجواب ، فقال : ليس حال
الأين كحال البياض ، فإن البياض الذى فى زيد ، إذا عدم ، لم يجب أن يعدم الذى
فى عمرو ، وأما السوق فيكون واحداً للجماعة .

- وحسب أنه عمل شيئاً ، إذ أَرانا أن السوق واحد ، فإن كان السوق هو الأين ، كان
السوق كوناً فى المكان لا مكاناً ، وكان الشيء إذا سئل عنه أين هو ، فيصلح أن يقال :

(١) كالكون : ككون د || (٢) ككون : كالكون ع || هذا الشيء . . . أو مثل كون :
ساقطة من ع || (٣) الحقيقى : ساقطة من ع || (٤) أن : ساقطة من د || الأين : الأمرين ع ||
فيه : فى س ، سا ، ع ، ع ، م ، د ، ع || كثيرة : + ككون س ، ع ، ه ، ع || كمدة : عدة س ، ع ،
ه ، ع || (٥) وأجابه : فأجابه ع || الحدث : الجذب م || أعبر : اعتبرن ع || (٦) الحقيقى : +
لا يوجد فيه هذا المعنى سا || (٨) وهو صفة : وصفة د || (٩) بعينه : بعينه ع || (١٠) هو : ساقطة من
د ، سا || غير : ساقطة من د || غيرية : غيرته د ؛ وعبرته سا ، ع ، م ؛ ساقطة من ع || وهذا : وهوب ||
(١١) يحد : متحداب ع ، ن || قد يتكرر : متكرر ؛ فقد كثرع ؛ فقد يتكرر س ، ه ، ع ؛ فيتكرر
د ، سا ، ع ، م ، ن || (١٢) أعان المتقدم و : ساقطة من ع || (١٣) البياض فإن : الأبيض فإن س ||
(١٥) إذ : إذا د ، س ، سا ، ع ، م ، ن ، ه || فإن : وإن ه ؛ ساقطة من سا ، ع ، م ،
ع || كان : أكان ع || (١٦) كوناً : كون ب ، د ، سا ، ع ، م ، ن ، ع .

سوق ، لا أن يقال : في السوق . فإن كان الأين هو كونه في السوق ، فزيد يبطل عنه بطلان كونه في السوق ، وإن لم يبطل كون عمرو في السوق ، فهو كالبياض أيضاً .
وتقول : إن الأين فيه مضادة ، كما في سائر المقولات ، فإن الكون في المكان الذي عند المحيط ، هو مقابل للكون في المكان الذي عند المركز ، لا يجتمعان ؛ فهما معنيان ، وقد يوجد لهما موضوع واحد يتماقبان عليه ، وبينهما غاية الخلاف . وإذا قد يصار من أحدهما إلى الآخر قليلا قليلا ، ويكون المصيران متضادين ، ويكون هناك أين متوسط بينهما ، وأيون أقرب من الطرف الفوقاني في حد الفوقية ، وأيون من الجهة الأخرى بالخلاف ، فيكون في طبيعة الأين من جهته ، لا من جهة جنسيته ، بل من حيث خواص نوعيته . وإضافتها أيضاً ، أن يقبل الأشد والأضعف . فإن أينين كليهما فونان ، وأحدهما أشد فوقية ، فعلى هذه الجهة يمكن أن يقع فيها الأشد والأضعف . وأما الكون « فوق » مطلقاً أو « تحت » مطلقاً ، والكون في أي حد شئت ، مطلقاً ، والكون في المكان مطلقاً ، فلا يقبل ذلك أشد وأضعف . وفي الكيفية أيضاً ، فإن السواد الحق لا يقبل أشد وأضعف ، بل الشيء الذي هو سواد بالقياس عند شيء ، هو بياض بالقياس إلى آخر . وكل جزء من السواد يفرض ، فلا يقبل الأشد والأضعف في حق نفسه . ويجب أن يترك هذا ، في هذا الموضع ، بل له مكان أليق به من الفلسفة .

فإن لقائل أن يقول ، إن السواد ليس من حيث هو مضاف ، يقبل الأشد والأضعف بل لطبيعة كيفيته ، وأما الأين ، وإنما يقبل ذلك ، من حيث إضافة تعرض لأينيته ؛ وهو

- (١) عنه : ساقطة من س ، سا ، عا ، م ، هـ || (٢) يبطلان : يبطلانه هـ || أيضا : إذا سا ||
مضادة : + كما عا || (٣) سائر : بعض د ، ن || الذي : ساقطة من ن ، + هو هـ || (٤) المحيط ...
عند : ساقطة من سا || فهما : وهما د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، هـ ، ي || (٥) يتماقبان :
تماقبان د ، م || عليه : فيه د ، س ، عا ، ن ، هـ ، ي || (٦) متوسط : متوسط عا ||
(٧) وأيون : وأقول ع || (٨) جهته : جهة ع ، عا ، ي || جهة : حيث س : هـ ||
(٩) وإضافتها : وإضافها ع || فإن : مثل هـ ، ي || (٩) كليهما : كلاهما س ، سا ، عا ، هـ ||
(١٠) فيها : بها عا || فوق : ساقطة من د ، س ، م || (١١) أرتحت مطلقا : ساقطة من ع || (١٢) فلا :
لاع ، ي || أشد وأضعف : الأشد والأضعف س || (١٣) دو : وهو س ، سا ، عا ، م ، هـ ||
آخر : شيء هـ || هو بياض بالقياس إلى آخر : ساقطة من س || (١٤) يفرض : يفرض هـ ||
في : من ع || (١٧) كيفيته : كيفية د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، هـ ، ي .

قرب وبعد من الطرف . ثم إذا اشتغلت بتوضيح الحق في جميع هذا ، كان خروجاً إلى صناعة أخرى . فلنسلم الآن لهذا القائل ، إن الأين إنما يقبل من حيث هو مضاف ، لا من حيث هو أين ؛ ولنتراء القول في أمر السواد والبياض منهما .

- وأما "متى" فإنه أيضاً نسبة ما للشيء إلى الزمان ، وهو في كونه في نفسه أو في طرئه ، لأن كثيراً من الأشياء يقع في أطراف الأزمنة ، ولا يقع في الأزمنة ، ويسأل عنها : "بمتى" ، ويجاب . وإذا نسب الشيء إلى الزمان ، فلما أن ينسب إلى زمان أول مطابق له ولا يفضل عليه ، كقولهم : كان هذا الأمر وقت الزوال ؛ وإما زمان أعم من ذلك يكون نظير السوق في الأين ، كقولهم : كان هذا في سنة كذا ، ولم يكن في جميع السنة ، بل في جزء منها . وليس الزمان المطابق ، كالمكان المطابق في أنه لا يشارك فيه في النسبة إليه ؛ بل الزمان الواحد الحقيقي المعين ، تنسب إليه أشياء كثيرة ، فيكون كل واحد منها فيه على سبيل المطابقة . لكن مع ذلك ، فإن كل واحد كائن فيه ، تكون هي نسبة الخاصية إليه ، التي لو عدت لبقيت نسبة خاصية للأخرى ، وإن كان المنسوب إليه واحداً نظير ما قلنا في النسبة إلى السوق ، ولا نحتاج أن نظل بذكر ما قاله المتقدم المذكور في "متى" ؛ وفيما هو جوابه ؛ فإنه إذ قال ما قال في المكان ؛ فهو قوله في الزمان .
- أقول : وقد هزل فاضل المتأخرين في "العبارة" عن "المتى" الخاص تهويلاً مفرطاً ، فقال : إن "متى" نسبة الشيء إلى الزمان ، الذي يساوق وجوده ، وتنطبق نهايته على نهايته وجوده ، أو زمان محدود ، هذا الزمان جزء منه . وذلك أنه ذكر نهايته وجوده ، فلما أن يعنى به نهايته مقداره ، أو نهايته حركته ، أو نهايته زمان وجوده ، أو

(١) بتوضيح : بانفصال سا ، م || (٢) لهذا : إل هذا سا || (٤) وهو : هي م || في نفسه : فيه قسه ب ، د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ه ، ي || (٥) ويسأل : فيسأل ه || (٧) ولا : لا عا ، ه || (٨) سنة : نسبة س || (٩) السنة : النسبة سا || بل في جزء : بل جزء عا || المطابق : المطلق م || (٩) في : ساقطة من ع ، ي || (١١) فيه : فيها س || نسبة : نسبته ب ، ع ، عا ، ن ، ه ، ي || (١٢) التي ، إليه س ؛ ساقطة من ع || خاصة : خاصة س || للأخرى : الأخرى سا || (١٣) قلنا : قلناه عا ، ه || (١٤) جوابه : جواب س || إذ : إذا د ، ع ، ن || قوله : له س ، عا ، ه || (١٥) فاضل المتأخرين : اسكندر الأفروديسي || (١٦) الذي يساوق وجوده وتنطبق : الذي تنطبق سا ، عا ، م || (١٧) على : وعلى د || أنه : لأنه س || ذكر : هـ أن هـ .

نهايتي متاه ونسبته إلى زمانه فإن عنى نهايتي مقداره، فليس ينطبق عليهما نهايتا زمانه؛ وإن
 عنى نهايتي حركته، فيختص بذلك المتحرك المتصل بالحركة أو بالحركة نفسها، وليس الغرض
 متجهها إلى هذا وحده؛ وأما نهايتا زمان وجوده حاصلا، فلا ينطبق عليهما نهايتا زمانه،
 بل هما هما؛ وأما نهايتا النسبة، فيمكن أن يجعل له وجه تأويل، فيقال: إن معناه أن
 متاه، هو نسبته إلى زمان تنطبق نهايتاه على نسبتيه له إلى نهايتي هذا الزمان، ثم لا نسبة
 له قبل أولها ولا بعد آخرها إليه. فيجب أن يفهم قوله على هذا الوجه. لكن نسبة الشيء
 إلى "الآن" الذي يقارنه عسى أن يظن بها أنها ليست من مقولة "متى" بذاتها، فإن كان
 ذلك كذلك، فكان هذا الرسم غير صحيح، وذلك لأن كون الشيء في آن ما، لا يحمل عليه
 هذا الحد، وهو من مقولة "متى"، لكن الحق أن "الآن" لا يصح إليه نسبة مقولة،
 محتمل أن يكون بها جواب "متى" إلا أن يشار إلى الذي يتحدد بذلك "الآن" فيكون
 للشيء نسبة إلى الزمان، لا على أنه فيه بل على أنه في طرفه، ومع ذلك يكون "آنا".

فهذا يفسد ما قاله هذا الفاضل، اللهم إلا أن يحكم بأن النسبة إلى الآن ليست
 من مقولة "متى"، لكنهما لا مقولة لها تليق بها غير هذه المقولة، ولا نعلمها غير داخلية
 في مقولة أصلا؛ ثم بعد هذا يظن كأن الاشتغال به يخوض بالمبتدئ فيما لا يعنيه.

وإذ لم أنه كما لم تكن الإضافة معنى مركبا يوجب تركيبه ترديدها بين شيئين، إذ لم
 يكونا جزأين منها، بل كانا أمرين خارجين عنها، حين تتعلق بهما، كذلك الأين "ومتى"
 لا يجب أن يظن فيهما تركيب، بسبب أن لكل واحد منهما نسبة إلى شيء؛ فإن النسبة،

- (١) ونسبته : نسبة د ، سا ، م || (٢) فيختص : ناص د ، س ، سا ، ع ، م ، ن ، ه ||
 (٣) متجها : متها د || (٤) إن : ساقطة من ع || (٥) نسبته : نسبة س || (٦) له : لها
 س || أخرها : أخرها س || (٧) أنها : ساقطة من د ، م || ليست : ساقطة من ع ، د || (٨) لأن
 كون : لا يكون م || آن : إن د ، سا ، م || (٩ — ١١) لكن الحق ... يكون آنا : ساقطة من ع
 || لا يصح : يصح س ، سا ، ع ، ع ، م ، ن ، ه ، ي || مقولة محتمل : مقولة محتمل س ||
 (١١) أنه : أن س || في : ساقطة من س || آنا : آنا ، د ؛ آناس : ع ، آنا ، ن ، ه ، ي ؛
 شيئا سا ، ع ، م || (١٢) اللهم : التثنية د ، س ، سا ، ع ، ع ، م ، ن ، ه ، ي ||
 (١٣) المقولة : ساقطة من سا || هذه المقولة ولا : ساقطة من س || ولا تعلما : تالما س ، ع ،
 ه ، ي || (١٤) يظن : نظرا ع ، ن ، ه ، ي || (١٥) تركيب : تركيب سا ، م || إذ : إذان ||
 كانا : ساقطة من سا || (١٦) حين تتعلق : هي متعلق ب ، د ، سا ، ع ، ع ، م ، ن ، ه ، ي ||
 (١٧) فإن : وأن ب ، د ، سا ، ع ، ع ، م ، ن .

ليست المنسوب ، ولا المنسوب إليه جزء منها حتى تكون الجملة هي النسبة ، فتكون النسبة حينئذ جزءاً لذاتها ، إذ الجملة تحصيل جملة من الأشياء ومن الجمع نفسه ؛ فيكون الجمع كالصورة ، وهما كالمادة ، والمجموع كالركب ، والجمع جزء من المركب ، كالصورة ؛ وإذ هذا محال ، فليس الأين ، ولا " متى " ، مركباً .

[الفصل السادس]

فصل (و)

في باقى المقولات العشر

وأما « الوضع » ، فقد تبين لك أنه اسم يقال على معانٍ ، وأن الذى هو المقولة .
فهية تحصل لتتام أو الجملة ، لأجل نسبة تقع بين أجزائها وبين جهات أجزائها ، في أن يكون لبعضها عند بعض مجاورة المعتبر بجزئياته لذلك فقط ، بل يخاف مع ذلك بالقياس
١٠ إلى أمور غير الموضوع المعتبر بجزئياته ، إما أمكنة حاوية وإما متمكنات محوية ووجهات ، وهذا كالقيام ، والقعود ، والاستلقاء ، والانبطاح .

ولا أحتاج أن أزيدك على ما سلف بياناً وشرحاً وتفصيلاً وتطويلاً ، بل اعلم أن
« الوضع » قد يكون فيه تضاد ، فإن الهيئة الحادثة من وضع ، تصير الأجزاء لها إلى جهات
مضادة لجهات أخرى ، هي دينة مضادة للهيئة المخالفة لها ، كالاستلقاء ، والانبطاح .
١٥ وذلك إذا كانت الأجزاء لا تتخاف بالعدد فقط ، بل بالطبع . ومثال هذا ، أن

(١) جزء : جزءا س ، هـ || (٢) تحصيل : تحصيل ب ، د ، ع ، هـ ، ن ، هـ ، ي || الجمع : الجمع د
(٧) باقى : بواق س ، هـ ؛ الباقى د || العشر : الشره || (٨) وأن : وأما ع || وأن الذى : والذى د ||
(٩) فهية تحصل : فهو محصل ع || أو الجملة : أى الجملة ن ؛ أو أن الجملة ع || أجزائها وبين : أجزائها
ومن د ، س ، ع ، هـ ، ن || (٩) أجزائها : أجزائها ب || (١٠) المعتبر بجزئياته : ساقطة من ع || ذلك : ذلك ب ،
كذلك س || بالقياس : ساقطة من ن || (١١) غير : عن د || بجزئياته : بجزئيه د || محويه : +
وبالجملة س ، ع ، هـ || وجهات : جهات س ؛ وله جزئات ع || (١٢) والاستلقاء : والاستواء ع ؛
(١٤) قد يكون : ساقطة من ب ، د ، س ، م ، ن || الحادثة : الحاصلة س || من : ساقطة من ع ||
جهات : جهة ب || (١٦) بالطبع : وبالطبع ع || ومثال : ومثل س .

المكعب الذى له ست جهات ، لا اختلاف فيها إذا وضع وضعا حتى صار هذا السطح منه « فوق » ، وهذا يمينا وهذا شمالا ، وكذلك إلى آخرها . ثم غير حتى صار هذا الذى هو « فوق » ، هو « تحت » والذى هو « تحت » هو « فوق » ، فإن حال جملة الموضوع ، فى تناسب ما بين أجزائه ، محفوظة واحدة بالعدد ، ووضع ، لا يتخالف الوضع الأول بالنوع بل هو كما كان ، لكن هذا الوضع يخالف لذلك بالعدد ؛ وأما هيئة الجملة فمحفوظة ، ولا يتخالف الوضعان بالحد ، بل بالتخصيص الجزئى ، وذلك لأن الجهات ، هى التى كانت بأعيانها ، والأجزاء والأطراف التى تليها هى مثل التى كانت لا تتألفها بأنواعها بل بأعدادها .

٥

وأما لو كان بدل المكعب المتشابه الأضلاع ، شجرة ، أو إنسان ، فنصبا على ساقيهما ثم قلبا ونكسا ، فإن حد الأمرين يخالف . فإن حد الأول وضع وهيئة حاصلة للشيء من حصول ساقه كذا وحصول رأسه كذا ، وحد الثانى يخالف لذلك ، لا بسبب أن الساق والرأس إنما يتخالفان بالعدد فقط ، بل هما يتخالفان أيضا فى المعنى والطبيعة . فإذا كان حد الهيئتين متخالفين ، وبينهما غاية الخلاف ، وموضوعهما واحد ، فهما متضادان . وأما هنالك فإما كان تخالف الخصوصية الجزئية دون الحدود ، إذ كان سطح ما منه « فوق » فصار « تحت » وصار الآخر « فوق » ، وذلك السطح ، إنما يباير السطح الآخر بالعدد ، مغايرة ليست فى حدين ، والأضداد هى التى لها طبائع متباينة ، وحدود متخالفة ، وتختلف بالنوعية لا بالخصوصية . وكما أن الجسم لا يجتمع فيه البياض الحادث أمس ، من حيث هو ذلك البياض الأمس ، والبياض الحادث اليوم ، من حيث هو هذا البياض ، وهما

١٠

١٥

(١) السطح : التسطح س ، سا ، م || (٢) يمينا وهذا : ساقفة من م || (٤) محفوظة : ساقفة من عا || وضعه : ومنه د ، سا ، م || (٦) بالحد بل : بالحدين س || (٦-٨) وذلك ... بأعدادها : ساقفة من عا || (٩) إنسان : أفان د ، سا ، م || نصبا : فنصب سا ؛ هاد ، م || ساقيهما : ساقهما عا || (١٠) قلبا : فلاد ، سا ، م || ونكسا : ونكنا سا ، م || وهيئة : هيئة ع ، م || (١١) كذا : أوى || (١٢) هما : وهما ع || يتخالفان : متخالفان س ، ن ، ه || أيضا : ساقفة من ع || أيضا فى المعنى والطبيعة : فى المعنى والطبيعة أيضا || فإذا : وإذا عا || (١٣) وأما : فأما س || (١٤) هنالك : هناك د ، م || يتخالف : يتخالفا د || (١٥) ومار : فصارعا || الآخر : آخرس ، عا || (١٦) طبائع : طباع ب ، ع ، ن ، م || وحدود : حدودها س ، ن ، ه ، م ، م .

يتعاقبان على موضوع واحد ، وليسا يتضادان ، إذ ليس بينهما غاية الخلاف ، ولا خلاف بأمر داخل في اللونية ، وكذلك ، وإن كان لا يجتمع فيه ذلك الوضع الشخصي وهذا الوضع الشخصي ، ويتعاقبان فيه ، فليسا بمضادين ، إذ ليس بينهما غاية الخلاف في الطبع وفي حقيقة الوضع . وبعد ذلك ، فإن الوضع يقبل الأشد والأضعف على نحو قبول الأين ، ولا يقبله على نحو لا قبول الأين ، ولأن قولنا قيام وجلس قد يقال على الحركة إلى حصول هذا الوضع ٥ ويقال على الهيئة الحاصلة . فاعلم أن القيام الذي من الوضع ، هو القار منهما ، لا حالة "أن يقوم" .

وأما مقولة الجدة ، فلم يتفق لى إلى هذه الغاية فهمها ، ولا أحد الأمور التي تجعل كلاً أنواع لها أنواعاً لها ، بل يقال عاينها باشتراك من الاسم أو تشابه ، وكما يقال الشيء من الشيء ، والشيء في الشيء ، والشيء على الشيء ، والشيء مع الشيء . ولا أعلم شيئاً ١٠ يوجب أن تكون مقولة الجدة جنساً لتلك الجزئيات ، لا يوجب مثله في هذه المذكورة ، ويشبه أن يكون غيرى يعلم ذلك ، فليأمل هنالك من كتبهم . ثم إن زيف بعضها من أن يكون أنواعاً وجعل تواطؤ هذه المقولة بانقياس إلى بعضها دون بعض ، وجعل الاشتراك في اسمها بالقياس إلى الجملة أو الآخرين ، وعنى به أنه نسبة إلى ملاصق ينتقل بانتقال ما هو منسوب إليه ، فليكن كالتسلح والتنعل والتزين ولبس القميص ، وإيكن منه جزئى ومنه كلى ومنه ذاتى ، كحال الهرة عند إهابها ، ومنه عرضى ، كحال الإنسان عند قميصه ١٥ وانفصل هذا المهم من المقولات العشر إلى ما أوتر أن نفصل إياه ، ففيه مجال .

وأما مقولة "أن يفعل" و "أن يفعل" ، فيتوهم في تصورهما هيئة توجد في الشيء لا يكون الشيء قبلها ولا بعدها البتة في الحد الذي يكون معها من الكيف أو الكم أو الأين أو الوضع ، بل لا يزال يفارق على اتصاله بها الشيء أشياء ، ويتوجه إلى شيء ما دامت

(١) على : ساقطة من م ؛ في هو || واحد : ساقطة من س || (٣) ويتعاقبان : وهما يتعاقبان سا || فيه : عليه س || (٣) في الملحج : بالطبع - || (٦) حالة : حالة س ، ب || (٧) يتفق : يبق عا || لى : ساقطة من س || (٨) بل : + لئماس ، ه ، ي || (٩) والشيء على الشيء : ساقطة من د ، م || شيئا : صبا سا ، عا ، ن ، ن ، هاشى || (١٢) بالقياس : كالقياس س (١٤) ولبس : ساقطة من سا ، م (١٤-١٥) ونبه كلى : وكلى ب ، د ، س ، سا ، ع ، م ، ن ، ه ، ي || (١٦) المهم : المبهع ، ي ، المهم ن ، ه || الشر : الشره س || (١٧) فيتوهم : قووم ب ، د ، س ، ع ، م ، ن ، ه ، ي || توجد : تدخل ب || (١٩) على اتصاله بها : ساقطة من س || أشياء : شينأب ، يس ، عا ، ن ، ه .

موجودة ، كالتسود مادام الشيء يتسود ، والتبييض مادام الشيء يتبييض ، والحركة من مكان إلى مكان : فالشيء الذي فيه هذه الهيئة على اتصالها ، فهو منفعل وينفعل ، وحاله هي أن ينفعل ، والشيء الذي منه هذه الهيئة على اتصالها ، فهو من حيث هو ، منسوب إليها ، لحاله هي أن يفعل . فاما أن هذا يكون في الكيف وحده أو في سائر هذه ، فأمر نستقصيه ، وأحواله وأقسامه في الكلام الطبيعي . فإن الناس قد اختلفوا ، فبعضهم خصص هذه المقولة بأنها يجب أن تكون تغيراً في الكيفية فقط ، وأما العام لها وأغيرها ، فمن الأمور التي تقع في مقولات كثيرة . وبعضهم يجوز أن تكون جامعة للأنواع كلها بمعنى واحد ، وتحقيق هذا لك في الطبيعيات .

واعلم أنه إنما قيل "أن ينفعل" و "أن يفعل" ، ولم يقل انفعال وفعل ، لأن الانفعال قد يقال أيضاً للحاصل الذي قد انقطعت الحركة إليه ، لأنه يقال : في هذا الزوب احتراق ، إذا كان حصل واستقر ، ويقال : انفعال ، إذا كان الشيء بعد في الحركة ، وكذلك انقطع ، الذي هو الفعل ، قد يقال عند استجله ، وقد يقال حين ما ينقطع .

وأما لفظة ، "أنه ينفعل" ، "وأنه يفعل" ، فخصوص بالحالة التي فيها التوجه إلى الغاية ، وكذلك القيام ، الذي هو النهوض و الجلوس الذي هو المصير إلى الأمر الذي يستقر ، فيسمى أيضاً جلوساً ، هما اللذان إما أن يكونا من هذه المقولة ، أو يناسبا هذه المقولة .

وأما هيئة القيام المستقرة ، وهيئة القعود ، فهما من الوضع . كما أن هيئة الاحتراق من الكيف ، وهيئة تمام النشء ، هو من الكم ، وهيئة الاستقرار في المكان ، هو من

(١) مادام : + من د ، س ، م || والتبييض ، والتبييض د ، س ، سا ، م || والحركة : فالحركة ب ؛ والحركة س ، عا || (٢) على اتصالها : ساقطة من عا || وينفعل : ساقطة من س || هي : حوس || (٣) هو : ساقطة من س || (٤) هي : حوس || (٦) الكيفية : الكيف ي || (٧) يجوز : جوز س ، عا ؛ يجوزون || (٩) وأن يفعل : ولم يفعل س (١١) الشيء : ساقطة من عا || في : وفي س || (١٢) يقطع : يتقطع د ، سا ، م (١٣) أنه : أن س ، ه || أنه : أن س ، ه || بالحالة : بالجملة د ، م || (١٤) الذي هو المصير إلى الأمر : ساقطة من د ، م (١٥) هما : فهما س ، ه || (١٥) إما : إنا عا || (١٧) هيئة القيام : ماهية القيام د ، م || الاحتراق : + فهو س ، ه || (١٨) النشء : الشيء عا || حوس : فروع .

الآين . إنما هذه المقولة ، وما يناسبها ، هي ما كان توجهاً إلى إحدى هذه الغايات ، غير مستقر من حيث هو كذلك .

- وهذه المقولة تقبل التضاد ، فإن التوجه من ضد إلى ضد ، يخالف بالحد التوجه من ذلك إليه ، وهو موضوعهما واحد وبينهما أبعد الخلاف ، وذلك كبيضاض الأسود ، واسوداد الأبيض ، وكصعود الدافل وزول العالي . وأيضاً فإنها قد تقبل الأشد والأضعف ، لا من جهة القرب إلى الطرف الذي هو السواد ، فإن القرب من ذلك ، وهو حد ، مبلوغ إليه من السواد ، بالقياس إلى الاسوداد الذي هو سكون في السواد . و الفرق بين الاسوداد ، أعنى الحاصل التار ، وبين السواد . فإن الاسوداد يعقل على أنه غاية حركة ، وأما السواد فلا يحتاج في تعقله سواداً إلى أن يعقل حركة إليه . واعلم أن تسوداً يكون أشد من تسويد ، إذا كان أقرب من الاسوداد الذي هو الطرف ، والسواد أشد من السواد إذا كان أقرب من السواد الذي هو الطرف . وأيضاً فإن الاسوداد قد يكون أشد من جهة السرعة ، إذا كان أسرع اسوداداً ، وهذا أيضاً يتم بنسبته إلى الاسوداد ، فإن الأسرع يوصل إليه قبل الأبطأ ، فيكون أسرع لأنه أقرب زماناً من الاسوداد . لكن الفرق بين الاعتبار الأول ، وهذا الاعتبار ، أن الاعتبار الأول يجعل حركتين ، متساويتين السرعة في ظاهر الأمر ، لكن إحداها مبتدئة من حد أقرب إلى البياض ، والأخرى من حد أبعد منه ، واستمرارهما على نمط واحد بسرعة متشابهة ، لكن أحدهما ، لأنه

(١) إنما : أما س || المقولة : المثالة عا || إل : الذي ع ، ع ، م || إحدى : ساقطة من س ، م ، ن ، ه ، ع || (٣-٤) التوجه من ذلك : للتوجه من ذلك ه || من ذلك : ساقطة من ب ، د ، س ، م ، ع ، م ، ن || (٤) وموضوعهما : موضوعهما د ، م || وبينهما : بينهما ع ، ع || (٥) وزول : فزول د ، س ، م || فإنها : فإنها عا || (٦) فإن القرب : فإن القريب ب ، س ، ع ، ع ، ن ، ه ، ع || (٧) من السواد : ب ، ب ، د ، س ، م ، ع ، ع ، م ، ه ، ع || (٨-٧) بين الاسوداد : بين الأسود د ، م || (٩) واعلم : فاعلم س ، م || (١٠) الاسوداد : السواد س || أشد من السواد : ساقطة من ع || (١١) لذا ... السواد : ساقطة من س ، م || السواد : الأسود د || أيضاً : إنما س || الاسوداد : الأسود د ، س ، ع ، م || (١٣) الأجا : الإجلال س || (١٦) متشابهة : متشابه || أحدهما : ب ، م ع .

أقرب فقط ، يقال : هوذا يسود أشد من الآخر ، كن يتحرك حركة مساوية لحركة أخرى وكلاهما تصعدان ، لكن أحدهما ابتداء من أعلى ، والآخر من أسفل ، فيكون ذلك يصعد أشد من هذا الآخر ، بهذا الوجه .

وإن كان البحث المستقصى لأمال هذه الأشياء في العلم الطبيعي ، يمنع من هذا ، وإنما تجوز هذه المناسبة إذا كان المقطوع واحدا بعينه واختلف الزمان ، فأنصرهما زماناً هو الأشد دون غيره . وقد جرت العادة بأن يتلى ما سلف ذكره ، بالقول على انتقابات ؛ فلتتل أولا ما يجب أن يعتقد فيها ثم لتقبل على الوجه الذي قيل فيها في هذا الكتاب .

(١) هوذا : هوذى د || هوذا يسود : هو أسود س

(٢) تصعدان : يصعد د م || (٤) من : عن س ه || (٦) هو : هوود ، م .

(٧) الكتاب : + والحمد لله رب العالمين وصلى الله على جميع أنبيائه خصوصا على خاتم النبيين محمد وآله تمت المقالة السادسة من الفن الثاني ع ؛ + تمت المقالة السادسة من الفن الثاني من الجملة الأولى في المنطق ولواهب النقل الحمد بلا نهاية ه .

المقالة السابعة

من الفن الثاني

من الجملة الأولى من كتاب الشفاء

المقالة السابعة

من الفن الثاني

وهي أربعة فصول

[الفصل الأول]

فصل (١)

في المتقابلات

ف نقول : إن المتقابلين هما اللذان لا يجتمعان في موضوع واحد من جهة واحدة في زمان واحد معا . وكل شيئين لا يجتمعان في موضوع واحد ، فإما أن لا يجتمعا على سبيل أن شيئا واحدا لا يوصف بهما بالمواطأة ، بأن يكونا مقولين عليه ، بأن الشيء هو هذا وذلك ، كما يكون الشيء الواحد حيا وأبيض معا ، أو على سبيل أن الشيء الواحد لا يوصف بهما بالاشتقاق أيضا ، وذلك بأن يتماثلا من حيث الكون فيه أيضا .

والقسم الأول يكون أحدهما في قوة سالب الآخر ، كالفرس واللافرس ، فلا يخلو إما أن يكون الاعتبار من حيث السالب منهما سالب فقط ، أو من حيث هناك زيادة معنى إيجابى لزمه السالب ، كما إذا جعلنا المتقابلين أو الشيين المذكورين : الزوج والفرد ، وجعلنا الفرد ، ليس كونه فردا ، هو أنه ليس بزوج فقط ، بل إنه أمر زائد على ذلك . فليكن الأول ، هو تقابل النفي والإثبات ، إما بسيطا ، كما هو فرس لما ليس بفرس من

(٢) من الفن الثاني : ساقطة من س. || الثاني : + من الجملة الأولى في المنطق ه. ||

(٣) فصول : + (فهرست لتناوين الفصول الأربعة) ه. || (٧) فنقول : قول س : ه. ||

من جهة واحدة : ساقطة من د. س ، سا ، ع ، م ، ه ، عى || (١٠) وذلك : وذلك د ،

سا ، م ، + لا س ، ه. || الواحد : ساقطة من ب ، د. س ، سا ، ع ، م ، ن ، عى ||

الشيء الواحد : شيئا واحدا س ، ه. || (١٢) قوة : القوة س. ه. || سالب الآخر : سالب

للآخر س ، ه. || فلا : ولا ه ، عى || (١٤) لزمه : يلزمه س. ع ، م ، ي بل فيه : سا ، م . ||

(١٥) هو : وهو ا (١٦) بسيطا : بسيطا عا .

حيث ليس بفرس ؛ وإما مركبا ، كقولك زيد فرس زيد ليس بفرس . والأول لا صدق فيه ولا كذب ، والثنائي فيه صدق وكذب ، ويشتركان في أنه ليس فيهما إشارة إلى وجود من خارج ، بل اعتبار أحكام عقلية . فإنه لو كان الالفريسي من حيث هي لالفريسية ، شيئا له وجود بوجه ، لكان الماء فيه سلوب موجودة بالفعل لا نهاية لها ، لأنها ليست بمجارة ، ولا مثلث ، ولا ثنائية ، ولا رباعية ، ولا أمر من الأمور التي لا تنهاى ، وكان يكون نسب سلبية حاصلة فيه لا نهاية لها لا مرة واحدة بل مرارا متضاعفا بلا نهاية ولا غاية ، إذ كان لكل جملة تفرض سلب مستأنف ، بل هذا شيء في اعتبار العقل وفي القول .

ومن خواص هذا القسم ، أنه لا يمنع اجتماع ما يقع عليه من المتقابلين في موضوع واحد ، بأن يكونا فيه ، لا بأن يكونا عليه . وذلك لأن الرأحة ليست طمعا ، وتقابل الطعم من حيث ليس طمعا ، ويحتمل أن يكونا في موضوع على سبيل الوجود في موضوع ، فكل ما لم يجتمع في موضوع على سبيل الوجود فيه ، فليس يجتمع في موضوع على سبيل القول عليه ، ولا ينعكس . ثم إن المتقابلين اللذين أوردناهما ، يختلفان في أن تقابل الفريسية والالفريسية لا صدق ولا كذب فيه ، وتقابل " أن زيدا فرس " لقولنا " زيد ليس بفرس " فيه صدق وكذب .

وأما القسم الآخر ، فنل الحرارة والبرودة والحركة والسكون ، ومثل أمور أخرى تجري مجراها . فلنقل أولا : إنه لا شك أن الفرس والالفريسي يعدان في المتقابلات ، وكذلك

(١) وإما : أرب ، د ، س ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ ، ي || (١ - ٢) والأول لا صدق فيه ولا كذب : ساقطة من سا || (٢) ليس : + شيء ، عا || (٤) موجودة : متعددة س || بالفعل : + لأنها سا || لأنها : لا نهاية د ، م || (٥) مثلث : بمثلث س ، هـ || ثنائية : ثنائية س ، هـ || أمر : + آخر س ، هـ || (٦) وكان : فكان س || (٧) ولا غاية : ساقطة من س || (٨) وفي القول : ساقطة من س ؛ والاول سا || (١٠) فيه : ساقطة من سا || (١١) في موضوع : فيه ي ؛ ساقطة من ع || (١٢) فكل : وكل ن || سبيل : ساقطة من د ، سا ، م ، ن ، هـ ، ي || يجتمع : يختلف عا || (١٣) يختلفان : مختلفان س || (١٤) وتقابل : ويقال س || لقولنا : كقولنا د ، سا ، م ، ن ، هـ ، ي || (١٥) وكذب : ولا كذب هـ || (١٦) والحركة : ومثل الحركة ع || أخرى : ساقطة من ب ، د ، س ، عا ، م ، ن ، هـ ، ي || (١٧) لا شك : يشك هـ ؛ + في س ، هـ .

قولنا ، "زيد فرس" ، مقابل لقولنا ، "زيد ليس بفرس" . وكذلك الزوج والفرد يعدّان من المتقابلات ؛ وكذلك العمى والبصر يعدّان من المتقابلات ؛ وكذلك الحركة والسكون يعدّان من المتقابلات ؛ وكذلك الحرارة والبرودة يعدّان من المتقابلات ؛ وكذلك الأبوة والبنوة يعدّان من المتقابلات .

- والأشياء الى تتعرض لها هذه الأحوال ، يحكم عليها بأنها تتقابل بسببها ؛ وصور هذه الأشياء متخالفة ، فإن الفرس جوهر ، ويقابله اللافرس لاعمالة ، على قياس مقابلة الفرسية ، إن كانت عرضا . واتسلم ذلك للافرسية ، بل خذ مكانها النفس والانفس ، أو شيئا آخر مما هو جوهر ليس مشتق الاسم من عرض . وأما القضية فهي عرض ، والفرس واللافرس ليس يتقابلا التقابل الذي للقيضين ، إذ لا صدق هناك ولا كذب ، ولا يتقابل على سبيل الإضافة ، ولا على سبيل التضاد ، إذا كان تقابل التضاد ما يكون فيه جواز تعاقب على موضوع واحد ، بشرائط ذكرت . وأما الزوج والفرد ، فليس لها موضوع واحد يتعاقبان عليه ، بل جنس واحد ، لموضوعين لها ، لا يفارقانه . وأما العمى والبصر ، فيشارك السكون والحركة ، فإن العمى ليس معنى مقابلا للبصر ، بل هو عدمه ، وكذلك السكون للحركة ، لكن السكون يعاقب الحركة على موضوع واحد ، وأما العمى فلا يعاقبه البصر .

١٥

وأما المتضايقان ، فليس يجب فيهما التعاقب على موضوع ، أو اشتراكهما في موضوع ، حتى يكون الموضوع ، الذي هو علة لأمر ما ، يارزعه لا عمالة إمكان أن يصير فيه معلولا ، أو يكون هنالك موضوع مشترك . وإن كانت العلية والمعلوية من المضاف ، فأول ما ينبغى أن يطلب ، أنه هل يمكننا أن نجد لهذه كلها معنى جامعا ،

- (١) وكذلك : + أيضا ، هـ || مقابل لقولنا : وقولك هـ || (١) وكذلك الزوج : الزوج ع ، عا || (٣) المتقابلات : المقابلات د ، سا ، ع ، عا ، م || (٣-٤) وكذلك ... المتقابلات : ساقطة من ن || (٥) تتقابل : تتقدم سا ، تقابل س || بسببها : ساقطة من ع || صور : صورة د ، ع ، عا ، م || فإن : بأن ب ، د ، س ، سا ، ع ، م ، ن || (٧) للافرسية : اللافرسية د ، سا ، ع ، م ، ن ، هـ ، ي || خذ : حدد ، ع ، عا ، م ، فأخذي || شيئا : شيء ب ، ع || (٨) مشتق : بمشتق س || يتتابلا : يتقابل ب ، د ، س ، سا ، ع ، م ، هـ ، ي || (١٣) فإن : بأن ن (١٦) أو اشتراكهما : وإس اشتراكهما هـ || (١٩) ينبغي : ساقطة من س .

ولو على سبيل التشكيك في التقديم والتأخير ، إن لم يكن على سبيل التواطؤ البحث ، أو لا نجد لها معنى جامعا ؟ لكن التقابل مقول عليها ، فيشبه أن يكون التقابل الأول هو نظير ما للفرس للافرس ، الذي يمنع اجتماع طرفيه ، قولا على موضوع ، وإن لم يمنع ذلك ، وجودا في موضوع . فإنه لا يكون شيء واحد هو رائحة ولا رائحة ، ويكون شيء واحد فيه رائحة وما ليس برائحة . وابست أقول : إنه يجتمع في شيء أن يكون فيه رائحة وابست فيه رائحة ، فإن هذين لا يجتمعان . وليس قولنا إن فيه رائحة وليس فيه رائحة ، هو قولنا فيه رائحة وما ليس برائحة ؛ ولا يقال إنه رائحة . فاذن تقابل : أن فيه رائحة وليس فيه رائحة ، هو من القسم الأول الذي على سبيل الحمل ؛ فذلك يحل على التفاحه أن فيها رائحة ، فيقال إن التفاحه فيها رائحة ، ولا تحتمل الرائحة على التفاحه ، حتى يقال ، إن التفاحه رائحة .
فذلك هي موجودة " في " ، لا محمولة " على " .

بجميع الأشياء المتباينة الطبائع تكون متقابلة ، من حيث إن كل واحد منها ليس هو الآخر . وهذا هو تقابل أول ، ثم نقل التقابل عن اعتبار الحمل على موضوع إلى اعتبار الوجود في الموضوع . فجعلت حال الأمور التي تشترك في عام أو خاص ، تكون موجودة فيه بقوة معا ، ولا يجتمعان بانفعل معا ، تقابلا . فبعضه يختص بانقول ، من حيث هو حكم ، كالإيجاب والسلب ، الذي موضوعها المحذولات والموضوعات تتعاقب فيه ولا يجتمع معا ، وهذا بحكم القول . وليس في الوجود حمل ولا وضع . وبعضه يكون من خارج ، فمن ذلك ما تكون الشركة فيه عام ، ومنه ما تكون الشركة فيه خاص معين ، ويكون المشترك فيه طبيعة هي بقوة كلا الأمرين ، لكن لا يجتمعان فيه بل يتعاقبان عليه .

- (١) في التقديم والتقديم د ، س ، سا ، ع ، ع ، م ، ن ، هـ || (٣) للافرس : والافرس ب ، ي ||
(٤) ولا رائحة : ساقطة من م ، ي || (٤ - ٥) ويكون شيء ... برائحة : ساقطة من سا ||
(٦) وليس فيه رائحة : ساقطة من س ، ع || (٧) ولا يقال إنه رائحة : ساقطة من س ، هـ || (٧) ليس فيه رائحة : ساقطة من س || (٨) أن : ساقطة من د ، س ، سا ، ع ، م ، ن ، د || (٩) ولا تحتمل الرائحة : والإرائحة لا يحتمل سا || (١٠) لا : ساقطة من ب || محمولة : محالة هـ ؛ وموجودة نخ ، س || (١٢) تنقل : يقابل د ، م || (١٣) بغات : فالمقابلات هي د ، سا ، م ؛ بفعل حال الأوردس هـ || (١٤) تقابلا : متابلا ع ، تقابل هـ || فبعضه : ساقطة من ن || (١٥) حكم : كم عا || الذي : الذين س ، ي ؛ الذين د || موضوعها : موضوعها ع ، ن ، هـ ، ي || (١٧-١٨) فيه ... فيه : ساقطة من سا || (١٨) كلا : كل س ، هـ .

فالتقابلات تقال على هذه التي بعد الباب الأول ، بمعنى أنها معان اشتركت في موضوع لها أن توجد فيه ، إلا بأنها لا تجتمع فيه ، فيكون معنى هذا التقابل كالجنس لأقسام له كالأنواع ، إما أقسام محقة ، وإما أقسام بحسب ما يصلح للبدي ، وتكون أسهل على متعلم قاطيغورياس .

- ٥ فلنقسم الآن على الوجه الذي ينبغي أن يفهم عليه الاصطلاح الذي في قاطيغورياس ، وهو غير المصطلح عليه في العلوم ، ومن تجشم أن يحج بن الأمرين فقد عني نفسه . أما القسمة التي في قاطيغورياس فتخرج على هذا الوجه : المتقابل إما أن تكون ماهيته مقولة بالقياس إلى ما هو مقابل له ، وإما أن لا تكون . فإن كانت ماهيته مقولة بالقياس إلى غيره ، فهو تقابل المضاف كالأبوة والبنوة . أما أنه تقابل فلأن الأبوة والبنوة وما يجري مجراها ، تشترك لا عالة في موضوع ، إملاء على كالأبوة والبنوة بل كالأبوة وجود أو غير ذلك ، وإما خاص كهذا الإنسان يكون ميمنا لزيد ثم يصير شماليا له . وأما أنه مع التقابل ، مقول الماهية بالقياس ، فأمر لا شك فيه . وأما الذي ليست ماهيته مقولة بالقياس إلى غيره ، فإما أن يكون الموضوع صالحا للانتقال من أحد الطرفين بعينه إلى الآخر من غير انعكاس ، وإما أن لا يكون كذلك ، بل يكون صالح الانتقال من كل واحد منهما إلى الآخر ، أو ولا عن أحدهما إلى الآخر لأن الواحد لازم له ، فيسمى انقسم الأول تقابل العدم والقنية ، ونعني بالقنية ، لا مثل الإبصار بالفعل ، ولا مثل القوة الأولى التي تقوى على أن يكون لها بصر ، بل القنية أن تكون القوة على الإبصار ، متى شاء صاحبها ، موجودة ، فإن فقدت القوة الأولى ليس بمعنى ، ولا فقد الإبصار بالفعل ، بل الإبصار بالفعل ، وأن لا يبصر بالفعل لكن بالقوة ، هما أمران يتعاقبان على الموضوع تعاقب الحركة والسكون ، إنما ذلك هو فقدما سميانه قنية ، فحينئذ ، لا يمكن أن يبصر البتة ، بل
- ١٥
- ٢٠

(٥) طبعه : ساقطة من د ، ن || (٦) ومن : من سا ، م || (٧) التي : ساقطة من ن ||
 (٨) منزلة : منزلة س ، ه || دو : ساقطة من سا || (٩) أما أنه تقابل فلأن الأبوة والبنوة :
 ساقطة من عا || (١٠) مجراها : مجردا ب ، ع || بل والجوهرية : والجوهرية ن || والجوهرية :
 كالجوهرية س ، ه ، ي || بل كالأبوة : أو كالأبوة س ، ه || (١١) كهذا : لهذا ، سا ، م ||
 (١٢) منزل : منزل س ، ه || منزلة : منزلة س ، ه || (١٣) المنزلة : ساقطة من د ||
 (١٤) واحد : ساقطة من س || (١٥) ولا : لا س ، سا ، م ، ن ، ه ، ي || أو ولا : ولا د ||
 (١٦) مثل : مثال ن || (١٨-١٩) بل الإبصار بالفعل : ساقطة من س || (٢٠) ذلك : ساقطة من سا .

عنى لا يعود الموضوع معه إلى الإبصار مرة أخرى . فالعدم الذى هما ، ليس هو العدم الذى يقابل أى معنى وجودى شئت ، بل الذى يقابل ائتمية ، فإن العدم يقال على وجوه ، واسا نريد الآن أن نحصى جميعها ، بل ما يعيننا فى هذا الموضوع ، فقول :

إنه يقال للشيء عدم كذا ، ويشار إلى حال ما للكادة فى كونها خالية من الشيء الذى يخليها ، والشيء الذى له معنى وجودى سواء كان قارنها ما خاف ذلك الشيء الوجودى ، أولم يكن ، مثل عدم السواد فى شأنه أن يسود ، سواء كان هناك بياض خاف السواد فى موضوعه أو لا يكون ، بل يكون إشفاف مثلا نقط ولا لون ألبنة . فإنه إذا كان هناك بياض ، فليس البياض وعدم السواد فى ذلك المحل شيئا واحدا ، ولو كانا أيضا متلازمين ، بل البياض معنى قائم بإزاء السواد ؛ فهذا وجه من وجوه اعتبار العدم ومقاله .
والآخر ، العدم الذى يعتبر بشرط أن يزول المعنى الوجودى ولا يخالفه شيء ، كالسكون .
فإن الذى يتزل ، إنما يقال له فى وقت آخر إنه ساكن عادم الحركة ، لا إذا كان ليس يتزل ، فقط ، إنما هو يصعد ، ولكن عند ما لا يكون فيه حركة مكانية ألبنة ، فهذا العدم بالحقيقة مقابل للجنس ، الذى هو ههنا الحركة المكانية مطلقة . وقد يقال عدم بشرط فقدان الشيء الذى من شأنه أن يكون لفاقد ، من الموضوعات ، وفى الوقت الذى من شأنه أن يكون له ، حتى لا يقال إن فى النطفة عدم الإنسانية بهذه السبيل ، ولا فى الصبى عدم الإيلاد إذ ليس وقته .

ومن العدم ما يقال قبل الوقت ، كالمرد ، فإنه لا يقال لمن عدم الخمية فى وقت الإنبات بسبب داء الثعلب إنه أمرد . ومنه ما يقال بعد الوقت ، كالصباغ ، يكون بعد وقت

- (١) الموضوع : الموعود ، م || (٢) معنى : ساقطة من س (٤) للشيء : + أنه س ، ع ، ه ، عى || حال : خلاق ن || (٥) يخليها : يحلها س ، ع ، ع ، ه ، عى || والشيء : الشيء د ، س ، س ، م ، ن ، ع ، ه ، عى || الذى يخليها والشيء : ساقطة من س || كان : ساقطة من س || ما : ساقطة من د ، س ، س ، م ، ن ، ه || خالف : خالفها د ؛ بخالف س ، ه ؛ خالف ن || ذلك : كذلك س ؛ لذلك د ، س ، ع ، ه ، م ، ن ، ه || (٦) الدواد : للسواد س ، ن ، ه || (٧) لا يكون : لا يكن ع ، ع ، ه ، ن ، عى || بل يكون : بل كان س ، ه || ولا لون : ولولا لون د ، س ، ع ، ع ، ه ، م ، ن ، عى || (١١) إنما : ساقطة من س || ليس : ساقطة من ن || (١٢) مكانية : زمانية س || (١٣) ههنا : + ودوع || (١٥) النطفة : النطفة د ، م || بهذه السبيل : ساقطة من س || (١٨) كالصباغ : + وقود الصرما ؛ وقود النعم ما ؛ + الذى ع ، ه .

الوقور ، والنعم ؛ ومنه ما هو بالقياس إلى الجنس ، لا إلى النوع ، مثل العجمة بإزاء الناطق ؛ أو إلى النوع ، لا إلى الشخص ، مثل حال المرأة إلى الرجل ؛ ومنه ما هو بالشخص على الأقسام المذكورة . وهذه كلها لا يلتفت إليها في هذا الكتاب . إنما العدم المقصود فيه ، هو العدم الذى هو فقدان القنية في وقتها ، أى فقدان القوة التى بها يمكن الفعل إذ صار الموضوع عادما للقوة ، فلا يصلح بعد ذلك أن يزول العدم ، كالعنى ؛
٥ وأما القنية فستزول إلى العدم . فهذا هو التقابل العدمى المذكور في قاطينورياس .

وأما القسم الثانى من القسمين اللذين ذكرناهما أولا ، وما دخل فيه ، فجميعه سمي في قاطينورياس أضدادا ، كان أحدهما وجوديا ، والآخر عدميا بالوجوه المذكورة للعدمى ، أو كان كلاهما وجوديا . وكذلك إن كان الموضوع ينتقل من كل واحد منهما إلى الآخر ، أو كان أحدهما طبيعيا لا ينتقل عنه ولا إليه ، كالبياض للبحر . وسواء كان الموضوع واحدا بعينه ، كالماء للتسخن والتبرد ، أو كان معنى عاميا ، مثل العدد الفردية والزوجية ، فإنه ينسب إليهما من حيث يوجد عددا على الإطلاق ، لا من حيث هو عدد معين . ودو من حيث هو عدد معين ، لا يصحبه إلا إحداهما ، ومن حيث هو عدد غير معين لا يجب أن يقبل إحداهما دون الأخرى . وسواء كان الشيطان بينهما واسطة ، فلا يجب أن يكون الموضوع ، إذا خلا عن أحدهما ، وجد فيه الآخر أو لم يكن
١٥ كذلك ، بل كان إما طبيعيا لا يفارق ، وإما بحيث إذا خلا عن الآخر لزمه الثانى ، كالصحة والمرض ، فإن جميع هذه ، نسميها أضدادا في هذا الموضوع من حيث المعنى

(٢) حال : حالة ب || ل : عند ع || الرجل : الرجولية ع || (٥) إذ : إذا
س ، ن ، هـ || عاذما : عديم هـ || (٦) فتزول : قزول ع ، هـ || التقابل : التابل
د ، م ، ن ، هـ || (٦ - ٧) وأما التعم قاطينورياس : ساقطة من ع ||
(٧) أولا : ساقطة من ي || وما : أو ماى || دخل : يدخل س ، هـ || فيه : ساقطة من ن ||
سمى : تسمى ي || (٩) كلاهما : كليهما ب || وجوديا : وجوديين س ، هـ || إن : ساقطة
من د ، س ، سا ، ع ، م ، ن ، هـ ، ي || ينتقل : ينتقل د ، م || (١٠) أو كان : وكان هـ ||
أحدهما : ساقطة من د ، سا ، ع ، م || (١٢) فإنه : فإنها ب || عددا : ساقطة من ن ||
ودو عدد معين : ساقطة من ب ، سا ، ع || (١٣) إحداهما : إحدیهما س . (١٤) لا يجب :
ليس يجب س ؛ فلا يجب ع ، ي || (١٥) فلا يجب : ولا يجب س || أحدهما : إحداهما د ، سا ،
م ، ن ، هـ ، ي || وجد : وجدت د ، سا ، م ، ن ، هـ ، ي || الآخر : الأخرى د ، سا ، م ، ن ، هـ ، ي
(١٧) نسميها : نسيها ع ؛ تسمى س ، هـ || الموضوع : الموضوع هـ .

الجامع ، فنسمى الحر والبرد ، والصحة والمرض ، والزوج والفرد ، والحركة والسكون ،
أضدادا ، ولا نبالي بأن يكون أحدهما هو معنى وجودي ، والآخر معنى عدمي ، وعلى أي
أنحاء الأعدام كان ، إذا كان ليس عدما ، على النحو المذكور .

فلا يجب أن يشتغل المعلم لكتاب تاطينورياس بأن يجعل العدم غير الضد ، تأثلا :
إن الصند هو ذات تخلف المعنى الوجودي في الموضوع ، وإن العدم ليس بذات ،

بل هو ، أن يعدم المعنى الوجودي ، فيكون الموضوع خاليا عنه فقط . فإن الضد الذي
يقال في هذا الكتاب ، ليس يعني به هذا ، فإن الحركة والسكون يكونان حينئذ غير
متضادين ، ولا الزوج والفرد متضادين ، ولا الخير والشر ، ولا العلم والجهل ، ولا أكثر
ما ذكرهنا . ولا يجب للمتكفف أن يتعرض للاستدراك ، كما فعل بعض الناقضين ،

فيقول : إن القسمة غير مستوفاة ، فإن ههنا مقابلة غير المقابلة التي للضد ، وغير التي
للعدم المذكور ، مثل مقابلة السكون والحركة ، إذ لا تضاد بينهما ، ولا السكون والحركة ،
إذ لا تضاد بينهما ، ولا السكون حاله حال العدم المذكور في هذا الكتاب . ويعلم
هذا المتكفف : أن التضاد الذي يذكره في كتاب تاطينورياس ، ليس هو ذلك الذي ذهب
إليه ، وأنه لم يخف على المعلم الأول ما لا يخفى عليه ، وينظر إلى الحدود دون الأسماء ،

ويعلم أن المبتدئ لا يكف تصور ما يدق من الفروق بين المعاني المتقاربة ، فإنه يكتفى منه
في تعليم المتقابلات بأن يفاد تصورا ما ينحو من الأسماء ، وإن كان التصور منه لبعضها
على نحو التصور العامي ، ولا يسأم أن يفهم الفرق بين الذات المقابلة للذات ، وبين عدم
الذات المقابلة للذات ، إلا فيما يظهر ظهور العمى . ولا أيضا قول هذا المتكفف ، في بعض
ما يهذى فيه ، أنه قد ترك المعلم الأول التقابل الذي بين الجوهر والعرض ، وبين الصورة
والمادة ، مما يجب أن يلتفت إليه .

- (١) فسمى : فسمى د ، م || (٢) أضدادا : أضدادا ساقطة من د ، م || بأن : أن ه ||
أحدهما : ساقطة من ن || هو : ساقطة من س || وجودي : وجوديا س ، ن ه || عدمي : عدميا س ، ن ه ||
(٤) المعلم : المتعلم س ، ه ه || (٦) فيكون الموضوع : فيكون م || (٨) والفرد : + يكونان س ، ه ه ||
(٩) للاستدراك : الاستدراك س ، بالاستدراك ي || الناقضين : الناقضين ه || (١٠) مقابلة : +
غير المقابلة م || (١١) والحركة إذ لا تضاد بينهما ولا السكون : ساقطة من د ، ع ، ع ، ن ه ه ، ي ||
(١٤) وأنه : فإن ن ، فإنه ع ، وإن د ، إذ أنه س ، س ، ع ، م ، ه ه ، ي || لم يخف : لم يخف د ||
وليفظ : ونظرن || دون : لا إلى س || (١٥) لا يكلف : أيكلف س || فنه : ولأنه س ، ع ه ||
(٢٠) عما : وما ه .

ولتعلم أنه ليس يعنى بالتقابل ، حال كل غيرين متباينين كيف اتفق ، بل أما الأول من التقابل فهو تقابل الأيس والليس ، وذلك موجود في الجوهر والعرض ، فإن الجوهر لا عرض ، والعرض لا جوهر . وأما ما بعد ذلك ، فشرط المتقابلين أن يكونا في موضوع واحد جنسي أو نوعي ، على أنهما فيه لا عليه ، وهذا الشرط غير موجود بين الجوهر والعرض ، فلا تقابل بينهما . أما العلاقة والملازمة فهي إضافة تلزم ، إما أحدهما ، فيلحق الآخر غير لازم على ما هو الحال في بعض ذوات الإضافة مما قد تبين واتضح ، أو تلزم كليهما فيكونان به متضايقين من حيث اللزوم ، فعلى هذه الصورة يجب أن تفهم التقابل المذكور ههنا .

[الفصل الثاني]

فصل (ب)

في شكوك تلحق ما قيل في التقابل

ثم ههنا مشكلات يجب أن تورد فتحل ؛ وذلك أن لقائل أن يقول : إن الحرارة وحدها لا تكون ضدا ، بل تكون حرارة فقط ، بل إنما تصير ضدا بالقياس إلى البرودة ، وهي إذا أخذت بالقياس إلى البرودة ضدا كانت مضافة ، فإنها وإن لم تكن ، من حيث هي حرارة ، من المضاف ، فليست أيضا بمضادة ، بل إذا كانت مقيسة كانت ضدا ، وإذا كانت مقيسة وضدا ، صارت أيضا مضافا ، نهى من حيث هي ضد ، ماهيتها مقولة بالقياس إلى غيرها ، ومن حيث هي ماهيتها مقولة بالقياس إلى غيرها ، هي من المضاف ، فهي من حيث هي ضد هي من المضاف . فيكون التضاد والمضاف إما شيئا واحدا ،

(٢) تقابل : سابقة من ي || (٧) أو تلزم : وتلزم س ، م || (٨) ههنا : + وبالله التوفيق || (١٥) فليست : وليست د ، م || أيضا : إذن ه || كانت ضدا : صارت ضدا س ، ه || (١٦) ضد : + هي س ، ن ، ه || ماهيتها : ماهية د ، س ، ما ، ع ، م ، ن ، ه || بالقياس : سابقة من س || (١٧) غيرها : غيره د ، س ، ع ، م ، ن ، ه || ومن : من ه || ومن حيث هي : ومن حيث ع ، ي || ماهيتها : ماهية د ، س ، ما ، ع ، م ، ن ، ه || غيرها هي من : غيرها هي من س ، ه || هي من : فن ي || (١٨) من : سابقة من س .

أو يكون التضاد شيئاً داخلياً تحت المضاف ، فلا يكون كالتقسيم له تحت التنازل .
وههنا مشكل آخر ، وهو أن التنازل ، من حيث هو تنازل ، من المضيف ، ثم المضاف
تحت التنازل ، وأخص منه ؛ وهذا عال ، سواء كان دخولاً كما تحت الجنس أو دخولاً
كما يكون تحت معانٍ ليست أجناساً ، ولكنها لوازم ، أو مشككات الأسماء .

بل وما يجب أن يبحث عنه ، دل التنازل جنس لهذه أو ليس بجنس ، وإن كان جنساً
فهو هو جنس أتل ، أو ليس بجنس أتل ؛ فهذه المباحث مما يخلق أن يبحث عنها المنطقي ،
إذ كان تكلف الخوض فيها بهذا الفن من العلم أليق . فتقول : إن الحرارة ينظر إليها وإلى
البرودة معاً ، فتكون الحرارة من حيث هي حرارة ضد البرودة ، ثم توجد من حيث هي حرارة
ضد البرودة ، ثم توجد من حيث هي ضد مرة أخرى ، فتكون مضافة إلى البرودة ،
فتكون الحرارة بنفس اعتبارها مع البرودة يصح عليهما معنى حد الضد وهما كذا وكذا ،
ولا يصح عليهما معنى التضايف ، إذ ليس أحدهما مقول المسادية بالقياس إلى الآخر ،
وكل واحد منهما منازع للآخر في الموضوع . فصحيح لك أن تقول : إن الحرارة والبرودة
كل واحد منهما منازع الآخر موضوعه إن كان مشتركاً ، وإيس صحيحاً لك أن تقول : إن
الحرارة والبرودة كل واحدة منهما مقولة المسادية بالقياس إلى الأخرى ؛ لكن صحيح لك
أن تقول : إن الحرارة من حيث تنازع وتضاد البرودة في موضوعها مقولة المسادية
بالقياس إلى الأخرى . فإذن الموضوع في حمل الضدية شيء ، والموضوع في حمل
الإضافة شيء ، هو إما نفس المحصول الأول ، وإما الموضوع مأخوذاً مع المحصول الأول

(١) تحت التنازل : ساقطة من سا || (٣) تحت : ساقطة من س || (٥) بل : ساقطة من ب ||
(٦) فهل هو : فهو جنس د || بجنس : ساقطة من سا || يخلق أن : ساقطة من عا || ههنا :
ههنا : سا ، عا ، م ، ن ، ه ، ي || (٧) تكلف : يتكلف د ، ن ؛ قد تكلف ه ؛ يكلف سا ، م ؛
+ إلى د ، م || فيها : في ه || من العلم : ساقطة من عا || أليق : ساقطة من س || (٨) توجد :
+ معاب || (٨ — ٩) حرارة ضد البرودة ثم توجد من حيث هي : ساقطة من ب ، س ، سا ، ع ،
عا ، ن ، ه ، ي || (١٠) يصح : تصح د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن || عليهما : عليهما عا || وكذا :
فكذا د ، م || (١١) يصح : تصح د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن || (١٢) فصحيح : يصح ع ||
(١٢ — ١٣) فصحيح . . . موضوعه : ساقطة من م || (١٣) منازع : يتنازع ه ، ي || الآخر : للآخر ؛
+ في ع || مشتركاً : موضوعاً س || صحيحاً : يصح ع || تقول : تقول سا || إن : ساقطة من د ، م ||
(١٤) واحدة : واحد ب ، س ، ع ، عا ، ن ، ه ، ي || مثولة : مقول ب ، س ، سا ، ع ، عا ،
ن ، ه ، ي || الأخرى : الآخر ب ، س ، سا ، ع ، عا ، ن ، ه ، ي || (١٥) موضوعها :
موضوعها ن || (١٧) مع المحصول الأول : مع المحصول الآخر .

ملحوظاً فيه الأخذ مع المحمول الأول . ونفس التضاد شيء ، والأشياء المتضادة شيء .
والأشياء المتضادة ، هي الموضوعات للشيء الذي هو نفس التضاد ، ونفس التضاد
موضوع للمضاف ..

- ولك أن تقول : إن الموضوعات للضادة ، إذا أخذت متضادة ، صارت بسبب ذلك
مضافة ، وليس لك أن تقول : إن الموضوعات للضادة ، إذا أخذت مضادة ، صارت
بسبب ذلك مضادة . فالمضاد إذن غير المضاف ، وليس الأمر الذي هو التضاد هو الأمر الذي
هو المضاف ، وإن كان التضاد يلزمه المضاف من حيث هو تضاد ، فهذا حل شك . وأما
حل الشك الثاني ، فيجب أن تعلم ، أن المتقابلات تعرض لما الإضافة ، وإيست في هويتها
بمضافات ، فإن كل تقابل من حيث هو تقابل مضاف ، وليس كل تقابل بمضاف ؛ و
بين قولنا : إن كل تقابل من حيث هو تقابل مضاف ، وبين قولنا : إن كل تقابل مضاف .
وذلك لأن التضاد من التقابل ، وقد علم أن الموضوع له ، ليس هو الموضوع للمضاف ،
كما بينا . لكن الموضوع له ، من حيث هو تقابل ، يصير موضوعاً للمضاف . فذلك
ليست الأمور المتضادة مقولة المساهية بالقياس إلا أن يقال من حيث هي متضادة ، ولا
الملكة والعدم من المضاف . ولو كان المضاف أمراً مقولاً على التقابل قولاً مطلقاً ،
لكان كل متقابلين فهما متضايقان مطلقاً ، لا بشرط إلحاق أنهما كذلك من حيث هما
بحال كذا ، لكن كل متضايق فهو متقابل ، وكل متضاد وكل عدم وملكة ، وليس
كل متقابل من المضاف ، فليس إذن المتضايق أعم من المتقابل ، فليست الإضافة أعم من

- (١) المتضادة : المضادة ب ، د ، م ، ن ، ي || (٢) التضاد : المتضاد د ، م ||
(٣) وهما التضاد : ساقطة من د ، م || (٤) للضادة : لادة ن || متضادة : مضادة ب ، د ، س ،
ع ، عا ، م ، ه ، ي || (٥ - ٤) إذا مضانة : ساقطة من ه || (٥) مضانة :
مضادة عا || مضادة : متضادة ما || (٦) هو الأمر : والأمر ن || (٧) تضاد : مضاد
ب ، د ، عا ، م ، ن || فهذا : وهذاع || (٨) فيجب : يجب ب ، د ، عا ، م ، ن || في :
ساقطة من س || (٩) فإن كل تقابل من حيث هو تقابل : فإن كل مقابل من حيث هو مقابل ع || (١٠) وبين
قولنا إن كل : وبين قولنا كل ب ، د ، س ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ي || (١١) التقابل : المتقابل ع ||
(١٢) هو : ساقطة من ب ، د ، س ، عا ، عا ، م ، ن ، ه || بصير : ما رعا || موضوعاً للمضاف :
موضوعاً للمضاف ه || فذلك : فذلك ع || (١٣) المتضادة : المتضادات ه || (١٤) والعدم :
ولا العدم ه || (١٥) لكان مطلقاً : ساقطة من ع || (١٧) متقابل : متقابلين هاش ه .

التقابل، أ. ومع هذا لأن الذي هو خاص قد يعرض لكل ماله لطبيعة العام، باعتباره شرط
بصير العام به أخص، ولعل ههنا النظر إليه من حيث هو مقابل، وهذا النظر
يخصه، فيمنع عمومه لكل ما تحته ويحرم حمله عليه. ولذلك لا نقول: إن المتضادات
هي مقابلات من حيث المقابلات مقابلات، وإن كنت تقول: إن المتضادات
مقابلات، فإن ذلك كذب، بل كونها من حيث هي مقابلات اشتراطاً، أخذها
بالمعنى الذي هو الموضوع لعموم التقابل، وأخذها بذلك المعنى، كأخذ الحيوانية من
حيث هي حيوانية، محذوفة عنها الخصائص بشرط الحذف. فحينئذ يلزم الحيوانية
مالاتحمل معه على جميع جزئيات الحيوانية، فإن الحيوانية إذا كانت كذلك، يلزمها
أن تكون عديمة النطق، وإس كل حيوان تديم النطق. وكأخذها لافى مادة، إذا
نظر فيها من حيث ليست فى مادة، وإس كل حيوانية كذلك.

٥

١٠

وأما التقابل، فإس جنساً لما تحته بوجه من الوجوه، وذلك لأن المتضاد
ماهية أنه مقول بالقياس إلى غيره، ثم يلحق هذه المادية أن تكون مقابلاً ليس أنها تقوم
بهذا. فإنه ليس هذا من المعاني التي يجب أن تتقدم في الذهن أولاً، حتى يتقرر في الذهن،
أن الشيء مادية مقبولة بالقياس إلى غيره، بل إذا صار الشيء مضاداً، لم في الذهن أن
يكون على صفة التقابل. فالذاتية بشرائطها، غير موجودة بين التقابل وبين الأشياء إلى
هي كلاً أنواعاً للتقابل، حتى يكون كونها مقابلات داخلية بقرة أو بفعل في حدود هذه
كلها. والقوانين المفيدة في هذه الأعراض ستشرح لك في مواضع أخرى.

١٥

والآن، فينبغي أن نستأنف الكلام من رأس، فنقول: أما الفرق بين المضاد
والمضاف، فهو أن المضاف مقول المادية بالقياس، والمتضادات ليست كذلك؛
ولذلك لا نقول: إن الخير إنما هو خير لأجل قياسه إلى الشر، كما نقول: إن الضعف

٢٠

(١) شرط: شرمة د، م || (٢) ويحرم: ويخص ما ن، ويخص به ع || حمله: جملة د،
سا، ع، ع، م، ن، ه، ع || (٤) هي مقابلات: ساقطة من ما || (٥) كونها: لكونها ما ||
اشتراط: اشتراطاً، سا، ع، ع، م، ن، ه || (٨) منه: ساقطة من ن || (٩) وكأخذها:
وأخذها د، سا، م || (١١) التقابل: المقابل ع || (١٢) مقول: ساقطة من د، سا، ع، ن،
ع، + له ه || ثم يلحق: فيلحق ع || (١٣) التي: الذي ع || (١٦) هي: ساقطة من د، ع،
ما، م، ن || مقابلات: متابلة ما || بفعل: فعل ع || (١٨) فينبغي: فينبغي ع ||
(١٩) والمضاف: المضاف ه || ليست: ليس ما || (٢٠) ولذلك: فذلك س، ه.

- ضعف بسبب قياسه إلى النصف ، بل نقول إن الخير مضاد للشر ، ثم حينئذ نقول :
- وهو من حيث هو مضاد فهو مضاف . ومما يفارق به المضاد المضاف ، أن المتضادات لا تخلو إما أن لا يتعرى الموضوع فيها من أحد الطرفين فلا يكون بينهما واسطة ، وقد يتعرى منهما فيكون بينهما واسطة ؛ مثال الأول ، الصحة ، وهى ملكة فى الجسم الحيوانى يصدر عنه لأجلها أفعاله الطبيعية وغيرها على المجرى الطبيعى غير مؤوفة . وسواء نسبت ٥ إلى البدن كله ، أو إلى عضو واحد ، وسواء كانت بالحقيقة أو بحسب الحس ، فإن الذى يحسب الحس ، رسمه بحسب الحس والمرض ، حالة أو ملكة مقابلة لتلك ، فلا تكرر أفعاله من كل الوجوه كذلك ، بل يكون هناك آفة فى الفعل ، ولا يخلو الموضوع عنهما ألبتة ، فكذا الفردية والزوجية . والذى ظن أن بين الصحة والمرض وسطا هو حال لا صحة ولا مرضية ، فإنما ظن ذلك لأنه نسى الشرائط التى ينبغى أن تراعى ١٠ فى حال ماله وسط وما ليس له وسط ؛ وتلك الشرائط أن يفرض الموضوع واحدا بعينه فى زمان واحد بعينه ، وأن يكون الجزء واحدا بعينه ، والجهة والاعتبار واحدة بعينها . فإذا فرض كذلك ، وجاز أن يخلو الموضوع عن الأمرين كان هناك واسطة ، فإن فرض إنسان واحد ، واعتبر منه عضو واحد ، أو أعضاء معينة ، فى زمان واحد ، وجاز أن لا يكون معتدل المزاج سوى التركيب ، بحيث تصدر عنه جميع الأفعال التى تتم ١٥ بذلك العضو أو الأعضاء سليمة ، وأن لا يكون كذلك ، فهناك واسطة . وإن كان لابد من أن يكون معتدل المزاج سوى التركيب ، أولا يكون معتدل المزاج سوى التركيب ، إما لأنه أحدهما دون الآخر ، أو لأنه لا واحد منهما ، فليس بينهما واسطة . ومثال الثانى السواد الصرغ ، والبياض الصرغ ، فإن بينهما وسائط ألوان ، وقد يخلو الموضوع من

(١) للشر : لشرير ، سا ، م ، ن || (٢) وهو : ساقطة من عا || يفارق : يفتقر ه || المضاد : التضاد ه ؛ المتضاد س || المضاف : والمضاف ه || المتضادات : المتضادين ع || (٣) لا : ساقطة من عا || يتعرى : يتعدى س ، عا || فيها : ساقطة من عا || من : عن س ، ه || أحد : آخرد ، م || وقد : أوقد س ، عا || (٤) منهما : عنهما س ؛ منها سا ؛ عنها ه || وهى : + حالة أوس || (٥) أفعاله : الأفعال س ، عا || الطبيعية : الطبية سا || مؤوفة : ما وانه س ؛ [من آنة] || (٦) كانت بالحقيقة : كانت بحسب الحقيقة س || (٨) ولا : فلا ب || (٩) فكذاك : وكذلك ع ، ن ، ه || هو : فان س || فانما : وهوع || (١٠) التى : الذى ع || (١١) ليس : ساقطة من ب || (١٤) إنسان واحدا واعتبر : إنسان واعتبرد ، سا ، م || أو أعضاء : وأعضاء ه || زمان واحد : زمان معين ي || (١٥) معتدل : معتدل ع || (١٦) الأعضاء : + وهى سا || لا يكون : + ليس عا || فهناك : ساقطة من د || (١٩) ألوان : + اذ ب ، ع ، ي || قد : وقدس .

كليهما إلى اوساط ، وربما خلا إلى العدم بأن يصير مشفا ، ن تكون الواسطة ، سلب
الطرفين مطلقاً من غير إثبات واسطة خطية من الطرفين . وهذه الواسطة الخلطية ، ربما
كان لها اسم محل كقولك الأذن والفاتر ، وربما لم يكن لها اسم محصل ، بل إنما يدل
عليها سلب الطرفين ، من غير أن يعنى بسلب الطرفين السلب الذى لا إثبات تحته ، بل
يراد به إثبات ، كقولهم : لا عادل ولا جائر . وإذا عنى بالسلب سلب لا يشير إلى
إثبات متوسط ، دل عليه بواسطة غير خطية ، كقولهم : السماء لا خفيفة ولا ثقيلة ،
والهواء لا أبيض ولا أسود ، فالأضداد تنقسم إلى هذين القسمين وبهذا يخالف التضاد ،
تقابل العدم والملكة ، لأن المتقابلين بالعدم والملكة لهما موضوع واحد ، من شأن كل
واحد منهما أن يكون فيه ، فتكون فيه الملكة ويكون فيه العدم ، ولكن ليس كيف
اتفق ، بل إنما يكون فيه العدم بأن يعدم الملكة من موضوع ، وقتاً من شأنها أن تكون
موجودة فيه للموضوع ، كما يعدم البصر فى الموضوع ، وقتاً من شأنه أن يكون له ملكة
البصر ، وتسقط الأسنان وقتاً من شأنها أن لا تسقط فيه ، بل تبقى . فهناك يكون أحدهما
عمى ، والآخر دراً ، فإن الجرو الذى لم يَفْقَح ، لا يقال له أعمى ، ولا الطفل أيضاً ساعة
يولد ، يقال له أدرد ، بل إذا حان أن يكون له بصر وسن ، ولم يكونا ، فهو أعمى
وأدرد . وهذا الشرط غير موجود فى تسمى تقابل التضاد ، فإن الموضوع المشترك للضدين
الذين لا واسطة بينهما ، يجوز فى كل وقت أن ينتقل من أحدهما إلى الآخر إلا أن يكون
طبيعياً لا يفارق ، كيباض تقنس .

(١) كليهما : كلاهما سا || (٢) من : بين عا || وهذه : فهذه ب || الخلطية : ساقطة من د ، م || (٣) بل :
ساقطة من د ، م || (٥) كقولهم : لقولهم س || وإذا : فاذا ب ، ن || (٦ — ٥) لا عادل . . .
كقولهم : ساقطة من س || (٦) عليه بواسطة غير : على واسطة سا || لا خفيفة ولا ثقيلة : لا ثقيلة
ولا خفيفة س || (٨) لأن : أن ع || لأن . . . والملكة : ساقطة من سا || المتقابلين . . .
والملكة : ساقطة من ع || (٩) فتكون فيه : ساقطة من ع ، ع || (١٠) من موضوع :
فى الموضوع س ؛ ه || من . . . وقتاً : ساقطة من سا || (١٢) الأسنان : الانسان د ،
سا ، م || فهناك : فيها لكن ع || (١٣) الجرو : الجرن || لم : لا د ، سا ، م || يفقح : بمعنى
يفتح عينيه || أيضا : ساقطة من عا || (١٤) أدرد : بمعنى ليس فى فه أسان || حان : جازع ،
ما ، ن ، ه ، ع || ولم يكونا : ولا يكونان ن || (١٦) اللذين : الذى ع :

والموضوع المشترك للضدين ذرى الواسطة ، فقد ينلوا عنهما جميعاً إلى الواسطة ،
 إن لم يكن أحدهما له طبيعياً ، ولا واسطة بين العدم والملكة ، ولا انتقال من العدم إلى
 الملكة ، بل من الملكة إلى العدم . وافهم بعد ذلك ، أنا إذا قلنا عدم وملكة أو غير
 ذلك من المتقابلات ، فلسنا نشير من العدم والملكة ومن سائر المتقابلات إلا إلى
 طبائعهما ، لا إليها ، من حيث وجودها للموضوع ، أو كون الموضوع متصفاً بها ، فليس
 العمى ، ” وأن يعى “ . والبصر ، ” وأن يبصر “ ، شيئاً واحداً . وكذلك يقال : زيد
 يعى ، ولا يقال : زيد عمى ، ويكون العمى أيضاً لزيد معنى يقتضى نسبة العمى إلى
 زيد . وأما العمى ، فهو معنى مفهوم بنفسه ، أو مفهوم بسبب ما عدمه ، أعنى البصر
 إذ هو عدم البصر . فهذه ليست هى المتقابلات الأولى ، بل أمور تلحق المتقابلات ،
 فيعرض لها أن تكون متقابلة .

١٠

وكذلك الحكم فى الموجبة والسالبة ، فإن ما يقع عليه الموجب والسالب أمر أو معنى
 لا قول ، بل هو الموضوع ، كقولك : زيد ، فى قولك : زيد جالس ، أو زيد ليس
 بجالس . وأما ما يوجب ويسلب نفسه ، فهو أيضاً ليس بقول ، بل هو محمول فى القول ،
 كقولك : جالس وليس بجالس . فليس إذن الشيء الذى له تقابل بالإيجاب والسلب ،
 هو الإيجاب والسلب ؛ هذا إن أخذنا التناقض موجباً وسالباً . لأن أخذناه إيجاباً وسلباً ،
 كان الموضوع ، لذلك ، والموصوف به ، وضعاً ووصفاً ، على قياس ما كان للعمى
 والبصر ، هو انقضيه . لأنها هى التى فيها الإيجاب ، فيشتق لها منه الاسم ، فيقال : موجبة ،

١٥

(٢) يكن : + قدع ، ي || أحدهما له : أحدهما له بل ه ، أخذ ذلك كله د ، سا ، ع ، عا ،
 م ، ن ، عى || (٣) بل من الملكة : ساقطة من و ، م || (٤) المتقابلات : القابلات د ، م ، ه ||
 (٥) كون : فكان ن || متصفاً بها : متصافها س || (٦) وكذلك : فذلك س ، ه ، ولذلك ع ،
 عا ، عى || (٧) ويكون : وكون ب ، س || (٨) وأما السى : + فهو لزيد وأما السى د ،
 م ، ن ، ه ، عى || (٩) فان ما : فانما د ، س ، سا ، م || أمر أو معنى : أمر أو معنى د ، س ، م ||
 (١٢) الموضوع : موضوع ن || يقول : مقول سا || (١٤) يجالس : + أو مثل محمول ع ||
 الشيء د : للشيء س ، م || بالإيجاب : الإيجاب ب ، د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، ه ، عى ||
 (١٥) وسلباً : أو سلباً || (١٦) لذلك : كذلك ع (١٧) الإيجاب : + والسلب س .

أو السلب ، فيقال : سالبة ، فيكون المتقابلان في الإيجاب والسلب ليسا هما الإيجاب والسلب ، ولأن الإيجاب إيجاب في قضية ، فليست القضية إيجاباً .

لذلك فإذا عرف هذا ، فقد عرف حال التضاد ، وحال العدم والملكية ، وكان قد عرف الفرق بين المضاف وبين التضاد ، فليفرق بين تقابل المضاف ، وتقابل العدم والملكية فنقول : أما العدم والملكية فليس أحدهما مقولاً بالقياس إلى الآخر ، أما الملكية فليست مفتقرة في تصورهما إلى العدم ألبتة ، فإنها قد تتصور ماهيتها في نفسها ؛ وأما العدم كالعَمى ، فإنها وإن كانت لا تتصور إلا بتصور الملكية ، فإنها ليست مقولة الماهية بالقياس إلى الملكية ، فإنها غير صائرة عمى بالقياس إلى البصر ، حتى يكون العمى إنمّا هو عمى لأجل قياسه إلى البصر ، وإن كان العمى هو عدم البصر .

وقد ظن بعض الناس في هذا الموضع ، أن معنى هذا الكلام أن العمى ينسب إلى البصر من طريق جنسه ، حتى يكون كما قيل في النحو من أنه مضاف من طريق جنسه ، وكذلك العمى مضاف من طريق جنسه أو ما هو بجنسه وهو العدم ، فإن العدم معقول بالعرض ، ويسبب ما هو عدمه . وليس هذا الذي قاله صواباً بوجه من الوجوه . فإن العدم الذي هو جنس العمى ، ليس مقول الماهية بالقياس إلى شيء ، ولا بالقياس إلى الملكية ، فإن العدم ليس إنمّا هو عدم لأجل أنه مقيس إلى صورة موضوعة في الذهن ، بلزائها ، يقال لها عدم ، حتى يكون العمى عمى لأن الملكية ملكة ، كما يكون الأب أباً لأن الابن ابن ، فينمكس القول من الجانبين كما قد علمت ، إذ قول الماهية بالقياس ، معناه هو حال الشيء من جهة أن شيئاً آخر موجود بلزائها ، ومأخوذ بلزائها من حيث هو كذلك ، لنفس كون ذلك الشيء بلزائها . وليس حال الملكية عند العدم كذلك ، فإن

٥

١٠

١٥

(١) فيكون : فكون ع ؛ عا || المتقابلان : المتقابلات || في الإيجاب : بالإيجاب ه || (٣) لذلك : كذلك ب ، فذلك عا ؛ ساقطة من ن || فإذا : فإن ب ، س ؛ فإذع ؛ إذا عا || (٤) المضاف وبين : المضاف بين ن || وتقابل العدم : وبين تقابل العدم ع || (٥) أما الملكية : أما العدم س || (٧) إلا بتصور : ساقطة من س || (١٢) وكذلك : فذلك س ، ع ، عا ، ه || وكذلك جنسه أر : ساقطة من سا || (١٣) وليس : فليس ب || (١٤) مقول : بمقول ع || (١٦) لها : له ب ، س || عدم ملكة عا || (١٨) موجود : موجوداب || ومأخوذ : ومأخوذا ب || ومأخوذا بلزائها : ساقطة من ع || (١٩) لنفس : كنفس ع || الملكية : العدم س .

العدم يرفع الملكة ، وإيس العدم إنما هو عدم لأجل أن الملكة ملكة فقط ، بل إنما هو عدم للملكة لا على أنها تجعل الملكة بحال ، بل على أنه منسوب إليها بأنه زوالها وفقدانها لا فقدان شيء آخر كيف اتفق ، ولذلك لا تحتاج الملكة أن تقال ماهياتها بالقياس إلى العدم المأخوذ بلازاء الملكة .

- ٥ فلما كانت المضافات مقولة الماهية بالقياس ، وكذلك ما يتكافؤ المضافان في العكس الخاص بالمضاف ، ولم يكن العدم والملكة على هذه الصورة ، فلا يقال : إن البصر بصر للعمى ، ولا أن البصر إنما هو بصر لأجل العمى ، كما ربما نقول : إن العمى عمى البصر . فظاهر أن العدم والملكة ليسا متضايقين ، وكان قد علم بإشارة ما أنهما غير متضادين ، فإن المتضادين اللذين لا واسطة بينهما حكمهما أحد الحكمين : إما أن يكون أحدهما طبيعياً للموضوع ، يستحيل وجود الموضوع خالياً عنه ، كالفردية للثلاثة في ظاهر الأمر ، والحرارة للنار ؛ وإما أن لا يكون أحدهما طبيعياً ، فلا يكون الموضوع في شيء من الأوقات خالياً عن أحدهما ألبتة ، مثل الصحة والمرض لبدن الإنسان . ثم العدم والملكة ، فقد يكون الموضوع خالياً عنهما جميعاً ، قبل الوقت الذي من شأنه أن يكونا فيه ، مثل الجرو الذي لم ينفقح ، فإنه لا بصير ولا أعمى ؛ ولا يكون أحدهما طبيعياً بعينه للموضوع في وقت كونه ، فهذا التقابل ليس فيه أحد حكمي التضاد الذي لا واسطة فيه . وأما التضاد الذي فيه واسطة ، فإن الموضوع في وقت صلوحه للطرفين ، قد يخلو عن الطرفين إلى الواسطة ، ولا كذلك حال تقابل العدم والملكة ، فإن الموضوع لا يخلو في وقت صلوحه لهما عن أحدهما . وأيضاً فإن الأطراف من المتضادات ، إذا لم تكن طبيعية فقد يمكن أن تنتقل من كل واحد منهما إلى الآخر ، فإنه ليس ما يقال : إن الذي له ملكة الرداء ، لا ينتقل إلى ملكة الصالحين بشيء ، فإنه لما كان إذا عاشر الصالحين انتقل إلى عاداتهم وأويسيراً ، فيوشك أن ينتقل عند الارتياض إلى التمام ، أو يقارب التمام
- ١٠
- ١٥
- ٢٠

(١) الدم : الملكة س || (٢) أنها : أنه ع || بحال : ساقطة من ع || إليها : إليه د ، سا ، ع ، م ، ن ، ي || (٣) ولذلك : ولهذا ع || (٤) بالمضاف : المضاف ع || (٥) ولا أن : ولأن ن ، ه || هو بصر لأجل : هو لأجل ن || (٦) متضايقين : بمضايقين س ، ع ، عا ، ه ، ي || (٧) وكان قد : وقد كان ن || (٨) الدم : الملكة س || والملكة : والدم س || (٩) ما : لا ه || يقال : + من ع || (١٠) الرداء : [جمع رادى بمعنى هالك أو فاسد] || (١١) إلى : على د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ي || أن : ساقطة من د ، م .

إن لم يحترم . ولا كذلك حال العدم والملكة ، فإن الملكة تنقل إلى العدم ، والعدم لا ينتقل إلى الملكة ، لا قليلاً ولا كثيراً ، فإن الذى يكون غير بصير ، ثم يأخذ يبصر سيراً يسيراً ، فليس بأعمى ، بل حكمه حكم محجوب أو مغموم أو معصوب البصر ، يحتاج أن يزال المانع وينحى . فالمملكة التى هى القوة البصرة نابتة موجودة فيه ، إنما العمى بالحقيقة أن تكون الملكة قد زالت ، فأما إذا حجبت أو غمت ، فليس ذلك بعمى ، فقد افرق التقابل الذى للعدم والملكة ، والذى للتضادات .

فأما التقابل الذى هو التناقض ، فيفارق الجميع من جهة أن المتناقضين يصلح فيهما الصدق والكذب ، وأيس فى العمى ومقابله ، ولا فى الحرارة ومقابلها ، ولا فى الأخ ومقابله ، صدق ولا كذب . وأيضاً فإن المتناقضين إذا كانا على شرائط ، لزم أن يصدق أحدهما ضرورة ، ويكذب الآخر ، ولا كذلك الحال فيما سوى المتناقضين . ولا أيضاً إن أُلّف مما سواهما قضايا ، حتى يكون مكان صحيح وأيس بصحيح أحد الأضداد التى لا وسائط بينهما . كالصحيح والمريض ، فإنه وإن كان زيد إذا كان موجوداً فقليل : إنه صحيح وإنه مريض ، يصدق أحدهما ضرورة ، ويكذب الآخر . فلا يذنب أن يظن أن هذا القسم من التضاد يقابله تقابل النقيض ، وذلك لأن الصحيح ، وما ليس بصحيح ، إذا قرنا بأى موضع شئت ، وبالمعدوم ، قرنا على شرط النقيض ، ثبت تقابل النقيض ، وصدق أحدهما ، وكذب الآخر . فإذا قلت : الحجر صحيح ، والحجر ليس بصحيح ، صدق السالب منهما ، فإذا قلت : الحجر صحيح ، الحجر مريض ، كذبا جميعا . وكذلك إذا جملت الإخبار عن زيد ، وهو معدوم ، كذب أنه صحيح ، وكذب أنه مريض ، ولم يكذب أنه ليس بصحيح . فإن السلوب كلها تصح عن المعدومات ، وذلك

(٣) يسيرا يسيرا : يسيراد ، ع م ي || (٤) فالمملكة : والملكة د ، ساء ع ، عا م ، ن ه ، ع ي || البصرة : البصرة د ، س ، سا ، ع ، عا م ، ن ، د ، ع ي || (٥) قد : ساقطة من د ، س ، سا ، ع ، عا م ، ن ، ه ، ع ي || فأما إذا : فإذا ن || حجبت : احتجبت سا || (٦) افرق : اقترن عا || الذى التقابل : ساقطة من د ، ن || للعدم والملكة : بين الملكة والعدم م || (١١) إن : ساقطة من سا || (١٢) وسائط : وساطة ع || بينها : لها سا || (١٣ - ١٤) يظن أن هذا : يظن هذا ع || (١٥) موضع شئت : موضوع شناع || (١٧) منها : وكذب الموجب هامش ع || فإذا : إذا ن || صحيح الحجر مريض : صحيح مريض د ، ع ، عا م || (١٨) وكذلك : وأيضا م .

لأن الإيجاب للعاني الموجودة يكذب عليها ، إلا بشرط وحال ليس هذا موضع بيانه ، لأن الإيجاب حكم بوجود معنى لمعنى ؛ أو وجود وصف لأمر ، ولا يوجد المعنى لما ليس بموجود ، وأن لا يوجد ، فهو السلب . فإذا كان ما لا يتوسط فيه من المتضاد يفارق المتناقض ، فكيف اللواتي بينهما متوسط ، التي قد يكذب الطرفان معا جميعاً في الموضوع الموجود القابل لهما ، كما إذا قيل للعفيف إنه خامد الشهوة ، أو فاجر . وبين بالجملة أنك إذا نظرت إلى التضاد من حيث هو تضاد ، لم يوجب ما يوجب التناقض ، وإنما يعرض له ما يشبه ذلك لبعض المتضادات ، وفي بعض الموضوعات خاصة ، لأنها تضاد بل لأنها لا واسطة لها .

- ومن هذا الوجه كله ، يتضح الفرق بين تقابل التناقض وتقابل العدم والملكية ، فإن الموضوع الغريب كالجزء ، والمعدوم كزيد المتوفى ، يكذب عليه القولان المؤلفان من العدم والملكية ، كقولنا : الجزء بصير ، الجزء أعمى ، أو قولنا : زيد المعدوم بصير ، زيد المعدوم أعمى . ولا يكذب المتناقضان معاً إذا قلنا : الجزء أو زيد المعدوم بصير ، الجزء أو زيد المعدوم ليس بصير . وأيضاً فإن الموضوع الذي ليس بغريب ، قد يكذب العدم والملكية فيه إذا لم يكن الوقت الذي من شأنه أن يكون فيه ، كقولنا للجزء الذي لم يَفْقَحْ بصير أو أعمى ، ولا يكذب أنه ليس بصير .

- (١) الإيجاب : + يكذب عليها وذلك لأن الإيجاب بـ ؛ يكذب عليهما س || للعاني الموجودة : ساقطة من عا | يكذب : ويكذب بـ ؛ لا يكذب ع || للعاني ... بيانه : ساقطة من س || إلا بشرط . م . بيانه : ساقطة من عا || بيانه : + وذلك س || (٣) يوجد : يوجب ع || فإذا : وإذ بـ ، عا ؛ فإذا د ، س ، سا ، م ، هـ ، عى || يتوسط : متوسط بـ ، د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، هـ ، عى || المتضاد : التضاد عا || (٤) المتناقض : التناقض عا || بينها : فيها بـ ، د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، هـ ، عى || (٥) لهما : + جميعاً د ، م || للعفيف : العفيف ن || أو فاجر : وفاجر عا || (٦) إلى التضاد : للتضاد هـ || (٧) له : ساقطة من بـ ، د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ ، عى || (٩) وتقابل : وبين تقابل ب || (١٠) والمعدوم : أو المعدوم س ، عا ، هـ || (١٢) إذا : إذ د ، سا ، م || (١٢-١٣) بصير الجزء أو زيد : بصير أو زيد د ، سا ، م || (١٤) الوقت : للوقت ع || (١٤) للجزء : للجزء سا .

[الفصل الثالث]

فصل (ج)

في التعبير عن أحكام وخواص في المتضادات

الشر على الإطلاق من حيث هو شر ، يظن أنه ضد الخير على الإطلاق ، فكل واحد من جزئيات الشر ، ضد واحد من جزئيات الخير ، كالمرض للصحة ، والجور للعدل ، والجبن للشجاعة ، والفجور للعفة ، فهذه حال مضادة الشر للخير . وأما مضادة شر آخر للشر ، فقد يكون الذي يضاد الشر شرا آخر . وذلك لأن الملكات المتوسطة بين طرفي الإفراط والتفريط ، في الأمور المتعلقة بالشهوة والغضب ، والمتعلقة بالتدبير الجزئي في اقتناء الخير إلا لشيء ، تتعلق بها الفضائل اللواتي هي كالشجاعة والعفة وحسن التدبير الذي يسعى حكمة ، وتكون هي الفضائل ؛ والإفراطات والتفريطات تتعلق بها الرذائل ١٠ فإن الجبن ، والتهور ، والخمود ، والفجور ، والجريزة والغباوة ، رذائل . والتوسط يضاد الطرفين ، وكل واحد من الطرفين يضاد الآخر لبعده عنه ، وهذا التوسط المضاد للطرفين إنما يوجد في يسير من الأمور نحو التي ذكرناها . وأما في أكثر الأشياء ، فإن الخير يضاد الشر مطلقا ، ولا يوجد للشر شر يضاده مثل الصحة والمرض ، والعلم والجهل ، والحياة والموت . فمن ذلك ما الإفراط فيه كله ردى ، كالمرض ، ومن ذلك ما الإفراط فيه كله خير ، كالعلم ، فهذا هذا . وقد قال بعض المفسرين في شرح قولهم : وهذا في يسير ١٥

(٤) فكل : وكل ب ، س ، ع ، هـ ، ي || الشر . . . جزئيات : ساقطة من د || كالمرض : كالمرض من د || (٦ - ٧) والفجور . . . للخير : ساقطة من ي || (٦) الشر : الخير من || خير : للشر من || (٧) شرط آخر للشر : الشر لشر آخر بخ ، هـ || الملكات : الملكة ن || (٨) طرفي : ساقطة من س || والتفريط : والتقصير د ، سا ، ع ، م ، ن || (٩) إلا : لا د ، سا || (١٠) وتكون : أو تكون ب ، د ، ن ، ي || الرذائل : رذائل ع || (١١) والخمود : والجهورم : ساقطة من د || رذائل : ورذائل سا ، م || (١٢) وكل : فكل ع || وهذا : وهذه سا || (١٣) ذكرناها : ذكرنا س || (١٥) ما الإفراط : بالإفراط س || ردى : كالمرض ومن ذلك ما : ساقطة من د ، ن || (١٥ - ١٦) الإفراط فيه كله : ساقطة من د ، ن || (١٦) هذا : ساقطة من د ، س ، ع ، ن ، هـ ، ي ؛ + الذي قد بيناه شرح قولهم ع || يسير : اليسير ع ؛ + في الإفراطات ع ، ي .

من الأمور التي تخالف هذا القانون ، أن قاتل هذا القول ، يعنى به أن بعض الوسائط في الإفراطات والتفريطات ليست بخير ، مثل القتل فإنه ليس الوسط فيه بخير ، بل كله ردى ، وأما اللاقتل فكله خير ، وليس إنما يكون الطرف فيه يعينه فقط هو الردى .

وليس الغرض في هذا الكتاب هذا ، بل الغرض أن من الشرور ما يوجد له خير يضاده ، وشر أيضا يضاده ، وذلك إذا كانت هناك طبيعة موضوعة للإفراط والتفريط ، من أول حدود الإفراط إلى آخر حدود التفريط ، ذاهبا باتصال واحد . فهناك يوجد متوسط وطرفان في الطبع ، ويكون المتوسط خيرا أيضا يضاد الطرفين اللذين يضاد كل واحد منهما الآخر ، وهذا في يسير من الأمور . وليس الحكم في كل الأمور هكذا ، فإن العلم خير ، والجهل شر ، وليس هناك للشر ضد إلا الخير . وليس هناك وسط هو خير وطرفان هما شر ، وكذلك الحال في أشياء أخرى كثيرة . فهذا معنى ذلك الكلام للعلم الأول ، إليه ذهب ، ولم يلتفت إلى متوسط بين الطرفين للإفراط والتفريط وضعيين ، كما ذهب إليه هذا الشارح . ولو ذهب إلى ذلك ، لكان إنما يرى أن الشر ليس الذى يضاده فلان ، وليس غرضه أن يرى هذا ، بل غرضه أن يرى أن الشر الذى يضاده الخير ، يضاده الشر ، وربما لم يضاده . وليس في الذى أوردوه من أمر المتوسط ذلك .

وأما حديث القتل أيضا ، فإنه ليس مثلا حسنا في ذلك ، لأن قتل من ينبغى حين ينبغى على الوجه الذى ينبغى ، هو من أفعال الشجاعة ، ومن الواجب في حفظ المدينة ، وهو خير ، كما أن ترك قتل من ينبغى قتله على الوجه الذى ينبغى وحين ينبغى ، هو من الشر . وبعد هذا ، فيجب أن نعود إلى عادتنا في التعقب ، فنقول : ينبغى أن تعلم ، أن الخير ليس يضاد كل واحد من الشرين بالذات ، لأن الشجاعة ليست تضاد الجبن من حيث

(٣) ردى : شرما || وليس : ليس عا ، ن || بعينه : ساقطة من س ، عا ، ه || فقط : ساقطة من عا || (٤) الكتاب : الكلام س ، عا || (٧) خيرا أيضا : أيضا خيرا س ؛ ساقطة من عا || (٨) الأمور : الأمراض ، م || (٩) وسط : متوسط ؛ توسط س ، ه ، ي || هو : ودوسا ، عا ، م || (١٠) شر : شران ع || كثيرة : غيره عا || ذلك الكلام : كلام س || (١٢) الشر : ساقطة من ن || ليس : ساقطة من د || الذى : ساقطة من عا (١٣) الشر : الشرورا || (١٥) حديث : حيث سا ، ع ، م || في ذلك : وذلك عا ؛ + الأمر سا || حين : عين م ؛ ساقطة من عا || (١٦) الواجب : الواجبات س ، د || (١٧) ترك : ساقطة من سا || وحين : حين س || (١٨) التعقب : التعقيب عا || (١٩) بالذات : + وذلك س ، ه .

هو جين ، بل من حيث يشارك الجين التهور . وذلك لأنه رذيلة غسنة للنفس ، والشجاعة فضيلة ، فإذن الضد بالذات لواحد واحد . وتحصيل هذا ، أن النظر في هذه الممككات هو على وجهين . تنظر في طبائرها ومعانيها ، غير مضافة إلى موضوعاتها من حيث أنها تفيد حلالا يلزم موضوعاتها لأجلها محمداً أو مذممة أو منفعة أو مضرة ، وهو أن ينظر في جملة الطبيعة التي بين الجين والتهور ، ماراً على الشجاعة من حيث هي ملكات يصدر عنها أفعال ما ، فينبذ لا نجد الشجاعة مضادة لأحد الطرفين ، بل تكون أمراً متوسطاً ، ويكون الطرفان هما المتعاقبان على موضوع واحد ، وبينهما غاية البعد ، فيكونان هما الضدان فقط ، والثاني ، نظر فيها من حيث الحال التي تحصل لموضوعاتها منها ، وذلك باعتبار أنها أمور تناسب مصلحة نفس الإنسان أو نوع الإنسان أو لاثباته ، وهذا اعتبار أمر يعرض للكيفيات ، من جهة إضافات لها وليس في ذاتها . كما أن كون الشيء حاراً أو بارداً ، غير كونه وانقفاً وصحة ، وكون الجسم في طبيعته بحال ، غير كونه دواء نافعاً أو سماً قاتلاً ، فتكون الخيرية والثرية أمرين يلزمان هذه الكيفيات من جهة مقايستهما إلى الطبيعة الإنسانية ، ولذلك لا يلزمانها من جهة مقايستهما إلى أبدان حيوانات أخرى .

٥

١٠

وإذ قد اتضح لك ما قلناه ، فقد علمت ، أن الكيفية التي تقال لها شجاعة ، والأخرى التي يقال لها جين ، لا يتضادان في جوهريةما ، بل تدللت أن الشجاعة إنما تضاد الجين من جهة عارض لكل واحد منهما لما ائتمن بهما سبب أحدهما شجاعةً والأخر جيناً ، وأنها لا تضاد ذلك من حيث طبيعتهما نفسها شيئاً ، بل طبيعتهما وسط ، ولكن لما كان ناء هذا الكتاب على الأمور المشمورة والمتعارنة ، خير مردودة إلى الشروط التي بها صير حقيقة ، فذلك لا يجب أن يلتفت فيه إلى هذا النحو من التحقيق . وإذ لم أن ههنا

١٥

(٢) الواحد : الواحد عا || (٥) ين : هـ ع || (٦) نجد : تكون س ، هـ ،
 أمراً : إنا ب ، د ، س ، هـ ، ع ، ع ، م ، ن ، ي || متوسطا : متوسط ب ، د ، س ، هـ ،
 ع ، م ، ن ، هـ ، ي || (٨) الضدان : الضدين س ، هـ || طرفيهما : طرفيهما س ، م ، هـ ،
 | تحصل : تصالح س ، هـ ، ع ، ع ، م || (٩) باعتبار : لا اعتبار ، اعتبار ، هـ ، ع ،
 م ، ي || أنها : ساقطة من ب ، د ، هـ ، ع ، م ، ن ، ي || قس : ساقطة من ب ||
 (١٢) أوسماً : وسماً || (١٣) لا يلزمانها : لا يلزمانها د ، هـ ، ع ، م ، ن ، ي لا يلزمانها هـ ،
 (١٤) تقال لها شجاعة : تقال شجاعة م (١٥) يقال لها جين : يقال جين س || قد . . . الجين :
 ساقطة من عا || (١٦) بهما : به ب ، س ، هـ ، بهما د ، هـ ، ع ، م ، ن ، ي || (١٧) ذلك : تلك
 ب ، د ، هـ ، ع ، ع ، م ، ن ، هـ ، ي || شيئاً : ساقطة من ب ، عا || ولكن : لكن هـ .

أموراً أخرى بينها متوسطات ، ولا يوجد المتوسط فيها مضاداً لشيء من الطرفين بوجه من الوجوه ، إذ ليست لها هذه النسبة ، فإن الفاتر والأدكن لا يضاد شيئاً ، بل طرفاً هما المتضادان ، وإن كان حال الفاتر فيما يظن ليس بحال الشجاعة ، فإن الفاتر يعتقد من أمره أنه خاطئ من الطرفين ، وأما الشجاعة فإنها طهارة من الطرفين . ومع ذلك ، فإن هذه القسمة المشهورة تتأتى في تقابل التضاد ، ولا تتأتى في تقابل العدم والمملكة . ومن أحكام المتضادين ، أن وجود أحدهما مطلقاً ، لا يوجب وجود الآخر بوجه من الوجوه إيجاب المتضايقات ، فإنه لو توهمنا أن الناس كلهم صحاح ، لم يمنع هذا التوهم منا معارضة وجوب المرض ، ولم يبعد أن لا يكون مرض ألبنة ، وإن عينا وجود أحدهما في شيء بعينه ، منع وجود الآخر معاً ، كما لو قلنا : زيد صحيح ، منع أن يكون مريضاً .

- ١٠ والمتضايقات : إما مطقات ، فيوجب وجود أحدهما الآخر ، وإما في شيء واحد ، فلا يمنع أن يكون ما هو أب هو أيضاً ابناً ، وقد أشير إلى تلخيص هذا فيما سلف وما للمتضادين أن عليهما واحد يتماقبان فيه ويتنازعانه ؛ فربما كان ذلك الواحد معنى أعم من نوع واحد ، كالسواد والابيض ؛ فإن موضوعهما الجسم ، من حيث هو جسم طبيعي عنصرى مركب ، أى جسم عنصرى مركب كان مما يصلح لقبوله . وقد يصلح له أنواع وأليس ذلك نوعاً واحداً ، وربما كان من نوع واحد ، مثل العدل والجور فإن موضوعهما ليس كل نفس ولا نفوس تقع في أنواع كثيرة ، بل نفس الإنسان . وربما كان الموضوع للضدين جنساً فيقتسمانه من غير تنازع ، كالعدد للزوجية والفردية ، والمتضادان ربما كانا في جنس ، كالابيض والسواد في اللون ، وربما كانا في جنسين مختلفين ، كالعفة والفجور الذين أحدهما من جنس الفضيلة والآخر من جنس الرذيلة ، وربما كانا بأنفسهما جنسين ، كالخير والشر . ويشبه أن يكون المعنى في قولهم ، بأن الخير والشر جنسان ، ليس أن الخير والشر من حيث هو مقول على الخير الجوهرى والخير الكى والخير الكيفى

(١) يوجد : يؤخذ || (٢) هما : ساقطة من د ، ن || (٣) المتضادان : + فيه ب || وان : ساقطة من ساء ، م ، ي (٥) التضاد : الأضداد سا || (٧) فإنه : فان سا || منا : + توهمنا س ، ه || (٨) وجوب : وجود ب || المرض : المرضى ع || (١١) دو : ساقطة من ب ، د ، ع ، م ، ن ، ي || (١٤) مركب مركب : ساقطة من سا || أى مركب : ساقطة من ب || (١٦) الموطوع : الموطوع ساء ، ع ، م ، || (١٧) فيقتسمانه : فيقتسمانه س ، سا ، ع ، م ، ه ، ي || (١٩) بأنفسهما : في أنفسهما س ، ه || (٢٠ - ٢١) جنسان والشر : ساقطة من ع ، م .

وغير ذلك ، فيقال قولاً جنسياً ، بل من حيث هو مقول على الملكات فيكون متواطئاً من هذا الوجه ، ليس باشتراك الاسم . ثم قد سوح في كونه ذاتياً لها أو عرضياً لازماً لهذه الملكات ، فإن الحق ، أن الخيرية أو الشرية يلزمها ولا يقومها ، فإن كان كذلك فيكون الخير والشر من باب الكيف . ويشبه أن يكون المراد غير ما ناقشنا فيه ، بل يكون قد توسع في هذا الباب توسعاً مطرداً على المشهور من أمر الخير والشر ، فإن المشهور من أمرهما أنهما عامان للأشياء ، فأجرى الحكم على ذلك ، ولم يبال بما يعرض من ذلك ، إذ ليس هذا الكتاب كتاب الاستقصاء .

وأما الاستقصاء فإنه يقضى ، أن تكون الشجاعة مضاداً للجن ، قريب من كون الصارم مضاداً للدان ، وذلك إذا أخذ الصارم اسماً لسيف مع الحدة ، والدان اسماً لسيف مع الكلال ، فيكون لا تضاد بينهما إلا لانطوائهما على متضادين ، ثم يقال إن التضاد بينهما لأجل جنسين ، هما الحاد والكيل ، وكذلك الشجاعة ، كأنها اسم الكيفية مع النسبة المذكورة ، وكذلك الجن ، وكذلك الحق ، ولتألا نناقش في هذه الأشياء في مثل هذا الكتاب ، وأما التحقيق في هذه الأمور ، فسيأتيك له موضع محصل في ذلك .

فينبغي لنا أن نشير قليلاً إلى ما وقع عليه الاتفاق الخاص في أمر التضاد وأمر العدم والصورة بعد المشهور ، فلا يترك المتعلم متحيراً ، فقول : إن الأضداد الحقيقية هي الأمور التي تشترك في موضوع واحد ، وكل واحد منها معنى كالإبيض والسود ، ليس كالسكون والحركة ، ويكون الاثنان المتقابلان منها ، لا يجتمعان معاً ، بل يتعاقبان ،

- (٢) باشتراك : بالاشتراك د || لها : ساقطة من س ، سا ، ه || لازماً : + أى س ، ع ، ه ||
 (٣) أو الشرية : والشرية سا ، ع || (٤) ويشبه : ويجوز سا || (٥) مطرداً : مطرداً م ||
 (٦) عامان : عليان س || فأجرى : وأجرى ن || يبال : ينال س ، ع ، ع ، م || بما :
 مان || (٧) كتاب : + يقتضى ب ، ي || (٨) وأما : فأما ب || كون : تكون د ، س ، ع ؛
 ع ، م || (٩) للدان : للدوان ع ، م ؛ للثروات د || الددان : بمعنى السيف الكليل ||
 والددان : والدوان د ؛ والدان ع ، الددان ع ؛ والدوان م || (١٠) متضادين : مضادين
 د ، ع ، ع ، ه ، ن ، ه ، ي || ثم : بل ب || (١٣) في ذلك : ومع ذلك ع ؛ + ومع ذلك س ، ه ، ي ||
 (١٥) والمرة : والمرة س ، سا || المشهور : الثهور س || (١٦) وكل واحد : ساقطة
 من س || منها : منها ي || معنى : + واحد سا || كالياس : كالسوادس || والسواد : والياض س ||
 (١٧) منها : منها ع || لا : ولا د ، فلا م ، ن .

- وبينهما غاية الخلاف ليس كالفاتر والحار . وأما العدم والمملكة ، فالحقيقى من العدم ، أن يكون الشيء معدوماً في الموضوع القابل لوجوده بطباعه من حيث هو كذلك ، سواء كان المعدوم ماسميته ههنا ملكة أو شيئاً آخر ، وسواء عاد أو لم يعد ، وسواء كان قبل الوقت أو بعده ، أو فيه ، ومنه ما هو أهم من ذلك ، وهو عدم الشيء عما في طبيعة من طبائع الموضوع أن يقارنه ، شخصية كانت تلك الطبيعة أو نوعية كالخرس الأصلى ، أو جنسية كالأنوثة ، والخير والشر في أكثر الأشياء يتضادان بالحقيقة تضاد العدم والمملكة ، فإن الشر عدم كمال ما من شأنه أن يكون للشيء إذا لم يكن . والسكون ، والظلمة ، والجهل ، وما أشبه ذلك ، كلها أعدام . والمرض أيضاً من حيث هو مرض بالحقيقة عدم ، لست أرى من حيث هو مزاج أو ألم ، والفردية أيضاً ، هى حال الجنس مأخوذة مع سلب عارض قد يكون فيه ، وذلك الجنس هو العدد ، وقد ينقسم بمتساويين ، وقد يعدم هذا المعنى فيه ، فإذا اتزن به ، أن لا ينقسم بمتساويين ، كان من تلك الجهة فرداً ، وكان منظوياً على عدم ما ، من شأنه أن يكون في ذلك الجنس . وانقصر الآن على هذا المبلغ .

[الفصل الرابع]

فصل (د)

في المتقدم والمتأخر

١٥

وقد جرت العادة أن يذكر بعد المتقابلات المتقدم والمتأخر . والحال في ذلك كالحال في المتقابلات ، أعنى أن توفية حق الاستقصاء فيه ليس في مداخل التعليم فيجب أن تقتصر على إيراد المشهور وعلى محاذاة التعليم الأول ، وأما التحقيق فستجد تفاريقه في مكانه .

- (١) ليس : وليس ع ، ي || وأما : أما ما || وأما الدم : والدم د || (٣) شيئا : أشياء || (٥) جنسيه : جنسه ع ، م || (٦) والشر : أو الشر م ؛ + أو س ، م || (٧) إذا : كاع || والسكون : فالسكون (٩) هو مزاج : وهو مزاج س || أو ألم : ساقطة من ع || م : م || مأخوذة : مأخوذاً س ، م || سلب : سلب س || (١٠) بمتساويين : بمتساويين ع ، م || هذا : هذان د || (١١) فإذا : فإذن س || (١٢) ما : ساقطة ع ، م .

فالوجه الأول من التقدم هو الذى يكون بالزمان؛ فإن الأكبر سناً أئدم من الأحدث .
والوجه الثانى ما يقال له إنه متقدم بالطبع ، وقد حُدَّ أنه هو الذى لا يرجع بانكناؤ فى لزوم
الوجود ، كحال الواحد ، عند الاثنين ، فإنه إن كانت الانثوية موجودة فالوحدة موجودة ،
ولا ينعكس مكافئته ، فليس إن كانت الوحدة موجودة ، فالانثوية لا محالة موجودة .
ومن المشهور أن ما يكون كذا فهو متقدم بالطبع وليس فى المشهور له شرائط
وأما تحصيل الأمر فى ذلك فيؤخر إلى صناعة أخرى .

وأما الثالث فهو المتقدم فى المرتبة على الإطلاق ؛ وهو الشيء الذى تنسب إليه أشياء
أخرى فيكون بعضها أقرب منه وبعضها أبعد ، مثل الجنس الأعلى فى حكم الجنسية والنوع
السافل فى حكم النوعية . وأما بعد المطلق فذلك مادو أقرب المنسوبين إلى هذا المنسوب إليه
منه ، فإن مادو أقرب للاثنين من هذا المنسوب إليه فهو أئدم فى المرتبة مثل الجسم فإنه يتقدم
على الحيوان إن اعتبرت الابتداء من الجنس الأعلى ، والحيوان أئدم من الجسم ، إن اعتبرت
ذلك من النوع الأسفل . والمتقدم بالمرتبة ليس يجب له بذاته أن يكون متقدماً ، بل بحسب
اعتبار النسبة المذكورة ، ولذلك قد ينقلب الأئدم فيصير أشد تخلفاً . وكما أن الترتيب قد يوجد
فى الأمور طبعاً مثل ما فى ترتيب الأنواع والأجناس التى بعضها تحت بعض وفى ترتيب
أوضاع الأجسام البسيطة ، وقد يكون رضعاً كترتيب الصفوف فى المكان منسوبة إلى
مبدأ بالوضع ، كالبلد الفلانى مثلاً أو كدار فلان ، كذلك المتقدم بالترتيب قد يكون
فى أمور طبيعية ، وقد يكون فى أمور وضعية .

-
- (١) التقدم : المتقدم د ، ع ، هـ ، ن || (هـ) له : ساقطة من س || (٧) المتقدم :
التقدم س || المرتبة : الرتبة ع || (٨) حكم : ساقطة من م || (٩ — ١٠) المنسوبين... أقرب :
ساقطة من ن || (١٠) منه : ساقطة من د || الاثنين : الاثنين هـ ؛ من الأقربين ع || (١١) إن :
فإن د ، م || الجسم : الجنس د ، م ؛ ع ، م ، ن || (١٢) والمتقدم : والتقدم د ، ع ||
(١٣) ولذلك : وكذلك ع || أشد : الأشد د ؛ ع ، ع ، ن || (١٦) أو كدار :
وكدار س ، ع || (١٨) وضعية : وصفية م ، ن .

والمتقدم في المكان من هذه الجملة تد يكون بالوضع كالصف الأول من صفوف المجلس ، وقد يكون بالطبع كالنار المستقرة في مكانها بانقياس إلى الهواء .

- وقد يوجد المتقدم بالمرتبة أيضا في العلوم البرهانية ، فإن المقدمات قبل القياسات والتأجيل والحروف قبل الهجاء ، والصدر في الخطبة قبل الانتصا ص ، وههنا مواضع إشكال وهو أن لقال أن يقول : إن الأملة المذكورة في هذا الموضع داخله في الباب الأول ؛ فإن المقدمات قبل القياس ليس في المرتبة بل في الطبع ، فإنه إن كان القياس كانت المقدمات ، وإيس إن كانت المقدمات كان القياس ، وكذلك الحال في الحروف والهجاء ، ، فنقول في جواب ذلك ، إنه وإن كان الأمر كذلك فليس يمتنع أن يكون المتقدم بالطبع متقدما في المرتبة من وجه آخر ؛ وذلك لأن النظر ههنا في المقدمة ليس بحسب نفهمها ولكن بحسب استعمالنا إياها في التعاليم . ونحن نتناول المقدمات مرة ١٠ على طريق التحليل ومرة على طريق التركيب ؛ فإن سلكنا مسلك التركيب كانت المقدمات قبل القياسات ، وإن سلكنا سبيل التحليل بأن فرضنا أولا النتيجة وطلبنا وسطا ، كما ستعرف بعد ، انعقد لنا القياس بعد النتيجة ؛ ولأن أخذ الوسط بين الطرفين على أنه مشترك بينهما في مثل هذا الموضع هو قبل تخصيصه بأحدهما حتى تحصل إحدى المقدمتين بصفة وتخصيصه بالأخرى حتى تحصل الأخرى بصفة ؛ فيكون القياس أولا ما يتنا ثم يتدرج ١٥ منه إلى اعتبار مقدمة مقدمة ما حالها . وكذلك الأمر في الهجاء والحروف . فقد ظهر أن الترتيب الواحد يكون موضوعا لتركيب والتحليل ؛ ويكون ابتداء التركيب غير ابتداء التحليل ، وكون المتقدم بحسب التحليل غير المتقدم بحسب التركيب ، وذلك بحسب

- (١) قد : وقد د || صفوف : الصفوف ن || (٣) المقدمات : المتقدمات م || القياسات :
القياس || (٤) الهجاء : ساقطة من م ، ن ، ه ، ي || (٥) داخله : داخل د ||
(٦) في الطبع : بالطبع ي || (٧) إن : ساقطة من م || كانت : كان س || وإيس إن كنت
المقدمات : ساقطة من م || (٨) يمتنع : يمنع ما ، ع ، ن ، ي || (٩) المتقدم : التقدم م ||
المرتبة : الرتبة س ، ما || لأن : أن س || (١٠) نفهمها ولكن بحسب : ما ، م ||
(١١) طريق : سبيل س || فإن : فإذا س ، ه || كنت : كان ن || (١٢) سبيل : مسلك
س || (١٣) بعد : بعده ن || بين : من م || (١٤) تخصيصه : تخصصه ع ||
وتخصيصه : وتخصيصه ع || (١٥) بالأخرى : بآخر س ؛ بالآخر د ، ما ، ن ، ه ، ي ||
ثم : ويحضرها ع || (١٦) مقدمة متقدمة ما : مقدمة ما ب ، د ؛ متقدمة ومتقدمة ما ع ||
(١٧ - ١٨) ويكون... التحليل : ساقطة من ما || (١٨) بحسب : وبحسب م .

استعمالنا المقدمة ، فهي وإن كانت متقدمة بالطبع ، من حيث نفسها ، فليست متقدمة بالطبع من حيث اتهامنا إليها بالتحليل . على أن النتيجة تدعى بجزء أن تكون من مقدمات أخرى ، وعلى أنا في اختيار التقدم في المرتبة لا نلتفت إلى حال الشيء في نفسه ولا إلى حاله من جهة استعمالنا ، بل إنما نلتفت إلى حال نسبه إلى طرف ينتهي إليه . والمقدمات المنتظمة من الأوائل وما يجري مجراها إلى النتيجة المقصود المنتظمة بين طرفين أحدهما النتيجة والآخر المبدأ الأول ، فما هو أقرب من النتيجة فهو أبعد من المبدأ الأول ، وما هو أقرب من المبدأ الأول فهو أبعد من النتيجة . وقد تختلف مقديمتان في القرب من جانب والبعد من جانب آخر ، فيصير أحدهما أقرب منه والآخر أبعد ويكون حكمهما بالقياس إلى الطرف الآخر مخالفاً ، أو يكون أبعدهما من الطرف الأول أقربهما من هذا الطرف الآخر ، وأقربهما من ذلك الطرف أبعدهما من هذا الطرف .

وأما القسم الرابع من المتقدم وهو المتقدم بالشرف فهو كما يقال : إن أبا بكر متقدم على عمر .

وههنا قسم للتقدم مشهور نذكره على وجه ونحققه في صناعة الفلسفة وذلك هو المتقدم بالعلية . فإن السبب متقدم على السبب ، وإن كان لا يوجد أحدهما إلا وقد وجد الآخر ، وليس أحدهما متقدماً بالطبع على الوجه المذكور من المتقدم بالطبع ههنا ، وإن كان قد يقال المتقدم بالطبع على المتقدم بالعلية وبالذات . وهذا التقدم مثل وجود الإنسان في نفسه وإحقاق قول القائل إنه موجود ، فإنه كلما كان القول بأنه موجود صادقاً فهو موجود ، وكلما كان موجوداً فقولنا بذلك صادق . ولكن الناس لا يتحاشون أن يقولوا : إنه كان أولاً

(٢ - ٣) بالطبع ... أنا : ساقطة من ن || (٢) اتهامنا : اتهام ، د ، س ، ع ، م ، ن ||
 (٤) نسبه : نسبة م || والمقدمات : المقدمات ع || (٥) الأوائل : الأناويلد ، ن ||
 (٩) أو يكون : ويكون س ، ع ، م ، ن ، د ، هـ || (١٠) الطرف : الطرف الآخر ، ع ، م ، ن ، هـ ، د ، س || (١١) أبا بكر : + رضى الله عنه س ، هـ ، د ، م ، ن ، ع ، م ، ن || (١٢) عمر : + رضى الله عنه س ، هـ ، د ، م ، ن ، ع ، م ، ن || (١٣) مشهور : ومشهور س ، م ، ن ، هـ ، د ، س ، ع ، م ، ن || (١٤) وجد : يوجد س ، هـ ، د ، م ، ن ، ع ، م ، ن || (١٥) المذكور من المتقدم : المذكور من التقدم ن || (١٦) يقال المتقدم بالطبع : يقال والمتقدم بالطبع م || وبالذات : الذات د ، س ، ع ، م ، ن ، هـ ، د ، س ، ع ، م ، ن || وهذا : وهذا د ، س ، ع ، م ، ن ، هـ ، د ، س ، ع ، م ، ن || (١٧) قول : قولنا د ، س ، ع ، م ، ن ، هـ ، د ، س ، ع ، م ، ن || فإنه : فإن ن || (١٨) لا يتحاشون : + من س ، هـ ، د ، م ، ن ، ع ، م ، ن ||

موجوداً ثم كان القول بوجوده صادقا ؛ أو حتى كان القول بعد ذلك بأنه موجود صادقا
ويحتاجون أن يقولوا إنه كان القول بوجوده صادقا أولاً ثم كان هو موجوداً أو حتى كان
هو موجوداً ، وكذلك الحركة التي لا يـَسْتَرِيدُ ، إذا اختارها محرك لا عمالة ما يلاقيه وحرك
القلم ، فإن الناس يتصورون لقولهم زيد حرك يده أولاً فتحرك ما يلاقيه أو تحرك القلم معنى
يننون صدقه في قولهم إنه يحرك ما يلاقي يده أو يحرك القلم حتى حرك هو يده ؛ فهذا المعنى
هو المتقدم العلى ؛ فإن العلة ، وإن كانت من حيث هي ذات معلولها ذات لا تتقدم
ولا تتأخر ، ولا يكونان معاً ، وكانت ، من حيث هي علة ، لزمها الإضافة ، والآخر
معلول لزمه الإضافة لا يتقدم أحدهما أيضاً ولا يتأخر ، بل هما معاً . فإن الأول من حيث
وجوده ليس عن الآخر ووجود الآخر عنه فهو متقدم بالنسبة إلى حال الوجود وتكون له
النسبة إلى الوجود غير متوسط فيها وجود الآخر ، والآخر بالنسبة له إلى الوجود إلا
ومتوسط فيها وجود الأول . وتستجد هذا المعنى كالحاصل في سائر أنحاء التقدم لكل
بحسبه .

وإذ قد وُتِفَ على التقدم والتأخر فسد سهل الوقوف على معرفة " معاً " ؛ فإن كل
أمرين لا يتقدم أحدهما على الآخر ولا يتأخر فهما معاً . فيقال معاً في الزمان لما لا يتقدم
أحدهما فيه ولا يتأخر ؛ ويقال معاً في الطبع للأمر الذي لا تقدم ولا تأخر فيه بالطبع ؛ فهما
إما متلازمان في تكافؤ الوجود كالأخ للآخ ، وإما متنافيان فيه فلا يلزم أحدهما الآخر
كأنواع تحت جنس واحد ؛ ليس لأتبعهما معاً في الطبع فقط ، بل لأتبعهما معاً في المرتبة
أيضاً وفي النسبة إلى مبدأ ما . فإن هذه من حيث النسبة إلى طبيعة الجنس متأخرة بالطبع

- (١) القول بعد ذلك : بعد ذلك الزول س || (٢) ويحتاجون ... ماددا : ساقطة من م ||
إنه : + إن ع || (٢ - ٣) أو حتى كان هو موجوداً : ساقطة من م || حتى كان هو : حتى كان ع ||
(٣) وحرك : أو حرك د ، ع || (٤) يتصورون : متصورون ما || (٥) صدقه : صدق ؛ صدقهم س ،
ما ، م || (٦) وإن : إن ما || (٧) يكونان : يكون ب ، د ، ما ، ع ، ع ، م ،
ن ، ه ، ي || (٧ - ٨) والآخر .. الإضافة : ساقطة من ما || لا يتقدم : فلا يتقدم ع ||
(٨) فإن الأول : فإنه س ، ما ، ع ، م ، ه || (٩) الآخر : لا تأخر ع || هو : هو ع ، ي ؛ وهو د ،
ما ، ع ، م ، ن . وتكون : فتكون ه || (١٠) له : ساقطة من ما || (١١) التقدم : التقديم
س ؛ المتقدم ما || (١٢) التقدم والآخر : المتقدم والتأخر ما || كل : ساقطة من ع ، ي ||
(١٤) فيقال معاً : ساقطة من ع || (١٥) للأمر : الأمر م || (١٦) للأخ : والأخ س ||
متنافيان : متنافيان ع || (١٧) المرتبة : الرتبة ع || (١٨) أيضاً : وأيضاً س || متأخرة : ومتأخرة د ، م .
(٢٠)

من الجنس، ومن جهة إضافتها إلى الجنس، على أن الجنس مبدأ مفروض هي متأخرة عنه بالمرتبة، ومن حيث أن طبائعهما لا تقدم فيها ولا تأخر في الطبع فهي معاً في الطبع؛ إذ كل واحد منهما بافتراض إلى الآخر توجد حاله مخالفة للحال الذي لطبعه عند طبع الجنس والطبع الجنس عند طبعه الذي تد كان يتأخر به أحدهما بالطبع ويتقدم الآخر، فيكونا لذلك معاً في الطبع . وإذا نُسِبَتْ إلى حال تأخر عن الجنس بالمرتبة وجدت معاً في المرتبة نعم وهي مشتركة في أن طبائعهما متأخرة بالطبع عن طبيعة الجنس فان جعلت معاً في هذه الشركة لم تكن معاً في الطبع مطلقاً لكن معاً في التأخر في الطبع ، وليس كونها معاً في الطبع هو كونها معاً في التأخر ، بل ”المعاً“ في الطبع هي الأشياء التي لا تتقدم بالطبع ولا تتأخر من حيث هي لا متقدمة ولا متأخرة في ذواتها ، لا من حيث هي كذلك من جهة نسبة إلى معنى آخر . فيجب أن تكون معية الأنواع بالوجه الذي يخالف تقدم الأجناس عليها وتأخرها عنها إنما هو باعتبار حال التلازم واللاتلازم، فإن المتأخر يوجد له أنه يلزم وأنه لا يلزم ، والمتقدم لا يوجد له أنه يلزم ولا يلزم ، والمتكافئ في الوجود إما أن يكون كلٌّ يلزم كالمتجاورين وإما أن يكون كل لا يلزم . وفي الحالين يكون ”معاً“ كالمتباينين فإنهما ”معاً“ وهو الوجود ، وفي الحالين يكون ”معاً“ وهما متضايقان من وجهين ، والأنواع تكون ”معاً“ من هذا الوجه معية فيما بينها بإزاء التقدم والتأخر الذي بينها وبين الجنس ، وأما معية في المرتبة فلائها متساوية القرب والبعد من المبدأ الذي هو الجنس إذا كانت النسبة إليه . والأشياء التي هي ”معاً“ في المرتبة أيضاً لئما أن تكون في مرتبة وضعية كالذين في صف واحد فإنهم في مرتبة وضعية ، وإما في مرتبة طبيعية كالأجناس تحت جنس واحد .

٥

١٠

١٥

(٢) فيها : فيهى || (٣) منها : منها س ، ن ، ه ، عى || مخالفة : مخالفاً ، س ، س ، ع ، ع ||
 (٤) الذى : التى س || فيكونا : فيكون ب ، س ، س ، ع ، ع ، م ، ه ، عى ||
 (٥) تأخر : تأخرها ع || عن : من م || مشتركة : + له ع ، م || (٧) وليس ...
 الطبع : ساقطة من د || (٩) لا متقدمة ... هى : ساقطة من د || (١١) عنها : عه د ،
 س ، ع ، م ، ن ، ه ، عى || هو : هى ع ؛ ساقطة من د || (١٢) لا يوجد : يوجد ع || ولا يلزم :
 وأنه لا يلزم س ، س ، ع ، ع ؛ ع || والمتكافئ : والتكافؤ ؛ والتكافؤ ع || (١٣) كالمتجاورين : ساقطة
 من د ، ع ، ن || (١٣ — ١٤) كالمتباينين ... معاً : ساقط من ع || كالمتباينين ... وجهين :
 ساقطة من ع || (١٤) فإنهما معاً : ساقطة من س || وهو : فى د ، ه ؛ + فى س || (١٥) بينها :
 بينها س || بإزاء : بأن س ، م || (١٦) المرتبة : الرتبة ع || متساوية : مساوية ع || (١٧) إذا : إذا ع ||
 والأشياء : بالأشياء س ، ه ؛ ولما بالأشياء ع ؛ وبالأشياء س ، م .

ولك أن تعلم من هذا أيضاً حال مما في الشرف وأما "مما" في العلية فتحقيق الأمر فيه صير .

وإذا تذكر في هذا الموضع، الحركة، فيقال: إن الحركة لها أنواع ستة، سواء كانت أنوانا في الحقيقة إن كانت الحركة جنساً، أو كانت تشبه الأنواع، وهي في أنفسها معان مختلفة، يقال عليها الحركة بالتشكيك أو الاتفاق على ما نحققه لك في العلم الطبيعي .
وهذه الأنواع ليست على قياس الأنواع القسمة تحت جنس واحد، بل على قياس أنواع تختلف مرتبتها، فبعضها ملاصق، وبعضها متأخر؛ والسبب في ذلك أن بعض الأنواع القريبة لم يوجد لها اسم عام، فترك وأخذ نوعاه المسميان مكانه، إذ ليس هذا مكان تحقيق القول في ذلك، بل مكانه العلم الطبيعي .

- ١٠ فالأشياء الستة: التكرن وهو حركة إلى كون جوهر، مثل تكرر الجنتين؛ وفساد هو حركة إلى فساد جوهر، وهو مثل موت الحيوان. وهذان يعدهما أمر لا اسم له يتحقق في العلوم، ويعلم هناك أيضاً أنهما ليستا بحركتين عند التحقيق. والثالث النمو، مثل نشوء الصبي وتزيد الشجرة. والرابع الذبول، مثل اضمحلال الهرم في أعضائه وهما أيضاً تحت معنى حركة من كم إلى كم ونوعاه. والخامس الاستحالة، وهو تغيير من كيف إلى كيف، وهو بالحقيقة ثالث، فإن الأول من هذه، تغير من جوهر إلى جوهر، وهو كون لما إليه، وفساد لما عنه؛ والثاني، هو تغير من كم إلى كم إما من نقصان إلى زيادة، أو من زيادة إلى نقصان، فيبقى الذي في الكيف ثالثاً. والسادس من المذكورة وهو من النقلة، وهو تغير من مكان إلى مكان، وهو بالحقيقة

(١) ولك : ولكن ع || (٢) صير : صرع ، عا || (٤) في الحقيقة : بالحقيقة عا ||
أو : وس || (٥) على : وعلى عا ، ع || (٧) تخلف : تخلف ما || (١٠) فالأشياء : بالأنواع س ، ع ||
التكون : الكون م || (١١) هو حركة : وهو حركة س ، ن ، ع ، ع || الحيوان : ومد الشجرة س ؛
وتزيد الشجرة ما ، عا ، ع ، ع || (١٢) يتحقق : يحقق م || أيضاً : ساقطة من ب ، د ، ن ، ع ، ع ||
أنهما : ساقطة من ع ، م || ليستا : ليستا ، س ، ع ، م ، ن ، ع ، ع || (١٣) وتزيد الشجرة : ساقطة
من د ، س ، عا ، ع ، ن ، ع || الهرم : الهرم ن || (١٤) معنى : ساقطة من س || (١٦) وهو :
عوا || هو : ساقطة من سا (١٨) والسادس... النقلة : ساقطة من ن || المذكورة : المذكور س ||
وهو من النقلة : وهو النقلة س ، ع .

رابع ، ونعني بالأزمنة متباينة تبايناً ظاهراً ، وربما أشكل أمر الاستحالة ، إذا كانت الاستحالة تكون في الأكثر مقارنة لحركة يظن أنها نقلة أو غير ذلك ، ولكن الشيء قد يتغير لونه أو مزاجه ، ولا يكون قد تحرك في مكان ، ولا نما ، ولا ذبل ، ولا كان ، ولا فسد ؛ وكذلك الشيء قد يتحرك في المكان وكيفية بحاله ، والمرج يضاف إليه انقل فبنو ، وتكون الصورة محفوظة في الكل من حيث الترتيب لم تتغير ، وإن كان هذا ليس هو النمو الحقيقي لكنه مثال النمو الحقيقي . ويشبه أن يكون ههنا حركة أخرى ، وهي الحركة في الوضع ، مثل حركة الفلك على نفسه مستبدلاً لوضعه دون أبنه ، فربما لم يكن له أين تتغير أبنه ، وإن كان له أين وتحرك فيه على نفسه فلم يتبدل عليه بحركته ؛ ولهذا موضع آخر .

ثم الحركة على الإطلاق ، يضادها السكون على الإطلاق ، في ظاهر الأمر وعلى النحو المستعمل في هذا الكتاب ، ولا يوجد لها مضاد غير السكون . فالحركة مطلقاً في المكان ، لا يخفى الأمر في أنها يضادها السكون في المكان وفي الكمية والكيفية والحركات الجزئية من كل باب مما ذكر ، يضادها حركات مقابلة لها جزئية أيضاً ، فليكون للفساد والنمو الذبول ، لكن الاستحالة قد أخذت منوعة ، فيعسر إصاها بالضد لها من حيث هي استحالة ، لا استحالة ولا سكون في ظاهر الأمر . إذ كان السكون في الكيف غير متصور في ظاهر الأمر ؛ وكذلك كان يكون الحال في الكون والفساد لو لم يذكرنا نوعين ، والظاهر يوجب أن لا يصاب للاستحالة ضد ، إلا أن يقتصر بالظاهر تأمل ومقايضة بالحركة المكانية ، فيكون ضد الحركة المطلقة في الكيف ، السكون في الكيف ، مضادة جنسية ، كما للنقلة السكون في المكان ، أو يكون لجزئيات الحركات في الكيف أضداد جزئية ،

(١) متباينة : متباينان || إذا : إذا ، ه ، ي || (٣) لونه : كونه ع ||
 أرمزاجه : ومزاجه ب ، د ، ع ، عا ، ن ، ي || (٣) ذبل : ذابل س || (٤) قد : ساقطة من س ، عا ||
 يحرك : ساقطة من س || بحاله : بحالها سا || فينو : فينان || (٥) وتكون : أو تكون د ، سا ، ن ، ع ، ي || (٦) لكنه ... الحقيقي : ساقطة من سا || النمو : للنمو ه ، ه ||
 وهي : ودود ، س ، ن ، ه ، ي || (٧) فتغير : فتغير س ، عا ؛ فتغير د || (٧-٨) فتغير ... أين : ساقطة من ع || (٨) فيه : ساقطة من س || فلم : ولم ع || (١٠) لما : لهذا د ، س ، م ؛ له ع ، عا ، ن || (١١) أنها : أنه سا || والكيفية : وفي الكيفية س ، ه || والحركات : الحركات د ، سا ، ن ، ع || (١٢) أيضا : ساقطة من عا || والنمو : والنمو د (١٣) أخذت : + غير ؛ س ، ه ، ي || منوعة : متنوعة د || (١٤) إذ : إذا ه || (١٥) نوعين : + والنمو لوالذيول لو لم يذكرنا نوعين ب ، سا ، ع ؛ وفي النمو والذبول أولم يذكرنا نوعين د ؛ وفي النمو والذبول لو لم يذكرنا نوعين س ، ه ، ي || (١٦) يقرن : يقرن د ، عا ، ه || (١٨) أو يكون : ويكون س ، ه .

فيكون كما إن الحركة من أسفل إلى فوق مضادة للحركة من فوق إلى أسفل ، كذلك الحركة من السواد إلى البياض مضادة للحركة من البياض إلى السواد ، أعني أن الابيضاض ضد للاسوداد ، وهما نوعا الاستحالة . فنصطلح الآن على أن الحركة على الإطلاق يضادها السكون على الإطلاق ، وأن النوعيات الأربع القريبة منه يضادها السكون في ذلك المعنى من الجوهر أو الكيف أو الكم أو الأين .

٥

وأما المتضادات الجزئية المتنوعة جداً ، فتضاد الحركات منها حركات ، وأما أنه هل جميع ما ذكر حركات ، وأنه ليس فيها حركات ، وأنه كيف يتقابل السكون الحركة وأي سكون لأي حركة ، فأولى المواضع بتحقيقه هو العلم الطبيعي .

لكن ألفاظ المتقدم، والمتأخر، والمقابل، والمع ، والحركة ، كانت الفاظاً قد استعملت في تعاليم المقولات ، وكانت قريبة من أن يكون فيما تعارف تخيل للتعليم ما تعلمه في ابتداء الأمر ، فحسن تعقيب النظر بتفصيل مشهور لهذه الألفاظ .

١٠

وأما النظر في حال الاتناق والتواطؤ، وما على موضوع، وغير ذلك فكان محتاجاً لتقديمه على المقولات ، إذ كان لا بد من استعمالها في تعليم المقولات ، ولم يكن في المشهور لها معان معلومة أو متخيلة بوجه .

فليكن ما قلناه في أمر ناطينورياس ، فإن الزيادة على ذلك فضل ، ولا يبعد أن يكون القدر الذي أوردناه أيضاً فضلاً .

١٥

(آخر الفن الثاني من الجملة الأولى من المنطق)

(١) إلى : ساقطة من س ، ع || أسفل : ساقطة من ع || (٣ - ٤) يضادها ... الإطلاق : ساقطة من د || (٤) وأن : فن د ، سا ، ن || الأربع : الأربعة من || (٥) أو الكيف : والكيف سا || وأما : فأما سا ، ه || (٦) المتنوعة : النوعية ب || (٩) ألفاظ : الألفاظ ع || (٩) والمقابل : ساقطة من ه || والمع : والمعنى من || والحركة : والحركات ع ، ي (١٠) لتعلم : المتعلم د ، س ، ع ، م ، ي ؛ ساقطة من سا || (١١) فحسن : يحسن م || (١٣) إذ : لإذ ان || (١٤) معلومة : مشهورة ع || (١٥) فضل : أفضل سا || (١٦) فضلاً : + تمت المقالة السابقة وتم الفن الثاني من الجملة الأولى في المنطق س ؛ تمت المقالة السابقة من الفن الثاني ه ؛ تم الفن الثاني من الجملة الأولى من المنطق بحمد الله وتوفيقه ع ؛ آخر الفن الثاني من الجملة الأولى من المنطق ع || (١٧) آخر الفن ... المنطق : ساقطة من س || الأولى : ساقطة من ن || المنطق : + والله الله ما ؛ + والحمد لله رب العالمين وصلواته على محمد وآله الطاهرين ي .

فهرس المصطلحات^(١)

ubi	أين ٢٢٨
ubi générique	أين جنسى ١٠٢٢٩
ubi spécifique	أين نوعى ١٠٢٢٩
ubi individuel	أين شخصى ٢٠٢٢٩
l'avoir	الجدة ٧٠٢٣٥
particulier	جزئى ٢٥
generalitas	جنسية ٨٠٥
genres suprémes	أجناس عالية ١٥٠٦
substance	الجوهر ١٠٩١
substances premières, secondes et troisièmes	{	الجواهر الأول والثانية والثالثة ٥٠٩١ الجواهر الأول والثانى والثالث ١٤٠٩٥
substances individuelles	الجواهر الشخصية ١٠٩٦
les substances intellectuelles ou intelligibles	الجواهر العقلية ٨٠١٠٠
Le substantiel per se	الجوهرى الذاتى ١٢٠٥٠
La substantialité	الجوهرية ٦٠٤٩
la disposition, le mode	الحال ١٣٠١٧٣ ١١٠١٨٣
définition	حد (ج) حدود ٣٠٤
la ligne	الخط ٧٠١٢٨

(١) اكتفينا بذكر أهم المصطلحات التى وردت فى هذا الجزء والمنصلة انحصاراً لاثبتنا نظرية المقولات وأشرنا
إمام كل مصطلح إلى رقم أوردتين نقط من أرقام الصفحات التى ذكر فيها ، وحاولنا أن نضع المقابل الفرنسى
لكل مصطلح .

signification	١٥٠٤	دلالة
description	٣٠٤	رسم (ج) رسوم
le pair et l'impair	٥٠١٢٠٦	الزوجية والفردية
la surface	٩٠١١٩	السطح
noms distincts	١٨٠١٥	أسماء متباينة
noms synonymes	٣٠١٦	أسماء مترادفة
nom douteux, obscur, vague	٤٠١٢	اسم متشابه
les noms ambigus	١٣٠١٥	المتشابهات
communauté du nom	١٠١٣	الاشتراك في الاسم
nom homonyme		اسم مشترك
nom équivoque		» مشكك
nom univoque, synonyme	٥٠٧	» متواطئ
nom absolu		اسم مطلق
(1) nom transporté, transféré	٤٠١٢	اسم منقول
(2) nom propre, devenu tel d'un nom appellatif par ex. Mohammad			
(3) qui a perdu sa signification primitive			
l'égalité	٢٠١٤٣	المساواة
l'inégalité	٧٠١٤٣	اللامساواة
l'individu	٢٠٩٩	الشخص
communitas	١٧٠٢٦	المشاركة
avoir la même définition	١٩٠٢٦	المشاركة في الحد
paronymes		المشتقة أسماءها
figure	١٤٠١٧٢	شكل (ج) أشكال

équivocité,	٣٠٢٦ شكك
attribut constitutif intrinsèque	١٠٢٠ صفة مقومة وغير خارجة
attribut extrinsèque non constitutif	١٠٢٠ » خارجة وغير مقومة
le contraire	١٦٠١٠٥ الضد
les contraires	٣٠٢٥٢ المتضادات
les relatifs	١٠١٤٤ المضافات
le relatif	١٢٠٦٤ المضاف
corrélatifs	١٠٠٢٦٣ متضائفات
l'adéquation	٢٠١٤٣ المطابقة
l'opinion	١٩٠١٠٩ الظن
le nombre	١٦٠١٢٩ العدد
l'accident	١١٠٢٧ العرض
l'accidentalité	١٠٢٣ العرضية
différences constitutives	٨٠٥٥ فصول مقومة
différences divisives	١٢٠٥٥ » مقسمة
différences essentielles (spécifiques)	٥٠٥٧ الفصول الذاتية
les différences abstraites (=formes)	٥٠١٠٢ الفصول المجردة
متفصل انظر : كم	
passion	١٦٠٦٩ أن يفعل
action	أن يفعل
passions	٢٠٠٨٢ انفعالات
catégories	٢١٠٤ ، انظر "مقولات"

(٢١)

l'opposition	١٢٠٢٤٤	التقابل
les opposés	٢٤١	المتقابلات
opposition du contradictoire	١٤٠٢٥٨	تقابل التقيض
opposition de contrariété	٥٠٢٦٣	و التضاد
opposition de contradiction	١٤٠٢٥٩	و التناقض
opposition de la privation et de l'habitus... ..		و العدم والملكة
per prius et posterius	١٢٠١٠	تقدم . طريق التقدم والتأخر
antériorité et postériorité	١٥٠٦٢	التقدم والتأخر
la division	٧٠٤	القسمة
la division différentielle		القسمة الفاصلة
investigation, recherche	١٥٠٦	استقصاء
Les catégories	١٣٠٥٨	المقولات
dire de	٩٠٣٨	« قول على »
ce qui se dit de plusieurs	١٨٠٢٢	المقول على كثيرين
ce qui se dit d'un sujet	١٩٠٢١	ما يقال على موضوع
constitutif	٣٠٨٠	مقوم
les éléments constitutifs	١١٠٨٢	المقومات
la puissance et l'impuissance	٧٠١٨٠	القوة واللاقوة
la puissance active	٧٠١٨٠	القوة الفعلية
la puissance passive	٨٠١٨٨	القوة الانفعالية
puissance passive... ..	٩٠١٩٠	قوة انفعال
puissance de résistance		قوة مقاومة

puissance active	قوة فعل
puissance naturelle ١٣٠١٩٠	قوة طبيعية
sylogismes ٣٠٤	قياسات
l'égalité l'équivalence ١٨٠١٤٨	التكافؤ
l'universel ٩٠٢٣	الكل
les quantités véritables ٤٠١٣٠	الكميات بالحقيقة
la quantité discrète, discontinue ١٣٠٦٢	الكم المنفصل
la quantité continue	« المتصل »
qualité ٤٠٧	كيفية
les êtres qui possèdent des qualités ١٠٠٢١٨	ذوات الكيفية
qualification ١٢٠٦٩	تكيف
qualité affective passive ٣٠١٩٢	الكيفية الانفعالية
qualités naturelles ٤٠١٧٣	كيفيات طبيعية
qualités acquises	« مكتناه »
la concomitance ٥٠٢٤٩	الملازمة
les inséparables ٦٠٥٧	اللوازم
le nom complexe, dictio incomplexa ٨٠٣	اللفظ المفرد
le nom complexe ٨٠٣	اللفظ المركب
quando ٤٠٢٣١	متى
la similitude ١٢٠١٦١	المماثلة
le lieu ١٤٠١١٩	المكان
les habitus et les dispositions ٢٠٠٨٢	الملكات والحالات

le rapport	النسبة ٣٤١٤٤
spécificité, specialitas	نوعية ٨٤٥
être dans, esse in	« وجودى » ٩٤٣٨
l'être qui est dans un sujet	الموجود فى موضوع ١٥٤٢٢
l'unité	الوحدة ٧٤٧٠
un secundum intentionem	واحد بالمعنى ١١٤٩
un secundum rem	واحد بالاستحقاق ٢٢٤٩
sujet	موضوع ١٤١٩
la continuité	الاتصال ١٦٤١١٧
		متصل أنظر : كم
sujet	موضوع ٤٤٢٢
la position,...	الوضع ٨٤٢٣٣
l'univocité absolue	التواطؤ المطلق ١٨٤١٠
l'univocité, la synonymie	التواطؤ ٦٤٩
l'univocité	المواطاة ١٣٤٩
univoque	متواطئ ٢٣٤٩
la concordance,	الموافقة ١١٤١٦١ فى (الكيف)
à la fois homonyme et synonyme	بالاتفاق وبالتواطؤ ما ١٥٤١٤
état ou disposition de l'esprit	الهبة النفسانية ٣٤٢٢٧
		الهبة ٨٤١٧٨ :
la figure	= شكل ٨٤١٧٨
la forme	= هيئة غير الشكل ٩٤١٧٨